

جامعة الجزائر 03

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

قسم : الدراسات الدولية

سياسة المغرب الخارجية و انعكاساتها على مشروع  
تكامل المغرب العربي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية

تخصص : دراسات مغاربية

إشراف الأستاذ:

الأستاذ الدكتور إسماعيل دبش

إعداد الطالب:

محمد أمين سني

لجنة المناقشة:

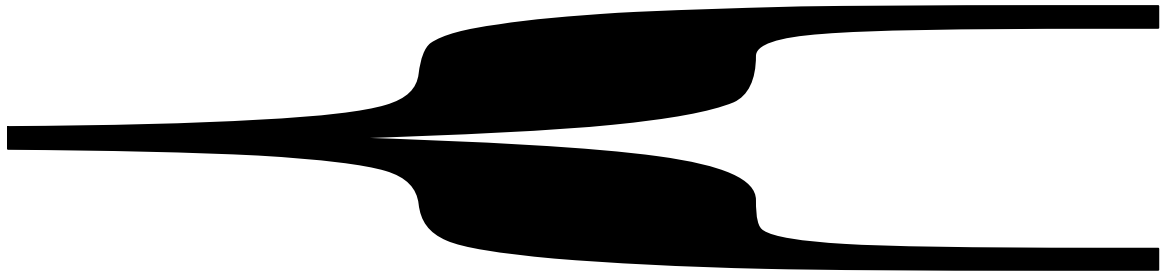
أ.د سليم قلالة رئيسا

أ.د إسماعيل دبش مشرفا و مقرا

د. نصيرة آيت حماد وش عضوا

د. غرس صالح عضوا

جوان 2017



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيْتِهِ مِّن رَّبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَن أَمْلَأَ فِكْرِي إِلَىٰ مَا أَنهَا كُنتُمْ عَنْهُ إِن أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا سَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ». [ الآية [ 88 ] من سورة هود.

« فَبَأْبُؤَعِيَّتِهِمْ قَلْبِي وَعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنِّي وَعَاءِ أَخِيهِ كَمَا كُنَّا لِي وَسْفَ مَا كَانَ لِي لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ نُوْفَعُ تَرَجِدَاتٍ مِّنْ نَّشَاءِ وَفَوْقَ كُلِّ نَبِيٍّ عِلْمٌ عَظِيمٌ ». [ الآية ] [ 76 ] من سورة يوسف.

« وَلَا تَقُولَنَّ لِ شَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَيْرَ أَن يَشَاءَ اللَّهُ وَانكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلْ عسى أَن يَهَيِّئَ رَبِّي لَأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا ». [ الآية [ 23 - 24 ] من سورة الكهف.

شكر خاص

## شكر و عرفان

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور ديش إسماعيل،  
الذي على الرغم من إلتزاماته الكثيرة وانشغالاته العديدة، إلا  
أنه قام بالإشراف على هذا البحث، ولم يبخل عليّ بتقديم  
الدعم والمساندة والإرشادات التي أنارت لي الطريق في إنجاز  
هذا العمل ، ومرة أخرى شكرا يا أستاذي.

## شكر و تقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام - أعضاء لجنة المناقشة - الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه المذكرة و هو ما سيزيد هذا العمل بكل تأكيد ضبطا و قيمة و رقايا إن شاء الله و أتوجه من خلالهم إلى جميع الأسرة الجامعية من أساتذة و مؤطرين و إداريين بكل عبارات الامتنان و المحبة على كل ما بذلوه من جهد معنا خلال فترات دراستنا في كلية العلوم السياسية و الإعلام التي مازلنا و رغم ابتعادنا عنها أحيانا نحتفظ لها بأجمل الذكريات و المواقف التي اكتسبنا من خلالها الكثير من مناهج الحياة.

. شكرا جزيلًا.

## إهداء

إلى زوجتي و زميلتي و رفيقتي في دروب الحياة الأستاذة بن مهيريس آمال،

إلى إبنتي العزيزة و الغالية ماريّا إكرام،

إلى عمي العيد الذي لم ييخل علي بتشجيعاته لإتمام هذا العمل ،

إلى صديقي العزيز و الوفي حاجي عبد السلام ،

إلى كل زملاء العمل من أبناء الجزائر الحرة و المستقلة،

وكل أساتذتي في كلية العلوم السياسية و الإعلام- سابقا-،

و لكل من مهد لي طريق العلم،

أهدي هذا العمل، عرفاناً ما مني بفضلهم عليّ، وتقديراً لمساعدتهم

وعونهم لي.

# خطة الدراسة



# خطة الدراسة المعتمدة :-

مقدمة.

## الفصل الأول:

### الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة الخارجية.

#### المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية .

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمصطلحات الأخرى.

المطلب الثالث: أنماط السياسة الخارجية.

#### المبحث الثاني: صنع وتنفيذ السياسة الخارجية.

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

#### المبحث الثالث: مدخل نظري لتحليل السياسة الخارجية.

المطلب الأول: اقتراب صناعة القرار.

المطلب الثاني: نموذج مايكل بريتشر Michael Brecher في تحليل السياسة الخارجية.

المطلب الثالث: مفهوم التحليل المنظومي والمستوى الإقليمي في تحليل السياسة

الخارجية (محاولة تكييف المستوى التحليلي للدراسة).

## الفصل الثاني:

### المحددات الداخلية و دورها في صنع سياسة المغرب الخارجية.

#### المبحث الأول: المحددات الجغرافية و البشرية و دورها في السياسة الخارجية المغربية.

المطلب الأول: المحددات الطبيعية و الجغرافية.

الفرع الأول : العامل الجغرافي والموقع الجيو استراتيجي للمغرب.

الفرع الثاني:الثروات الطبيعية.

المطلب الثاني: المحددات الديمغرافية و هيكل البناء السكاني.

الفرع الأول: حجم و توزيع العامل السكاني في المغرب.

الفرع الثاني: هيكل البناء السكاني في المغرب.

#### المبحث الثاني: المحددات و المقدرات الاقتصادية المغربية و دورها في السياسة الخارجية المغربية.

المطلب الأول : الخيارات الإقتصادية المغربية كأحد أوجه السياسة الخارجية .

المطلب الثاني : مؤشرات الديون الداخلية و الخارجية في الإقتصاد المغربي .

#### المبحث الثالث: المؤشرات الاجتماعية والمعطيات الإحصائية (المحددات

##### الاجتماعية) و دورها في السياسة الخارجية المغربية.

المطلب الأول :قراءة في مؤشرات الفقر و الفوارق الاجتماعية بالمغرب.

المطلب الثاني : الوضعية الاجتماعية في المغرب من خلال التقارير الدولية.

المطلب الثالث: الأزمات الاجتماعية الحادة في المغرب و تداعياتها على الإستقرار الإجتماعي.

## **المبحث الرابع: المحددات العسكرية المغربية و دورها في السياسة الخارجية المغربية.**

**المطلب الأول :** تأسيس القوات المسلحة Forces Army Royal (FAR)  
**المطلب الثاني :** محاولتي الإنقلاب العسكري و تداعياتهما على بناء تصورات صانعي القرار في المغرب.

**الفرع الأول :** إنقلاب الصخيرات و سقوط أطروحة الجيش الوفي في المغرب.  
**الفرع الثاني :** إنقلاب القنيطرة كترسيخ للثقافة الانقلابية في المؤسسة العسكرية بالمغرب.

**المطلب الثالث :** التداعيات السياسية للانقلابين على القوات المسلحة الملكية .  
**الفرع الأول :** التفسيرات الملكية لسيناريو الانقلابيين في المغرب .  
**الفرع الثاني :** الانعكاسات السياسية و الأمنية للانقلابيين العسكريين على إصلاح القيادة العسكرية و تغيير بنية القوات المسلحة الملكية.

**المطلب الرابع :** القوات المسلحة الملكية ودورها في السياسة الخارجية المغربية.  
**المطلب الخامس :** القدرات و الإنفاق العسكري للقوات المسلحة الملكية.

## **المبحث الخامس: المحددات السياسية و دينامية الحقل السياسي المغربي و دورها في السياسة الخارجية المغربية.**

**المطلب الأول:** الأحزاب السياسية و دورها في المشهد السياسي المغربي.  
**المطلب الثاني:** الجماعات الضاغطة في المغرب و دورها في توجيه السياسة الخارجية.  
**المطلب الثالث:** المقاربات الإعلامية و دورها في صناعة رأي عام تجاه السياسة الخارجية.

## الفصل الثالث:

**البيئة المؤسسية و دورها في عملية صنع سياسة المغرب الخارجية.**

**المبحث الأول: الملك والمؤسسة الملكية في المغرب ودورها في صناعة السياسة الخارجية.**

**المطلب الأول:** مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي.

**المطلب الثاني:** الملك كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية المغربية.

**الفرع الأول:** الاختصاصات الواسعة (المجال المحفوظ).

**الفرع الثاني:** الملك وعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المغربية.

**المبحث الثاني: دور المؤسسة التشريعية في مجال السياسة الخارجية المغربية.**

**المطلب الأول:** قراءة في الاختصاصات الدستورية للبرلمان المغربي.

**المطلب الثاني:** محدودية البرلمان في مجال السياسة الخارجية .

**المبحث الثالث: دور الحكومة المغربية ( السلطة التنفيذية ) في مجال السياسة**

**الخارجية المغربية.**

**المطلب الأول:** قراءة في الاختصاصات الدستورية و السياسية للسلطة التنفيذية في الهرم

السياسي المغربي.

**المطلب الثاني:** التحكم الملكي في السلطة التنفيذية.

**المطلب الثالث:** محدودية دور الحكومة المغربية في مجال السياسة الخارجية.

## الفصل الرابع:

المدرجات الخارجية الإستراتيجية في سياسة المغرب و انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي.

المبحث الأول: سياسة المغرب الخارجية تجاه مسألة تصفية الاستعمار في

الصحراء الغربية و انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي.

المطلب الأول : مقارنة سوسيو تاريخية و قانونية لمسألة تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية.

المطلب الثاني: إستراتيجية المؤسسة الملكية في التوظيف السياسي لمسألة الصحراء الغربية.

المطلب الثالث: المقاربات المغربية تجاه التدبير الصعب لمسألة الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: الإدراك الأمني المغربي للتهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي و انعكاساتها على مشروع التكامل.

المطلب الأول: محددات العقيدة الأمنية المغربية و تصوراتها للتهديدات الأمنية في المنطقة.

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية كأحد أهم مهددات الأمن في منطقة المغرب العربي.

المطلب الثالث: الإرهاب و الجماعات المسلحة كمصدر تهديد للأمن القومي في المغرب العربي.

المطلب الرابع: الجريمة المنظمة ( تجارة وتهريب المخدرات ) كأحد أهم التهديدات الأمنية في المغرب العربي.

المطلب الخامس : التهديدات البيئية في المغرب العربي و انعكاساتها على العمل المغاربي المشترك.

## **المبحث الثالث : الارتباطات الدولية و تأثيراتها على التوجهات الكبرى لسياسة المغرب الخارجية و انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي.**

**المطلب الأول : إستراتيجية الاندماج في الإتحاد الأوروبي كمحدد مستقل في سياسة المغرب الخارجية.**

**المطلب الثاني: العلاقات المغربية-الأمريكية و انعكاساتها على توجهات السياسة الخارجية المغربية.**

**المطلب الثالث: السياسة الخارجية المغربية تجاه الدائرة الإفريقية-العربية و انعكاساتها على مشروع التكامل في منطقة المغرب العربي.**

**خاتمة (تقديم النتائج المباشرة و توصيات الدراسة من خلال تقييم سياسة المغرب الخارجية و مدى انعكاساتها على دفع أم عرقلة مشروع تكامل المغرب العربي).**

مقدمة

## مقدمة:

يعد حقل السياسة الخارجية من بين أهم ميادين العلوم السياسية و العلاقات الدولية دراسة في ظل التوجهات الأكاديمية الدولية الحديثة التي تهتم بالدراسات الإقليمية كمقاربة لفهم مختلف التفاعلات و السياسات في العلاقات الدولية.

تعد الدراسات المغاربية (إحدى المجالات البحثية المهمة بالمغرب العربي)، كأحد المحاور لتحليل السياسات الخارجية، فمنطقة المغرب العربي هي رقعة جيواستراتيجية ما فتئت تأخذ مكانتها الإستراتيجية في العديد من الأجنات الإقليمية والدولية ، كما أنها أصبحت ضمن سلم الإهتمامات الإستراتيجية للعديد من المنظومات العالمية السياسية منها و الأمنية ، الاقتصادية و الاجتماعية في ظل تزايد الحركات الوطنية و عبر الوطنية في هذه المنطقة الإستراتيجية .

إن ميدان السياسات الخارجية المقارنة لدول المغرب العربي من بين أهم الميادين إثارة للجدل السياسي في المنطقة ، خاصة بعد بروز مشروع تكاملي نهاية الثمانينات الذي ضم دول المنطقة تحت تسمية اتحاد المغرب العربي.

إن هذا الميدان يحتاج إلى قراءات علمية تحليلية موضوعية لهذه السياسات التي تتداخل و تتقاطع فيما بينها أفقيا و عموديا لتشابه العديد من المدخلات ، ولكن بمخرجات مختلفة ، منها ما هو عامل دافع و آخر معرقل لنجاح مشروع تكامل المغرب العربي.

و لذلك ارتأينا الخوض في غمار تحليل و فهم و تفكيك سياسة المغرب الخارجية، بحكم أن المغرب يشكل أحد أقطاب المعادلة في المغرب العربي ، خاصة و أن الدبلوماسية المغربية لا تضيع أية فرصة في تأكيد بعدها المغاربي الرامي نحو بناء مشروع تكاملي في المنطقة بمعايير عالمية ، لكن كذلك في ظل بناء و تصدير تصورات تكاملية غير مشتركة حول العديد من القضايا ذات الإهتمام المشترك و التي تعتبر أساسية لنجاح أي مشروع أو تجربة تكاملية فقط و ليس اندماجية.



لهذا فإن سياسة المغرب الخارجية التي تمثل سلوك و إدراك وحدة من الوحدات السياسية المكونة لمعادلة الحراك السياسي و الاقتصادي و الثقافي و الأمني في المغرب العربي تعد جديرة بالدراسة و التحليل. وفي هذا السياق تتمحور الدراسة على سياسة المغرب الخارجية و انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي ، عن قراءة و تحليل تفاعلات و تصورات و علاقات المغرب مع مختلف الفاعلين الدوليين ، و محاولة تتبع اتجاهاتها الرسمية و غير الرسمية تجاه القضايا الإقليمية و الجهوية المطروحة .

الواقع أن السياسة الخارجية للدولة المغربية ظلت لعقود بعد الاستقلال بعيدة عن أي نوع من النقد أو التقييم الموضوعي أو المحاسبية إن على المستوى السياسي ممثلا في دور الأجهزة الرقابية، أو على المستوى الأكاديمي من خلال أبحاث أو دراسات قانونية ترصد مواطن الخلل وتقيم الأداء العام للدبلوماسية المغربية، ومرد ذلك حسب العديد من الباحثين في هذا المجال إحاطة موضوع السياسة الخارجية المغربية بهالة من القداسة والسرية لم تتح للدارسين مجال الخوض فيه. ورغم كثرة الندوات والأيام الدراسية التي تنظم حول السياسة الخارجية والدبلوماسية المغربية، إلا أنها لم تتطرق لعملية صنع القرار الخارجي المغربي ومحددات السياسة الخارجية، بمعنى أنها صببت كل اهتماماتها على جانب المخرجات (outputs) من هذه السياسة وأغفلت جانب المدخلات (Inputs) الذي يحدد في الواقع توجه السياسة الخارجية لأية دولة.

فإذا كان القرن العشرين هو قرن المجال المحفوظ بامتياز تجسد في فكر وممارسة الملك الحسن الثاني، فإن البيئة الجديدة لصنع القرار المغربي وما تحمله من تحولات مجتمعية جديدة ومن نخب جديدة وفاعلين جدد، ستجعل من هذا المجال الخارجي يتقاسمه فاعلون رسميون تقليديون وآخرون جدد واقعيون يساهمون بشكل أو بآخر في صياغة القرار السياسي الخارجي وهو تكريس لدمقرطة هذا المجال، مما سينعكس حتما على الفرضيات التي تؤطر السياسة الخارجية.

و المغرب يعتبر من الأنظمة السياسية المغلقة، بحيث يصعب فيه الحديث عن دور الفاعلين الجدد في السياسة الخارجية، لاسيما وأن الملك الحسن الثاني استطاع أن يطبق مفهوم المجال المحفوظ في ميدان السياسة الخارجية طيلة حكمه. إلا أن تجديد القيادة المغربية على

مستوى قمة السلطة بتولي الملك محمد السادس سيترتب عليه تجديد في مستوى فلسفة الحكم، وأيضا تجديد التصور في السياسة الخارجية، وهذا له ارتباط متين بالتحويلات المحلية والدولية المتغيرة، بحيث سيجد واقعا مختلفا تماما، يتميز ببروز تحديات لم تعد فيه السلطة الأبوية في حد ذاتها كافية لتدبير هذا الشأن .

فإذا كانت فرضية المجال المحفوظ شكلت الأساس الذي يشرعن للفاعل الواحد احتكار القرار الخارجي، فإن هذه الفرضية باتت تتلاشى في خضم المستجدات التي يعرفها العالم اليوم والتي تتميز بالتعقيد والتشابك الشيء الذي سينتج عنه تراجع في تبني هذه الفرضية. لذلك فإذا كان ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها مجرد مجال محفوظ لرئيس الدولة، فإن هذه النظرة أضحت تفقد قوتها وتأثيرها اليوم ذلك لأن السياسة الخارجية هي آخذة في التبلور والانفتاح، في ظل بروز مستجدات عبر وطنية قد تمس بجوهر استقرار الدولة الوطنية .

و من خلال هذا البحث نحاول استخلاص إن كان السلوك الإقليمي للمغرب هو عامل معرقل أو دافع نحو مشروع تكامل المغرب العربي ، وذلك بتتبع عملية صنع القرار داخل السياسة الخارجية و تحديد الفاعل الرئيسي في حقل صناعة السياسة الخارجية المغربية استنادا للطبيعة الدستورية للنظام السياسي من خلال تمركز السلطات والصلاحيات ، ولكي نفهم طبيعة و ميكانيزمات سياسة المغرب الخارجية لابد من فهم من وكيف يتم صنع القرار الخارجي و هل هي سياسة مؤسساتية أم سياسة فردانية مزاجية تدخل ضمن المجال المحفوظ للملك، و بهذا إمكانية تحديد إلى أهم المحددات المؤثرة في إدراك صانعي القرار في المغرب بهدف محاولة بناء تصور حول الرهانات الآنية والمستقبلية المطروحة على سياسة المغرب الخارجية في بعدها الإقليمي .

## إشكالية الدراسة:

أدت هذه المعطيات المتداخلة إلى طرح الإشكالية المركبة التالية:

ما هي المحددات المؤثرة في صياغة القرار الخارجي المغربي ومن هم صانعو القرار الفاعلون؟ و هل النظام السياسي في المغرب يعتمد على تمرکز السلطات والصلاحيات في صنع السياسة الخارجية و يهمل الخبرة مما يؤدي إلى الضعف و الذي ينتج سياسة رد الفعل في ظل غياب إستراتيجية ؟ أم هو نظام يؤمن بالمشاركة المؤسساتية و المتخصصة فيرتبط بالتخصص الذي يعطي تعدد الخيارات و العقلانية مما يؤدي إلى سياسة خارجية و فق محددات إستراتيجية ؟ و إلى مدى تلعب محددات سياسة المغرب الخارجية كعامل دافع أم معرقل لمشروع تكامل المغرب العربي؟.

## التساؤلات الفرعية :

و تحمل هذه الإشكالية المركبة في طياتها تساؤلات فرعية يمكن ذكرها فيما يلي :

- 1- كيف يعرف المغرب مصلحته الوطنية ؟
- 1- من و كيف يتم صناعة و اتخاذ القرار في سياسة المغرب الخارجية ؟
- 2- ما هي الدوائر المساهمة في بلورة و صياغة السياسة الخارجية؟
- 3- ما هية الطبيعة الدستورية للنظام السياسي في المغرب ؟
- 4- هل سياسة المغرب الخارجية هي سياسة مؤسساتية ؟ أم فردانية ميزاجية ؟
- 5- ماهية مكانة المؤسسة الملكية في عملية صنع القرار في سياسة المغرب الخارجية؟
- 6- هل المؤسسة العسكرية في المغرب هي عامل دافع أم معرقل في صناعة سياسة المغرب الخارجية ؟ و ما هي طبيعة هذه المؤسسة من حيث التكوين و العقيدة و الولاء؟
- 7- ما هو حجم تأثير العوامل المادية و المعنوية و الخارجية على السياسة الخارجية المغربية ؟
- 8- ما هي مرتكزات سياسة المغرب الخارجية و ما هي مرجعياتها الكبرى ؟
- 9- كيف تم توظيف قضية الصحراء الغربية من قبل المؤسسة الملكية ؟ و ما هي انعكاسات حضور هذا المعطى الجديد في الحقل السياسي في المغرب؟

- 10-** هل تتواءم موارد و قدرات و إمكانيات المغربي مع طبيعة أهدافه في السياسة الخارجية ؟ خاصة في بعدها الإقليمي ؟
- 11-** ما هي أهم انعكاسات سياسة المغرب الخارجية في تفاعلاتها على مشروع التكامل في المنطقة ؟
- 12-** هل العامل الخارجي هو عامل دافع أم معيق لعملية التكامل في المغرب العربي ؟
- 13-** ما هو مستقبل سياسة المغرب الخارجية في المنطقة المغاربية ؟

## الفرضيات العلمية للدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية التي سبق طرحها، تهدف الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

- 1- كلما سارت الدولة نحو المركزية في صنع القرار كلما ضعف التعدد و غابت العقلانية و ضعفت إمكانيات المرونة و من ثمة الإكتفاء بصنع سياسة تابعة تقوم على ردود أفعال ، و هذا ما تحاول الدراسة اختباره بالنسبة للمغرب .
- 2- كلما سارت الدولة حسب قواعد العقلنة في صياغة السياسة الخارجية كلما كانت قادرة و فاعلة بحكم امتلاكها لخيارات متعددة، و هذا ما سوف يتم اختباره حول ما مدى العقلانية من عدمها في سياسة المغرب الخارجية ، في ظل التنازلات المقدمة وآثارها على السياسة الخارجية و الداخلية للمغرب في ظل التحولات المجتمعية العميقة التي يشهدها الداخل المغربي.
- 3- هناك علاقة بين اتجاهات السياسة الخارجية الإقليمية للدولة نحو التكامل و طبيعة مؤسساتها السياسية ، سياسة المغرب الخارجية هي نتاج طبيعة مؤسساتية ترتكز على الفردانية تعطي للملك و المؤسسة الملكية كل الصلاحيات .
- 4- يتحدد بناء تجربة تكاملية فعالة بوجود سياسات خارجية إقليمية تحمل بعداً تنسيقياً فيما بينها . و هذا ما تحاول الدراسة اختباره بالنسبة لسياسة المغرب الخارجية ، أي هل هي سياسة تكاملية إندماجية أم سياسة غير تكاملية تستند إلى أطروحات إستعمارية قديمة لم تعد تتماشى مع التحولات الدولية الجديدة.

## مجالات الدراسة:

**1- المجال الزمني :** حددت الفترة التي تعالجها هذه الدراسة بين سنوات 1975-2010

كمجال زمني لها ، و تكون هذه المرحلة قد اتسمت بدخول منطقة المغرب العربي لمسارات مختلفة سياسية و أمنية و اقتصادية مست جوهر العمل المغربي المشترك وتجربته في التكامل . و تعد هذه الفترة مختبرا لأنماط تعامل السياسة الخارجية المغربية مع التفاعلات الإقليمية في المنطقة.

**2- المجال المكاني :** تركز هذه الدراسة على سياسة المغرب الخارجية ، و تتخذ

مجالا محددًا و هو سياسة المغرب الخارجية تجاه دول و أهم قضايا المغرب العربي و مدى انعكاس هاته السياسة على المسارات مشروع تكامل المغرب العربي .

**3- المجال الموضوعي :** تنصب هذه الدراسة على السلوك السياسي الخارجي في بعده

الإقليمي للمملكة المغربية من خلال أدوارها ، و قراراتها ، و توجهاتها ، و أهدافها ، و مواقفها من القضايا المغربية و العمل المغربي المشترك و مدى انعكاس ذلك على عرقلة أم دفع المشروع التكاملي في منطقة المغرب العربي .

## الأهداف العلمية و العملية للدراسة:

### 1-الأهداف العلمية:

- تحليل سلوك المملكة المغربية من خلال سياستها الخارجية في شقها الإقليمي المغربي و ما مدى انعكاساتها على التجربة التكاملية المغربية .
- فهم اللعبة السياسية داخل المغرب من خلال تتبع عملية صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية.
- محاولة استشراف مستقبل تجربة التكامل المغربي من خلال تتبع سلوكيات و ادراكات إحدى أهم الفواعل الإقليمية .
- توسيع دائرة المعارف و المدركات فيما يتعلق بالنظام السياسي المغربي .

### 2-الأهداف العملية :

- تغطية النقص الموجود في الأبحاث و الدراسات المتعلقة بالسياسات الخارجية للدول المغربية بما يساهم في تقديم المشورة و الخبرات إلى المهتمين و المقررين.
- دراسة جزئية متعلقة بالمغرب العربي بما يضيف الإطار الأكاديمي على المشاريع السياسية المشتركة في الإقليم المغربي .
- و يمكن أن تقدم هذه الدراسة للمهتمين بالدراسات المغربية عموما و المغرب بالأخص مزيدا من المعلومات عن سياسته الخارجية في شقها الإقليمي المغربي .
- كما يمكن أن تقدم هذه الدراسة بعض الإضافات و المستجدات حول صنع القرار الخارجي المغربي و ادراكاته المغربية في تفاعلاته مع المنطقة و انعكاسات مضامين هاته السياسة الإقليمية على أولويات التكاملية في المنطقة المغربية .

## الإطار المنهجي:

لعل البحث في موضوع تحليل السياسة الخارجية (أبعادها) والعلاقات الثنائية كما هو الحال في هذا الموضوع سيستدعي الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تعين على تفكيك المادة العلمية ودراستها على ضوء المتغيرات التي تعترض الباحث خلال عملية البحث.

تفرض طبيعة الموضوع توظيف العديد من المناهج ، و قد تم الاستعانة بالمناهج التالية :

**1- المنهج التاريخي :** هو منهج يساعد على دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى

الماضي ، و التطورات التي لحقتها و العوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات و المنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها ، و لكنه يقدم تصوره للظروف و المحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر و اندثارها ، و يحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك<sup>1</sup> ، و المقصد من استخدام هذا المنهج هو تتبع التطور التاريخي للنظام السياسي المغربي مع التركيز على تطور مدراكاته استراتيجية في علاقاته بالبيئات السياسية المختلفة ، بالإضافة إلى تتبع مسار تطور سياسة المغرب الخارجية ، و ما مدى انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي .

**2- منهج تحليل المضمون:** يعد هذا المنهج من أساليب البحث التي تستخدم في تحليل

البيانات<sup>(2)</sup>، وهو يندرج في هذه الدراسة على دراسة وتحليل مضامين المواثيق الرسمية والتشريعات والمواد القانونية المرتبطة بموضوع الدراسة.

**3- المنهج المقارن:** يحظى هذا المنهج بأهمية كبرى في الدراسات السياسية، و قد تم

الاستعانة به في هذه الدراسة في مقارنة مظاهر السلوك المغربي عبر مراحل مختلفة من مسارات التي شهدتها المغرب العربي ، و هو ما يستهدف في الأخير الكشف عن دلالتها و من ثم القدرة على تقييم مستوى تأثيرها في على المشاريع البناءات التكاملية في المغرب العربي .

**4- المنهج الإحصائي:** مادام الموضوع يتكلم على المحددات الداخلية التي تعبر عنها

إحصائيات و أرقام و جداول تدور حول الموضوع ، كذلك توظيف هذا المنهج

(1) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (المفاهيم، المناهج، الاقترايات، الأدوات) ، ( د ، م ، ط ) ، الجزائر: 1997، ص 56.

(2) - المرجع نفسه ، ص 129 .



للقيام بمحاولة تطبيقية كمية حول كرونولوجيا الأحداث في سياسة المغرب الخارجية .

5- النموذج التحليلي ل "مايكل بريتش" الذي يركز على النسق و البيئة العملية بفرعيها الداخلي والخارجي بشبكة الاتصال، نخبة صناعة القرار وبيئتها النفسية، عمليات صياغة السياسة الخارجية، ثم عمليات تنفيذ القرارات.<sup>1</sup> وقد استهدف "بريتشر" بذلك تصميم مشروع بحثي شامل يخص تحليل السياسة الخارجية.

---

<sup>1</sup> - Michael Brecher ,BlemaStainberg and Janice stein, a Frale work for Research on Foriegn policy Behavior, journal of conflict resolution, Vol ,13.no.1(march 1969) ,pp.74-81.

## أدبيات الدراسة مسح نقدي للدراسات السابقة:

- إن الدراسات المتوفرة حول السياسة الخارجية المغربية و خاصة في شقها الإقليمي المغربي تعد قليلة و قليلة جدا و من بينها :
- 1- الأعرج عبد القادر ، **السياسة المغربية في المحيط المغربي 1962-1994** ، رسالة لنيل دبلوم في الدراسات العليا ، جامعة محمد الخامس ، الرباط، 1994.
  - 2- الحسين الرشيد ، **العلاقات المغربية-الليبية و تجربة الاتحاد العربي الإفريقي 1969-** **1986**، بحث لنيل دبلوم السلك العالي المدرسة الإدارة العمومية،الرباط، 1986.
  - 3 – نخلي الصديق ، **متغيرات السياسة الخارجية المغربية و صناعة القرار** ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام،جامعة محمد الأول،وجدة ، 2000.
  - 4-الحسان بوقنطار ، **السياسة الخارجية المغربية : الفاعلون و التفاعلات** ، الرباط : شركة بابل للطباعة و النشر و التوزيع ، ط 2002.

## تقسيم الدراسة:

حسب المنهجية المتبعة و لأجل بلوغ الأهداف النظرية و العملية للدراسة، وبالإضافة إلى المقدمة و الخاتمة، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربع فصول، و ذلك على النحو التالي:

مقدمة ( تشمل كل العناصر المنهجية لبناء مقدمة علمية ).

### **الفصل الأول :** و يمثل الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة حيث نتطرق إلى مفاهيم

الأساسية في الدراسة من خلال تعريف السياسة الخارجية و علاقتها بالمصطلحات الأخرى وأنماطها ، كذلك نتطرق إلى آليات صنع و تنفيذ السياسة الخارجية من خلال محدداتها وأهدافها و وسائل تنفيذها، بالإضافة إلى المداخل النظرية المساعدة في الدراسة من خلال اقتراب صناعة القرار و نموذج مايكل بريشر و مفهوم التحليل المنظومي و المستوى الاقليمي في السياسة الخارجية.

### **الفصل الثاني:** و يتطرق بالتفصيل إلى محددات البيئة الداخلية في المغرب

ومحاولة قياس مدى تأثيراتها على صنع السياسة المغربية، و ذلك من خلال التطرق إلى المحددات الجغرافية و البشرية في المبحث الأول، و ذلك من خلال الموقع و الثروات و المقدرات الطبيعية و حجم و توزيع العامل السكاني إضافة إلى هيكل البناء السكاني في المغرب ، كما نتطرق في المبحث الثاني إلى المحددات و المقدرات الإقتصادية المغربية عن طريق نقطتين أساسيتين هما الخيارات الإقتصادية المغربية كأحد أوجه السياسة الخارجية للمغرب ، و كذلك مؤشرات الديون الداخلية و الخارجية في الإقتصاد المغربي المعاصر، كل هذه النقاط تقودنا إلى التطرق في المبحث الثالث إلى المؤشرات الإجتماعية و المعطيات الإحصائية و المتمثلة في قراءة في مؤشرات الفقر و الفوارق الإجتماعية في المغرب ، كذلك نتطرق للوضعية الإجتماعية في المغرب من خلال التقارير الدولية، و أهم الأزمات الإجتماعية الحادة في المغرب و تداعياتها على الاستقرار الإجتماعي ، كما تعرج الدراسة بصورة معمقة من خلال المبحث الرابع الذي يفصل بشكل دقيق و مرتب حول المحددات العسكرية المغربية و دورها في السياسة الخارجية المغربية ، و ذلك من التطرق إلى تأسيس القوات المسلحة الملكية ، كذلك محاولة التمهيص بالفهم و التحليل حول محاولتي الإنقلاب العسكري في الصخيرات و القنيطرة و تداعياتها على إعادة بناء تصور جديد حول دور

المؤسسة العسكرية و جدلية صراعها مع المؤسسة الملكية في المغرب، و في الأخير نحاول من خلال هذا المبحث استقراء و استقصاء القدرات و الإنفاق العسكري للقوات المسلحة الملكية في ظل التآزم الإقتصادي، و يختتم الفصل الثاني من خلال المبحث الخامس المتمثل في المحددات السياسية و دينامية الحقل السياسي المغربي من خلال التطرق إلى المشهد الحزبي المغربي و دوره في العملية السياسية ، تليها جماعات الضغط في المغرب و ما مدى قدراتها في توجيه السياسة الخارجية للدولة ، و كذلك نهتم بالجانب الحديث و هي المقاربات الإعلامية المنتهجة و دورها في صناعة الرأي العام في السياسة الخارجية.

### **الفصل الثالث :** و يهتم بوحدة صنع سياسة المغرب الخارجية عن طريق تفكيك البيئة

المؤسسية الصانعة لمعادلة صنع و اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، مع التركيز على المؤسسة الملكية كمحدد مؤسسي أساسي في بناء التصورات الخارجية للمغرب و ما مدى ارتباطاته مع المؤسسات الأخرى داخل الدولة ، حيث يتطرق الفصل الثالث بالكثير من التفصيل و الإهتمام بشخصية الملك و المؤسسة الملكية و دورها في صناعة و توجيه السياسة الخارجية ، و ذلك من خلال التطرق إلى مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي و ما مدى قدرة هذه المؤسسة السيادية في التحكم في معادلة صنع و توجيه سياسة المغرب الخارجية ، و هذا من خلال شخصية الملك كمحدد رئيسي في هاته السياسة من خلال الإختصاصات الواسعة التي ضمنها له الدستور الملكي في المغرب الذي أعطاها صفة المجال المحفوظ من خلال عملية صنع و تنفيذ السياسة الخارجية، كما نتطرق في المبحث الثاني لهذا الفصل إلى دور المؤسسة التشريعية في مجال السياسة الخارجية المغربية مع تبيان محدودية هذه المؤسسة و عدم قدرتها في إدارة هذه السياسة إلا في البعض الحالات الممنوحة لها من طرف مؤسسة المؤسسات وهي المؤسسة الملكية، أما المبحث الثالث فنتطرق فيه إلى دور الحكومة المغربية أوبالأحرى السلطة التنفيذية في المجال السياسة الخارجية من خلال قراءة في الإختصاصات الدستورية السياسية الممنوحة لها ، في مقابل الشرح طبيعة التحكم الملكي في السلطة التنفيذية و محدودية هاته الأخيرة في مجال السياسة الخارجية.

## الفصل الرابع:

و هو فصل تطبيقي تحاول من خلاله الدراسة تطبيق محددات البيئة الخارجية التي تتفاعل فيها سياسة المغرب الخارجية ، مع إسقاط هذه التفاعلات الدينامكية على مشروع تكامل المغرب العربي، حيث تم التطرق من خلال المبحث الأول للفصل الرابع إلى سياسة المغرب الخارجية تجاه مسألة تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية و ذلك من خلال مقارنة سوسيو تاريخية و قانونية لمسألة الصحراء الغربية ، و كذلك إستراتيجية المؤسسة الملكية في التوظيف السياسي لمسألة الصحراء الغربية ، و التطرق إلى المقاربات المغربية تجاه التدبير الصعب لملف الصحراء الغربية، بعد ذلك تم التطرق إلى مبحث الهدف منه القيام بعملية مسح للتهديدات الأمنية في المنطقة تحت عنوان الإدراك الأمني المغربي للتهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي و انعكاساتها على مشروع التكامل ، و ذلك من خلال محاولة تفكيك محددات العقيدة الأمنية المغربية وتصوراتها للتهديدات الأمنية في المنطقة ، و التطرق إلى إشكاليات الهجرة غير الشرعية ، الإرهاب و الجماعات المسلحة في المغرب العربي ، الجريمة المنظمة ، التهديدات البيئية ، و ما مدى علاقة هاته التهديدات ببعضها البعض ، و انعكاس التصور المغربي لهذه التهديدات على العمل المغاربي المشترك. و في أخير المبحث تم التطرق إلى الإرتباطات و تأثيراتها على التوجهات الكبرى لسياسة المغرب الخارجية و انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي ، تم التطرق من خلاله إلى إستراتيجية الإدماج في الإتحاد الأوروبي كمحدد مستقل في سياسة المغرب الخارجية ، العلاقات المغربية-الأمريكية ، و السياسة المغربية تجاه الدائرة الإفريقية-العربية ، و انعكاس جميع هاته المتغيرات على مشروع تكامل المغرب العربي.

خاتمة ( تشمل أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة).

# الفصل الأول

## الإطار النظري و المفاهيمي

### للسياسة الخارجية

## الفصل الأول: الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة الخارجية

إن الضرورة المنهجية لدراسة و تحليل السياسة الخارجية لوحدة سياسية ما سواء تعلقت الدراسة بدولة ، أو منظمة جهوية إقليمية ، أو دولية تستلزم من الباحث على ضبط التأسيس المفاهيمي و النظري للموضوع قيد الدراسة و هذا ليتسنى فهم و تحليل السياسة الخارجية لهذه الوحدة. و لهذا تتطرق الدراسة من خلال الفصل الأول إلى التركيز على هذا الإطار المفاهيمي و الإطار التحليلي ، و محاولة تكيفية للدراسة مع المستوى الإقليمي الذي تستهدفه دراسة سياسة المغرب الخارجية .

## المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

### المطلب الأول: تعريف السياسة الخارجية

تتجلى دراسة السياسة الخارجية من الجانب النظري في جزئيتين، جزء يتعلق بالماهية أي ماذا نقصد بالسياسة الخارجية ، وجزء ثاني يتعلق بالمنهجية أي كيف نقوم بتفسير وتحليل السياسة الخارجية لأية دولة، ومن هنا يمكن القول بأن منهجية تحليل السياسة الخارجية من أعقد المنهجيات فهي متعددة المستويات (سياسية، قانونية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...) ومتعددة الأبعاد (الأهداف، المصالح، المجالات، التفاعلات)، والسياسة الخارجية تجمع ما بين السياسة العليا والسياسة الدنيا وتشمل الآليات والقواعد والقيم وتحوي مفاهيم مشكلة من أكثر من دور وهذا ما يجعلها صعبة التحديد.

لهذا فالسياسة الخارجية تتميز بأنها عبر تخصصية، بها منهجية أفقية تشمل كما يقول هولستي ضرورة أساسية لتحديد معالم هذه السياسة والمتغيرات التي تعرفها ذات محتوى سلمي، صراعي، تعاوني، تكاملي، اندماجي تحدد أساسا بالرجوع إلى أربعة صور: الفواعل، المحددات، القطاعات، العمليات.

مجال بحثنا سوف يحاول أن يستعرض هذه النقاط المذكورة أعلاه ، فبالنسبة لمفهوم السياسة الخارجية، مع العلم أن هذا الأخير، يعاني كغيره من مفاهيم ميدان العلوم السياسية من عدم وجود تعريف محدد وشامل متفق عليه، ومن هنا تعددت تعاريف السياسة الخارجية بتعدد المدارس والمفكرين وهذا بحسب اختلاف رؤية وإدراكات كل اتجاه لهذا الموضوع.

من خلال تفحصنا لأدبيات السياسة الخارجية المنتجة من طرف الباحثين والمتخصصين في علم السياسة بشكل عام وحقل العلاقات الدولية بشكل خاص، نجد أنه هناك من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة اتجاه بيئتها الدولية، وفي هذا الإطار، عرفت السياسة الخارجية في كتاب William Wallace، حول "السياسة الخارجية والمسار السياسي": بأنها سياسة الدولة اتجاه بيئتها الخارجية، وعلى المنوال ذاته يذهب ناصيف يوسف في تعريفه للسياسة الخارجية: على أنها سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرر، أو نحو قضية معينة.



ويعرفها جيمس روزنو James Rose Neau: "بأنها جهد مجتمع وطني لمراقبة بيئته الخارجية عن طريق الحفاظ على الأوضاع الملائمة وتعديل الأوضاع غير الملائمة".<sup>1</sup>

في مقام آخر، يعرفها روزنو على أنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو تغيير الجوانب غير المرغوب فيها.<sup>2</sup>

يقدم لنا "هل" N.Hill تعريفا للسياسة الخارجية، يتسم بالدقة والواقعية بقوله: بأننا تحرك الدولة اتجاه العالم الخارجي سواء اتخذ هذا التحرك مظهرا سياسيا واقتصاديا وعسكريا... على ضوء الفلسفة أو الإيديولوجية التي يتبناها القائمون عليها.<sup>3</sup>

أما كارل دوتش K.Deutsh فيرى أن السياسة الخارجية تعالج لكل دولة أولا المحافظة على استقلالها وأمنها، وثانيا السعي وراء مصالحها الاقتصادية وحمائتها (خاصة مصالح المجموعات القوية ذات النفوذ) كما تعالج في حالة الدولة الكبرى على الأقل إلى جانب ما تقدم، الاهتمام بمقاومة أي اختراق أو تدخل من جانب أية دولة أو عقائد خارجية، والمحاولات السافرة لتحقيق بعض الإختراق النشيط أو التدخل في شؤون الدول الأخرى.<sup>4</sup>

إزاء ذلك، نجد أن "كورت" Kurt يقدم لنا تعريفا للسياسة الخارجية بأنها: السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد ملكها اتجاه الدول الأخرى، أنها برنامج الغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب.<sup>5</sup> إلا أن هذا التعريف، يقتصر على جانب واحد، هو أنه لا يعد القنوات القتالية أداة من أدوات السياسة الخارجية.

في المقابل نجد تعريفات أخرى قدمت صياغات وتعبيرات أكثر شمولية حيث تجنبت التركيز على الدولة فقط في تحديد الوحدة الفاعلة في السياسة الخارجية فمثلا يعرف محمد السيد سليم السياسة الخارجية بأنها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون

---

<sup>1</sup>- James Roseneau, **définit la politique étrangère comme étant "l'effort d'une société nationale de contrôler son environnement externe par la préservation des situations favorables et la modification des situations défavorables"** cité par C.ZORGBIBE, in les relations internationales, PUF, Paris, 2<sup>e</sup> émeéd, 1978, p.5.

<sup>2</sup>- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، بيروت، دار الجيل، 2001، ص11.

<sup>3</sup>- ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية: دراسة نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 69، 1982، ص67.

<sup>4</sup>- دوتش كارل، تحليل العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1982، ص150.

<sup>5</sup>- الشاوي هشام، الوجيز في فن المفاوضات، بغداد: مطبعة شفيق، 1969، ص38.

للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف مجددة في المحيط الدولي".<sup>1</sup>

ويشير علي الدين هلال في تعريفه للسياسة الخارجية بقوله: "ويقصد بالسياسة الخارجية عموماً مجمل نشاط وسلوك الفاعلين الدوليين في المجال الخارجي. ويعرفها Lean Noel بأنها فن تسيير علاقات دولة مع الدول الأخرى".<sup>2</sup> أما الدكتور حامد ربيع فيعرف السياسة الخارجية بأنها "جمع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أن النشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه السياسة الخارجية".

إن السبب من تعدد هذه المفاهيم إزاء السياسة الخارجية، مرده غياب نظرية أكاديمية عامة للسياسة الخارجية، التي تعزي إلى الأسباب الآتية: الطبيعة الدينامية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية، وانعكاسات بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية، تحديات أكاديمية عديدة تجابه بناء مثل هذه النظرية، وواقع اختلاف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى وحدود الموضوع التي أضحت تمتد لتشمل السياستين الداخلية والخارجية.<sup>3</sup>

أما بالنسبة لعملية تحليل السياسة الخارجية يمكن أن تشمل عدة مستويات كالفردي، الدولة، الأنظمة الإقليمية والنظام الدولي، تحليل السياسة الخارجية يشمل كذلك دراسة النسق الداخلي والخارجي للدولة، بالإضافة إلى عدة متغيرات، كالخطاب السياسي، الاستراتيجيات، السياسات والأنشطة المتعلقة بأهداف ومصالح الدولة على المستوى الخارجي.

في هذا السياق تتمحور السياسة الخارجية للدول حول "كل السلوكيات السياسية الهادفة والناجمة عن عملية التفاعل المتعلقة بعملية صنع القرار الخارجي للوحدة الدولية، فالسلوك السياسي الخارجي لأية وحدة دولية هو عبارة عن حدث أو فعل ملموس تقوم به هذه الوحدة الدولية بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية".<sup>4</sup> فيما يعرفها البعض الآخر بأنها: عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي، يتضمن تحديداً للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها، والوسائل والإجراءات التي

<sup>1</sup> - محمد السيد السليم، مرجع سابق، ص 16.

<sup>2</sup> - العبدلي عبد المجيد، قانون العلاقات الدولية، تونس: دار أفواس للنشر، 1994، ص 123.

<sup>3</sup> - أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار الزهران، 2009، ص 26.

<sup>4</sup> - زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، بيروت: دار الجيل، طبعة 1، 1998، ص 31.

تراها ملائمة لذلك، ووفقا لما تعتنقه من مبادئ ومعتقدات، ويضيف نفس الباحث أن رسم السياسة الخارجية تبدأ ببيان الأهداف التي تسعى الدولة إلى بلوغها وفق ما تؤمن به من معتقدات، وتنتهي بتحديد الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف ( وهذا ما ستشمله الدراسة لاحقا) وتعتمد هذه العملية على عنصرين رئيسيين: المعلومة المتعلقة برسم السياسة الخارجية وصانعو تلك السياسية.<sup>1</sup>

عموما فإن مفهوم السياسة الخارجية ينصرف إلى برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي، وبهذا فإن مفهوم السياسة الخارجية يشمل سبعة أبعاد أساسية وهي:<sup>2</sup>

- 1- تنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تتبعها تلك الوحدة إزاء العالم الخارجي، وهو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية.
- 2- السياسة الخارجية هي تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية أي الأشخاص المخولون رسميا اتخاذ القرارات الملزمة.
- 3- السياسة الخارجية تنصرف إلى برامج العمل الخارجي المعلنة، ويقصد بذلك أنها برامج مقصودة لذاتها وقابلة للملاحظة، بمعنى أنها مقصودة لذاتها لتحقيق أهداف معينة.
- 4- تتميز السياسة الخارجية بعنصر الاختيار، بمعنى أنه يختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة، وأنها ليست مفروضة تماما من خارج النظام السياسي.
- 5- السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، ولكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة أو التأقلم معها، وتحقيق مجموعة من الأهداف.
- 6- السياسة الخارجية و إن كانت تصاغ داخل الوحدة الدولية، إلا أنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية.
- 7- السياسة الخارجية برنامج ذو بعدين رئيسيين، البعد الأول وهو البعد العام ويشمل التوجهات والأدوار والأهداف والإستراتيجيات، أمام البعد الثاني وهو البعد المحدد، فإنه ينصرف إلى مجموعة القرارات والسلوكيات والمعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية.

<sup>1</sup> - عطا محمد صالح زهرة، في النظرية الدبلوماسية، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1993، ص20.

<sup>2</sup> - محمد السيد السليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص16. ص67.

استنادا إلى التعريف والاستنتاجات السابقة، يمكن تعريف عملية تحليل السياسة الخارجية بأنها عملية إخضاع ظاهرة السياسة الخارجية إلى دراسة عملية يتم من خلالها تفكيك سلوك الوحدة الدولية اتجاه محيطها الخارجي، بطريقة عملية تسمح بتحديد العوامل المؤثرة في تلك الظاهرة، أهداف واستراتيجيات هذا السلوك، طبيعة الظاهرة وكيفية صياغتها، التطبيق الفعلي لهذا السلوك وردود أفعال الوحدات الدولية الأخرى (دول، منظمات إقليمية).

وأمام تبدل العلاقات الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة من حيث أبعادها ودوافعها وتعدد الفاعلين فيها، ووجود تداخل بين الشأن المحلي والدولي نتيجة للاعتماد المتبادل وتشابك المصالح، أصبح القرار الخارجي يفترض عقلنة أكبر ومشاركة أوسع، كما تنامي البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية وارتباط القرار الخارجي للدول بالمصلحة بمختلف تجلياتها وأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية... الخ ، وتعدد القضايا والأزمات الدولية، وضع السياسة الخارجية للدول أمام محك حقيقي من حيث ضرورة إشراك مختلف الفاعلين في بلورتها بالشكل الذي يضمن نجاعتها وفعاليتها وتحقيقها للأهداف والمصالح المتوخاة بشكل معقلن وبعيدا عن أي ارتجال، وهذا ما تسعى الدراسة لاختباره فيما يخص السياسة الخارجية المغربية.

## المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمصطلحات الأخرى

هناك عدة مفاهيم ومصطلحات يمكن للباحث في موضوع السياسة الخارجية أن يوظفها في عملية البحث، وهنا كان لابد من توضيح تلك العلاقة أو الرابطة بين هذه المصطلحات والسياسة الخارجية ومنها:

### أ- العلاقة بين السياسة الخارجية ومسألة السيادة:

إن السيادة هي المساواة بين الدول أمام القانون الدولي العام، بغض النظر عن الاختلافات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهناك علاقة كبيرة بين السياسة الخارجية والسيادة، فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية محبذة ومعينة، وعمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها، لأن الدول غير المتمتعة بالسيادة لا يمكن أن تكون لها سياسة خارجية، وكعضو كامل في منظمة الأمم المتحدة، ومن الناحية القانونية يعتقد أن المجتمع الدولي بكل تنظيماته يتكون من دول قوية لها السيادة التامة تمارسها في ممارسة النشاط الخارجي والداخلي.

هذا يعني أن الدول متساوية بالنسبة للقانون الدولي، ومن حيث ممارسة النشاط الخارجي فلكل دولة صوت وموقع في كل هذه التنظيمات، لكن لا يؤخذ بعين الاعتبار الاختلاف، من حيث الاقتصاد والكثافة السكانية ولكن من الناحية العملية كلما زادت التبعية ينحصر مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة كما أن الدول القوية تسيطر على السياسة الخارجية للدول التابعة لها.

ومنه فإن هناك مجموعة من العوامل التي أثرت بشكل مباشر على استقلالية السياسة الخارجية أهمها الاعتماد المتبادل وارتباط الدول في إطار تحالفات وتكتلات، والالتزام بينود الدول، امتيازات معينة إلا أنها تقيد الدولة لأنه بمجرد إمضاء الدولة على الميثاق "وثيقة الانضمام" تتخلى عن جزء معين من السيادة للمنظمة وللأجهزة المشتركة، ومنه كلما زاد النظام الدولي والتكتلات الإقليمية تنظيما وقوة كلما ساهم ذلك في تقليص سيادة الدولة وحرية التصرف في السياسة الخارجية.

كما يجدر القول بأن الرهانات الأخيرة في العالم خلقت نوع من الضغوطات التي أصبحت تمارسها المنظمات غير الحكومية، والتي تعني بنشر الديمقراطية وحماية حرية التعبير وحقوق الإنسان خاصة في دول العالم الثالث، بالإضافة إلى الخوف من الإجراءات الردعية الدولية في حق الدول.

#### ب- العلاقة بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية:

إن صنع السياسة الخارجية أساسا للسياسة الداخلية، ويمكن القول في هذا المجال بأن السياسة الخارجية هي استمرارية للسياسة الداخلية، وعلى هذا الأساس فإن صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء على المستوى الفردي (القيادة) أو على مستوى الجماعة وطبيعة المجتمع وخصائصه المرحلية أو على مستوى حالة العلاقة السلمية.

لهذا هناك ترابط بين الحالة الداخلية للدولة، وبين سياستها الخارجية، فالرخاء الاقتصادي وعدم وجود مشاكل في هذا المجال عادة يختزل العديد من المشاكل الداخلية "البطالة، المشاكل الجهوية، التضخم، العنف..." وهذا يؤدي إلى انسجام وحدة المجتمع وإذا كان المجتمع منسجم وموحد يعطيه المجال للتحرك في السياسة الخارجية بفعالية، وإذا كان العكس فيما يتعلق بالتدهور الاقتصادي والمشاكل الاجتماعية، فهذا يؤدي إلى عدم انسجام وحدة المجتمع، وهذا لا يمنح الوقت الكافي لصنع السياسة الخارجية وبالتالي يؤدي إلى جعل السياسة الخارجية أقل نشاط وأقل تنظيما في البيئة الخارجية (الدولية والإقليمية)، وهذه الحالة ميزت الكثير من السياسات الخارجية خاصة الدول التي عرفت تحولات عميقة اقتصادية واجتماعية كما أن التذبذب الداخلي يؤدي إلى ضعف الدولة في سياستها الخارجية رغم الإمكانيات الميدانية التي تمتلكها كما هو الحال لدى بعض الدول الإفريقية (نيجريا).

يمكن إعطاء بعض الأمثلة التي تظهر مدى الترابط بين السياستين - عن الظروف والاحتياجات الوطنية من أمن وحماية للوحدة الترابية وتحقيق الرفاه الاقتصادي - قد تكون كلها أسباب تدعو إلى توجه معين في السياسة الخارجية، وهو التحالف مع دول خارجية أخرى (دول أوربا الشرقية بالنسبة للاتحاد الأوروبي)، وهكذا تصبح تصورات نخب السياسة الحاكمة مرتبطة بمثيلاتها في التحالف ويصبح الرأي العام الداخلي مرتبط بالرأي العام لدول التحالف، كما أن الظروف الدولية والإقليمية وما تفرزه من انعكاسات تصبح أمرا مشتركا

وهناك الكثير من الوحدات الداخلية يمتد تأثيرها ونشاطها إلى البيئة الدولية كشركات التصدير الكبرى.

يفترض محللو السياسة الخارجية أن الدولة كمؤسسة اجتماعية تتواجد ضمن بيئتين الأولى داخلية تتكون من الهيئات المتواجدة داخل الإقليم المسيطر عليه، والثانية خارجية مكونة من بقية الدول وتفاعلاتها معاً، والدولة تسعى للتأثير في كلا البيئتين بسياستين مختلفتين ففي الحالة الأولى لها القدرة على التحكم في مجرى الأحداث لأنها تمتلك السلطة والوسائل لكن الثانية دولية بحيث لا توجد أي دولة بهذه الوضعية.<sup>1</sup>

### ج- العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

إن التمييز بين دراسة السياسة الخارجية ودراسة العلاقات الدولية، أمر يمليه الاختلاف في الطبيعة. ذلك أن علم العلاقات الدولية يعني تفسير الظواهر الدولية ومن ثم الكشف عن الحقيقة الكامنة فيها، والعلاقات الدولية هي نتيجة تفاعلات معقدة ومتعددة "صراعية وأتعاونية" وفواعل العلاقات الدولية غير محددة بدقة وكذلك مواضعها معقدة لا يمكن تحديدها.

بينما تقع السياسات الخارجية باعتبارها برامج عمل لا يتم التغيير في طبيعتها، وعادة ما تكون نتيجة لعملية اتخاذ القرار، تتم داخل الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة. أما العلاقات الدولية فهي تقع خارج إقليم الدولة لتحقيق أهداف عامة وشاملة، كما أن العلاقات الدولية مجالها أوسع لوجود عوامل أخرى وقوى مؤثرة أخرى، وهكذا يمكن القول أن علم العلاقات الدولية يعني بما هو كائن أما السياسة الخارجية فتعني بما يجب أن يكون<sup>2</sup>، أي أنها تسعى إلى أكبر قدر من الفاعلية وذلك بتوفير كل العوامل المساعدة ومنه فالسياسة الخارجية تشكل جزء بسيط في العلاقات الدولية.

<sup>1</sup> - Chris. B. Rown, **Understanding international relations** 2<sup>nd</sup> ed , LONDON: pal grave publishers, 2001,p75.

<sup>2</sup> - محمد طه بدوي، ليلي أمن مرسي، مبادئ العلوم السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية 1998، ص419، 490.

## د- العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتيجية والدبلوماسية:

هنا لابد من الرجوع إلى الباحث الفرنسي ريمون أرون الذي قام بإرساء بناء فكري ناقش من خلاله كلا من متغيري الإستراتيجية والدبلوماسية باعتبارهما دالة لوحدة التاريخ وأنهما وجهان متكاملان لفن السياسة،<sup>1</sup> وفن السياسة هو إدارة التعامل مع الدول الأخرى على مقتضى المصالح القومية.

من الثابت أن الدبلوماسية هي الأداة الأولى في السياسة الخارجية للدول لاسيما في وقت السلم أما الإستراتيجية فهي تعني فن إدارة العمليات العسكرية أثناء الحرب<sup>2</sup>. وهذا يعني أن كلا من الإستراتيجية و الدبلوماسية يخضعان للسياسة الخارجية و القادة الدبلوماسيون و العسكريون ليسوا إلا عمالا لقادة السياسة الخارجية، فُتَعْنَى بالإقناع وهما وسيلتان لهدف واحد هو إخضاع الآخرين لإرادتنا<sup>3</sup>، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل إيجابي على السياسة الخارجية وقصورهما يؤدي إلى ضعف السياسة الخارجية وتبعيتها.

## ه- العلاقة بين السياسة الخارجية وبين السياسة الدولية:

السياسة الدولية تستعمل لتحديد تلك التفاعلات بين الأطراف الفاعلة من الدول عبر حدود الدول التي لها محتوى وطابع سياسي محدد فهذه التفاعلات تتولى معالجتها الحكومة أو ممثلوها، وتستخدم دولي بدلا من ما بين الدول لأن هذه الأخيرة لها معاني مشوشة تختلط بالفدرالية و الاتحادات الفدرالية وبالتالي فالسياسة الدولية معنية بالتفاعلات التي تحدث بين مختلف وحدات ومكونات المجتمع الدولي، بينما السياسة الخارجية تعني بالأفعال وردود الأفعال الناتجة عنها.

ومنه فالسياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ولكن ليس بوصفها تعبيراً عن أهداف محلية وإنما بوصفها نموذجا من نماذج السلوك الدولي.

<sup>1</sup> - أحمد النعيمي، السياسة الخارجية ، عمان: دار زهران، 2009، ص36.

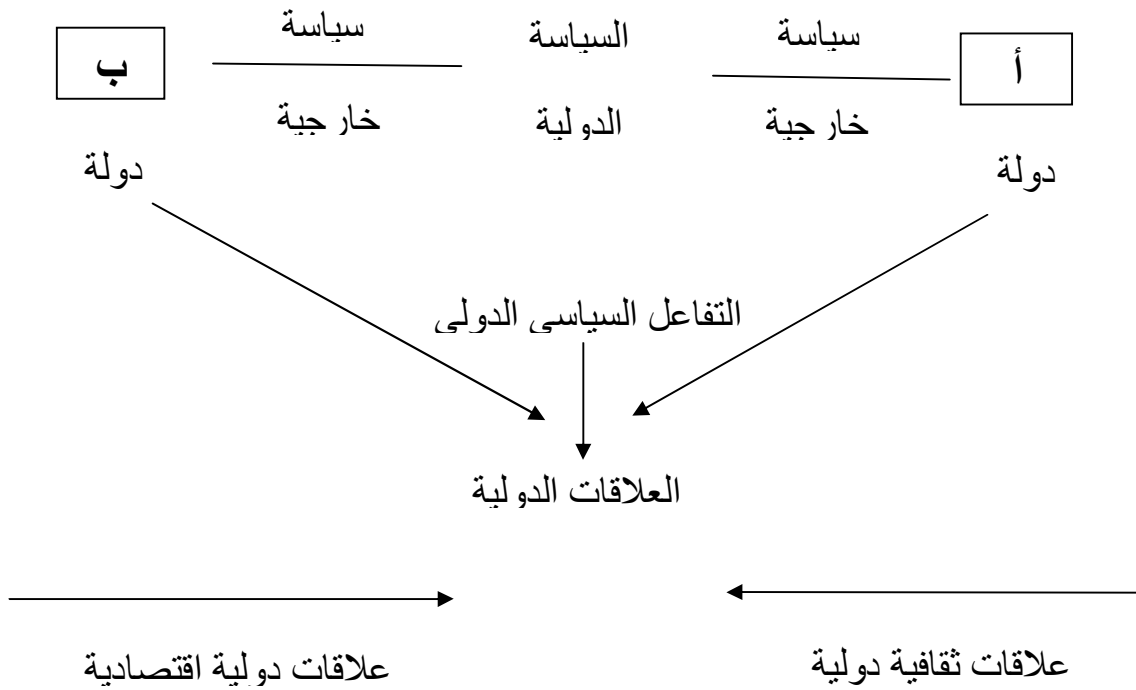
<sup>2</sup> - المرجع السابق، ص36.

<sup>3</sup> - فتيحة النبراوي، محمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، الإسكندرية: نشأة المعارف، 1985، ص ص 465-466.



كذلك فان السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي فحسب، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية، طالما لهما صفة دولية وهذا يعني:

- 1- أن السياسة الدولية تقوم على المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الصليب الأحمر، والاتحادات العالمية للعمال، والجمعيات الدولية العلمية.
- 2- المنظمات الدولية الحكومية، وعلى الرغم من أنها تشكل جزءا من السياسة الخارجية، إلا أنها تتضمن عنصرا مستقلا عنها.



الرسم البياني لتوضيح العلاقة بين السياسة الخارجية و السياسة الدولية والعلاقات الدولية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص34.

## و- العلاقة بين السياسة الخارجية والشؤون الخارجية:

السياسة الخارجية ليست هي الشؤون الخارجية بل هي صناعة نمط متعلق بعقلنة خيارات الدولة الخارجية اتجاه مجالات مصنفة حسب الأوليات النفعية أو المصلحية. والفرق بين السياسة الخارجية والشؤون الخارجية يكمن في الطبيعة وفي المدى. والشؤون الخارجية أحصت الأمر في التعامل مع أربعة مجالات:

- 1- التعاطي مع المستجدات الدولية والإقليمية.
- 2- القيام لتحديد أولويات العمل الخارجي الدبلوماسي أو التفاوضي.
- 3- تقديم المعلومات الشاملة والدقيقة لبناء تصور حقيقي وموضوعي حول الدولة والمجال الذي تريد الحركة به.
- 4- تجديد مستمر لطبيعة الفرص والتهديدات والمخاطر التي يجب التعامل معها. بعبارة أخرى الشؤون الخارجية هي كل المعطيات الموضوعية التي تقدم بها الدولة أما السياسة الخارجية هي إطار توجيهي أكثر عقلانية يمزج بين الواقعية و النفعية ويتميز بالشمولية والمرونة.

## المطلب الثالث: أنماط السياسة الخارجية

إن دراسة موضوع السياسة الخارجية يدفعنا للتمييز بين مجموعة من الأنماط والتصنيفات، و نذكر منها:

### 1- التمييز بين السياسات الخارجية للدولة الكبيرة والدولة الصغيرة:

إن التفاوت بين الدول أمر واقعي بغض النظر عن المساواة القانونية التي تمنحها المواثيق الدولية، فهو لا يبني على معايير جغرافية (كاتساع إقليم الدولة) أو السكانية (كحجم السكان) وإنما يبني على القدرة الاقتصادية والعسكرية للدولة وطبيعة مصالحها، فالدول القادرة إقتصاديا وعسكريا بحيث تستطيع أن تكفل حماية ذاتية لأمنها وتتجاوز اهتماماتها جيرانها المباشرين ومحيطها الإقليمي صنفت كقوى كبيرة.

بينما تلك التي لا تملك من القدرة الاقتصادية والعسكرية ما يجعلها قادرة على حماية أمنها ذاتيا وما يقصر اهتماماتها على جيرانها المباشرين صنفت كقوى صغيرة.

يفترض هذا التقسيم بطبيعة الحال أن السياسات الخارجية للدول الكبيرة لها خصائص معينة في مقارنتها بتلك الخاصة بالدول الصغيرة وعلى سبيل المثال فإن الدول الكبيرة في تعاملها الخارجي قد اعتبرت الدول الصغيرة موضوعا للتنافس ، بينما سعت هذه الأخيرة غالبا إلى حماية دولة كبيرة ضد الأخطار التي تهدد أمنها.

### 2- التمييز بين سياسات الوضع الراهن والسياسات التعديلية:<sup>1</sup>

هذا التقسيم مهم في دراستنا وهو مبني على اتجاه الدولة إزاء الظروف الدولية أو الإقليمية القائمة، فالدول التي تسعى للحفاظ على هذه الظروف تصنف سياساتها الخارجية كسياسات وضع راهن.

كذلك فقد يتقاطع هذا التمييز مع التقسيم السابق ولا يتطابق معه، بمعنى أن الدول الكبيرة قد توجد بينها دول وضع راهن وأخرى تعديلية، نفس الشيء بالنسبة للدول الصغيرة، كذلك بينما يقدم التقسيم السابق تصنيفا واحدا لسياسة الدولة الخارجية يلاحظ أن هذه السياسة يمكن أن تكون وفقا للتقسيم الحالي سياسة وضع راهن اتجاه إقليم معين وتعديلية اتجاه إقليم آخر.

<sup>1</sup> - أحمد يوسف أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2005، ص ص 99-100.

### 3- التمييز بين السياسات الخارجية الإقليمية وفوق الإقليمية:

هذا التقسيم مبني على الوعي بأنه على الرغم من أن كل الدول لها مصالح عالمية ما، فإنه ما زال التمييز ممكنا بين تلك التي تتركز مصالحها أو أنشطتها أساسا في إقليمها، وتلك التي تمتد مصالحها وأنشطتها فيما وراء إقليمها .

تتميز السياسة الخارجية الإقليمية إذن بالاهتمام من أقاليم أخرى، بينما تتميز السياسة الخارجية فوق الإقليمية بوجود مصالح في مكونه يتفاعل على نحو معتاد مع فاعلين إقليميين في أقاليم أخرى، كما أننا نميز بين سياسة خارجية موجهة للإقليم المباشر للدولة مثل السياسة الخارجية الإقليمية للمغرب اتجاه المغرب العربي، وهي محل موضوع الدراسة، وبين سياسة خارجية فوق إقليمية وهي التي تتعدى الإقليم المباشر للدولة.

### 4- التمييز بين السياسات الخارجية التدخلية واللا تدخلية:

هو مبني على الكيفية التي تحقق بها الدول أهداف سياساتها الخارجية وبعبارة أخرى على توظيف الدولة من عدمه لأساليب تدخلية أو غير تدخلية في تحقيق النفوذ على الدول الأخرى والمدى الذي توظف إليه هذه الأساليب فكل الدول تحاول أن يكون لها نفوذ على الدول الأخرى، ومع ذلك فإن بعضها يحاول تحقيق هذا الهدف بإتباع أساليب تدخلية (كما في محاولة تحديد من يحكم الدول المتدخل في شؤونها)، والبعض الآخر بإتباع أساليب غير تدخلية (كما في محاولة التأثير على الحكام القائمين في الدولة بالطرف المألوفة).

### 5- التمييز بين سياسات خارجية معادية وصديقة:

هذا التقسيم مبني على مضمون وأبعاد السياسة الخارجية التي يمكن أن تتراوح بين أقصى العداء كما يتمثل في حرب تشن ضد دولة أخرى، وأقصى الصداقة كما في سلوك الاندماج السياسي اتجاه دولة أخرى.

يقوم هذا التمييز أو التصنيف على متابعة مجموعة من الأفعال وردود الأفعال بين دولتين وهي أفعال ويطلق عليه منهج تحليل الأحداث.<sup>1</sup> ويرتبط هذا المنهج بأسماء عدد من الأستاذة الأمريكيين يجيء في مقدمتهم أوارد عازار Eswar Azar ويهدف هذا المنهج إلى تقديم سجل شامل لسلوك الدول ويكون مقياس أوارد عازار للعلاقات بين الدول من 15 مستوى أولها هو أكثرها تعاونية (الوحدة والاندماج) وأخرها هو أكثرها صراعية (الحرب

<sup>1</sup> - أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص64.

الشاملة) وهو منهج سوف يتم الاعتماد عليه في تحليل السياسة الخارجية المغربية كمثال لتحقيق من توجهاتها وأهدافها.

من المؤكد أن الحصول على مكانة متميزة في النسق الدولي هو أحد الأهداف الأساسية للوحدات الدولية وتمسى بالهوية الدولية، وتعني الهوية كسب احترام وحدات النسق الدولي، بما فيه احترام شعاراتها والتجاوب مع أهدافها.

تسعى الوحدات الدولية إلى تحقيق المكانة الدولية، أو قد تكون وسيلة لتحقيق أهداف أخرى، ويستلزم تحقيق الهوية والمكانة الدوليين امتلاك الدولة مقدرات اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية، وتراثا تاريخيا، وفاعلية سياسة في المجال السياسي الدولي ودبلوماسية نشطة.

## المبحث الثاني: صنع وتنفيذ السياسة الخارجية

يعتبر موضوع صنع القرار واتخاذها في رسم السياسة الخارجية أهمية كبيرة لدى مختلف الباحثين من الموضوعات ذات الأهمية الكبرى التي شغلت بال العلماء في حقل العلوم الاجتماعية وبخاصة المصطلحين منهم بعلم الاجتماع أو الإدارة أو النفس أو السياسة وتبرز أهمية هذا النوع من الدراسات عن مستوى الدراسات السياسية وتنطبق الأهمية من أمرين أساسيين

أولهما أمر أكاديمي يتمثل في محاولة للصياغة والوصول إلى نظرية عامة قادرة على وضع أسس تفسيرية و متكاملة لفهم ودراسة عملية صنع واتخاذ القرارات وثانيهما أمر واقعي ممارساتي يتمثل في أهمية هذا النوع من الدراسات ومدى تأثيره على صناعات القرار في مستوى حيوى حساس كالسياسة الخارجية وما لهذا النوع من القرارات من خطورة باعتبارها تعبر عن مواقف وعلاقات بين الدول بوزنها السياسي.

تجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين ثلاثة مفاهيم أساسية تتداخل أحيانا في أذهان البعض، وهي صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية<sup>1</sup>، فصنع السياسة الخارجية يعني مجمل الأنشطة والعمليات التي تنتهي إلى وضع إطار عام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه ومبادئه وجهاته العامة، وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية، داخلية وخارجية أي أن صنع السياسة الخارجية ينصرف إلى كل ما يتعلق بمحددات التوجه العام لهذه السياسة.

أما صنع قرار السياسة الخارجية فيعني تحديد بدائل الحركة المتاحة لمواجهة مشكلة أو موقف معين، فهذا المفهوم ينصرف إذن إلى قرار خارجي محدد، وإذا كان اتخاذ القرار أو صنعه يعني في التعريف المبسط الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة التي تتعدم اليقينية في نتائجها، فإنه في السياسة الخارجية، ربما أكثر من السياسة الداخلية، يكون عدد البدائل محدودا بل ربما لا تكون هناك بدائل.

وينصرف مفهوم تنفيذ السياسة الخارجية إلى تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات وترتبط بالتنفيذ الرقابة وتقييم النجاح وال فشل، بمعنى أن تنفيذ السياسة الخارجية يتضمن كل ما يرتبط بمخرجاتها.

<sup>1</sup> - عبد الحي احمد تهامي، آليات صنع السياسة الخارجية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، يناير 2000، ص70.

## المطلب الأول: محددات السياسة الخارجية

السلوك الخارجي هو متغير تابع لمجموعة من المتغيرات المستقلة تسمى بمحددات السياسة الخارجية، ويقصد بالمحددات العناصر التي من شأنها تشكل السلوك السياسي الخارجي للوحدة الدولية، وهو ما من شأنه إضفاء صبغة مميزة لأية سياسة خارجية وهناك ما يسمى هذه المحددات، بالعناصر المفسرة للسياسة الخارجية، ويطلقون عليها المتغيرات التفسيرية للسياسة الخارجية.<sup>1</sup> وهذه المحددات تقع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار.

وعموما ترتبط و تتأثر صناعة السياسة الخارجية بثلاث مجموعات من المحددات البيئية وهي :

I. البيئة الداخلية.

II. البيئة الدولية

III. البيئة المؤسساتية(التنسيقية، الإدارية) شكل النظام السياسي.

I. **البيئة الداخلية:** وتتضمن البيئة الداخلية أو المحددات مجموعة من العناصر المتداخلة

فيما بينها ،الجغرافيا، والسكان، والحاجات الاقتصادية والقدرة العسكرية والبناء الاجتماعي والبيروقراطية والبناء السياسي للدولة، وجماعات المصالح والرأي العام، والحاجات الاجتماعية والميراث التاريخي ومستوى الاستقرار الداخلي وحجم الدولة، ومستوى التطور التنموي والتكنولوجي وعموما تقع البيئة الداخلية في إطار المجتمع الذي ينفذ صانعوا القرار قراراتهم من أجله وتشمل جميع السياسة الداخلية ويعرف joseph frankel البيئة الداخلية ب: " هي كل شأن/ قضية داخلية تمس السياسة الخارجية. « any domestic matter may inping on foriegn policy »<sup>2</sup> وتفاعل هذه

<sup>1</sup> - لويد جنسن ، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد مفتي ومحمد السيد سليم،الرياض: جامعة ملك سعود، 1989.

<sup>2</sup> - Joseph frankel , **the making of goreign poling** , oxford aniversity press, new york ,1963, p4.

العناصر جميعها يطلق عليه بعض الدارسين " الخصائص القومية " national « attributes »<sup>1</sup>.

أما " snyder " فيعرف المحيط أو البيئة الداخلية بأنه: يشمل ما يعرف بالسياسات الداخلية والرأي العام والموقع الجغرافي للدول كذلك الثقافة العامة والسمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان وطريقة تنظيم المجتمع وأدائه لوظائفه.<sup>2</sup> وسنحاول فيما يلي التطرق إلى المحددات الداخلية التالية:

**1/ المكانة الجيوإستراتيجية للدولة:** وهي تعني توظيف الأرض لخدمة السياسة فموقع الدولة الطبيعي مهم من حيث أنه يحدد إستراتيجية الدولة الخارجية فالدولة المطللة على البحر تختلف عن الدولة التي لا تمتلك سواحل البحرية، كما أن الدول التي تملك المضائق والمسيطرة على المداخل البحرية لها إستراتيجيات معينة كذلك الحدود فالجزائر لها مكانة إستراتيجية في المغرب العربي لأنها تمتلك حدود مع جميع الدول المغاربية بينما المغرب لا يملك حدود إلا مع دولتين الجزائر و الصحراء الغربية .

كذلك العمق الاستراتيجي فالجزائر مثلا لها عمق استراتيجي يقدر ب 400 كلم<sup>2</sup> وهناك عامل الاتصال الاستراتيجي أي هل الدولة منغلقة أم منفتحة نلاحظ أن الجزائر منفتحة لأنها دولة تمثل حلقة الترابط بين كل دول المغرب العربي إضافة لامتلاكها حدودا مع الساحل الإفريقي والبحر المتوسط مما يجعلها حلقة ترابط بين إفريقيا وأوربا.

بالإضافة لهذا هناك عامل يدعى العلاقة الوظيفية للتوزيع الإستراتيجي للسكان: وهنا يتعلق الأمر بمعادلة توافق الكثافة السكانية مع المساحة الإجمالية للدولة لأن الأمن مرتبط بالتوزيع السكاني ارتباطا شديدا.

كذلك المحدد البشري قد يكون عامل قوة أو عامل ضعف فكثرة السكان قد يعطي نشاطا أكبر للسياسة الخارجية، فعندما تكون الإمكانيات الداخلية لا تكفي لسد الحاجيات وبالتالي تلجأ الدولة إلى بناء علاقات سلمية في إطار تكتلات اقتصادية، وقد يكون هذا سبب لقيام صراعات خارجية إذا تعذر كذلك بالطرق السلمية وذلك بحثا على المجال الحيوي، وهناك من يرى أن عامل كثرة السكان لا يمثل عامل قوة في السياسة الخارجية فالصين والهند إلى عهد قريب لم يؤثر كثيرا على المستوى الدولي من خلال سياستهما الخارجية

<sup>1</sup> - K.j holsti , international politics : a frame work for analysis , new jexsey : prentice – hall ,5 th edn ,1988pp320-326.

<sup>2</sup> - ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص179.



بالإضافة إلى أن التنوع العرقي داخل الدولة له أثر كبير فهذا التنوع قد يلعب دورا سلبيا وذلك بتشكيل جماعات ضغط ولوبيات تدافع عن مصالح الهويات للأقليات الإثنية. لقد حضيت العوامل الجغرافية باهتمام كبير لدى دارسي السياسة الخارجية ومازالت، وهذه الأهمية جعلت " نابليون بونابرت " يقول هي " إن سياسة أية دولة تكمن في واقع جغرافيتها ". حيث تفرض خيارات معينة دون غيرها، وتعرف الدولة التي لا تتوفر على المعطيات الأربعة بأنها في حالة "انكشاف استراتيجي".

**2/ المحددات الاقتصادية:** وهو عامل مهم جدا وتشمل المحددات الاقتصادية الثروات الطبيعية، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، درجة تطور الدولة الاقتصادي، طبيعة وحجم تجارتها الخارجية، وحجم المبادلات ومدى تبعية الدولة وقوة استقرار العملية وحجم المديونية كلها عوامل ذات أهمية كبرى في تحديدي طبيعة السياسة الخارجية ومدى فعاليتها ، فكما كانت الدولة غير تابعة كلما كانت لها القدرة، وكما كانت تابعة غاب التخطيط الاقتصادي وكما غاب التخطيط الاقتصادي ظهر العجز المالي والذي يؤدي إلى الاستدانة أي أن الانكشاف الاقتصادي يؤدي إلى الانكشاف المالي.

كذلك القدرة على إنتاج و امتلاك الدولة للسلع الأمنية (الطاقة) تمنح للدولة ثقل في علاقاتها مع الدول الأخرى (حالة العلاقات الروسية الأوروبية، تعتبر الطاقة محور حساسا في هذه العلاقة).

وبصفة عامة، تلعب المحددات الاقتصادية، دورا مركزيا في اختيارات السياسة الخارجية لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية، فلا يمكن أن تتصور أن دولة ما تستطيع أن تحقق أهداف سياستها الخارجية، وان تمارس نفوذا قويا على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأن تستطيع التصدي لسياسات الدول الأخرى بمعزل عن الموارد والقدرات والإمكانيات التي يتكئ عليها صانع قرار السياسة الخارجية، ولذا فإنه من السهولة بمكان الاستنتاج أن الدول في سياساتها الخارجية لا تملك نفس التأثير أو النفوذ<sup>1</sup>.

لكن ينبغي أن نشير إلى أن امتلاك الدولة للموارد والقدرات والإمكانيات المادية ليس كفيلا وحده بتحقيق أهداف السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ما لم يصاحب هذا الأمر

<sup>1</sup> - بيتر تيلور وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر"، ترجمة، عبد السلام رضوان، واسحاق عبيد الكويت: عالم المعرفة، يونيو 2002 ، ص177.

مهارات إضافية من الدولة في تعبئة الموارد والإمكانات وحسن توظيفها بما يكفل تحقيق تلك الأهداف ناهيك على أن استخدام وتوظيف الموارد في تحقيق أهداف السياسة الخارجية يعتمد على نوعية وحجم هذه الموارد أكثر مما يعتمد على طبيعة الأهداف التي تقوم الدولة بصياغتها على الصعيد الخارجي.

ومن النقاش السابق نستطيع أن نستنتج أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة مواردنا تعتمد على طبيعة أهداف سياستها الخارجية، لكن مع ذلك فإن اختيار أهداف السياسة الخارجية والأدوات التي تستخدم في تحقيق الأهداف ترتبط مباشرة بنوعية وحجم الموارد المتاحة للدولة.<sup>1</sup>

**3/ المقدرات العسكرية:** وتعد أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية وهنا تعني أساسا التطرق إلى أربع نقاط أساسية وهي:

**أ/ القوة المادية:** والتي تتجلى في تراكم الأسلحة التقليدية الميدانية وطبيعتها القوات البرية، قوات الدعم والإسناد) كذلك القوى التكتيكية (القوات البحرية، القوات الجوية، الدفاع الجوي عن الإقليم والقوات الخاصة ، إضافة إلى القوى الإستراتيجية وهي امتلاك الدولة لآليات الحسم الاستراتيجي مثل القنبلة الذرية والقوى الباليستية الطويلة المدى و التي يمكن أن تملك أسلحة الدمار الشامل كذلك مستوى التوافق بين العناصر المادية للقوة وحاجات الدولة ومستوى استقلالية الدولة في الإمداد العسكري لكي لا تقع ضحية لحصار دولي إبان الحرب.

**ب/ القوة التكنولوجية:** ما مدى قدرة الدولة على البحث والتطوير والابتكار وتوظيف التقنية وهذا مرتبط بالمقدرة المالية فكلما زادت المقدرة المالية للدولة تطورت القدرات التكنولوجية وهنا نلمس التداخل والتكامل بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية للدولة.

**ج/ القوة البشرية:** ويقصد بها عدد السكان المؤهل فعليا للعمل العسكري والحربي ويبرز جليا في القوات البرية فنجد أن الحلف الأطلسي مثلا أكبر قوة بشرية به موجودة في تركيا، لكن هناك سؤالين : هل التركيبة البشرية كافية لتحقيق الأهداف التي تبنى عليها العقيدة العسكرية؟ الولايات المتحدة الأمريكية نجدها قادرة على القيام أو على الدخول في حربين في آن واحد أي أن تركيبها البشرية لها الجاهزية والقدرة على تحقيق الأهداف لكن ما هو مستوى جاهزية هذه الجيوش؟ المستوى نراه في توفر مجموعة من الشروط:

<sup>1</sup> - K.J.Holistic **Quantity and quality of resources** , new jersey : prentice-hall,INC,3ed ,1977, pp168-170.

- وجود نظام قيادة ورقابة متجانس ومستقل.
- وجود وضوح في الأهداف التكتيكية والإستراتيجية.
- وجود ملائمة للتدريب العسكري مع طبيعة الأدوات العسكرية المستخدمة.

**د/ العقيدة العسكرية:** ومدى ترابط الإدارة العسكرية مع الإدارة العملية، وتعني أنه كلما وقع سوء تنسيق كلما غابت جدية تحقيق الأهداف، وهذا الترابط يكمن في وجوب التوافق والتنسيق والوضوح، وهو ما سوف تسعى الدراسة لاختياره من خلال دراسة المؤسسة العسكرية في المغرب وعلاقتها بالسلطة وأثرها على السياسة المغرب الخارجية.

والعقيدة العسكرية هي الإجابة عن سؤال مركب وهو تحديد هوية الدولة في ظل عالم غير آمن؟ وما هي طبيعة مصالح الدولة؟ وما هي طبيعة المخاطر والتهديدات التي يجب على الدولة أن تحضر نفسها لها؟ والعقيدة الأمنية تظهر في ما هي طبيعة الأولويات التي تراها الدولة أن من واجبها مراعاتها في منطقتها الأمني.

هذا ما ستشمله الدراسة مستقبلا، عن كيفية اعتبار تهديد إقليمي، تراه المغرب ورقة في

سياستها الخارجية وما هو انعكاس المنطق الأمني المغربي بالنسبة لمنطقة المغرب العربي؟ ونستنتج في الأخير أنه يفترض في أي صانع سياسة خارجية أن يضع في حسابه مقدراته العسكرية ومقدرات خصومه أو بيئته الإقليمية حينما يقرر اللجوء إلى سلوك معين، وحينما تتبنى دولة من الدول سياسة تسليحية معينة سواء عبر التصنيع أو التطوير أو الشراء، فإن سلوكها ذاك يثير الأطراف المقابلة ويدفعها إلى تبني سياسة مماثلة، لأنها تعتبر سلوك الدولة الأولى يهدد أمنها ومصالحها القومية، وهو ما يترتب عليه تنافس في ميدان سباق التسلح.

**4/ المحددات المجتمعية:** وهي عوامل تلعب دورا هاما خاصة في الدول النامية التي تشهد حركات اجتماعية وثقافية في مختلف الفترات والتي تعيش أوضاع اجتماعية وطبقية تتسم بالتهميش واللامساواة وعموما فان العوامل المجتمعية تدرس البنية الاجتماعية للدولة بشكل عام وتشمل النمو السكاني ودرجة التطور الاجتماعي وأنماط التدرج الاجتماعي.<sup>1</sup> بالإضافة إلى التجانس بين أفراد المجتمع وعدمه، والاستقرار وعدمه، وكذلك مستوى التنمية البشرية داخل الدولة (التعليم، الأمية، البطالة، الفقر، الفئات الاجتماعية...) وقد ربط الباحثين بين عدم

<sup>1</sup> - ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص203.

الاستقرار الداخلي للدولة وانخراطها في الأعمال العدوانية الخارجية، فالدولة التي تعاني مشكلات داخلية حادة قد تلجأ إلى السلوك الصراعي الخارجي لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية، ويظهر هذا جلياً في الدول النامية الشمولية أكثر من الدول المتقدمة الديمقراطية.<sup>1</sup> نفس الشيء بالنسبة للقيم الثقافية داخل المجتمع حيث تؤثر على صنع السياسة الخارجية للدولة من خلال هوية الفاعلين وأهدافهم ونوعية الانتماءات والولاءات الفكرية والعقائدية، وقد مثلت القيم الثقافية جوهر السلوكيات الإنسانية على مدى تاريخ السياسة الدولية وذلك لارتباطها بالمروث الاجتماعي للأفراد، فضلاً عن ارتباطه ببنية الأنساق الفردية والاجتماعية.<sup>2</sup> وهذا ما أدى إلى تأثير أبعادها القيمية على سلوكيات صناع القرار والقوى والنخب الحاكمة في صياغاتها لتوجهات الدول في السياسة الخارجية.

**15 المحددات السياسية:** ونقصد بها كل الفواعل السياسية الغير رسمية وما مدى شكل تأثيرها على المسار السياسي للدولة، ودورها في التأثير في خيارات صناع السياسة الخارجية لأية وحدة دولية، سواء كانت ديمقراطية أو تسلطية، وتتضمن النظام الحزبي للدولة، الأدوار التي تقوم بها الأحزاب وجماعات الضغط، الرأي العام، والإعلام...، ومستوى التطور السياسي في الدولة، وطبيعة وأنماط النزاعات السياسية الداخلية.

حيث تعد الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة من بين محددات السلوك السياسي الخارجي، يذهب بعض دارسي السياسة الخارجية إلى اعتبار الأحزاب التي تمتلك ممثلين في السلطة، ذات تأثير بالغ على توجهات السياسة الخارجية.

فكلما زاد نفوذ الحزب في البرلمان أو السلطة التنفيذية مثلاً ازداد تأثيره على السياسة الخارجية خاصة داخل النظم الديمقراطية وعموماً فإن تأثير الأحزاب على السياسة الخارجية مرتبط بمدى قربها من مراكز صنع القرار، وهذا ما تسعى الدراسة لاختباره في سياسة المغرب الخارجية ودور الأحزاب السياسية فيها.

<sup>1</sup> - لويد جنسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-71.

<sup>2</sup> - جون بيلس وستيفن سميت، *عولمة السياسة العالمية*، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2004، ص 783.

نفس الشيء تذهب إليه الجماعات الضاغطة وهي تستخدم ألوان الترغيب والترهيب مع المسؤولين على رسم السياسة الخارجية بما يتناسب مع مصالحها الخاصة، وذلك من أجل تمرير تفضيلاتها وخياراتها كما تلعب دور كبير في تحريك الاستقرار الداخلي للدولة مثل التهديد باللجوء إلى الاحتياجات والحشود... الخ كما أنها تسعى إلى الحصول على رضا النخب المؤثرة في صناعة السياسة الخارجية للدولة.

ومن المتغيرات المستخدمة في تفسير السياسة الخارجية، يذهب الدارسون إلى دور الرأي العام رغم محدوديته، ولكنه موجود دائما ولو بدرجات متفاوتة حسب طبيعة الدولة لكن هذا التأثير يبقى مرتبط بمدى تأثير قرارات السياسة الخارجية على السياسات العامة الداخلية للدولة، فالمواطن العادي يهتم بالسياسة الداخلية للبلاد (الرفاه الاقتصادي والاجتماعي) لكن يزداد انخراط المواطنين في السياسة الخارجية إذا وقع هناك تماس أو تأثير السياسة الخارجية المتبينة من طرف الدولة على السياسة الداخلية، خاصة إذا ترتب على ذلك نتائج سلبية على الرفاهية، هنا الرأي العام يولي اهتماما معبرا لقرارات السياسة الخارجية، وينخرط في المشاريع التي من شأنها كبح تلك السياسات لكن رغم هذا يجب الإحاطة بفكرة مهمة وهي ما مدى قدرة الدولة أو السلطات الرسمية على صناعة رأي عام داخلي أو محلي من خلال امتلاك الدولة لأدوات التأثير (وسائل الإعلام...) وهنا تعمل الحكومات على إقناع الرأي العام بوجهات نظرها، وهذا يحدث حتى داخل الدول الأكثر انفتاحا كالولايات المتحدة الأمريكية، ومثال ذلك قدرتها على إقناع الرأي العام بضرورة شن الحروب الوقائية، رغم المعارضة الشديدة داخل الرأي العام الأمريكي (حرب أفغانستان العراق).

بالإضافة إلى المحددات السابقة يمكن إضافة المحددات التالية:

**أ/ المحددات النخبوية:** وهنا ليس بالضرورة النخب السياسية فقط بل هناك من النخب التي تكون أكثر تأثيرا ونفوذا في رسم السياسة الخارجية مثل النخب الاقتصادية والنخب العسكرية والنخب الفكرية... الخ، وتعرف النخبة بأنها "مصطلح وصفي لأفراد وجماعات في قمة هرمية معينة.<sup>1</sup> و تتنافس هذه النخب من أجل السلطة، والتنفيذ وصناعة القرار، ومن أجل تمرير قرارات وسياسات معينة بما يخدم مصالحها الخاصة.

<sup>1</sup> - غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ص 225.

ويتوقف تأثير النخب على ثلاثة عوامل:<sup>1</sup>

- شكل النظام السياسي.
- مدى تجانس النخبة السياسية.
- اتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية.

II. **البيئة الدولية:** ويتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية

الأخرى تجاهها، فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي، وتكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة تجاه الدولة الأخرى نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة من الدولة الأخرى في المرحلة السابقة.

ويحدد تشارلز هيرمان أربعة أشكال من التغيير في السياسة الخارجية عند استجابتها

للمؤثرات الخارجية.<sup>2</sup>

- 1/ تغيير تكيفي مع بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كما هي.
- 2/ تغيير برنامجي وينصرف إلى تغيير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية.
- 3/ تغيير كلي للأهداف دون الأدوات.
- 4/ تغيير في توجهات السياسة الخارجية بالكامل أي يشمل تغيير الأهداف والأدوات.

وتعتبر البيئة الدولية للسياسة الخارجية بأنها حراك مركب وسريع التشكل ، كما أنها

مركبة من فواعل متعددة الأشكال والأوزان، فالسياق الدولي يترك بصماته في مضامين أية سياسة خارجية ، خاصة على السياسات الخارجية للدول النامية والضعيفة ويمكن تفكيك النسق الدولي إلى:

<sup>1</sup> - ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 203.  
<sup>2</sup> - بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، دراسة حالة اليابان-إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، عدد 153، جويلية 2003، ص ص 8-9.

أ- **الدول:** ويطرح في قلبها مسؤولين:

هل البيئة الدولية تتفاعل بنفس الطريقة مع كل الدول؟

هل هذا التفاعل ناتج عن قوة ذاتية أم من ارتباطات أخرى؟

ب- **الفواعل الأخرى:** وتشمل المنظمات الدولية الحكومية كالأمم المتحدة، والمنظمات

الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية، والشركات المتعددة الجنسية، الشركات عابرة للحدود، منظمات حقوق الإنسان ، والأفراد الذين يظهرون في تغطية قانونية كالأمين العام للأمم المتحدة وشخص ذو أثر كرجل الأعمال جورج سوريس، وشخصية سلمية كمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة مثل الإبراهيمي، مثل رفيق الحريري و تأثيره على السياسة الخارجية للبنان ، وكرئيس البنك الدولي ورئيس صندوق النقد الدولي، وحتى بعض الأفراد الذين يشكلون أو يعتبرون تهديد للسلم والأمن العالمين كتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن، كل هذه المعطيات بإمكانها توليد مدخلات من البيئة الخارجية نحو أي نسق للسياسة الخارجية والتأثير في مضامينها.

بالإضافة إلى ذلك أصبحت الحركات الاقتصادية الدولية تلعب دورا كبيرا في توجيه

الكثير من سياسات الدول، خاصة في ظل الأزمات المالية والاقتصادية التي تشهدها العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، كذلك فإن الحاجات الاقتصادية للدول تدفعها إلى تبني نوع من السلوك في سياستها الخارجية بهدف الحصول على امتيازات اقتصادية ومالية تغطي من خلالها عجزها الداخلي (البطالة، الفقر...) في المقابل تقدم تنازلات في مواضيع أخرى.

كذلك فإن مصادر التهديد المتواجدة على المستوى الدولي خاصة التهديدات التي تمس

إحدى حيثيات المصلحة الوطنية، فكلما كان التهديد كان واجب الربط بين سؤاليين: ما هو مصدر التهديد؟ وكيف يتعامل معه؟ وما هو عامل يؤثر على حركات صانعي القرار في السياسة الخارجية لأي دولة في العالم.

بالإضافة إلى هذا نجد التحولات في البيئة الدولية الشاملة والإقليمية تلعب دور في صياغة

السلوك الخارجي فالدولة التي تعيش في ظل وضع إقليمي مستقر ليس مثل الدولة التي تعيش في ظل وضع إقليمي غير مستقر وهذا ما يؤثر مباشرة على سياستها الخارجية.

وعموما يمكن القول أن كل الفاعلين الدوليين المكونين للنسق الدولي بكل مضامينه يعتبر محددًا مهما للتفاعلات الاقتصادية والتجارية، والسياسة والأمنية والعسكرية والثقافية في سلوك الدول الخارجي خاصة الدول التي تعتمد في حاجاتها الأساسية على الخارج.

III. **البيئة المؤسساتية:** وتتعلق بالأساس بتأثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية ونقصد بها ماهية الطبيعة الدستورية للنظام السياسي يعني هل هو نظام يعتمد على تمركز السلطات والصلاحيات أم هو نظام يؤمن بالمشاركة المؤسساتية والمتخصصة.

كما أن الهدف من التطرق إلى البيئة المؤسساتية داخل الدولة هو محاولة إيجاد وحدة صياغة السياسة الخارجية (ويرمز لها بـ: PMV ، policy making unit ) وتشمل كل من له الحق دستوريا ووظيفيا في المساهمة في صياغة السياسة الخارجية حسب منطق عقلية المصلحة الوطنية، وتسمح بكل من له الخبرة أو الوظيفة في المساهمة في توجيه السياسة الخارجية.

وتتضمن هذه المحددات السمات البنوية للنظام السياسي، وفي إطار هذه البيئة نجد متغيرين: أحدهما ديمقراطي والآخر غير ديمقراطي .

و إذا رجعنا إلى الطرح الليبرالي الجديد من خلال نظرية "السلام الديمقراطي" يمكن الانطلاق في تحليل العلاقة بين شكل النظم والسياسة الخارجية، لذا نميز في هذا الصدد بين نوعين من النظم، النظم الديمقراطية المنفتحة (البيئة الديمقراطية) والنظم التسلطية المغلقة(البيئة غير الديمقراطية) فشكل النظام هو الذي يحدد أي من المحددات السابقة الذكر ستؤثر على صنع القرار في السياسة الخارجية.

ففي البيئة الديمقراطية تتم صياغة السياسة الخارجية في إطار وحدة اتخاذ قرار عبر تخصصه متفتحة على السلطة التشريعية والتي تساهم أيضا في التوجيه والمبادرة والمساءلة، وتقوم دوما على مشاركة الفواعل تحت الوطنية، ومساهمة التوجهات العامة في الرأي العام في تكييف السياسة الخارجية فالانفتاح يؤدي إلى وجود حوار وطني حقيقي حول ضوابط السياسة الخارجية، بما يؤدي إلى توافر المعلومات ودراسة البدائل المختلفة، بالإضافة إلى



وجود ضوابط سياسية نابذة من البيئة الاجتماعية والثقافية السياسية التي تحد من حرية القائد السياسي وتلزمه من اتخاذ قرارات تخدم الصالح العام الداخلي.

كما أن طبيعة التركيبة المجتمعية السياسية والتي تنعكس في معارضة حيوية أضعيفة، مجتمع مدني ذو اهتمامات بالسياسة الخارجية، وجود جماعات ضغط، وجود جماعات مصالح، وجود نضج بحثي يقدم الأفكار والخيارات لترشيد عملية صياغة السياسة الخارجية، كذلك وجود فكرة التنافس / العقلانية ، التنافس مرتبط بفكرة المعطيات التي تكون متعددة وليست بالضرورة متطابقة وترتبط بالدفاع المؤسساتي عنها، إضافة إلى هذا كله وجود قدرة استعلاماته لبناء تصور واضح و ناضج للبيئة الخارجية بشكل يتوافق وطبيعة اهتمامات وأولويات وأهداف الدولة .

كذلك نجد المؤسسة العسكرية تلعب دورا هاما في عملية صنع السياسة الخارجية وذلك عندما تحتل قضايا الأمن مركز الصدارة ويتوقف دورها على نوعية الحكم حيث تخضع في النظم الديمقراطية للسلطة المدنية حيث يكون وزير الدفاع مدنيا والتحرك العسكري يخضع لقرار سياسي، أما في النظم العسكرية فتكون القيادة العسكرية هي صاحبة القرار ويمكنها الاستعانة بخبراء مدنيين وفي كل سفارة توجد ملحقة عسكرية تقوم بتقديم المعلومات المتعلقة بالشؤون العسكرية إلى وزارة الدفاع.<sup>1</sup> وقد أصبح رأي العسكريين محل اهتمام خاصة وأنه هو المرجع في المباحثات ذات الصلة بالدفاع الخارجي، فالعسكريون أدرى بمتطلبات الوضع العسكري أثناء الحروب وبالتالي يكون تسخير مجمل السياسة الخارجية في خدمة القضايا العسكرية.

أما في النظم التسلطية أو البيئة الديمقراطية، نجد أن البنية المؤسساتية فيها هامشية، نتيجة غياب دور السلطة التشريعية مع وجود محدودية وعدم استمرارية التصورات غير التخصصية والعقلانية في هذه البيئة، هي إدراكية أكثر منها وطنية مع بروز دور حاسم المتغيرات النفسية لصناع القرار في السياسة الخارجية بحكم غياب أو هامشية الانفتاح الوظيفي على السلطة التشريعية أو على الخبرة أو على الفواعل المجتمعية أو تحت الدولاتية وهذا ما يضعف من احتمالات إنتاج سيناريوهات بديلة عقلانية تعطي أكثر قدرة لمن يدير السياسة الخارجية من التكيف مع التحولات في البيئة الداخلية والدولية.

<sup>1</sup> - يوسف عبد الرحمان بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث ، 1999، ص56.

وهنا ينفرد فيها القائد السياسي أو إقليمية سياسة لقبول القرارات وفرضها في شكل أوامر، هذه القرارات كثيرا ما تدفع شعوبها لقبول مختلف التوجهات والسلوكيات الغير عقلانية في كثير من الأحيان كالدخول في حروب وصراعات خارجية تفتقد للشرعية الداخلية وتعود بانعكاسات سلبية على الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية للدولة وهذا ما تسعى الدراما لإختباره فيما يخص سياسة المغرب الخارجية.

**IV. البيئة السيكولوجية والنفسية لصانع القرار:** يقصد بها مجموعة من السمات الشخصية والفردية والنفسية لصانع القرار وما مدى انعكاس هذه السمات على صناعة القرار في السياسة الخارجية، وهكذا أصبحت الجوانب المرتبطة بنفسية الفرد والمجموعات كعوامل مؤثرة في سلوكيات السياسة الخارجية.<sup>1</sup>

وتعرف المحددات الشخصية بأنها: مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص للعقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية<sup>2</sup>، وتشمل هذه السمات والخصائص معتقداتهم، قيمهم، خبرتهم، صفاتهم، تكوينهم الاجتماعي وكذلك إدراكهم.<sup>3</sup> وترجع أهمية المتغيرات النفسية إلى نقطتين أساسيتين:

\_\_ عند انغلاق النظام السياسي تصبح هذه المتغيرات قادرة على إنتاج أخطاء إدراكية وتقديرية في هذه السياسة مما يضعف من المصلحة الوطنية للدولة.

\_\_ أما في حالة الأزمة فالفعل الحاسم وإن كان في إطار جماعة ووظيفة محدودة العدد فتبقى أيضا للتركيبية الإدراكية والنفسية القيمة الحاسمة في توجيهها فلذلك كثيرا ما تطل السياسة الخارجية في ظل الأزمة بالتركيز على صناع السياسة الخارجية وقيمهم الأساسية .

وتعتبر هذه المتغيرات ذات أهمية كبيرة في تحديد السلوك الخارجي لصانع القرارات، مثل تأثير النشأة والتكوين الأسري وأيضاً، متابعة صانع القرار التاريخية لبعض القضايا والأحداث، ومدى تأثره بها بالإضافة إلى إدراك صانع القرار للمسائل التي تم التعاطي، معها من قبل، كما أن المستوى الفكري (الخلفية) ويؤثر في تعميق الفهم لدى صانع القرار لمختلف جوانب القضايا المطروحة، أما القيم والمعتقدات (الدينية مثلا) فهي تؤثر على استجابة وردة

<sup>1</sup> - محمد يوسف السويد، الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية، مجلة الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية، العلاقات العامة، المملكة العربية السعودية، العدد 12، 1989، ص 87.

<sup>2</sup> - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 137.

<sup>3</sup> - ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 202.

الفعل لدى صانع القرار، ونفس الأمر مع الكاريزما السياسية لصانع القرار التي تؤثر في التعامل مع القضايا الخارجية والكبرى.

وقد أكد "ريتشلرد سنايدر" والكثير من الباحثين، على حقيقة أنه مهما كانت العوامل المحددة للسياسة الخارجية -خارجية أو داخلية - فإن أهميتها تتحدد من خلال إدراك صانعي السياسة الرسميين.<sup>1</sup>

ويذهب "كريتوفر هيل" إلى أنه حتى في المجتمعات المفتوحة يمكن للشخصية القومية لرئيس الدولة ووجهات نظره الشخصية أن تفسر نسبة كبيرة من السلوك الدولي للدولة.

---

<sup>1</sup> - جنسن لويد، مرجع سبق ذكره، ص 08.

## المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية في الأساس تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات على مختلف المستويات في مختلف المجالات وهذه الأهداف تعكس القيم والمصالح الأساسية للوحدة الدولية وتعني الأهداف ما ترغب الوحدة الدولية في إنجازه ، وما ترغب أن تكون عليه الأوضاع في المدى المنظور والمتوقع في المحيط الدولي.

ويعرف الهدف في السياسة الخارجية بأنه "الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقها في البيئة الدولية".<sup>1</sup>

ومن الصعوبة بمكان تحديد أهداف أية دولة من الدول في سياستها الخارجية، إذ أن ما يعد هدفا لدى وحدة دولية قد يكون وسيلة لدى الوحدة الدولية نفسها في حقبة زمنية أخرى، كذلك تختلف أهداف الوحدات الدولية من حيث الأهمية والمضامين والأوضاع فقد يحظى هدف بالأولوية لدى وحدة دولية في مرحلة من المراحل، ولكن يمكن أن تتراجع أهميته في وضع مغاير، لفسح المجال لهدف آخر دفعت به معطيات جديدة ليتصدر قائمة الأهداف الوطنية.

و تحدد الأهداف وفقا للإمكانات ومقومات التطور ووفقا لإدراك (perception) صناع القرار لهذه الأهداف ومدى انسجامها مع إدراكهم المصلحة القومية. ولا بد لتتحول الغايات إلى أهداف من صياغة برامج وخطط وتخصيص الموارد والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الرغبة، التي تتحول إلى أحد أهداف السياسة الخارجية. ويمكن تصنيف الأهداف إلى:

<sup>1</sup> - عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص60.

1- **فئة الأهداف المحورية:** والتي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون علة وجود الدولة أحيانا كالسيادة الوطنية، وحماية الحدود والأمن القومي للدولة، ومن ثمة استثمار الإمكانيات والوسائل كافة من أجل الحفاظ عليها، ولكن من ناحية أخرى قد يتطلب المحافظة عليها إجراء تغييرات في البيئة الخارجية للدولة ولهذه الأهداف أهمية قصوى وبالتالي توظف لها كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها.<sup>1</sup>

2- **فئة الأهداف المتوسطة:** وهي التي تفرض إحداث تغيير في المحيط الخارجي للدولة والإلتزام بهذه الأهداف جدي وطبيعي من قبل الدولة بالرغم من أنها لا توازي فئة الأهداف المحورية ومن بينها بناء النفوذ السياسي في العلاقات الخارجية ولعب دور كبير في المحيط الخارجي وخدمة المصالح العامة، وهي أهداف متغيرة وترتبط بقضايا معينة وينتهي دورها بانتهاء موضوعها والمثال دول الخليج التي كانت مساندة للعراق وغير معادية لايران في الحرب بينهما، ولكن بحل النزاع عادت العلاقات إلى طبيعتها.

3- **فئة الأهداف بعيدة المدى:** وهي الأهداف التي توضع نتيجة خطط مدروسة لتحسين الأهداف الكبرى لدولة ما والتي تعكس تصورا فلسفيا أو عاما عند دولة معينة لمحيطها، ولا تقوم الدولة عادة بشحن كامل طاقتها وإمكاناتها لخدمة هذه الأهداف وتمثل هذه الأهداف تصورا معيناً لبنية النظام الدولي أو للنظام الإقليمي المباشر (أوروبا موحدة) ويمكن إضافة أهداف أخرى كزيادة مستوى الشراء الاقتصادي للدولة والدفاع عن الأيديولوجية والعمل على نشرها في الخارج، وأهداف ثقافية كالدفاع عن التراث الثقافي والمحافظة عليه<sup>2</sup>، وهذا نظرا للدور الكبير الذي أضحت تلعبه العوامل والأبعاد الثقافية والحضارية في التأثير على سلوكيات وتوجهات الدول.

<sup>1</sup> - ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص175.

<sup>2</sup> - يوسف عبد الرحمن بن حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص48.

وتتضمن أهداف السياسة الخارجية مضامين عديدة منها:

أ- **حماية الذات والأمن الوطني** : يقصد بحماية الذات، صيانة استقلال الوحدة الدولية والحفاظ على بقائها ، واستقلالها وحرية اتخاذ قراراتها وإدارة شؤونها، وتعمل على استمرار وجودها والإبقاء على طبيعة نظامها السياسي والاجتماعي، ومن ثم يبدو أن الهدف من حماية الذات هو هدف ذو طبيعة دفاعية أساسية إلى درجة الدخول في الحروب من أجل ذلك.

ب- **تنمية قدرات الدولة من حيث القوة** : تسعى الوحدات الدولية إلى زيادة مقدرتها من القوة بدوافع عديدة، فقد يكون خوفها من التهديدات الخارجية وما يترتب عليها من مخاطر، وقد تكون بسبب التنافس المحموم فيما بينها، كما كان الشأن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، الهند وباكستان، أو ما بين المغرب والجزائر، وينصرف هذا الهدف إلى محاولة خلق إطار إقليمي وجماعي يتميز بأقل قدر من التهديدات الخارجية للوحدة الدولية، فإن البحث عن الأمن هو مفهوم إيجابي يشمل محاولة تغيير خصائص البيئة الخارجية التي يتصور صانعو السياسة الخارجية أنها تشكل تهديدا لأمن وحدتهم الدولية، أما مفهوم حماية الذات، فإنه ينصرف إلى البقاء كفاعل في النسق الدولي.

ت- **السعي من أجل الثراء الاقتصادي**: يعتبر الحصول على مصادر وأسباب الثروة الاقتصادية من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية، حيث تعمل الكثير من الدول بعزم وجهد كبير للبحث عن مصادر الثراء الاقتصادي، لإيجاد أسواق لمنتجاتها أو مصادر أولية لصناعاتها، وتقوم الملحقات التجارية بالتعريف ببضائع ومنتجات بلدانها وإمكاناتها في مجالات الاستثمار المتعددة، حيث يرافع وزراء الخارجية والتجارة عن إمكانات أوطانهم في المنتديات ومختلف المناسبات الدولية، كما تلجأ الدول إلى التكتلات الاقتصادية لضمان مكاسب اقتصادية هامة من أجل مواجهة المنافسة التي تفرضها بضائع الأطراف الأخرى.

وإذا كانت الدول الكبيرة الصناعية تتنافس على الأسواق الخارجية لتصدير مصنوعاتهما، والحصول على المواد الأولية، خصوصاً في بلدان العالم، وتنشأ تنظيمات إقتصادية إقليمية لتتمكن من كسب عناصر الإقتدار أو الهيمنة، كل ذلك من أجل تحقيق المزيد من الرفاهية لشعوبها، وقد تجعل من ثرائها مصدر للتباهي وبعث عناصر الكبرياء لدى مواطنيها، إن العديد من بلدان العالم الثالث تتخذ من سياساتها الخارجية وسيلة للحصول على المساعدات الاقتصادية كما هو الشأن بالنسبة إلى مصر والأردن، أو حتى البلدان الغنية على توجيه الاستثمارات إليها، أو فتح أسواقها لبضائعها كما تطالب المغرب بفتح أسواق دول الاتحاد الأوربي لمنتجاتها الزراعية.

يؤدي تحقيق المزيد من الرخاء وتحسين المستوى المعيشي والثراء الاقتصادي إلى تعزيز شرعية النظم الحاكمة، وبالمقابل فإن زيادة معدلات البطالة وضعف الأداء الإقتصادي والمحاكمة تؤدي إلى إنهيار النظم وتهديد وجود الأمة ككيان سياسي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - توبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، عمان، مركز الكتاب الأردني، 1989، ص74.

## المطلب الثالث: وسائل تنفيذ السياسة الخارجية.

عند تنفيذ السياسة الخارجية تبرز عدة مشاكل من بينها مدى التطابق بين المستويين النظري والعملي، وعند إختيار الوسائل ماهي الأدوات الرئيسية التي تميل الدولة إلى إستعمالها في صياغة وتنفيذ سياستها الخارجية؟ وهل نلجأ إلى الوسائل السلمية أو العنيفة أونسعمل الإثنين معاً، كما أن حجم الهدف يحدد حجم الوسيلة وكذلك طبيعة الظروف الدولية والداخلية؟ وإلى أي حد يؤثر الميل إلى إستعمال أدوات معينة في السياسة الخارجية؟ وهل هناك ميل معين إلى إستعمال أدوات معينة تجاه دولة معينة؟ أم أن الأدوات تستعمل بالتساوي إتجاه مختلف الوحدات الدولية؟

مهما كانت الوسيلة التي تستعملها الدولة في تنفيذ قراراتها السياسة الخارجية فإن هذه الوسيلة تنصب في المصلحة الوطنية ولكن تحقيقها لايتربط فقط بنوعية الوسيلة المختارة، ولكن يرتبط بمجموعة من العوامل والمتغيرات المذكورة أعلاه.

كل هذه الإعتبارات تأثر كذلك على طرق تنفيذ القرارات السياسة الخارجية وتؤثر على الوسيلة المختارة في تنفيذ قرارات السياسة الخارجية، ولكن على العموم يمكن القول بأن الوسائل لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية تنحصر فيما يلي :

### 1- الدبلوماسية:

تعتبر من أقدم الوسائل في ممارسة وتنفيذ السياسة الخارجية سلمياً وهي وظيفة تقوم بها السلطة التنفيذية ممثلة في وزارة الخارجية ويمارسها الموفدون إلى الدول، فهي الطريقة المفضلة والمثلى للتعامل في الظروف العادية وتساعد على إدارة المفاوضات. الدبلوماسية بشكل عام، هناك الكثير من المنظرين يعتبرها بمثابة تقنية بواسطتها يتمكن ممثلي الدول من إدارة المفاوضات سواء فيما يتعلق بشؤون أو وسائل ذات طبيعة سلمية أوفي إدارة الخلافات التي تميز العلاقات بين دولتين أو أكثر.



تاريخيا قبل الحرب العالمية الأولى وما بين الحربين كانت الدبلوماسية السرية أو الدبلوماسية المغلقة، وميزت العلاقات بين الدول في هذه الفترة التحالفات والإتفاقيات السرية، القائمة على الإتصالات غير العلنية ولا يسمح للطبقات الصغرى بالاطلاع عليها لكن بعد الحرب العالمية الثانية سادت الدبلوماسية المفتوحة أو العلنية فأضحت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية مثلا لاتعترف بالاتفاقيات السرية وغير المدونة لديها وأثناء الحرب عملت على منع الحروب والصدام خاصة بين القوى النووية الكبرى وساعدت على تسيير المفاوضات المتعلقة بنزع والحد من إنتشار الأسلحة النووية، لأن الدبلوماسية من أهم الوسائل المطبقة في مجال السياسة الخارجية، خاصة بعد ظهور ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية وهناك بعض الدول تفضل الدبلوماسية الجماعية لمحدودية نشاطها وإمكانية تحقيق مصالح من خلالها.

عموما تبقى الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية للسياسة الخارجية في التفاعلات التعاونية بين الدول.

## 2- القوة العسكرية:

القوة العسكرية هي نقيض الدبلوماسية، فإذا كانت الدبلوماسية تمثل القوة الناعمة " soft power " فإن القوة العسكرية تمثل القوة الصلبة " hard power ".  
لكن بالرغم من ذلك الكثير من الدول يفضلون القوة الناعمة، إلا أنه هناك بعض المواقف تتطلب إستعمال القوة العسكرية خاصة إذا كانت هذه المواقف والمواضيع في السياسة الخارجية لها علاقة بمواضيع السياسة العليا للدولة (السيادة، الأمن القومي... الخ) وتستعمل عادة في حالات خطرة تتعلق بتهديد الأمن القومي للدولة وذلك بعد فشل كل المساعي الدبلوماسية والسلمية وقد أصبحت تستعمل على نطاق واسع خاصة من قبل الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، وتدخلتها الأخيرة في كل من أفغانستان والعراق بحجة حماية أمنها القومي وردع الجماعات التي تهددها.

حيث أصبحت تستعمل ما يعرف بالحرب الوقائية وقد تستعمل القوة العسكرية في حدود ضيقة لأن تجاوز الحدود قد تنجر عنه نتائج سلبية خاصة في العصر النووي، وهناك إتفاقيات تبين حدود التدخل ومثال ذلك في إطار المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بحق الدفاع الشرعي عن النفس وما عدا ذلك في الحقيقة هو إستعمال غير قانوني للقوة.<sup>1</sup>

وهناك مجموعة من أنماط استخدام القوة العسكرية:<sup>2</sup>

- يمكن إستخدامها إستخداما عدوانيا أو دفاعيا والإستخدام الدفاعي للقوة العسكرية يكون بردع إستخدامها العدوانية.
- القوة العسكرية يمكن أن توظف لردع الخصم بدون أن تستخدم فعلا أي للترهيب، ويكون ذلك بإرسال رسالة إلى الخصم تتضمن تهديدا، أما النمط الثاني فيكون بتوظيفها فعليا في القتال ويترتب على ذلك إخفاق الردع، ومن الممكن أيضا تصور حدوث مزيج من الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية والإستخدام الرادع لها، فقد تؤدي الإنتصارات العسكرية السريعة الحاسمة في الجولات الأولى للقتال لأحد الطرفين إلى أثر رادع بالنسبة للطرف الآخر يثنيه عن إكمال المعركة إلى نهايتها.
- المعيار الثالث مستمد من طبيعة الصراع الذي تستخدم فيه القوة العسكرية هل هو صراع دولي أم داخلي، وبطبيعة الحال فإننا نتحدث عن الإستخدامات الدولية للقوة العسكرية، ولذلك فليس المقصود هنا إستخدام السلطة السياسية لقواتها المسلحة في قمع إضطرابات داخلية أو تمرد شعبي....الخ، وإنما المقصود أن الدولة قد تستخدم قواتها المسلحة إما في سياق صراع دولي بأن تتورط بصورة أو بأخرى في حرب مع دولة أخرى، أو في سياق صراع داخلي بالتدخل إلى جانب أحد طرفي حرب أهلية في دولة أخرى.

<sup>1</sup> - ميثاق الأمم المتحدة UN الموقع: WWW.ONU.ORG

<sup>2</sup> - أحمد يوسف احمد، مرجع سبق ذكره، ص 127.

لكن في ظل التحولات الدولية المعاصرة يمكن القول أن التفوق في الميدان العسكري لا يؤدي بالضرورة إلى نجاحات في السياسة الخارجية وبالتالي هذا الأمر قد يعيد النظر في العلاقة بين ميزان القوة والسياسة الخارجية، بمعنى أن القوة العسكرية والتفوق العسكري الكمي والنوعي قد لا يؤدي إلى نجاحات بالضرورة في السياسة الخارجية.

مع ذلك فإن أهمية المزج والخلط بين الجانب السلمي والعسكري في بعض الأحيان يعتبر ضروري في إرغام طرف معين للدخول في المفاوضات كما أن المساعدات العسكرية (المعدات، التقنيات) تعتبر وسيلة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة المانحة.

## 2- الوسائل الاقتصادية:

وهي من أهم دعائم الحسابات الجديدة التي يعتبرها البعض بمثابة القوة الناعمة، ولهذا يعتبر العامل الاقتصادي أهم ميادين المنافسة بين السلوكيات الخارجية للدول وازدادت أهميته بفعل الاعتماد المتبادل، وهكذا فبعد نهاية الحرب الباردة تراجعت العوامل الإيديولوجية والعسكرية في مقابل تعاضد دور العامل الاقتصادي كما دعم هذا التوجه الدور الكبير للشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الوسائل الاقتصادية من أنجح وسائل تنفيذ السياسة الخارجية حيث الملاحظ أن معظم النظم الدولية والتكتلات المتعددة الأقطاب ذات الطابع الاقتصادي ومن جهة أخرى فإن الدول تستعمل المساعدات والمعونات الاقتصادية للتأثير مباشرة على سلوكيات الدول الأخرى.

1

المساعدات الاقتصادية هي نقل النقود أو السلع أو المعونة الفنية من الدولة المانحة إلى الدولة المتلقية، كأداة للسياسة الخارجية ويذهب الكثير من الدارسين إلى اعتبار أن استعمال الاقتصاد في السياسة الخارجية يختلف عن الوسائل الأخرى حيث أن الوسائل السياسية والعسكرية موجهتان للتعامل بين نخبة ونخبة أخرى.

<sup>1</sup> - أحمد يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 124.

أما الوسيلة الاقتصادية فتأثيرها على النخب يكون مباشر، ومن جهة أخرى في حالة اتخاذ الدولة المستقبلية للقرار الذي يتنافى وسياسة الدولة المانحة. في هذه الحالة يمكن الرأي العام أن يعارض سياسة دولته وقد يشكل ضغط رهيب يؤدي إلى تغيير سياسة هذه الدولة، لذلك فهذه الاعتبارات كلها جعلت من المؤسسات ذات الطبيعة الاقتصادية دور مهم.

#### 4- التجسس وأعمال التخريب:

بالموازاة مع الدبلوماسية العلنية، هناك بعض النشاطات الأخرى تقوم بها الدول كأعمال التجسس التي تقوم بها السفارات والتي كان ينظر إليها أنها تشوه الوظيفة الدبلوماسية لكنها اليوم أصبحت عادية ولا تنكرها السفارات فكثير من السفارات لها ملحق عسكري، وقد تخرج عن إطارها العادي إذا استعملت لتحضير بعض أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما. أما أعمال التخريب، فهي كل النشاطات التي تقوم بها دولة أجنبية لأجل تنظيم الجماعات المعادية للنظام وقد تصل إلى مساعدة هذه التنظيمات على القيام بالانقلابات، وقد أصبحت وسيلة مفضلة للدول الكبرى للتغيير السياسي والتعديل الاقتصادي في الدول النامية مثل انقلاب الشيلي 1973.

4- **الدعاية:** تعتبر الدعاية وسيلة تحضيرية ومكملة لاستخدام وسائل أخرى للسياسة الخارجية، فهي من الطرق التي تلجأ إليها الدولة لتبرير سلوكها، أو موقفها. وليس الغاية منها تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وهي عملية تمهد المحيط، لاتخاذ وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية، وهي تدخل في ما يسمى بالحرب النفسية تجاه العدو كالدعاية لتدخل عسكري مثلا، و هي من أهم وسائل دعم النشاط الخارجي للدولة، لهذا فالدعاية ليست بالضرورة موجهة نحو عدو بل قد تكون موجهة لكتلة دولية أو إلى جوار إقليمي أو إلى منظمة دولية بهدف الحصول على الشرعية الدولية لتلك السياسة الخارجية المراد انتهاجها.

قد تزايدت أهمية الدعاية في السياسة الخارجية خاصة مع التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية وتقدم وسائل الاتصال...الخ، وأصبح يلجأ إليها في العديد من القضايا الدولية لتوجيه وصناعة الرأي العام حول سياسات خارجية معينة. ولتحقيق ذلك تستعمل ترسانة إعلامية كبرى ومثال ذلك الدعاية الإعلامية الأمريكية الكبرى للحرب على العراق من خلال تشويه صورة العراق وقيادته. والتي استطاعت أن تحشد جانبا من الدعم الداخلي والخارجي للحرب، نفس الشيء بالنسبة لقضية دارفور، ونفس الشيء بالنسبة للسياسة الخارجية المغربية ودرجة توظيفها لهذه الوسيلة - الدعاية- عندما تجد السلطات المغربية نفسها أمام حرج سياسي ودبلوماسي خاصة فيما يخص مسألة تقرير المصير في الصحراء الغربية.

لكن في بعض الأحيان يمكن القول أن ضرورة التنسيق بين أدوات السياسة الخارجية يمكن فهم إمكانية الدعاية في إحالة سياسة فاشلة إلى سياسة ناجحة أو العكس، وكما يقال دائما ليس هناك أقوى من دعاية الأفعال.

## المبحث الثالث: مدخل نظري لتحليل السياسة الخارجية

تعرف عملية تحليل أو دراسة السياسة الخارجية بأنها مجموعة مختلفة من الوسائل والأدبيات الهادفة إلى فهم وتفسير سلوك الوحدة الدولية تجاه محيطها الخارجي، ويركز موضوع تحليل السياسة الخارجية على دراسة نوايا، تصريحات ونشاطات أهم الفواعل الدولية الأخرى، خاصة الدول على المستوى الخارجي، ودراسة ردود الوحدات الدولية الأخرى حول هذه النوايا، التصريحات والنشاطات.

يتميز موضوع تحليل السياسة الخارجية بميزة أساسية وهي قدرته على النظر في كلا من النسق الداخلي والخارجي للوحدة الدولية وقدرته في التحليل على ثلاثة مستويات المستوى الفردي، مستوى الدولة القومية، ومستوى النظام الدولي.

ويمكن أن يشمل فواعل متنوعة، كالدولة، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الشركات الكبرى، المنظمات الإرهابية ومنظمات الجريمة المنظمة وغيرها، كما يمكن إن يشمل كذلك عدة مستويات للتحليل، كالفرد، الدولة، الأنظمة الإقليمية والنظام الدولي، بالإضافة إلى عدة متغيرات، كالخطاب السياسي، الاستراتيجيات، السياسات والأنشطة المتعلقة بأهداف ومصالح الدولة على المستوى الخارجي.

ومن خلال ما سبق، نجد مجموعة نظريات واقتراحات تسعى لتحليل السياسة الخارجية وتختلف هذه النظريات والاقتراحات من حيث زاوية التحليل، فمنها ما يركز على الجانب الإجرائي ومنها ما يركز على الجانب الوظيفي ومنها ما يركز على البيئة ومتغيراتها.

ومن خلال هذا المبحث تقوم هذه الدراسة بدراسة وتقييم أهم الاقتراحات التي حاولت تحليل وتفسير ظاهرة السياسة الخارجية.

## المطلب الأول: اقتراب صناعة القرار لريتشارد سنايدر

إن عملية صنع واتخاذ القرار في السياسة الخارجية، هي العملية الجوهرية في السياسة الخارجية لأي دولة، ويقصد بصنع القرار في السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، وعملية صنع القرار الخارجي تختلف من دولة إلى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة. وحسب إدراكات وتصورات صانعي القرار أنفسهم وتتأثر هذه النواحي جميعاً بقدرات الدولة الإستراتيجية والتكتلات التي تنتمي إليها من أجل السعي في تحقيق أهداف ومصالح الدولة الخارجية،<sup>1</sup> وسلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها.<sup>2</sup>

وقد برز في هذا الحقل ريتشارد سنايدر، ومجموعة من الأساتذة الجامعيين في جامعة بريستون الأمريكية سنة 1954 وبلوروا نظرية متكاملة لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وقد اعتبرت هذه النظرة أن الأساس في الوحدة النهائية لتحليل السياسة الخارجية هي عملية صنع القرار.

فحوى هذه النظرية هو أن الحركة السياسية لا تعدو أن تكون لموقف يحدد زماناً ومكاناً وموضوعاً، وهذا يعني أن صانع القرار السياسي، سواء على مستوى الحركة أو على مستوى التنبؤ لا بد وأن يقوم بتحديد المتغيرات التي تتحكم في الموقف.

وتبعاً لذلك فإنه يحاول التلاعب بهذه المتغيرات من حيث الأبعاد الداخلية والخارجية لعملية صنع القرار للوصول إلى تحديد آثارهما على موقفه السياسي ومن ثم يصل إلى القرار الرشيد الذي يتخذه تعبيراً عن مصالحه القومية وقد أدت هذه الدراسة إلى إزالة الفوارق بين حقيقة الحركة السياسية على المستوى الداخلي وحقيقتها على المستوى الخارجي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Norman J, Padelford and George K, Lincion, **The Dynamics of International Politics**, New York, The Mcmillan Company 1967, pp214-215.

<sup>2</sup> - جيمس، دورتي وروبرت بالتغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة، وليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985) ص ص 305-308.

<sup>3</sup> - ربيع جامد، **نظرية السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1973. ص 47.

ويعتمد هذا الاقتراب على طرح ثلاث نماذج أساسية:

1- **النموذج النفسي الإدراكي:** وهو الذي يركز على إدراك صانعي القرار للموقف وتعريفه، وتم بناء صورة ذهنية عنه بحيث تقيد سلوك صانع القرار لاحقاً، تصوراتهِ والافتراض الأساسي الذي يبني عليه هذا الاقتراب، هو أن استجابة صناع القرار ليست للعالم الواقعي، ولكن لإدراكاتهم وصورهم عن هذا العالم. ويتوقف مدى نجاح هذا القرار على التوافق والاختلاف بين الصور والواقع. فإذا تطابقت الصورة مع الواقع جاء القرار ناجحاً وكلما اتسعت الفجوة بينهما جاء القرار غير رشيد.

لقد تأثر أنصار هذا النموذج بمدارس علم النفس وتفسيراتها للسلوك الإنساني، وعلى الرغم من أهمية العوامل الإدراكية في تفسير قرارات السياسة الخارجية، إلا أنها تحجب العوامل النسقية والسياقات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والمؤسسية التي تلعب أدواراً رئيسية في تقرير مختلف السياسات.

2- **النموذج العقلاني الرشيد:** ويفترض هذا النموذج التمييز بين القرارات واللاقرارات من حيث علاقتها بالعقلانية أو عدم وجود العقلانية، والقرارات العقلانية واللاقرارات العقلانية هي عبارة عن بدائل يتم الوصول إليها عن طريق اختيارات متوفرة، لذلك فإن سلوك صانع القرار تحكمه اعتبارات الربح والخسارة ويقوم صانع القرار بعملية حسابية لكل الاحتمالات والبدايل أي وضع إيجابيات كل بديل في جهة وكل سلبياته في جهة أخرى، وما هو الاعتبار المرجح في هذه الحالة. فإذا كانت سلبية يكون القرار غير عقلاني والعكس صحيح. فالقرار العقلاني هو الذي يحقق أكبر الفوائد والربح بأقل تكلفة، وهذه العملية يتم تحديدها في إطار متغيرات البيئة الداخلية والخارجية والنفسية. والافتراض الأساسي الذي يقوم عليه هذا النموذج هو أن تصرفات صانع القرار رشيدة وسلوكياته محسوبة بمنطق الكلفة و الأثر.



وعلى الرغم من مساهمته في دراسة السياسة الخارجية، إلا أنه يتعرض لانتقادات عدة منها، المبالغة الكبيرة في رشادة صانع القرار وإهمال قيمه وتحيزاته، كما أنه يهمل تأثيرات العوامل البيروقراطية والداخلية الأخرى وكذا الدولية. بالإضافة إلى كونه أفرط في الإهتمام بأن الدولة هي الفاعل الأساسي وما يمكن أن تحدثه من تغيرات على العلاقات الدولية.

3- **نموذج السياق غراهام أليسون Allision** : وهو يتضمن ثلاثة نماذج فرعية نموذج الفاعل العقلاني، ونموذج المسار التنظيمي ونموذج السياسات الحكومية. اثنان منهما يتعلقان ببيروقراطية صناعة القرار والعوامل المنظمة وتأثيراتها في ذلك، بينما هناك من أولى اهتماما معتبرا للعوامل الإجتماعية والاقتصادية والرأي العام وعموما السياق الشامل الذي من خلاله تصنع قرارات السياسات الخارجية.

وبالرغم من الأهمية التي يحظى بها اقتراب صناعة القرار في دراسة السياسة الخارجية يبقى تطبيقه على الدول النامية صعب كونها تفتقد إلى هياكل محددة وروتينية لصناعة القرارات، مثل تلك الموجودة في الدول المتقدمة، كذلك سيطرة العوامل الشخصية والفردية على سياسات البلدان النامية، بما في ذلك الدول العربية، ولذلك عندما تتغير الشخصيات تتغير السياسات الخارجية ولذلك يصبح الملوك هم مصدر القرارات في الدول العربية وتصبح مسائل الحرب والسلم... الخ مسائل فردية.

## المطلب الثاني: نموذج مايكل بريتشير Michael Brecher في تحليل السياسة الخارجية

يتضمن نسق السياسة الخارجية عند مايكل بريتشير البيئة العملية بفرعها الداخلي والخارجي بشبكة الاتصال، نخبة صناعة القرار وبيئتها النفسية، عمليات صياغة السياسة الخارجية، ثم عمليات تنفيذ القرارات.<sup>1</sup> وقد استهدف "بريتشر" بذلك تصميم مشروع بحثي شامل يخص تحليل السياسة الخارجية.

وينظر إلى السياسة الخارجية على أنها نسق يتضمن بيئة أو وضعية، ومجموعة من الفاعلين وهياكل تصنع خلالها القرارات وتستجيب للتحديات.

وتعني البيئة العملية الموقف الذي تتخذ قرارات السياسة الخارجية خلاله، فالبيئة العملية تمثل مجموعة الحدود والمعالم التي يتوجب على صناع السياسة الخارجية مراعاتها، ولها تأثيرها في تفضيلاتهم وحصائل اختياراتهم السياسية، إلا أن إدراك صناع السياسة يترك بصماته على تلك الوقائع حيث أن صناع السياسة يكونون صورا عن الواقع المدرك، ويضفون عليه معاني ودلالات بسبب معتقداتهم، قيمهم، وخبراتهم، لذلك يركز Brecher بشكل كبير على الربط بين الصور المكونة، والواقع المدرك، والقرارات المتخذة، فبقدر ما يدرك صانع القرار البيئة العملية بدقة فإن نشاطات سياساتهم الخارجية تميل إلى أن تكون قراراتهم ناجحة والعكس صحيح، أي كلما كبرت الفجوة بين الصور والواقع المدرك والصور المشكلة عنه كنا أمام سياسات غير ناجحة.

### 1/ البيئة العملية:

وتتضمن البيئة العملية نوعين من المتغيرات، البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وتشير الأخيرة إلى مجموعة الظروف والعلاقات التي توجد ما وراء حدود الفاعلين داخل النسق الدولي وهي نسيج من العلاقات بين الفاعلين الكتل، الأحلاف والمنظمات، أبنية النسق، مستوى القوة، ترتيب القوة، التنظيمات، شدة التفاعل.

<sup>1</sup> - Michael Brecher, Blema Stainberg and Janice Stein, **a Frale work for Research on Foriegn policy Behavior**, journal of conflict resolution, Vol, 13.no.1 (March 1969), pp.74-81.

أما البيئة الداخلية فتشير إلى مجموعة من التفاعلات التي تحدث داخل المجتمع الذي ينتمي إليه نسق السياسة الخارجية ويتكون من خمسة متغيرات:

أ- **القدرة العسكرية:** وتشير إلى القدرة على شن الحرب أو إعاقة الدول الأخرى عن القيام بالهجوم، وهناك مؤشرات ملموسة أساسية وهي: الجغرافيا، المستوى العام للتكنولوجيا، المجندون، الموارد المالية المتاحة للتسلح، يضاف إليها العوامل غير الملموسة كالقيادة، التدريب، والقيم المعنوية.

ب- **القدرة الاقتصادية:** وتشير إلى مجموعة الموارد المادية والبشرية المتاحة للدولة من أجل السلوك الخارجي وكذلك ما يتعلق بالغذاء والموارد الخام والتصنيع والتكنولوجيا. وهناك مؤشرات تدل على ذلك مثل الديمغرافيا والإنتاج القومي الخام ووضعية ميزان المدفوعات ومستوى الإنتاج والتشغيل.

ت- **البناء السياسي:** وتشير إلى المؤسسات السياسية والمنظومة الدستورية حيث يتخذ القرار السلطوي، وكذلك السمات المختلفة لنظام الحكم والنسق الحزبي واستقرار أبنية السلطة والعلاقة المدنية العسكرية.

ث- **جماعات المصالح:** التي تتناقل المعلومات عن البيئة إلى نخبة صناع القرار، ويمكن أن تدافع عن السياسات و التفضيلات التي ترغب فيها. وهي عبارة عن ضغط فعلي أو محتمل على صناع القرار ليأخذوا اهتمامات وطلبات هذه الجماعات في حساباتهم عند القيام بأي فعل أو اتخاذ قرار.

ج- **النخب المتنافسة:** وترتبط بجماعات الضغط هيكليا ووظيفيا. و تتنافس من أجل السلطة وصناعة القرار في النسق السياسي وتقرح مجموعة بدائل عامة فيما يتعلق بمداخلات السياسة الخارجية.

## 2/ شبكة الاتصال:

وتعني أن مجموعة المعلومات التي تنتقل إلى صناع السياسة الخارجية بطرق متنوعة، فهناك وسائل الإعلام المختلفة، والأجهزة البيروقراطية والمقابلات، وأجهزة الاستخبارات وتقاريرها المختلفة، والسفارات، وعبر الملاحظة المباشرة للبيئة، ومن طرف النخب المتنافسة.

### 3/ البيئة النفسية لصناع القرار:

وهي ذلك السياق النفسي والقيمي لصناع القرار واستعداداتهم النفسية والإدراكية وتصوراتهم لمختلف المواقف وتفسيراتهم لها، ومدى تعريفهم للدور الذي ترغب أن تؤديه دولتهم في مجال السياسة الخارجية، فالصورة والواقع يمكن أن يتوافقا كما يمكن أن يتعارضا وهي بدورها تكون الإطار النفسي لصناعة القرار.<sup>1</sup>

### 4/ قضايا السياسة الخارجية:

وتشمل عند بريتش:

- القضايا العسكرية والأمنية ويعني بها برتش Brecher كل القضايا أو المسائل المتعلقة بالعنف وتتضمن التحالفات، التسليح، وكل ما تدركه النخبة على أنه تهديد الأمن القومي.
- القضايا السياسية والدبلوماسية، وتشمل التفاعل الدبلوماسي الثنائي، الإقليمي والدولي. وهي الكل ماعدا المسائل الأمنية والعسكرية والاقتصادية.
- القضايا التنموية والاقتصادية و تتضمن كل القضايا التي تشمل الحصول على الموارد وتوزيعها والتجارة والمساعدات والاستثمارات.
- القضايا الثقافية والبحث عن المكانة الدولية، وتتعلق بالتبادلات الثقافية والتعليمية. وأما قضية المكانة فترتبط بالصور عن الذات وإدراك صناع القرار للمكانة المشروعة لدولتهم في الأنساق الإقليمية والدولية.

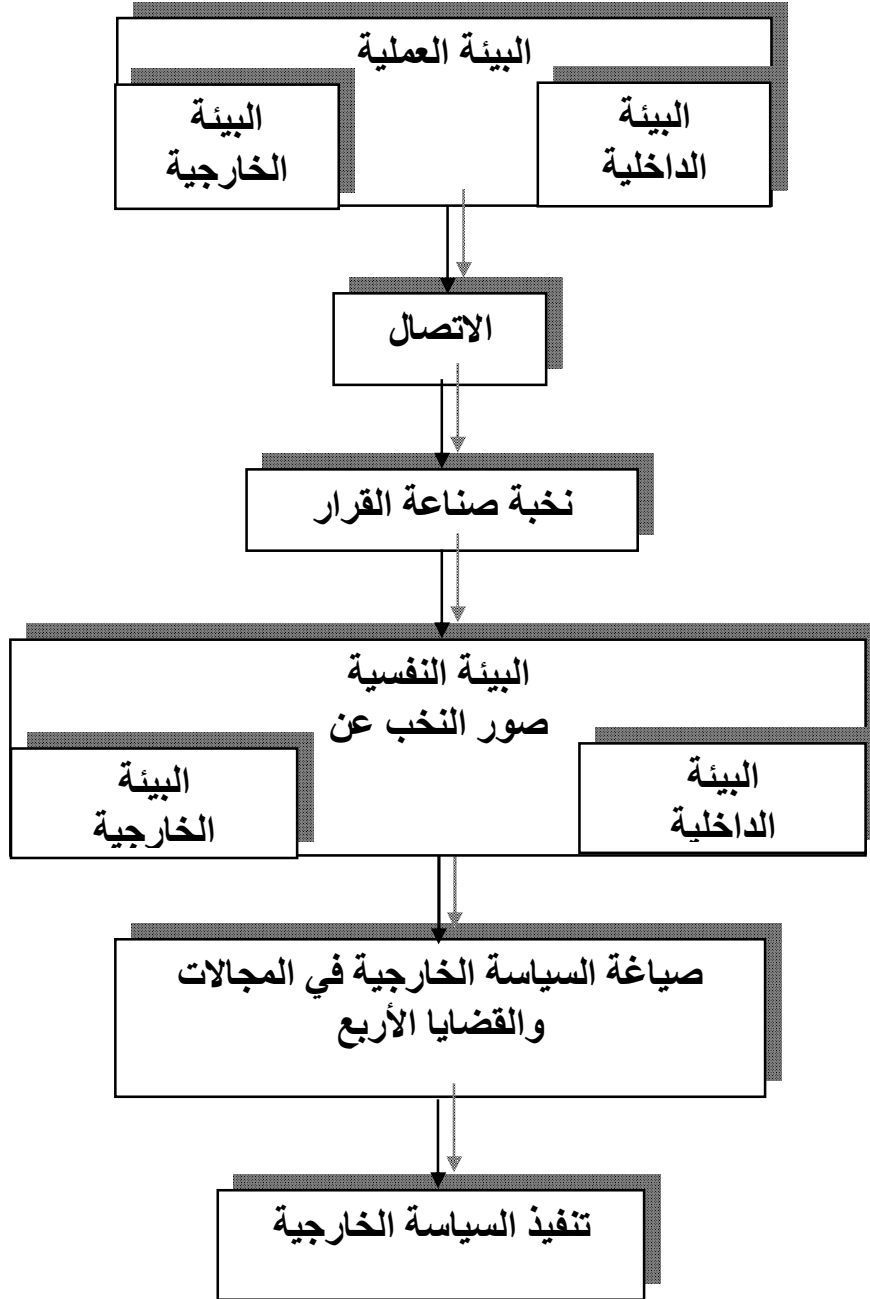
### ح- تنفيذ السياسة الخارجية:

ويشير بريتش إلى تلك القرارات التي تقوم بتنفيذها مختلف الأبنية المعنية بذلك كرئيس الدولة أو الملك ورئيس الحكومة ووزارة الخارجية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Michael Brecher, **the foreign policy system of Israel: setting, imager process**, (oxford: oxford university press, 1972) pp.4-12. , pp.74-81.

<sup>2</sup> - loc.cit.

وفي الأخير يمكن القول أن الذي يميز هذا الإطار التحليلي عن غيره هو اهتمامه بدراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع، ولم يكتف بدراسة محددات السياسة الخارجية وحدها. وفيما يلي تصميم نموذج بريتشر:



الإطار التحليلي لـ: بريتشر<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - Michael Brecher, Ibid, P04.

## المطلب الثالث: مفهوم التحليل المنظومي والمستوى الإقليمي في تحليل السياسة الخارجية (محاولة تكيف المستوى التحليلي للدراسة)

من خلال ما سبق التطرق إليه في المباحث والمطالب السابقة، تبين لنا أن موضوع السياسة الخارجية هو من المواضيع الشائكة كونه يتشابك مع الكثير من المواضيع والمصطلحات الأخرى ويعود هذا إلى طبيعة مواضيعه واهتماماته وإلى تعدد الظروف التي تحيط به، وتدخل الدراسة التي بين أيدينا في سياق ما يسمى بالنظام الفرعي -SOUSSYSTEME أو التحليل المنظومي ANALYSE SYSTEMATIQUE

ومع ذلك كان لزاما تحديد مستويات التحليل التي تستهدفها الدراسة، فدراستنا هذه تقف على مستوى سبيلين في دراسة العلاقات الدولية.

**الأول:** تقليدي وذو منحنى أحادي MONOGRAPHIQUE إذ يسعى لتحليل السياسة الخارجية لبلاد ما (المغرب) خلال فترة معينة من الزمن.

**والثاني:** حيث يتمثل في محاولة الارتقاء إلى مستوى وسط في العلاقات بين الدول لا يركز على مسار دولة ما، ولا يحاول تحليل النظام الدولي بأكمله بل يهتم بتبيان وحدة جغرافية محددة أوسع من الدولة وأضيق من النظام الدولي، تتمثل في المستوى الإقليمي REGIONAL، الذي كانت تفتقده مؤلفات العلاقات الدولية كلها تقريبا حتى بداية عقد السبعينات،<sup>1</sup>

ونحن هنا نهدف لدراسة سياسة المغرب الخارجية منذ سنة 1975-2010 ولكن على ضوء انتماء هذا البلد إلى نظام إقليمي أو شبه إقليمي اعتمدنا له إسم "المغرب العربي" دون باقي الانتماءات الأخرى لهذا البلد العربية، الإفريقية، المتوسطية، الإسلامية وغيرها. ومن هنا تنشأ ضرورة الإشارة، ولو بسرعة إلى ماهية التحليل المنظومي الذي تسند إليه الدراسة.

وكان دافيد استيون D.EASTON قد اقترح لتحليل النظم السياسية تمييزا سرعان ما أصبح كلاسيكيا بين النظام وجواره ENVIRONNEMENT ويعد كتاب استيون عن الموضوع المرجع الأول تاريخيا، ولكل باحث يهتم بهذا المنهج.

<sup>1</sup> غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ 1945، الدراسات الإستراتيجية، بيروت: معهد الإنماء العربي مؤسسة دار التركاني للطباعة و النشر، الطبعة الأولى، 1980، ص 5.

ولكن المسألة تصبح أصعب إذا حاولنا تطبيق النموذج المنظومي الذي وضعه استيون على النظم الدولية إقليمية كانت أو شاملة، و ذلك حتى و إن كان استون نفسه لا يعطي أهمية كبيرة لهذه الصعوبة إذ يقول إن أي نظام دولي مجرد نظام آخر على مستوى مختلف من التنظيم وبالإمكان مقاربتة من خلال الجهاز المفهومي نفسه الذي نستعمله لدراسة النظم السياسية الداخلية.. إن مثل هذا التأويل لا تنشأ عنه صعوبات نظرية ويمكننا تبيان كل المتغيرات الأساسية التي وجدناها في النظم الداخلية في النظام الدولي الشامل.<sup>1</sup>

في حين يعرف فليب برايار في كتابه نظرية النظم والعلاقات الدولية بقوله: إنه مجموعة من العناصر المتفاعلة المكونة لكلية، والتي تتم عن تنظيم ما " ويتساءل هل يمكن لنا ان نتكلم عن نظام دولي عندما نعلم أن العلاقات الدولية تتميز بغياب سلطة سياسية مركزية؟<sup>2</sup>

ويرى برايار إمكانية اقتصار موضوع الدراسة على جزء من النظام الدولي أي على النظام الفرعي، كما أنه يشدد على ضرورة التعامل مع النظم الدولية الجزئية على أنها نظم بحد ذاتها، فلا يكون عندئذ النظام العام أو الشامل سوى جوار لهذه المنظم الجزئية.

إن الذين يحاولون تفكيك النظام الدولي يطلقون في الواقع على الكيانات التي تنتج عن هذه العملية اسم النظم الفرعية SOUS-SYSTEMS إلا أنه يبدو من الأهمية بمكان التذكير بأنه إذا كان مستوى التفكيك يختلف من مؤلف إلى آخر فإن معنى مصطلح النظام الفرعي يتغير بدوره من كاتب إلى آخر و "رينولدز" مثلاً يميل إلى استخدام تعبير القطاعات المختلفة (الاقتصاد ، الدبلوماسية، الأمن... الخ) التي تتكون منها الحياة الدولية، أما مارييل ميرل فيتشر فيشير إلى وجود نظام فرعي أيديولوجي، أو جغرافي بينما يعني "مورتن كابلن" بالنظم الفرعي "الدول" ويمكن تفسير هذه الفوضى الظاهرة، بواقع أنه بالإمكان النظر إلى الوحدة المعينة كنظام فرعي من نظام يشملها، وأنظمة تشمل عدة نظم فرعية على حد سواء،<sup>3</sup> وبناء على هذا فإن الدراسة سوف تسند في تحليلها باستخدام تعبير "النظام الفرعي" والمستقبل في "المغرب العربي" .

<sup>1</sup> عز الدين عبد العزيز ، سياسة الجزائر المغربية من سنة 1962 إلى سنة 1995 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، أكتوبر 1997 ، ص 13 .

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 14 .

<sup>3</sup> Marcel Marle, *Sociologie des relations internationales*, Paris : Dalloz, 2éme édition, 1976, P 11-12-13.

ومنه فإن عملية التفكير لها فائدة في تحليل وفهم النظام الشامل، ويبدو أن مفهوم النظام الإقليمي، ومن النظام الفرعي "المغرب العربي" الذي يعتبر معيار تشكله الأساسي هو المعيار الجغرافي مفهوم أكثر حداثة في دراسة العلاقات الدولية، تجسد في أدبيات العلاقات الدولية منذ نهاية الستينات في كتاب "السلام والحرب بيم الأمم" لريمون آرون الذي ألفه في جويلية 1966 حيث نجد الجملة التالية: ربما ينزع النظام الدولي إلى التجزؤ إلى نظم فرعية، بعضها بميزان قوى خاص، وبمناقسات محلية.<sup>1</sup>

وبناء على هذا نجد أن الدراسات الحديثة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية أصبحت دراسات إقليمية، وتخصص الدراسات المغاربية يندرج ضمن هذه الدراسات الإقليمية، و هي دراسة السياسة عند مستواها المحلي/ الوطني ثم الإقليمي وصولا إلى الدولي<sup>2</sup>، حيث تهتم بدراسات وتفكيك الأقاليم الدولية من خلال تصنيف الفواعل الإقليمية ومن خلال تحديد عناصر القوة الإقليمية لأهم الحركات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية التي تحدث على المستوى الإقليمي.

حيث أن صورة بلد ما، وقوته، وإستراتيجيته لا يمكن فهمها أو تحليلها إلا إذا اقتربنا إليها من خلال منطلق شامل أو إقليمي، فبالنسبة للدول الصغيرة لاشك في أن الجوار الإقليمي والحراك الإقليمي على قدر أكبر من الأهمية مما هو عليه بالنسبة لدولة كبيرة، بمعنى أن دور الدولة الصغيرة تختلف في النظام الإقليمي، أو الفرعي، كما هو عليه في حالة النظام الشامل.

وبناء على هذا التأصيل النظري والمنهجي تأتي دراستنا لتضع المغرب كوحدة إقليمية تنتمي لنظام فرعي يسمى المغرب العربي. و تتابع و تهتم من خلال هذا المحيط الجيوسياسي بالثقل البشري، الاقتصادي والعسكري لدول الجوار، و على رأسهم الجزائر بمقدار إن لم يكن أكثر من شعورها أو إهتمامها بثقل الولايات المتحدة الأمريكية في العالم العربي أو في إفريقيا.

<sup>1</sup> غسان سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>2</sup> عمار جفال، تخصص ماجستير في الدراسات المغاربية: التجربة الجزائرية نموذجا، المغرب الموحد، العدد الثالث، تونس: دار النشر للمغرب العربي، أكتوبر 2009، ص 35.



وهنا يظهر ما مدى تشعب وتعقد النظم الإقليمية أو الفرعية وعلاقتها فيما بينها، ومع النظام الشامل ككل، وفي الأخير فإن موضوعنا سيتناول بالدراسة والتحليل، السياسة الخارجية لإحدى الوحدات الدولية الرسمية وهي المملكة المغربية، داخل نظام فرعي وهو المغرب العربي.

## الفصل الثاني

المحددات الداخلية و دورها

في

صنع سياسة المغرب الخارجية

## الفصل الثاني:

### المحددات الداخلية و دورها في صنع سياسة المغرب الخارجية

إن المحددات هي مجموعة العوامل المؤثرة والموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل، ونقصها يقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية والبيئة المؤسساتية والبيئة السيكولوجية لصانعي القرار في السياسة الخارجية، وبهذا فإن المحددات السابقة تؤثر بصفة مباشرة على قوة الدولة، وبالتالي على مستوى تأثير سياستها الخارجية على الصعيد الإقليمي والدولي، كما تعتبر قدرات الدولة المختلفة عامل أساسي في بسط النفوذ والتأثير لكنها ليست المحدد الوحيد، فطبيعة الدولة واحتياجاتها واستجاباتها والتزاماتها هامة بنفس القدر.<sup>1</sup>

ومن ناحية أخرى يعتمد تأثير المحدد على السياسة الخارجية على عنصر الإدراك، فإذا تجاهل صانع القرار هذا العنصر بسبب ضعف إدراكه أو وجود مشكلات اتصالية فإن هذا المحدد لن يؤثر على السياسة الخارجية، ومن جهة أخرى فإن تأثير المحدد يختلف باختلاف الفاعلين فمثلا نجد الدول الصغرى أكثر تأثرا من الدول الكبرى بالمتغيرات النسقية الدولية كما أن الدول الديمقراطية تتأثر بمجموعة من المحددات تختلف عن تلك التي تتأثر بها الدول المتسلطة والأمر نفسه ينطبق على الدول المتطورة اقتصاديا والدول النامية.<sup>2</sup>

و هذا ما سوف يستهدفه هذا الفصل من الدراسة في محاولة للإجابة على التساؤل التالي: ما هي المحددات الداخلية المؤثرة على صياغة القرار الخارجي المغربي ومن هم صانعو القرار أي الفاعلون؟ و إلى مدى تلعب محدّدات السياسة الخارجية المغربية كعامل دافع أم معرقل للتحرك الخارجي المغربي؟.

<sup>1</sup> - محمد نصر مهنا، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002، ص218.

<sup>2</sup> - لويد جنسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 317-318.

# المبحث الأول: المحددات الجغرافية و البشرية و دورها في السياسة الخارجية المغربية.

## المطلب الأول: المحددات الطبيعية و الجغرافية.

### الفرع الأول : العامل الجغرافي والموقع الجيو بوليتيكي للمغرب:

يقع المغرب في غرب العالم العربي، كما يعبر على ذلك اسمه باللغة العربية ، موقعه الجغرافي يجعل منه البلد الإفريقي الوحيد الذي يتوفر على الواجهتين البحريتين المتوسطية والأطلسية، كما يمنح المدرج الشاسع المتكون من جبال الأطلس والريف للمغرب ثلاثة أبعاد: البعد الأطلسي بمجموع هضابه وسهولة الشاسعة-الخصبة في الشمال والجافة في الجنوب- حيث يتمركز غالبية السكان والموارد، البعد المتوسطي بالقومي الجبلي للريف الذي يعزل الواجهة المتوسطية عن باقي البلاد، ثم البعد الصحراوي الذي يربط المغرب- عبر الصحراء الغربية وموريتانيا- بإفريقيا السوداء.

فالمغرب بقربه أوربيا من حيث البنية الجغرافية وإفريقيا من حيث تأثيرات الصحراء يجد صعوبة في التواصل مع باقي المغرب العربي، فالحوازر الجبلية التي تفصل هذه الواجهات الثلاث تمثل حدودا طبيعة صعبة الإختراق سهلت عزل البلاد.

هذه الجغرافية التي وضعت في أقصى العالم العربي الإسلامي صعبت أسلمته بشكل نهائي كما صعبت تعريبه إلى غاية القرن الحادي عشر وجعلته بعيدا عن مراكز ثقل العالمين العربي والإسلامي في القرون الوسطي، وهو ما منع سقوط المغرب في القرن السادس عشر – على خلاف الجزائر وتونس وليبيا – في يد السيطرة العثمانية، وقد كان المغرب محكوما من طرف سلاطين سعديين مستقلين، ومنذ بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر من طرف العلويين الذين حافظوا على نشاط دبلوماسي مكشوف مع الخارج، وخاصة خلال فترة حكم السلطان سيدي محمد بن عبد الله، ففي النصف الثاني من القرن الرابع عشر ربط المغرب علاقات اقتصادية.

فالموقع الجغرافي المتميز للمغرب وسيطرته على أحد المنافذ إلى جبل طارق إضافة إلى قربه من القارة الأوروبية- التي تفصله عنها فقط 14 كيلو مترا- كل هذا يسهل دخوله في المبادلات الخاصة بالمتوسط، وهو ما كان وراء مسلسل استعماري مازالت نتائجه تؤثر حتى اليوم في السياسة الخارجية للمغرب.

ومن هنا كان اهتمام القوى الاستعمارية الأوروبية بالمغرب لم يأت فقط من وجهة نظرا اقتصادية بل كذلك من ناحية جيوسياسية ، فرنسا وإسبانيا كنتا تحاولان تعزيز ممتلكات الترابية في المنطقة (فرنسا كانت تحتل الجزائر منذ 1830 بينما كان الحضور الإسباني في سبتة ومليلية يعود على التوالي للقرنين(الخامس عشر والسادس عشر) أما بريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا فقد ركزت اهتماماتها في السيطرة على مضيق جبل طارق. وفي سنة 1904 وقعت كل من فرنسا وانجلترا اتفاقا تفسح بموجبه بريطانيا العظمى لفرنسا المجال في المغرب، مقابل توغّلها في مصر.

وتم إقامة نظام الحماية الذي كان يفى قانونيا الانتقال من وضع إلى آخر بحيث أن "السلطان المحمي يترك للدولة الحامية السلطة التي كانت حسب المفهوم الغربي السيادة الداخلية والخارجية، تاركة له الألقاب الشرقية والدينية المرتبطة بهذه السيادة" وكان هذا الانتقال يعني أن السلطة الحامية حين إنهاء مهمتها، يجب أن يستعيد المغرب استقلاله. إلا أنه في سنة 1956 وبعد عدة ترتيبات منحت فرنسا الاستقلال لتونس والمغرب محددة لهما حدودا. و بعد انسحاب موريتانيا سنة 1979 من منطقة وادي الذهب و احتلالها من طرف المغرب توسعت مساحته جغرافية حسب الطرح الرسمي المغربي من 458.730 كلم<sup>2</sup> إلى 710.850 كلم<sup>2</sup> ، وإذا كانت المطالبة بالصحراء الغربية قد انتهت باحتلال جزء كبير منها، بالرغم من عدم الاعتراف الدولي بهذا الواقع، فإن الأمر يختلف بالنسبة لموريتانيا التي طالبت بها العديد من القوى السياسية المغربية عام 1969، ولو حصل العكس، أي نجاح المطالب المغربية هاته، كانت سترتفع مساحة المغرب لتصبح مساوية لمساحة ليبيا حيث كانت تصل إلى 1.700.000 كلم<sup>2</sup> . ولو تم تحقيق المطالب المتطرفة لعلال الفاسي سنة 1956 لكان المغرب اليوم أكبر بلد في إفريقيا بأكثر من 2.200.000 كلم<sup>2</sup> .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985، ص 259.  
<sup>2</sup> - مغيل هيرنا ندو دي لارامندي ، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة: عبد العالي بروكي، ط الأولى، الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 2005، ص19.

## الفرع الثاني: الثروات و المقدرات الطبيعية.

إن وفرة الثروات الطبيعية (معدنية كانت أو غير ذلك) يمكن أن تتحول إلى أداة في خدمة السياسة الخارجية ما دامت الدولة التي تمتلكها قادرة على توظيفها فيما يعود بالنفع على نشاطها الخارجي، كما فعلت الدول العربية المنتجة للنفط في أوائل عقد السبعينات. أما الثروتان الطبيعيّتان اللتان كان من الممكن أن يستفيد منهما المغرب في سياسته الخارجية هما الفوسفات والثروة السمكية.

فبفضل الملحقات السرية للاتفاقية الثلاثية نوفمبر 1975 التي تنازلت بموجبها إسبانيا للمغرب وموريتانيا عن إدارة الصحراء الغربية، تمكن المغرب من التحكم في 65% من ثروات المنطقة وهو ما سمح له بتعزيز مكانته كأول مصدر عالمي للفوسفات وكثالث منتج بعد الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفياتي.<sup>1</sup>

وكان الفوسفات ثروة طبيعية تستعمل لخدمة السياسة الخارجية للمغرب ففي سنة 1974 قدم الحسن الثاني التسهيلات في الأداء لعدة دول أفريقية في صيغة ما يسمى بـ"قرض الفوسفات" قبل أن يتم ربط هذه التسهيلات بموقف هذه البلدان من قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية. كما أن تجميد توقيع اتفاقية مسقالة MESKALA المتعلقة بتزويد الاتحاد السوفياتي بالفوسفات سنة 1975 كان بمثابة تحذير لموسكو بعد أن كانت قد تبنت موقفا لصالح الجزائر في مداولات الأمم المتحدة حول الصحراء الغربية ومع توقيع الاتفاقية، ثلاث سنوات بعد ذلك استطاعت الرباط أن تضمن حياد الاتحاد السوفياتي في نزاع الصحراء الغربية رافضا الاعتراف بجبهة البوليساريو كحركة تحريرية، و لو استقلت الصحراء الغربية، لتحولت إلى رابع دولة عالمية مصدرة للفوسفات ولا اكتفت أساسا بصادراتها الوحيدة لتمويل تقدمها الاقتصادي.

ويحتل الفوسفات ومشتقاته المرتبة الأولى في صادرات المغرب لسنة 1989 وهي السنة التي شكلت فيها المواد الأولية 26% من مجموع هذه الصادرات. فضلا عن كون الفوسفات مصدرا مهما للعملة الصعبة، فإنه قد استعمل كورقة للمقايضة في العلاقات التجارية

---

<sup>1</sup> - Fateh Alah Oua la , « la politique phosphater marocaine et les tentatives d'adaptation aux variations de la demande internationale », annuaires de l'Afrique du nord, 1974, paris, CNRS, 1976, pp19-40.

مع دول الشرق فرومانيا مثلا ساهمت - مقابل فوسفات خام- في تحسين و توسيع البنى التحتية للموانئ الشمالية للمغرب (العرائش وأصيلا والناظور والحسيمة...).

أما بالنسبة للإمكانات المائية فإن المغرب -الذي يتميز بمناخ شبه جاف- لا يتوافر إلا على موارد مائية طبيعية محدودة لا تتعدى 29 مليار متر مكعب سنويا، منها 70% من المياه السطحية و30% من المياه الباطنية. أما الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة، في ظل الظروف التقنية والاقتصادية الحالية، فتقدر بـ19 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 700 متر مكعب لكل نسمة سنويا.

إن محدودية هذا الإمكان، يضع المغرب في مصاف الدول التي تعيش مشكلة ندرة المياه والتي ستعرف نقصا حادا في أفق سنة 2025، تجعل من الماء مسألة مركزية وإستراتيجية. وإن المعطيات المتعلقة بالتساقطات، خلال الخمسين سنة الأخيرة، على مستوى توزيعها في الزمن أو في المجال، قد أبانت بما لا يدع مجالا للشك، بأنها تتجه نحو الانخفاض، مع ميلها نحو أوضاع قصوى (فيضانات وجفاف) خلال السنة نفسها.

و يتوقع أن يعيش المغرب في أفق سنة 2025 أزمة مائية، حيث تفوق الموارد التي تكون متوفرة سنة 2020 (16 مليون م<sup>3</sup>).

يرتفع طلب المغرب على الطاقة بشكل متزايد إلى حدود سنة 2025 أما أهم العوامل المؤثرة في هذا الارتفاع فتتعلق بالنمو الديمغرافي الطبيعي للسكان، والنمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي.

أما الصيد البحري، فإن المغرب الذي يتوفر على ساحل يبلغ 1750 كلم أو 2850 كلم. بإحاق الصحراء الغربية المحتلة،<sup>1</sup> شارك في كل الندوات الدولية المتعلقة بقانون البحار التي نظمتها الأمم المتحدة، والتي أقرت سنة 1981 بتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة في 200 ميل بحرية.

وكان المغرب قد وسع مياهه الإقليمية من 6 إلى 12 ميلا في جوان 1962 ومدد منطقة الصيد الخالصة إلى 70 ميلا في مارس 1973، وبعد إقرار المنطقة الاقتصادية الخالصة سنة 1981 كانت مساحة المغرب البحرية (1.100.000 كلم<sup>2</sup>) تفوق المغرب الترابي (690.000 كلم<sup>2</sup>) وفي نفس السنة تم إحداث وزارة الصيد و الملاحة البحرية.

<sup>1</sup> - Alian Piqueemal « le Maroc et les nouvelles tendances du voit des pêche maritimes, en le droit maritime marocain, rebat: institut national des études judiciaires ,1981,pp146-153.

ورغم هذا فقد بقي الصيد بشكل كبير في أيدي صيادين اسبانيين وبرتغاليين وسوفيين وكوريين ويابانيين، كانوا يتمركزون في جزر الكناري وقد عمل المغرب مثل ما فعل بالفوسفات باستعمال ثرواته السمكية كأداة لخدمة سياسته الخارجية، فانسحاب اسبانيا من سيدي إفني سنة 1969 وكذا مغادرتها للصحراء الغربية سنة 1975 كان لهما مقابل مهم في مجال الصيد البحري لمدة طويلة وغير محددة فبعد احتلال الصحراء الغربية، حاولت حكومة الرباط الضغط على اسبانيا في اتجاه عدم تجديد اتفاقية الصيد سنة 1977، وفي اتجاه توقيع اتفاقيات قصيرة المدى تتجدد في آخر لحظة ما بين (1979-1983) وكان يضغط كذلك على الصيادين الأسبان الذين يعملون في السواحل المغربية بهدف اعتراف مدريد بسيادة المغرب على الصحراء الغربية.

مما يعني أن تقوم الدولة الاسبانية بإقرار مشروعية إلحاق هذه الأراضي بالمغرب، نفس السياسة انتهجتها المغرب في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي منذ 1988 وهي مجموعة الاتفاقيات التي حلت محل تلك التي وقعت مع اسبانيا. و هكذا كانت الدبلوماسية المغربية تربط دائما بين توقيع اتفاقيات الصيد وبين الحصول على مقابل في ملفات أخرى في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي وعلى رأس هذه الملفات قضية تقرير المصير في الصحراء الغربية.



## المطلب الثاني: المحددات الديمغرافية و هيكل البناء السكاني

يوجد المغرب اليوم في طور انتقال ديمغرافي متقدم، حيث عرف نظام ساكنته تحولا عميقا خلال نصف القرن الفارط، وينحو إلى التطور المتسارع، وتوحي التوقعات باستمرار هذا الاتجاه، الذي سيضيف لا محالة معطيات جديدة إلى المخطط الديمغرافي، فضلا عن انعكاساته على اقتصاد البلاد.

### الفرع الأول: حجم و توزيع العامل السكاني في المغرب.

لقد تم تنظيم أول إحصاء للسكان بعد الاستقلال سنة 1960، و منذئذ ، دأب المغرب على تنظيم إحصاء عام للسكان والسكن كل عقد، وكان آخرها في غضون سبتمبر 2004. وحسب بعض التقديرات المتوافرة، فقد كان عدد سكان المغرب، في بداية القرن الأخير، يقدر بما يقارب خمسة (05) ملايين نسمة، ليلعب تسعة (09) ملايين عام 1952، أي ينمو بمعدل 4 ملايين خلال النصف الأول من القرن العشرين، وخلال النصف الثاني من نفس القرن، لم يستلزم الأمر سوى عقد فقط (1952-1960) لتسجيل نسبة نمو مماثل<sup>1</sup>. فمن 1960 إلى 2004، تضاعف عدد السكان بمعدل 2006، منتقلا من 11.6 مليون إلى 29.9 مليون نسمة، بحيث إن نسبة نموه السنوي انخفضت بنسبة 2.6% خلال الفترة المتراوحة بين 1960 و 1970 وبنسبة 1.4% ما بين إحصاء 1994 وإحصاء 2004 . وآخر رقم هو 31.712.389 مليون نسمة 2010.

ويكتسي النمو الديمغرافي بالوسط الحضري حدة أكبر مما هو عليه بالوسط القروي، حيث كانت الهجرة من القرية إلى المدينة وكذا النمو الديمغرافي وراء تسريع ظاهرة التمدن التي رفعت عدد التجمعات السكانية وضاعفت خمس مرات حجم ساكنة المدينة، إذ تطورت الساكنة الحضرية ما بين الإحصاءين الأخيرين بوتيرة سنوية متوسطة قدرهما 2.1% فيما لم تتجاوز هذه النسبة 0.6% بالنسبة للساكنة القروية، ففي سنة 1960 كانت توجد بالمغرب 112 مدينة من بينها 11 مدينة كبرى ومتوسطة وفي سنة 2004 تجاوز هذا العدد 350 مدينة، من

<sup>1</sup> - امحمد عبد ربي و آخرون، المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2006، ص26-27.

بينهما 54 مدينة ذات كثافة سكانية تفوق 50.000 نسمة، وتحتوي هذه الفئة من المدن، التي تمثل اليوم 15% من مجموع المناطق الحضرية المغربية، وتتضمن السلسلة الحضرية الأطلسية 14 مدينة بما في ذلك التجمع السكاني الذي يناهز ثلاثة ملايين نسمة والذي تمثله مدينة الدار البيضاء، إلى جانب ثلاث مدن يفوق عدد سكانها 500.000 نسمة (الرباط، سلا وطنجة) وأخيرا تسع مدن تكاد تصل إلى 100.000 نسمة لتستقر في 16.5 مليون نسمة 2004.

وقد تركز هؤلاء السكان بالخصوص في المدن الكبرى والمتوسطة التي تمثل المحور الاقتصادي للبلد الذي يتمركز في الخط الأطلسي الممتد من القنيطرة إلى الجديدة، وتبرز الدار البيضاء كمدينة تضم ربع السكان الحضريين للمغرب، كما عرفت جهات طنجة- تطوان شمال المغرب، ووجدة- الناظور وفاس- مكناس، وكذا التجمعات الحضرية للصحراء الغربية نمو حضريا مهما في السنوات الأخيرة، أما العالم القروي، الذي تحولت نخبته بعد الاستقلال إلى النواة الاجتماعية التي اعتمدت عليها الملكية لتعزيز نفوذها في اللعبة السياسية وكانت أداة توازن إزاء البرجوازية الحضرية.

من جانب آخر، يقدر عدد المواطنين المغربيين المقيمين بالخارج اليوم بـ 2.6 مليون مغربي (حسب إحصائيات وزارة الشؤون الخارجية والتعاون المغربية لسنة 2002) أي ما يعادل قرابة 10% سكان المغرب، وتشكل أوروبا القطب الجاذب بامتياز للمهاجرين (85%)، متبوعة بالبلدان العربية (9%) تم أمريكا الشمالية (6%).<sup>1</sup> ويمثل هؤلاء المهاجرين إمكانا مهما ظل يقدم إسهاما أساسيا لفائدة المغرب باستمرار، وتسهم تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بكيفية جلية في تحقيق توازن ميزان الأداءات بالمغرب، بنفس ما تسهم به المداخيل الكلية للسياحة، كما أن ادخارهم المستثمر بالمغرب قرابة 40% من الودائع تحت الطلب ولأجل النظام البنكي المغربي.

<sup>1</sup> - امحمد عبد ربي و آخرون ، المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مرجع سبق ذكره، ص 58.

و تواجد المهاجرين في بلدان معينة يمكن من تعزيز السياسة الخارجية للدولة التي تصدر العمال، ويمثل مدخلا إضافيا للتأثير خارج ترابها الوطني، وهذه المداخل في حالة المغرب، رهينة بقدرته الفعلية على المراقبة والتأثير على مجموعات ضخمة تواجه "اندماجاً" صعب التحقيق. ولم يكن الملك الحسن الثاني يؤيد هذا الإندماج حتى لا يفقد ورقة التأثير. وكان يرفض أن تمنح لرعاياه حقوق سياسية في الدول المستقبلية، وكان يمثل الوسيط بين مهاجرين وحكومات الدول التي تستقبلهم، والدليل على هذا هو خلق حقيبة وزارية جديدة سنة 1990 مكلفة بالجالية المغربية في الخارج.<sup>1</sup>

لكن بالإضافة للهجرة ذات الأسباب السوسيواقتصادية، هناك هجرة أخرى لأسباب سياسية أثرت في بعض الأحيان في السياسة الخارجية للمغرب ويمثل نفي ومقتل المهدي بن بركة في باريس وإبعاد المعارض المغربي "محمد الديوري" من فرنسا إلى الغابون مثالا على ذلك.

### الفرع الثاني: هيكل البناء السكاني في المغرب.

إن حجم الساكنة ليس في حد ذاته مؤشرا كافيا لتحديد وزن بلد ما على الساحة الدولية ولكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار إلى جانب عوامل أخرى كتماسك هذا الشعب مثلا، فالمجتمع المغربي ليس متجانسا، لكنه لا يظهر منقسما إلى جماعات عرقية أو دينية قد تستغل خصوصياتها اللغوية والثقافية كمشاريع سياسية وطنية منافسة للدولة-(الامة).

يمثل البربر حوالي 30% من السكان وهم مجموعة إثنية وجزء من الشعب المغربي، ذوي الطابع القروي على الخصوص: ولغتهم الأصلية هي الأمازيغية ويطالبون باستعمال لغتهم وثقافتهم كوسيلة للتعبير عن هويتهم الخاصة.

ويتركز الجزء الأكبر من السكان البربر في الريف، في مرتفع بني يزناسن قرب الحدود الجزائرية، وفي الأطلس المتوسط والكبير والصغير وكذا في سوس وتفايلات إلا أن الهجرات الداخلية الكثيفة خلخت البني الاجتماعية، الجغرافية التقليدية وأدت إلى استقرار عدد كبير من البربر في التجمعات الحضرية الكبرى للبلد، كالدار البيضاء.

<sup>1</sup> - مغيل هيرنا ندو دي لارامندي ، مرجع سبق ذكره، ص30.

كما توجد بالمغرب أقلية يهودية منظمة استعملها الملك الحسن الثاني في سياسته تجاه الشرق الأوسط وفي علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية. و يتواجد معظم اليهود نوي الأصل المغربي الآن، على الخصوص في إسرائيل التي يعيش بها حاليا أكثر من نصف مليون- غير انه توجد طوائف يهودية أخرى من أصل مغربي في كل من فرنسا والولايات المتحدة وكندا.

إلا أن نخبة الطائفة اليهودية المغربية بقيت بالمغرب ، و تحصلت على العديد من الامتيازات بما في ذلك تأسيس المحاكم العبرية تحت وصاية وزارة العدل المغربية<sup>1</sup> ، و تصدر أحكام مثلها مثل باقي المحاكم عن قضاة يهود تابعين لوزارة العدل ، يحكمهم نفس القانون الأساسي للمهنة ، و إن كانوا يشتغلون أقل ، و يزاولون مهنة التوثيق و ترتيب كل ما يدخل في نطاق الوثائق الخاصة و الأحوال الشخصية لليهود المغاربة ، كما أن هؤلاء القضاة يصدرن أحكام باسم جلالة الملك ، أعلى سلطة في هرم القضاء بالمغرب ، لا اختلاف بينهم و بين باقي القضاة ، سوى أنهم يحتكمون في أمور الأحوال الشخصية لقانون عبري مغربي وضع منذ سنوات.

وقد اندمجت هذه الطائفة بشكل كبير في المجال المالي أكثر منه في السياسي، وهناك العديد من الأمثلة منذ حكم محمد الخامس حيث كان اليهودي، ليونبزاكين Leon Benzaquen من بين أعضاء حكومة محمد الخامس الأولى كوزير للبريد.

كما ساهمت الطائفة اليهودية المغربية، وهي أهم طائفة توجد بالبلدان الإسلامية، بشكل كبير في الدبلوماسية المغربية وفي مواضيع جد مهمة كالصحراء الغربية، ففي سنة 1975 استدعى الحسن الثاني مسؤولي الطائفة اليهودية بالمغرب وطلب منهم التوجه إلى الولايات المتحدة قصد الدفاع عن قضية المغرب أمام نظائرهم اليهود الأمريكيين، وكانت من بين أهداف التجمع العالمي لليهود المغاربة (RMJM)<sup>2</sup>، الذي تم تأسيسه في مونريال في أكتوبر 1985 والذي يضم اليهود نوي الأصل المغربي المنتشرين في العالم،"خلق التعايش اليهودي

<sup>1</sup> مريم جراف ، جولة في محاكم الشرع اليهودية ، المجلة الأولى، العدد الأول،الدار البيضاء :مطابع إيديال،سبتمبر 2008،ص37.

<sup>2</sup> - مغيل هيرنا ندو دي لارامندي ، مرجع سبق ذكره، ص34.

المغربي ودعم المملكة المغربية في كل القضايا الوطنية التي تهم وطنهم الأصلي وبخاصة قضية الصحراء الغربية".<sup>1</sup>

ونجد في مكتب هذا التجمع تعايشا بين سياستين إسرائيليتين، مثل "رافي إدري" Ruffy Edery، نائب حزب العمل في قلقيلا ونائب الرئيس في الكنيسة، وبين يهود المغاربة من عالم الأعمال مثل "سيرج بيرديغو" Serge Berdugo، رئيس الطائفة اليهودية المغربية، ووزير السياحة بين نوفمبر 1993 وفبري 1995، و"روبير الصراف" Robert Assaraf مستشار مندوب في (ONA) و"اندري أزولاي" André Azolay مستشار الملك "السحن الثاني" في القضايا الاقتصادية والإعلام منذ سنة 1991.

ومن جانب آخر يمثل الدين الإسلامي إحدى المكونات الأساسية لهوية السواد الأعظم من أفراد المجتمع المغربي بنسبة 98% وهو سني ويعتمد في غالبيته المذهب الملكي، ويمكن مقارنة الدين في علاقاته بالمجتمع وبالتغيير الاجتماعي باعتباره قاعدة (قيمة)، ومن ثم يتعين البحث في هذه الحالة عن مدى تناسب المجتمع مع تلك القاعدة.

وبحكم تداخل الدين مع كل من الاجتماعي والثقافي والسياسي، فقد انتقلت الملكية ذات النزعة المهيمنة في المجالين السياسي والديني من التسامح في البداية مع الجمعيات الإسلامية إلى مرحلة القمع أمام حركة متمركزة في المدن أساسا وهي متفرعة وسرية وكانت خارجة عن سيطرة الأجهزة التقليدية للمراقبة السياسية في المملكة العلوية.

وعموما يمكن القول أنه من الملاحظ أن الدينامكية الداخلية للمجتمع المغربي تعرف تحولات عميقة، فهو مجتمع في طور التمدين وأنماط عيشه تتغير، إنه مجتمع يشهد تغييرات مهمة على مستوى البنية الأسرية، كما أنه مجتمع يطور قنوات جديدة للتعبير، ويعرف بروز فاعلين جدد، مجتمع تشهد مرجعية قيمه صيرورة متحولة، مع كونه ما يزال مترددا إزاء الحداثة، ويتعين الإقرار في البداية بأنه إذا كانت الجغرافية والتاريخ الخاصان بالمغرب قد صاغا تدريجيا مقومات هوية الشعب المغربي، فإن الاتصال بالاستعمار هو الذي مهد للمنعطف الكبير للانتقالات التي يشهدها المجتمع المغربي منذ عدة عقود.

<sup>1</sup>BEN RAMDANE ABD KHALEK, *le Sahara occidental, enjeu maghrébin*, paris : Karthala, 1992, pp256-257.

ويمكن القول أن هناك إشكالية بين الديني والسياسي، حيث تجدر الإشارة إلى أن النقاشات الناشئة حول علاقة المجتمع بالدين تكشف عن وجود ثلاث نزاعات على الأقل: أولهما، وهي أكثرها غالبية، تولى مؤسسة إمارة المؤمنين مكانة مركزية في الدولة المغربية، وثانيهما، تتمثل في توجه يدعو إلى أسلمة جميع مناحي المجتمع، من خلال المطالبة بقراءة للدين خارج الزمن ، أما النزعة الثالثة، فتنادي للمجتمع بدنيوية وحدها الكفيلة حسب دعائها، بضمان حرية التأويلات المقرونة بالديمقراطية وحرية التعبير.

وبصفته أمير للمؤمنين فقد منح العاهل المغربي للكنسية الكاثوليكية سنة 1985 صفة رسمية في المملكة المغربية، وقد حدث ذلك قبل وقت قصير لزيارة البابا يوحنا بوليس الثاني رسميا للمغرب هذه الصورة استعملها الملك بدوره حتى يتلقى مساعدات مالية سواء من دول الخليج أو من الولايات المتحدة وفرنسا.

## المبحث الثاني: المحددات و المقدرات الاقتصادية المغربية و دورها في السياسة الخارجية المغربية.

سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم سياسات و قدرات المغرب الاقتصادية منذ ما بعد الاستقلال ووضعية التنمية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة ، و ما مدى انعكاسها على طبيعة السياسة الخارجية.

### المطلب الأول : الخيارات الاقتصادية المغربية كأحد أوجه السياسة الخارجية.

عند التطرق إلى العامل الاقتصادي لابد من إبراز النموذج الذي قبله المغرب في إطار خيارات إيديولوجية، فطوال السبعينات اختارت العديد من الدول الحديثة الاستقلال، والملتحقة للتو بالمجتمع الدولي، نموذجا من التنمية المعتمد على التمرکز الذاتي والذي يبني أساسا على التصنيع السريع كطريق للوصول بسهولة إلى التقدم الصناعي، أما المغرب، على العكس من ذلك، وبعد قليل من التردد اختار إستراتيجية ليبرالية مستوحاة من توجيهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولم ينعكس هذا الاختيار فقط على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، بل تم استعماله من طرف الملك "الحسن الثاني" كورقة لخدمة سياسته الخارجية والتي وظفتها الدبلوماسية المغربية بطرق متعددة.

وقد جعل المغرب من هذا الإختيار خلال الستينات والسبعينات أداة متميزة في علاقاته مع الغرب، ففي الوقت الذي كانت فيه العديد من الدول الجديدة في مرحلة ما بعد الاستعمار ترى في الاشتراكية نموذجا أكثر عدلا من النظام الليبرالي المرتبط بالدول الاستعمارية، قامت الدبلوماسية المغربية بتوظيف التزامها السياسي والاقتصادي مع الغرب كوسيلة لجلب الاستثمارات الخارجية والحصول من المؤسسات المالية الدولية (BM,FMI) ومن الدول المكونة للمعسكر الغربي على كل المساعدات الاقتصادية الضرورية للحفاظ على التوازن الاجتماعي المضطرب للمغرب، وكذا لتمويل حرب الصحراء الغربية ابتداء من 1976.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - FAIZA GHOZALI, malgré les milliards dépensées, des résultats mitigés, JEUNE AFRIQUE, n°2564, février 2010, p98.

المغرب على غرار باقي دول العالم الثالث غير المنتجة للنفط، يعتمد أساسا على الفلاحة ويصنف ضمن الدول الفلاحية، لكن رغم هذا التصنيف فالقطاع الفلاحي في المغرب لم يتجاوز 20% من الناتج الداخلي الخام إلا في بعض السنوات، هذه المساهمة تفسر العجز الحاصل في تلبية الطلب الداخلي، الذي يتم سده غالبا بالاستيراد من الخارج ورغم المجهودات المبذولة للرفع من الإنتاجية الفلاحية فان الفلاحة مازالت مرتبطة بشكل كبير بالتساقطات المطرية.

و على الرغم من جملة الإصلاحات التي شهدتها القطاع، خاصة بإطلاق ما يعرف بالمخطط المغرب الأخضر في أبريل 2008 ( PMU ) plan /moroco/vert<sup>1</sup>، و هو ما يهدد الأمن الغذائي المغربي.

كذلك الإهتمام بقطاع الفوسفات عائد بالأساس إلى التقسيم الدولي للعمل، الذي جعل من الدول الحديثة العهد بالاستقلال متخصصة في استخراج المعادن، التي توجد بها أراضيها، أو صنع مواد محددة، بالنسبة للمغرب.

يشكل الفوسفات المعدن الرئيسي الذي ساهمت مداخله في الرفع من عوائد الخزينة، فخلال عقدي السبعينات والثمانينات شكل تصدير المواد الفلاحية والفوسفاتية حوالي 70% من مجموع الصادرات المغربية، هذا يبين الارتباط الكبير للاقتصاد المغربي الفوسفاتي، ولكون أسعار الفوسفات متقلبة بشكل كبير في السوق العالمية، فإن الاقتصاد المغربي يتأثر بهذه التقلبات، كما أن سياسة تهمين هذا المعدن جعلت جزءا كبيرا من الاستثمارات يتجه إلى الصناعة الكيماوية، ونظرا للأهمية الفوسفات في الاقتصاد المغربي، فانه يؤثر بشكل مباشر على مختلف المستويات (الإنتاج، التشغيل والتصدير).

<sup>1</sup> Op.cit., p98.



ويمكن القول أن الخاصية الرئيسية المميزة للنمو الاقتصادي بالمغرب منذ خمسين (50) سنة الفارطة تتمثل في شدة تأرجحه، وهكذا فقد تحددت نسبة النمو في 8.9% ما بين 1960 و1966، لتبلغ نسبة 5.7% منذ 1967 إلى 1974، ولتتراجع إلى 2.7% ما بين 1988 و1995، تم لترتفع من جديد ما بين 1996 و2003 بمعدل 4% وبذلك، شهدت 33 سنة المتراوحة ما بين 1961 و2003 نمو معتدلاً،<sup>1</sup> في حين أن 10 سنوات عرفت نمواً سلبياً، هذا التذبذب يعيق تنمية البلاد أكثر مما يعرقل مستوى النمو نفسه، فضلاً على كونه يؤدي إلى انعدام القدرة التوقعية لمجريات التدابير الاقتصادية، وذلك على حساب الاستثمارات وملائمة السياسات المالية.

ويعزي هذا التآرجح بالدرجة الأولى، إلى هشاشة الاقتصاد الناجمة عن التقلبات المناخية، وبالفعل، فقد ظل اقتصاد المغرب شديد الارتباط بمنجزات قطاعها الفلاحي، فالإقتصاد المغربي هو إقتصاد بلد نام ذي مداخيل متوسطة يعتمد انخراطه في إقتصاد العالم على تصديره مجموعة من المنتجات الغذائية والنسيجية والفسفاطية وبعض الخدمات ومن بينها السياحة بجانب تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج.<sup>2</sup>

على مدى الخمسين سنة الأخيرة، ومن ثم فقد مثل هذا القطاع حسب السنوات، نسبة 13% إلى 25% من الناتج الداخلي الخام، وما يزال يشغل 40% من الساكنة النشيطة، وفضلاً عن ذلك فلتقلبات النشاط الفلاحي آثار خارجية سلبية على النمو الإجمالي، حيث إن انخفاض الإنتاج الفلاحي لا يؤدي فقط إلى انخفاض الصادرات بل وينتج عنه أيضاً ضعف المداخيل، مما ينعكس سلبياً على استهلاك الأسر. ويفسر هذا التذبذب كذلك بعوامل خارجية كتقلب الظرفية الاقتصادية للفضاء الأوربي، الذي يعد أول شريك تجاري للمغرب.

و بالتركيز على سنوات ما بعد الثمانينات وبداية التسعينات وبالضبط 1988-1995 فقد شهدت هذه المرحلة أضعف نمو في الخمسين سنة الأخيرة، وذلك بمعدل 2.7% وقد تميزت هاته الفترة بجفاف متواتر، وبيطء الاستثمار العمومي والخصوصي وتدهور تنافسية الصادرات المغربية، بالنظر إلى صادرات البلدان النامية، ورغم الإصلاحات على المستوى المالي والنقدي، إلا أنه تكاد الآثار الايجابية والملموسة لتلك الإصلاحات على الوضع الاقتصادي للمغرب شبه منعدمة، حيث يتحدث تقرير الخمسينية عن فترة 1988-1995 كما

<sup>1</sup> - امحمد عبد ربي و آخرون، المغرب الممكن، مرجع سبق ذكره، ص138.

<sup>2</sup> - فتح الله ولعلو، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، المغرب: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2009، ص190.

يلي: "شهدت هذه المرحلة أضعف نمو في الخمسين سنة الأخيرة، وذلك بمعدل 2.7% وقد تميزت هذه الفترة بجفاف متواتر وبطء الاستثمار العمومي. والخصوصي وتدهور تنافسية الصادرات المغربية، بالنظر إلى صادرات البلدان النامية...".<sup>1</sup>

من خلال هذا التشخيص يتبين أن الظروف الاقتصادية للمغرب لم تكن ملائمة لسياسية الإنفتاح التي ستنتهجها، بإحتضانه وتوقيعه على الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات) في مراكش سنة 1994، تم الانطلاق بعد ذلك في مسلسل توقيع اتفاقيات للتبادل الحر مع الاتحاد الأوربي ومع تركيا ومع الولايات المتحدة الأمريكية ومع مصر والأردن وتونس كذلك. وذلك من دون معرفة دقيقة للتكلفة المادية لمثل هذه الاتفاقيات وللآثار الاقتصادية المترتبة عنها على مستوى النشاط الاقتصادي وعلى مستوى الميزان التجاري وميزان المدفوعات وعلى مستوى نقل التكنولوجيا وعلى مستوى الشغل وكذلك على مستوى المنافسة والتنافسية.

هذا الإنفتاح كان مرتبط بخضوع الدولة لتوصيات المؤسسات الدولية التي تتحكم فعليا في تحديد الاستراتيجيات العامة، إلا أن ورغم هذه التعديلات، فإن الاقتصاد المغربي ظل يسجل نتائج غير طيبة، وهكذا فإذا كان معدل النمو السنوي الذي تحقق في الفترة الممتدة بين 1980-1990 هو 4.1% في الميدان الصناعي فإنه لم يحقق سوى 2,6 بين 1990-1998. فكون القطاع الصناعي يبقي بعيدا عن تحقيق الأهداف المتوخاة منه، للإقلاع الاقتصادي، إذ هيمنة المقاولات الصغيرة والمتوسطة وارتباطها الكبير بالسوق الخارجية، جعل هذا القطاع مرهونا بتقلبات السوق العالمية وتهتم غالبية المقاولات الصغرى والمتوسطة بصناعة الملابس الجاهزة و تصبير المواد الغذائية كما أن غالبية المقاولات المغربية هي مقاولات عائلية، لذا فرأسمالها يبقى محدودا كما أن نسبة استمراريتهما وتطورها تبقى قليلة جدا.

في هذا الإطار الاقتصادي العام، الذي يتميز بالعولمة على صعيد العلاقات الاقتصادية وبالليبرالية والإنفتاح، أصبح المغرب أمام تنافسيه قوية في السوق الدولية، مما سيجعل من رهان تحسين التنافسية الخارجية ضرورة من ضرورات علاقاته الاقتصادية الدولية.

<sup>1</sup> - رضوان زهرو، سياسات المغرب الاقتصادية: بين مطلب التوازن ورهان التنمية، مسالك، الدار البيضاء مطبعة النجاح الجديدة، عدد مزدوج 13-2010، 14، ص10.

فبالنسبة لقطاع النسيج والملابس مثلا، فرغم الدينامكية التي تطبع تطوره، لازال عرضة لتقلبات الأسواق الخارجية وخاصة الفرنسية، كما أن السياسة التسويقية لهذا القطاع تميزت بمنتجات وزبائن قليلون، حيث عن 80% من الصادرات المغربية هي باتجاه فرنسا<sup>1</sup> وهذا لا يعني أن المغرب ممول أساسي لفرنسا في ميدان الملابس الجاهزة، حيث لم تمثل مساهمة القطاع المغربي إلا بـ 5.9% من الولايات الفرنسية من هذه المنتجات، مما لا يعطيها القدرة على فرض شروطها واختباراتها والتأثير على الأثمنة.

أما القطاع الثالث فهو قطاع السياحة المرتبط أساسا بالتجارة الخارجية، فإذا أخذنا مثال السياحة فقط، فهي بقيمة مضافة تبلغ 2% من الناتج الخام لم تصل بعد على المستوى والنتائج المنشودة لما يتوفر عليه المغرب من مآثر تاريخية وقربه من أوروبا لكن تبقى البنيات التحتية والسياسية المتبعة لاستقطاب السياح غير كافية، فباستثناء بعض القرى السياحية في مناطق محددة من المغرب، والتي تسير من طرف مجموعات عالمية وبعض الفنادق الكبرى في كبريات المدن المغربية، يبقى القطاع السياحي المغربي أو بعض المستثمرين السياحيين يعانون طيلة السنة من الناحية المالية.

ومن جانب القطاع الخاص الذي اعتمده المغرب منذ إعلان الملك الحسن الثاني أمام البرلمان سنة 1988،<sup>2</sup> اعتماده كإختيار استراتيجي للتنمية الإقتصادية وحدد الأهداف الإقتصادية والاجتماعية لذلك، وهكذا فقد التزم المغرب ببرنامج الخوصصة، منذ 1993 وتم تقديمه على أنه الحل، لما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية من تراجع خطير للقدرة الشرائية، لدى الطبقة المتوسطة في المغرب وعشرات الآلاف من العاطلين ، وهو ما جعل البلاد تسرع لبيع مؤسساتها إلى القطاع الخاص عساها تتعش خزينة الدولة وتحل أزمة التشغيل، وهو ما لم يتأتى رغم تنازل الدولة على قطاعات حيوية كبيرة وكثيرة.

وبحسب تقرير صادر عن الحكومة المغربية، فإن العجز التجاري المغربي زاد بنسبة 32.3% عام 2004، مقارنة بنسبة 2003 ليبلغ 5.7 مليار دولار، فلقد ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 14% لتصل إلى 13.3 مليار دولار، بينما زادت قيمة الصادرات بنسبة 2.9% لتبلغ 7.5 مليار دولار، وبين التقرير أن قيمة الواردات من النفط الخام زادت بنسبة 68.9% لتبلغ

<sup>1</sup> - رضوان زهرو، المرجع نفسه، ص06.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ، ص09.

1.2 مليار دولار، وخلال الربع الثالث من عام 2005، أشارت التقارير الرسمية إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري المغربي خلال النصف الأول من العام 2005، بنسبة 27.8% ليبلغ نحو 4.9 مليار دولار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2004، وأرجع المراقبون الإرتفاع في العجز إلى زيادة واردات الطاقة وهبوط مبيعات المنسوجات المغربية، وساهمت هذه النتائج السيئة بانخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 48.8% في جوان 2005، مقابل 56.3% في جوان من عام 2003، وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات المغربية انخفضت بنسبة 5.5% إلى 4.64 مليار دولار في النصف الأول للعام 2005، مقارنة مع الواردات بنسبة 9.1% إلى 9.50 مليار دولار.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - المغرب: التطورات الاقتصادية، 2003-2005.

<http://www.gucciaac.arg.lb/recentpublications/arabveport/marocco.htm>

## المطلب الثاني : مؤشرات الديون الداخلية و الخارجية في الإقتصاد المغربي و دورها في السياسة الخارجية المغربية.

أما بالنسبة إلى الدين الخارجي فقد ارتفع الدين الخارجي بالنسبة للمغرب إلى أزيد من 143 مليار درهم سنة 2009، بعدما سجل خلال سنة 2008 ما يناهز 133 مليار درهم، وقد حافظ هذا الدين على وتيرة تطوره خلال السنوات القليلة الماضية، إذ سجل سنة 2007 ما يقرب عن 122 مليار درهم وسنة 2006 قرابة 115 مليار درهم، وحسب بعض الجهات المدينة فإن مديونية الخزينة تبلغ 50%، والمؤسسات العمومية 48% والقطاع البنكي 1.3% والجماعات المحلية 0.3%، وبخصوص الجهات الدائنة، الدين الثنائي يمثل 39.9% من هذه القروض ونادي باريس 34.4% وبلدان أخرى 5.5% و المؤسسات الدولية 51% والبنوك التجارية 8.2% وفق مديرية الخزينة والمالية الخارجية.<sup>1</sup> ومازالت العديد من المؤسسات العمومية مثقلة بالمديونية، إذ أشار تقرير لمديرية الخزينة بوزارة المالية أن المؤسسات المدنية هي كل من المكتب الوطني للكهرباء وشركة الطرق السيارة، والمكتب الوطني للسكك الحديدية، وصندوق التحويل الطرقي، والمكتب الوطني للماء الصالح للشرب والخطوط الجوية الملكية.

ويجد المغرب نفسه أمام العديد من التحديات إزاء ارتفاع وتيرة الإقتراض الخارجي مما يعمق من تبعية المغرب للخارج، وما ينتج عن ذلك من تأثير على صنع القرار، وتنفيذ برامج بعض الهيئات الخارجية بما فيها البنك الدولي، وقد إعتبر تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي والبنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية لسنة 2009 أن هشاشة المجال الاقتصادي والبنيات التحتية تؤدي إلى ارتفاع الجرائم الاقتصادية والمالية، حيث احتل المغرب الرتبة 73 في سلم التنافسية الدولية فيما احتلت تونس الرتبة 40، البحرين 38، مصر 70، قطر 22، والسعودية 28.

<sup>1</sup> - علي لطفي و آخرون، الحصيلة الاجتماعية بالمغرب 2009 (المؤثرات والمعطيات الإحصائية)، الرباط: المنظمة الديمقراطية للتشغيل، ديسمبر 2009، ص ص 74-75.

كما يصنف تقرير البنك العالمي لمحيط الأعمال لنفس السنة المغرب في المرتبة 128 عالميا من أصل 181 بلد بسبب تدني ترتيب مؤشرات قياس العلاقات في مدونة تشغيل وحماية الأقليات المساهمين في الشركات.

ويرى بعض الاقتصاديين أن ارتفاع الاقتراض الخارجي للمغرب يرهن العديد من القطاعات ويجعل التبعية لخارج من الناحية المالية تتضخم مما يرفع من إملءات هذه الجهات على صنع القرار (الداخلي- الخارجي) بالمغرب، ويثير ارتفاع ديون المؤسسات العمومية خصوصا المتأتية من الخارج العديد من التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وهل الأمر مرتبط بالاستثمار أم أن سوء التدبير هو الذي جعل هذه المؤسسات تسلك طريق الإقتراض.

ولهذا فإن اللجوء الكبير للتمويل الخارجي بالمغرب يطرح عدة أسئلة، خصوصا وان المغرب قد استفاد مؤخرا من قروض من لدن كل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي واسبانيا والبنك الإفريقي والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار حسب بنك المغرب.

وبناء على هذا فقد انتقد الخبير الاقتصادي والمالي المغربي، عبد القادر بنذالي،<sup>1</sup> التوجه الكبير للمغرب نحو الاقتراض الخارجي، وقال إن هذه السياسة المبرمجة من قبل الدول الغربية تهدف إلى إخضاع العديد من الدول، وان هذا التوجه بمثابة أخطر أمر يواجه أي إقتصاد ، بدليل أن إحدى الدراسات تؤكد أن الدول التي لها مديونية خارجية كبيرة تحقق معدلات نمو ضعيفة مقارنة مع الدول التي تعتمد على التمويل الداخلي مثل ماليزيا التي لا تعتمد على الرأسمال الخارجي، واقتصرت على نظام تمويل داخلي وحقت نسب نمو مرتفعة جدا.

وحسب معطيات البنك الدولي BM فإن هذه القروض تهم العديد من القطاعات من قبيل التعليم والطرق القروية والصحة والتنمية البشرية والإدارة العمومية وتبين وثيقة البنك الدولي التي تتضمن شراكة البنك مع المغرب، بأن هذا التمويل يشمل كلا من المخطط الإستعجالي للتربية والتعليم (2012/2009) ومخطط الإستراتيجية الصحية (2012/2008) والبرنامج الثاني للطرق القروية (2012/2005) وبرنامج التنمية البشرية (2010/2006) وتمثل حصة الاتحاد الأوروبي في التمويل 90% خلال السنوات الثلاث الماضية، وتتكفل 3 وزارات

<sup>1</sup> - - علي لطفى و آخرون ، الحصيلة الاجتماعية بالمغرب 2009 المؤثرات والمعطيات الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص75

بالمغرب بهذا التمويل ويتعلق الأمر بكل من وزارة المالية ووزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ووزارة الخارجية، كما اعتبر ذات المصدر أن هناك توجها نحو خصوصية العديد من المؤسسات سواء في القطاع المالي أو السكك الحديدية أو الطرق السيارة والماء والكهرباء. هذا الوضع الاقتصادي نتج عنه اجتماعيا فقر لدى أوساط عديدة في المجتمع، ارتفاع البطالة وتزايد الفوارق بين الوسطين القروي والحضري وانخفاض المؤشرات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن...) وهو ما سيتم التطرق له في المبحث اللاحق.

## المبحث الثالث: المؤشرات الاجتماعية والمعطيات الإحصائية (المحددات

### الاجتماعية) و دورها في السياسة الخارجية المغربية.

إن الخوض في المؤشرات الاجتماعية في المغرب تستوجب تقديم المعطيات الحقيقية، المتفق على صدقيتها، حول الجوانب الأساسية في السياسة الاجتماعية، والتي من خلالها يمكن الحديث عن سياسة عمومية تتجه نحو تأمين تنمية اجتماعية وأمن إنساني، أو سياسة عمومية توفر كل شروط الإختلال واللاتوازن، أي تؤسس لكل أسباب التوتر الإجتماعي.

ومن هذا المنطلق يتناول هذا المطلب المؤشرات المرتبطة بالفقر والهشاشة والإقصاء، ووضعية حقوق الإنسان ، وقضايا البطالة والأمية والتمدرس، والصحة والسكن، وولوج الخدمات العمومية، ونسبة وولوج شبكة الماء الصالح للشرب والكهرباء .

### المطلب الأول :قراءة في مؤشرات الفقر و الفوارق الاجتماعية بالمغرب.

يعد المغرب من بين البلدان الأكثر إنتاجا للفقر في العالم العربي، وقد يصل عدد الفقراء بالمغرب إلى خمسة ملايين نسمة، حيث ارتكز تحديد عتبة الفقر النسبي على نسبة السكان والمعطيات حول التغذية ونفقات الأسر المستخلصة من البحث حول الاستهلاك لسنة 2000-2001 وبلغت عتبة الفقر لسنة 2004 ما قيمته 14.2 في المائة، أي 1687 درهم في الشهر لأسرة متوسطة بالوسط الحضري (حوالي 5 أفراد)، و1745 درهما في الشهر لأسرة متوسطة بالوسط القروي (حوالي 6 أفراد).<sup>1</sup>

وبهذا فإن سياسة محاربة الفقر في المغرب تعد، باعتبارها سياسته الخاصة، انشغالا حديث العهد في السياسات العمومية، وما تزال البرامج المعتمدة خلال العقد الأخير في هذا المجال، غير قادرة على التقليل من آفة الفقر ولم تكن مفاهيم الفقر والإقصاء واضحة في خطاب الدولة، أو صادرة عن اعتبارات أخلاقية أو حسابات سياسية بل كان المجال الذي

<sup>1</sup> - علي لطفي و آخرون ، الحصيلة الاجتماعية بالمغرب 2009 المؤثرات والمعطيات الإحصائية ، مرجع سبق ذكره، ص12.



عرف انتشارهما أساسا، هو خطاب المعارضة، وأحيانا التقارير المقدمة من لدن المنظمات الدولية العاملة بالمغرب.

فحسب تقرير تحديات التنمية في العالم العربي، لم يحدث أي انخفاض في مؤشرات الفقر على المستوى العربي خلال السنوات العشر الأخيرة، واعتبر المغرب من البلدان الأكثر فقرا في العالم العربي، حيث تجاوزت نسبة الفقراء من السكان الذين لا يتوفرون على أكثر من دولارين في اليوم حسب التعريف الأممي للفقر 14% نسبة 2004 و19% نسبة 1999.

و قد عرفت الفوارق الاجتماعية بالمغرب في العقد الأخير اتساعا مهولا وصلت إلى درجة 20% من المغاربة. يستحوذ على أزيد من 50% من الثروات الوطنية وأن الدخل القومي لكل مواطن الذي لا يتعدى 2700 دولار مقابل 33600 دولار في فرنسا مثلا كما أن الحد الأدنى للأجر في المغرب لا يتعدى 1300 درهم، كما أن الفوارق في الأجور تصل بالمغرب إلى أزيد من 100 مرة الحد الأدنى للأجر (SMIG)، بالإضافة إلى إرتفاع مستويات الفوارق في الاستفادة من الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية والثقافية وما يصاحب ذلك من ارتفاع لحدة البطالة والفقر والامية.

وأفادت دراسة رسمية حول الدخل ومستوى المعيشة في المغرب للعام 2007 والتي أنجزت على 7062 أسرة، كعينة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط. أن الطبقة الوسطى في المغرب تشكل 53% من مجموع السكان مقابل 34% للطبقة الفقيرة و13% للميسورة.

## المطلب الثاني : الوضعية الإجتماعية في المغرب من خلال التقارير الدولية.

إن التقارير الدورية التي تصدرها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تشكل احدي الآليات الأساسية التي تساهم في تقييم عمل الحكومة وأدائها في عدد من الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية، ومن ضمنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمات دولية مختصة في مجالات أخرى.

و منذ بداية صدور التقارير حول التنمية البشرية فقد كان التصنيف يضع المغرب مرة في المرتبة 123 سنة 2002 ومرة أخرى في المرتبة 126 سنة 2003 وفي سنة 2004 احتل المغرب المرتبة 125 ليصل إلى المرتبة 124 سنة 2005.<sup>1</sup>

و هذه المراتب القائمة على احتساب نسبة الأمية، وطول العمر لدى الساكنة، ومستوى المعيشة لدى الأفراد تكشف عن النقص الهائل في الخدمات الاجتماعية الأساسية التي هي ضرورية للحياة وللعيش الكريمين.

وقد صدرت سنة 2009 عدة تقارير تهم حالة المغرب ووضع الاقتصاد والاجتماعي والحقوق، ومن بينها تقارير صدرت عن المندوبية السامية للتخطيط والمنظمات الحقوقية المغربية كالجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمركز المغربي لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية فرع المغرب، إضافة إلى ما تنشره الصحافة المحلية من تقارير حول أوضاع المواطنين في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية والرياضية.

فقد أشار التقرير TRANSPARENSY<sup>2</sup> لسنة 2009 حول ظاهرة الرشوة إلى استمرار تدهور مكانة المغرب في مجال الشفافية ومحاربة الرشوة.

<sup>1</sup> لحسن مادي، تدبير مشاريع التنمية البشرية، منشورات مجلة علوم التربية، الرباط: دار التوحيد للنشر والتوزيع، ط1، 2006، ص31.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص18.

كما أوضح تقرير منظمة مراسلون بلا حدود أن المغرب احتل المرتبة 127 سنة 2009 في مجال احترام حرية الصحافة والتعبير والرأي، مواصلا تراجعها في هذا المجال بشكل كبير، ويسجل تزايد المتابعات القضائية والاعتقالات وحجز الصحف بالمغرب في الآونة الأخيرة.

كما تناول تقرير منظمة العفو الدولية موضوع الحريات وحقوق الإنسان، كظاهرة الاختطاف والاعتقال السياسي، واستقلال القضاء والمحاكمة العادلة، واستخدام السلطة المفرطة في تفريق المظاهرات والاحتجاجات.

ففي المجال الاجتماعي وبالتحديد في مجال التنمية البشرية، سجل المغرب في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2009 تراجعا كارثيا في سلم التنمية البشرية حيث احتل المرتبة 130 من بين 181 دولة متراجعا بأربع نقاط عن سنة 2008، ومتأخرا عن مجموعة من الدول العربية والإفريقية والآسيوية (لبنان المرتبة 83 ، الأردن 96، تونس 98، الجزائر 104، سوريا 107، فلسطين 110، فيتنام 116، ومصر 123).

وحسب قراءتنا لهذه المؤشرات وتحليلها، يتبين أن تراجع المغرب في المجالات الاجتماعية يعود بالأساس إلى السياسات المتبعة من طرف الحكومة واعتمادها على التوازنات المالية والاقتصادية وتهميشها للتوازنات الاجتماعية، حيث نهجت مقاربة تجزئية ظرفية في معالجة الاختلالات الاجتماعية القائمة والمتعلقة بظروف عيش وحياة المواطنين والتربية والتعليم وولوج العلاج وولوج شبكة الماء الصالح للشرب والربط بالكهرباء والسكن اللائق وخلق الشغل للعاطلين، وهي مجالات حساسة وأساسية للتطور الاجتماعي والإنساني للسكان.

## المطلب الثالث: الأزمات الإجتماعية الحادة في المغرب و تداعياتها على الإستقرار الإجتماعي .

ومن هذه المنطلقات، سنحاول الوقوف على مجموعة من المؤشرات الاجتماعية ومحاولة استقرائها بايجابياتها وسلبياتها، والقيام بمقارنة على بعض الدول المشابهة اقتصاديا واجتماعيا، ومن ثمة وضع خلاصات واستنتاجات بخصوص المسألة الإجتماعية تحت ظل الأزمة الإجتماعية، وسنحاول الوقوف تباعا على مجموعة من القطاعات والمجالات الإجتماعية. ففي قطاع التربية والتعليم لم يحقق المغرب في العشرية الأخيرة 2000-2009 الغايات والأهداف المرسومة لها بالرغم من اعتبار التعليم أولوية بعد الوحدة الترابية. فكل التقارير والمؤشرات تؤكد على أزمة المنظومة التعليمية بالمغرب، ومن بين مؤشراتنا الرئيسية. الهدر المدرسي وتزايد نسبة الأمية وضعف التكوينات الأساسية (القراءة، الحساب، اللغات، التواصل...) وتزايد بطالة حملة الشهادات باعتبارهم المنتج الأساسي للمنظومة التعليمية.

وما يزال المغرب يعتبر واحد من أكثر معدلات الأمية إرتفاعا في العالم، في حين يسير معدل محاربة هذه الآفة بوتيرة جد بطيئة، يضاف إلى ذلك أن التراجع النسبي لهذا المعدل يخفي واقعا محبطا، حيث أن أعداد السكان الأميين قد تضاعف وفاق ما كان عليه، حسب الأرقام، إذ انتقلت هذه الأعداد ما بين 1960-2004، من 6 ملايين إلى 12.8 مليون فرد.<sup>1</sup> كما يرسم تقرير المعرفة العربي لعام 2009 صورة قاتمة عن وضعية التعليم والأمية والتأخر العلمي بالوطن العربي، حيث استقرت نسبة الأمية في 43% ، 30.8% في صفوف الرجال و54.7 في صفوف النساء، ويصنف نفس التقرير المغرب في المراتب المتأخرة من حيث نسبة الأمية والهدر المدرسي.

<sup>1</sup> - أحمد عبد ربي و آخرون، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، مرجع سبق ذكره، ص108.

ونلمس هذا الرأي بالرجوع إلى نص الرسالة الملكية الموجهة إلى جميع المغاربة بمناسبة انطلاق مسيرة النور يوم 13 أكتوبر 2003 التي يدين بها الملك محمد السادس الإنطلاقة الفعلية لبرنامج محو الأمية، وذلك في ارتباط مع التنمية المستدامة، بحث نسرد ونتوقف عند الفقرات التالية:

"...إن الانتشار الواسع لظاهرة الأمية ليعد مصدر قلق كبير، يكون كل مغربي واحد من اثنين يعاني من هذه الظاهرة، التي تجثم بظلامها على أكثر من 12 مليون مواطن مغربي، خصوصا في أوساط النساء، ولا نستثني من هذه الظاهرة الأطفال، إذ أن طفلا واحدا من كل ثلاثة، لا يعرف القراءة والكتابة، حيث إن مليونين من الأطفال بسن الخامسة عشر لم تتوفر لهم فرصة التمدرس...".<sup>1</sup>

وأفاد تقرير اليونسكو حول التعليم الذي حمل عنوان "السبيل إلى إنصاف المحرومين 2009" بأن المغرب جاء في أواخر ترتيب الدول التي شملها التقرير، إذ حل في الرتبة 106 على مؤشر تطور التعليم من أصل 128 بلدا، التقرير ذاته صنف المغرب كذلك ضمن البلدان الخمسة ذات التعليم الأكثر تخلفا في العالم العربي، إلى جانب كل من موريتانيا واليمن وجيبوتي والعراق.<sup>2</sup>

وبحسب تقرير المعرفة العربي لعام 2009 يأتي المغرب في المرتبة السادسة من حيث هجرة العقول في المنطقة العربية بنسبة 3.1 على مقياس هجرة الأدمغة، وراء كل من سوريا ومصر اللتين تتصدران الترتيب (2.3) و (2.3)، ثم موريتانيا والجزائر (2.4) والأردن (2.8).

فقد سجل تقرير أمнести أنترناسيونال لسنة 2009 حول وضعية حقوق الإنسان في المغرب، أنه ظلت حرية التعبير وتكوين الجمعيات تخضع لقيود مشددة، وكانت السلطات تفرض عقوبات على من ينتقد الحكم الملكي أو غير ذلك من القضايا التي تعتبر حساسة سياسيا، وقبض على عدد من نشطاء حقوق الإنسان، والصحفيين وأعضاء "جماعة العدل والإحسان" وهي جماعة سياسية غير مرخص لها بالإضافة إلى بعض أهالي الصحراء الغربية الذين يعارضون الاحتلال المغربي في المنطقة وقدموا للمحاكمة، كما قبض على ما يزيد عن

<sup>1</sup> - مقتطف من خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين لثورة الملك والشعب، الأحد 20 أوت 2000.

<sup>2</sup> - علي لطي و آخرون ، الحصيلة الاجتماعية بالمغرب 2009، مرجع سبق ذكره، ص21.

100 من الإسلاميين المشتبه في كونهم دبروا أنشطة إرهابية أو شاركوا فيها، واستمرت حملات الاعتقال والإبعاد الجماعي للمهاجرين.

أما تقرير وحدة المعلومات بالإكونمست البريطانية، فقد صنف المغرب في المرتبة الـ 120 صنف النظام السياسي ضمن قائمة الأنظمة السلطوية حسب مؤشرات الديمقراطية في حين سجل تقرير "فريدم هاوس" حول حرية الصحافة بالمغرب في خانة البلدان التي تنعدم فيها حرية الصحافة، إذ تراجع إلى المرتبة 140، أما مؤشر السلم والأمن والاستقرار فقد هوى من المرتبة 48 إلى المرتبة 63، بينما احتل التعليم المغربي المرتبة الأخيرة على صعيد دول المغرب العربي، وتموقعت الجامعات المغربية خارج التصنيف العالمي سنة 2008، وكذلك في التقرير الذي أعده معهد التعليم العالي بجامعة "جياوتونغ" بشنغاي بالصين، في حين احتل المغرب في تقرير التنمية البشرية المرتبة 126، رغم إطلاق ما يعرف بـ "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" ولن نستغرب إذا ما استمرت بلاد المخزن في إحراز المراتب المتوارية، في ظل استمرار التسلط والقهر والجوع، وتقدم ثروة الملك التي صنفت من خلال تقرير مجلة فوريز الذي صنف الملك محمد السادس كسابع أغنى ملك في العالم في جوان 2009.<sup>1</sup>

أما فيما يخص الوضع الصحي بالمغرب، فإن تطور الوضع خلال العقود الخمسة الأخيرة، يكشف عن ثلاثية لمظاهر العجز تعاني منها المنظومة الصحية بالمغرب وهي:

**1- نقص التغطية الصحية** إذ ما تزال نسبة التغطية الجغرافية للشبكة الصحية بعيدة عن بلوغ المستوى المطلوب، وهو ما يؤكد المعدل المتمثل في مركز صحي أساسي واحد لسكانة مكونة من 12.000 فرد، وسرير واحد لـ 900 فرد، وفضلا عن هذا النقص، تتسم استفادة السكان من أنظمة التأمين الصحي بضعف ملحوظ، حيث ظلت نسبتها لا تتعدى، لفترات طويلة وقبل اعتماد المشروع الحالي للتغطية الصحية الإلزامية، 16% من مجموع السكان.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> هند غروب، الملكية المقدسة و وهم التغيير، وجهة نظر، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، العدد 42، خريف 2009، ص13.  
<sup>2</sup> - أحمد عبد ربي و آخرون، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك ، مرجع سبق ذكره، ص119.

كما أن الاختيارات الإستراتيجية المتبعة لم تتمكن من الحد من الاختلالات الكبرى القائمة والتي تم تشخيصها أثناء وضع إستراتيجية الصحة لسنة 2008-2012 وخاصة فيما يتعلق بالتوازن في توزيع الخدمات بين الجهات، وداخلها وبين الوسط الحضري والقروي وإشكالية ولوج العلاج بالنسبة للفئات الأكثر فقرا، والسكنة للعالم القروي إضافة إلى استمرار منطوق اللامساواة الاجتماعية وفي النوع الاجتماعي.

2- انعدام مساواة المغاربة على مستوى الخدمات الصحية حيث يشكل الاختلاف الكبير بين الوسط القروي والحضري الميزة الأساسية لعرض الخدمات الصحية ومعدل الوفيات وعلاوة على ذلك، يرتبط المعدل الضعيف بصحة شرائح واسعة من السكان بعوامل أخرى، من قبيل: ضعف مستوى التعليم (الأمية)، والحالة المزرية للسكن (السكن غير اللائق) ومحدودية ولوج التجهيزات الأساسية (الماء الشروب، الكهرباء، والطرق...) وعدم القدرة على الاستفادة من فرص الشغل والدخل (الفقر، وسوء التغذية)، تضاف إلى ذلك عدة عوامل أخرى تتعلق بالتمييزات، على المستوى الجغرافي والمالي بين مختلف الجهات.

3- المستوى المرتفع لمعدل الوفيات لدى الأطفال والأمهات حيث مازال هذا المؤشر يعد بمثابة نقطة سوداء بالنسبة لنتائج ومؤشرات الصحة بالمغرب، والتي تعكس بوضوح محدودية برامج الصحة العمومية، التي تستهدف الأم والطفل، وفي هذا الصدد، ومن باب المقارنة، فإنه في إسبانيا، يموت 9 أطفال فقط من أصل 1000 من المواليد الأحياء، لما بان الوفاة حصلت قبل بلوغ أولئك الأطفال السنة الخامسة، في حين، توفي 47 طفلا في نفس الفترة 2003-2004 قبل بلوغهم نفس السن في المغرب، وهذا يعني أن عدد وفيات أطفال المغرب في هذا السنن يضاعف العدد المسجل بإسبانيا سبع مرات.

لهذا نعتقد أن في النظام الملكي لا بد من إعطاء أهمية كبيرة للمؤشرات الاجتماعية لأنها هي التي بدورها تعطي الشرعية أو عدم الشرعية للنظام ومنه الملك، وهذا كون أن المؤشرات أو العوامل السياسية محسومة الأمر في مثل هذه النظم.

لذا كان لا بد من الدخول في عمق المجتمع المغربي لفهم ما مدى قوة بقاء واستمرار شرعية الملك والنظام الملكي من خلال قراءة دقيقة للمؤشرات الاجتماعية بالمغرب. أما معدل الوفيات لدى الأمهات فيبلغ حاليا 227 حالة وفاة من أصل 100.000 ولادة مما سيضطر المغرب وبالإيقاع الحالي، على إنتظار سنوات طويلة قبل بلوغ معدل الدول المتقدمة، والذي لا يتعدى 20 حالة وفاة من أصل 100.000 ولادة. وحسب دراسة أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط في المغرب حول المظاهر السوسيواقتصادية للوفيات في المغرب "توصلت إلى أن معدل ارتفاع حجم الوفيات لدى الأطفال والأمهات فهو جد متفاقم بالوسط القروي، ولدى الساكنة الفقيرة، وحيث تنتشر الأمية، وكذا في الأوساط ذات المستوى التعليمي المتدني، ولهذا فلا بد من الإهتمام بالعوامل الثقافية والأنثروبولوجية لفهم موضوع الوفيات في المغرب. والجدول التالي يبين نسبة الوفيات:

#### وفيات الأطفال والأمهات الحوامل (جدول مقارنة)

نسبة وفيات الأمهات لكل 100.000 ولادة حية	نسبة وفيات الأطفال 1000	البلد
227	47	المغرب
100	19	تونس
62	21	الأردن
150	27	لبنان
140	30	إيران

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط- الرباط 2009.



ورغم هذا يبقى المستوى الضعيف للإنفاق العمومي في مجال الصحة والتغطية الصحية، وهو غير كاف وغير عادل على المستوى الاجتماعي، الشيء الذي يفسر النقص الحاصل في التأطير الطبي والعلاجي، والبنيات التحتية الاستشفائية، ومن ثم في الأداء العام للنظام الصحي.

ورغم السياسات التي انتهجتها الحكومة في المغرب يبقى موضوع السكن يعرف أزمة حادة مع تزايد الصعوبات في امتلاك السكن بأثمنة مناسبة. خاصة السكن الاجتماعي نظرا لارتفاع الأثمنة وتدخل العديد من الوسطاء والسوق السوداء حيث أن المؤشرات الأخيرة تشير إلى أن 30% من المواطنين المغاربة يعيشون في مدن الصفيح والأكواخ، وأحيانا الكهوف بدون أي مرافق قاعدية والطبقات التي يقل دخلها عن 3000 درهم لا يمكن لها المغامرة بـ1000 درهم في الشهر لمدة 25 سنة للاستفادة من السكن الاجتماعي الذي حدد ثمنه من طرف الدولة في 250 ألف درهم لكل سكن. وهناك أرقام تشير إلى أن أكثر من مليوني مغربي يعيشون في منازل ومساكن عشوائية وأحياء غير صالحة، أي ما يعادل 400 ألف أسرة مغربية، من ذوي الدخل المحدود، أو ممن لا دخل لهم يعيشون في أحياء غير قانونية وعشوائية وهو ما يرفع من نسبة العجز في السكن لدى المغاربة، فرغم بعض المبادرات التي قامت بها الدولة في مجال محاربة السكن غير اللائق إلا أن العدد المذكور يبقى مستقرا، بل قابلا للارتفاع، خاصة في ظل المضاربات وارتفاع أثمنة المنازل، سواء تعلق الأمر بالسكن العادي أو الاجتماعي أو الاقتصادي.

كما يعيش ما يزيد عن 5 ملايين مغربي بدون كهرباء وهو رقم كبير بالمقارنة مع بعض الدول المجاورة. مثل تونس التي يصل عدد السكان الموصولين بها، بالكهرباء إلى 99%. حيث أكد في تقرير خاص بالطاقة في إفريقيا أن المغرب يحتل المرتبة السادسة في نسبة التغطية الكهربائية في القارة الإفريقية بنسبة 85% في حين تحتل تونس المرتبة الأولى في نسبة التغطية الكهربائية محققة 99% تتبعها في ذلك كل من الجزائر ومصر وليبيا بنسب تتراوح بين 98 و97%.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - علي لطفي و آخرون، الحصيلة الاجتماعية للمغرب 2009، مرجع سبق ذكره، ص36.

كما يعاني الآلاف من المواطنين المغاربة كذلك من صعوبة الوصول إلى مصادر المياه وضعف بنيات الصرف الصحي.

من جانب آخر فإن آخر إحصاء للسكان لسنة 2004، حدد نسبة البطالة بالمغرب بـ 14.7% أما في سنة 2009 وحسب المندوبية السامية للتخطيط، فقد تراجع نسبة البطالة بـ 0.1 نقطة حيث انتقلت من 9.9% سنة 2008 إلى نسبة 9.8% وبالمقابل ارتفعت نسبة الشغل غير اللائق من 9.4% سنة 2008 إلى 10.2% سنة 2009 وهو ما يفيد أن 20% من الساكنة النشيطة يشتغلون في وضعية هشّة،

### جدول مقارنة في نسبة البطالة سنة 2009

المغرب	المكسيك	ماليزيا	سلوفينيا	بلغاريا	رومانيا	فلبين	التسيلي	مصر
9.8%	3.5%	3.3%	4.2%	5.6%	5.8%	7.4%	7.5%	8.9%

### المصدر : المندوبية السامية للتخطيط- الرباط 2009

ومن أسباب تفتشي البطالة بالمغرب:

- فشل برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية.
- تبعات تنفيذ برامج الخصخصة والتدبير المفوض للخدمات العمومية.
- إخفاق برامج الإصلاح الاقتصادي.
- الانعكاسات السلبية للمتغيرات الدولية.

وفي الأخير، يمكن القول أنه لوحظ استمرار تخلي الدولة تدريجيا عن القيام بمهامها وأدوارها ومسؤولياتها في مجال الخدمات الإجتماعية والأساسية، وعهدت بها إلى مؤسسات عامة مستقلة أو تم إخضاعها إلى ما يسمى بالتدبير المفوض كالنقل والماء والكهرباء والتطهير..، بالإضافة بعض الخدمات التي تؤديها المستشفيات والمدارس والإدارات العمومية.

كما سجل تحول بعض المؤسسات العامة إلى شركات مساهمة من أجل إخضاعها إلى ميكانيزمات السوق بدعوى التحديث والتطور والتأهيل في أفق فتح رأسمالها للخواص ثم خصوصتها بشكل كامل.

وهنا أصبح الحق في الصحة عرضة للمتاجرة، وكفالة الدولة للرعاية الصحية أضحت في تراجع خطير وتحول التأمين الإجتماعي إلى تأمين تجاري ووسيلة للربح، وغيرها من المجالات الأخرى.

بالرغم من الاعتراضات الحكومية على هذه الأرقام والمؤشرات حيث أعلن الفاسي الفهري ووزير الخارجية المغربي أن المغرب لا يتفق مع المعايير المعتمدة والتي اختيرت قبل عشرين سنة وهي متقدمة إلى حد بعيد، إلى جانب كونها انتقائية بشكل واضح وحتما غير كافية لقياس التقدم فيما يخص التنمية البشرية بطريقة موضوعية.

وبناء على المعطيات والتقارير والمؤشرات الإحصائية والمعطيات الرسمية الصادرة عن جهات حكومية ومنظمات دولية إزاء تراجع الدولة وتدميرها للخدمة العمومية المجانية وتراجع الاستثمارات في هذه المجالات، نقول أن المؤشرات الإجتماعية سوف تلعب دور كبير وأساسي في أي تحولات داخلية قد يشهدها المغرب في العقود القليلة القادمة قد تنسق ربما بأهم العناصر المكونة لمعادلة صنع القرار في المغرب.

## المبحث الرابع: المحددات العسكرية المغربية و دورها في السياسة الخارجية المغربية.

وتعد أحد العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية بناء على مختلف المعطيات المتوفرة، فإننا يمكن القول أن المؤسسة العسكرية أو الجيش المغربي لعب دورا أساسيا وخطيرا في التاريخ السياسي المغربي فقد شكل اللبنة الرئيسية لتجسيد الملامح الأولى للدولة المغربية كما شكل الأداة المحورية لتأطير المجتمع واحتوائه إداريا وعسكريا، بالإضافة إلى ذلك عكس الجيش وسيلة فعالة لتواجد السلطة المركزية وحضورها عبر أطراف البلاد.

لذا فإن أي ضعف كان يعاني منه الجيش إلا وكان يؤثر بشكل مباشر على قوة السلطة المركزية سواء في مواجهة التهديدات الخارجية أو ضمان النظام على الصعيد الداخلي. و بالتالي فإن تطور المؤسسة العسكرية ارتبط تاريخيا بتطور الدولة بالمغرب سواء في أوج عظمتها أو ملامسات تقهقرها وتراجعها.

لهذا كان لابد علينا في هذه النقطة التكلم عن المؤسسة العسكرية وتطورها في المغرب وذلك قبل التكلم عن القدرات العسكرية للمغرب وذلك بهدف فهم أهم المراحل والعوامل التي ساهمت في بناء هذه المؤسسة الهامة داخل المشهد الداخلي المغربي. والسؤال المطروح هنا:

هل المؤسسة العسكرية في المغرب هي عامل دافع أم معرقل في صناعة السياسة الخارجية المغربية؟ و ما هي طبيعة هذه المؤسسة من حيث التكوين والعقيدة والولاء؟

## المطلب الأول : تأسيس القوات المسلحة الملكية Forces Army Royal (FAR)

بعد استقلال المغرب عمل الملك محمد الخامس على تشكيل القوات المسلحة الملكية (FAR) التابعة مباشرة للملكية، وإن كان قد شكل هذا الإعلان قرار سياسيا على الصعيد الخارجي، فهو على الصعيد الداخلي قد شكل الإنفراد الشخصي للملك برمزية هذا التأسيس وتحديد تبعية الجيش للملكية وربطه بها منذ البداية وكان ذلك في يوم 14 ماي 1957.<sup>1</sup> وقد استفادت الملكية في عملية تكوين القوات المسلحة من ثلاث معطيات رئيسية:

- 1- اعتراف فرنسا للملك بأنه الوحيد الذي ستوضع رهن إشارته قوات الجيش.
- 2- اعتماد الملك على الطوابير العسكرية التي حاربت في صفوف فرنسا واسبانيا لتكوين النواة الأولى للجيش.
- 3- استقطاب الأطر العسكرية التي تكونت في المدارس الإسبانية والفرنسية لتأطير الجيش.

ولقد تم إقصاء جيش التحرير الذي كان قد سرع مسلسل الاستقلال بعملياته المسلحة من تشكيلة القوات المسلحة الملكية التي أدمج فيها جنود وضباط في غالبيتهم بربر قادمون من منطقتي الاحتلال الفرنسي والإسباني.<sup>2</sup>

وقد عرف تنظيم و انطلاق القوات المسلحة الملكية منذ تأسيسها ثلاث مراحل: مرحلة أولى خاصة بالتنظيم والتطوير يمتد من الاستقلال حتى سنة 1972، ومرحلة ثانية ذات استقلالية محدودة وذات مراقبة وثيقة من طرف القصر الملكي والتي تمتد بين 1972 و 1975، ومرحلة ثالثة تميزت بضرورة التأقلم مع المشهد العسكري الجديد والمتمثل في الصحراء الغربية.

<sup>1</sup> - محمد شقير ، المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرية، الدار البيضاء : إفريقيا الشرق، 2008، ص131.  
<sup>2</sup> Abd Madjid Ben Djaloul, **le patriotisme marocain face au protectorat espagnol**, rabat : imprimerie al- Madrarif al –Jadida, 1993, pp102-110.

ويعتبر الجيش في المغرب تابع مباشرة للمؤسسة الملكية فهو لا يسمى بالجيش الوطني المغربي ولا القوات المسلحة المغربية، بل القوات المسلحة الملكية، ليكون شعاره مثل شعار الأمة، "الله، الوطن، الملك"، كما في العديد من دول المغرب العربي على غرار الجزائر التي تسمى جيشها، بالجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير. فالملكية وأمام محاولات الأحزاب السياسية، كانت تعمل على عدم تسييس القوات المسلحة الملكية (وذلك بمنع انضمام الجنود إلى أي تنظيم سياسي، كما أنه ليس من حق القوات المسلحة الملكية ممارسة حق التصويت في الإنتخابات التشريعية).

ويرى العديد من المهتمين بالمؤسسة العسكرية في المغرب أن العلاقة التي تربط بين الملك المغربي بمختلف جنوده وضباطه تتميز بهرمية ثنائية تجمع بين الجانب الشخصي والجانب العسكري، ويتمثل ذلك بروتوكوليا من خلال المراسيم التي تحيط باللقاء الذي يجمع بين الملك وعسكريه، سواء كانوا من كبار الضباط أو الضباط، أو ضباط الصف، أو الجنود، فهؤلاء غالبا ما يكون سلامهم للعاهل المغربي مزدوجا يتضمن:<sup>1</sup>

- التحية العسكرية للملك كقائد أعلى للقوات المسلحة.

- والإنياء لتقبيل يده كأمر للمؤمنين.

فالقوات المسلحة إلى جانب الأعيان القرويين بمثابة إحدى الأعمدة التي ارتكز عليها الحسن الثاني لمراقبة مجتمع متحول.

ويعتبر الملك بمقتضى الفصل 30 من الدستور المغربي " القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية "، بالإضافة إلى ذلك فقد كرس هذا الفصل دستوريا وسياسيا تمركز السلطة في يد الملك والتي عرفت مرحلتين رئيسيتين:

● مرحلة المركزة غير المباشرة التي تميزت بتفويض الملك، تدبير بعض صلاحياته العسكرية لسلطة وزارية تمثلت في وزير الدفاع، هذا الأخير الذي كان يعتبر مسؤولا أمام الملك بشكل مباشر، ورغم ذلك فقد كان يتم انتقاء وزراء الدفاع بعناية خاصة، حيث أن أغلب من تقلدوا هذا المنصب كانوا يحظون بثقة القصر، لكن محاولتي الانقلاب العسكري في بداية السبعينات ستجعل القصر يلغي هذا المنصب.

<sup>1</sup> - محمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص 137.

● مرحلة المركزة المباشرة التي تميزت بتبعية القيادة العسكرية العامة مباشرة للسلطة الملكية بدون أن تكون هناك أية وساطة إدارية أو عسكرية، وقد شددت هذه المركزة بعد خلق لجنة تنسيق العلاقات العسكرية، للقيادة العليا للجيش التي أسندت لولي العهد قبل أن يخلق أباه على العرش- كذلك إشراف الملك على مراسيم تخرج الدفعات من الأكاديميات العسكرية، وربط جهاز الاستخبارات العسكرية بالملك شخصيا خاصة بعد إسناد مديرية الوثائق والمستندات للسيد ياسين المنصوري أحد زملاء السابقين للملك محمد السادس، كذلك انفراد الملك بالترقية العسكرية لكبار الضباط، الزيارات التي يقوم بها العاهل المغربي لتفقد الحاميات العسكرية ومواقع العمليات العسكرية، إشراف الملك على وضع الخطط العسكرية والأمر بتنفيذها، وحتى الأعمال الإجتماعية للقوات المسلحة الملكية قد أسندت للأميرة مريم التي رقيت إلى رتبة كولونيل في عهد أخيها الملك محمد السادس.

كما أنه بخلاف كل المؤسسات السياسية الأخرى كالمؤسسة الملكية، والمؤسسة النيابية، والمؤسسة الحكومية، والمؤسسة القضائية التي نص عليها الدستور المغربي في مختلف تعديلاته ومراجعاته المتعددة (1962-1970-1972-1980-1992-1996)<sup>1</sup>. نجد أن هناك شبه سكوت تام للنص الدستوري عن المؤسسة العسكرية، فباستثناء الإشارة الدستورية التي تضمنها الفصل 30 حول أن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، فهناك صمت مطبق حول هذه المؤسسة في الوقت الذي يتم فيه الإشارة إلى عدة مؤسسات أقل أهمية من الناحية السياسية كالأحزاب أو الجماعات أو الجهات وحتى بعض المجالس الوطنية القطاعية (المجلس الأعلى للتعليم/ المجلس الأعلى للتخطيط...) التي لا تتمتع بأي حضور سياسي مستمر وقوي مثل الحضور الذي تمثله المؤسسة العسكرية داخل الحقل السياسي المغربي عبر كل تطوراته ومراحل السياسية.

<sup>1</sup> - محمد شقير، مرجع سبق ذكره، ص145.

إذ منذ الاستقلال، والمؤسسة العسكرية كانت دائما حاضرة وبقوة في كل المنعطفات والأحداث السياسية التي عرفها المغرب، فتدخلها هو الذي وضع حدا لحركات التمرد الذي عرفتها مناطق الريف، أو الجنوب الشرقي (تمرد عدي أوبيهي) أو الأطلس المتوسط (أحداث حنيفيرة في 1973 أو أحداث بني ملال).<sup>1</sup>

ولعبت القوات المسلحة الملكية دورا مهما في الحياة السياسية إثر إعلان حالة الاستثناء وساهمت فعليا في قمع انتفاضات 1965 و1981 بالدار البيضاء حيث ساهم الجيش في إخمادها بشكل مباشر، وانتفاضة 1984 في مدن الشمال والجنوب (مراكش والناظور) وانتفاضة 1990 بمدينة فاس وانتفاضة 1999 بالعيون، فهي التي أعادت ضبط الأمن بهذه المدن بعدما فشلت قوات الشرطة في مواجهة واحتواء هذه الإنتفاضات وخلال هذه الفترة، بالإضافة إلى تسيير وزارة الدفاع الوطني ووزارة الاتصال، كان العسكريون يشرفون على وزارة الداخلية وعلى العديد من الوزارات، وكان مدير الأمن من الجيش ورئيسه في وزارة الداخلية كذلك من الجيش، الجنرال أوفقيير.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد شقير، خصوصية النخب العسكرية بالمغرب، وجهة نظر، العدد 43، السنة الثانية عشرة، الرباط، شتاء 2010، ص38.

<sup>2</sup> - مغيل هيرنا ندو دي لارامندي، مرجع سبق ذكره، ص143.



## المطلب الثاني : محاولتي الإنقلاب العسكري و تداعياتهما على بناء تصورات صانعي القرار في المغرب.

في مدة 13 شهرا- بين جويلية 1971 وأوت 1972- واجهت المملكة المغربية محاولتين انقلابيتين تزعمتهما القوات المسلحة الملكية التي كانت إلى ذلك الحين العماد المتين للنظام، وقد أدت هاتان المحاولتان إلى تقليص امتيازات ملك المغرب، الذي على خلاف والده محمد الخامس لم يكن بعد ذا مشروعية شخصية قوية.

وقد شكلت المحاولتين الانقلابيتين لسنتي 1971 و1972 بداية الغياب التدريجي لعناصر القوات المسلحة الملكية عن المراكز الأساسية في الحياة السياسية، وهنا بداية ظهور أطروحات جديدة مثل نهاية أسطورة الجيش الوفي والمخلص للملك وأطروحة الجيش وخطره على الملكية، خاصة وأن الإستراتيجية السياسية للملك في المغرب بنيت على استخدام الجيش ضد الشعب في المقام الأول، ثم ضد الأحزاب السياسية، إذا ما تقوت هذه الأخيرة وأصبحت تهدد حكمه.

لكن ألا يشكل اعتماد الملك الدائم على الجيش خطرا عليه؟ فالجيش لا يمكن أن ينئى عن تناقضات المجتمع الذي ينحدر منه، و بالتالي فمن الجدلي أن يقوم العسكريون يوما بمناهضة المصالح التي كانوا يخدمونها في السابق.

### الفرع الأول : إنقلاب الصخيرات و سقوط أطروحة الجيش الوفي في المغرب<sup>1</sup>

وتعد المحاولة الأولى للقضاء على الملكية في المغرب التي وقعت في العاشر جويلية سنة 1971 أثناء الإحتفال بعيد ميلاد الملك<sup>2</sup> ، حيث تم دعوة أكثر من 800 شخصية<sup>3</sup> من وزراء و سفراء و دبلوماسيون و كتاب من شتى انحاء العالم، حيث هاجم فيها 1200 عسكري من الأكاديمية العسكرية لهرمومو القصر الملكي بالصخيرات بأمر من اليوتنون الكولونيل "محمدعبابو" وبمساعدة الجنرال المدبوح<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - محمد شقير ، المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرية ، ص235.

<sup>2</sup> - Jaque Benoist-Mechin, *Massacre pour un anniversaire, en deux états africains*, paris, Allin Michel, 1972, pp313-389.

<sup>3</sup> Paul Balta, *Le Grand Maghreb : des indépendances à l'an 2000*, Alger : Laphomic , 1990, p 119 .

<sup>4</sup> - مغيل هيرنا ندو دي لارامندي، مرجع سبق ذكره، ص144.

فالكونيل "محمدعابو" الذي كان المدير الرئيسي للإنتقلاب، والذي كان يترأس الأكاديمية العسكرية لهرمومو، كانت له دوافع سياسية واضحة، فهو ينحدر من منطقة الريف التي عانت من موجات القمع المتلاحق الذي تعرضت له المنطقة في 1959 و1960، وهكذا فقد كانت ميولات أعبابو ذات صبغة شعبية، تشبه إلى حد ما الميولات التي حركت الضباط الأحرار الناصريين.

وتشير العديد من المصادر، أن باريس وواشنطن قد نصحت ممثليها داخل القوات الملكية المسلحة، عندما علمتا بأمر الإنتقلاب، بقبول القيام بالإنتقلاب، مع العمل على توجيهه لصالحهم، ولهذا انخرط الجنرال المدبوح في هذه العملية بعدما تلقى تعليماته من الإدارة الأمريكية التي كانت مقتنعة بأن النظام في شكله الحالي كان محكوما عليه بالزوال، غير أن الأمريكيين لم يكونوا يريدون اختفاء الملكية، فهم كانوا يحبذون عملية على غرار ما وقع في اليونان، حيث يتم إقامة ديكتاتورية قوية التي يمكن أن تفرض وصايتها على الملك.

أما كبار الضباط الموالين لفرنسا، فقد كانوا يحاولون مراقبة هذه العملية أو على الأقل الاستفادة منها، وبالتالي فالوضعية كانت جد معقدة ومتشابكة، بحيث كانت هناك نظرا لهذه المصالح المتضاربة، ثلاث انقلابات عسكرية في انقلاب واحد وإن كانت هذه الوضعية مراقبة بالأساس من طرف الكولونيل عابو والجنرال المدبوح هذا الأخير الذي كان مقربا من القصر الملكي ومن الملك، وكان يعرف كل المسؤولين السياسيين والعسكريين في الدولة، بالإضافة إلى المسؤولين عن مصالح الأمن، فهو يقابل الملك كل يوم.<sup>1</sup>

وكان يعتقد أنه هو الأحق بأن يكون في المنصب الأول في النظام الجديد، وقد تم الإتفاق على ذلك بينه وبين سلطة الإدارة الأمريكية أثناء زيارته لواشنطن بشهر قبل تنفيذ مشروع الإنتقلاب، وبالتالي، فقد كان يأمل في الاحتيال على أعبابو وتوظيفه أما هذا الأخير فقد كان يتحكم في القوة الضاربة"، لألف وأربعمئة ضابط صف من أكاديمية أهرمومو.<sup>2</sup>

و كان هدفه اغتيال الملك و تصفية كل عائلته، و بالتالي فان الرجلين لم تكن لهما نفس الاهداف بدليل أن المدبوح كان يرمي الحصول من الحسن الثاني على وثيقة تنازل عن العرش، فهو الذي قام بإخفاء الملك و حاشيته بشكل جعله يحصل على وثيقة التنازل.

<sup>1</sup> - عبد الحميد جماهيري، أوفقيير: العائلة والدم ، حياة القصور والإنتقلاب والقبور ، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2004، ص102.

<sup>2</sup> - محمد شقير، المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص236.

وفي نفس الوقت إنقاذ الملك من الموت المحقق ، لكن "أعبابو" بعدما شعر بخيانة الجنرال المبدوح له أطلق عليه الرصاص، أما الضباط صف أكاديمية أهرمومو" فقد تعرضوا لرصاص الجنود التابعين للمدبوح، وقد قام بإخماد هذه المحاولة الجنرال أوفقيير الذي فوض له الملك السلطة بمجرد استرجاع سلطته من المتمردين.

وبالتالي فإن العملية لم تتم بالشكل الذي خطط لها مما أدى إلى فشل الانقلاب عسكريا ، مع إيصال رسائل سياسية و أمنية للداخل و الخارج المغربي على حد سواء .

## الفرع الثاني : إنقلاب القنيطرة كترسيخ للثقافة الانقلابية في المؤسسة العسكرية بالمغرب.

بعد أحداث انقلاب الصخيرات، عين الملك الحسن الثاني الجنرال أوفقيير وزيرا للدفاع ورئيسا للقيادة العامة للقوات المسلحة الملكية، وقد كان الجنرال أوفقيير الذي اعتبره الملك بمثابة "الخادم الوفي" وراء تدبير الانقلاب الثاني في 16 أوت 1972.

لكن على عكس التعليمات الملكية التي أكدت على ضرورة تشديد القمع بين صفوف الجيش، تبنى وزير الدفاع الجديد موقفا ليينا ومتعاطفا مع العسكريين، حيث قام بالرفع والزيادة من الامتيازات التي كانوا يتمتعون بها، كما تحول إلى ناطق رسمي بمطالب الجيش، بل تجاسر بالتدخل للتخفيف من الأحكام الصادرة في حق إنقلابيين أهرمومو من طرف المحكمة العسكرية بالقنيطرة.

وكل هذه المواقف التي اتخذها الجنرال أوفقيير ستتوضح أثناء محاولة الانقلاب الثانية فأوفقيير، كان بهذه المواقف، يقوى من موقعه للاستيلاء على الحكم، حيث كان يتوفر على مجموعة من الأوراق السياسية كان من أهمها:

- شبكة العلاقات والصدقات التي كونها على مستوى جميع أجهزة الدولة.
- العلاقات التي ربطها مع المصالح الأجنبية خاصة الفرنسية والأمريكية، فقد كانت تربطه علاقات وثيقة مع السفير الأمريكي ستيوارت روكيل وملحقة العسكري كوردون.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمد شقيير، المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرية ، مرجع سبق ذكره ، ص 238.

- وحاول التقرب من الكتلة الوطنية التي كانت تجمع بين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال، ويظهر أنه كان يحظى برضى هذا الأخير فيما يتعلق بعملية الانقلاب.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان الجنرال أوفقير مقتنع بأنه في سباق مع الساعة ضد مختلف شرائح الجيش نظرا لتردي الوضعية السياسية بالبلاد، فبعد الصخيرات قيل بأن أوفقير صرح في مجلس للوزراء بأنه:<sup>1</sup>

" إذا لم يتغير أي شيء، وإذا لم يرد أي واحد منا استخلاص النتائج التي يتطلبها الوضع: فأنا أفضل الحسم الآن على أن أرى صخيرات ثانية وأقتل في تبان السباحة".

على هذا الأساس اتصل بضباط من القاعدة الجوية بالقنيطرة، وهذا الانقلاب نفذه اليوتنون كولونيل أمقران والمقدم "كويرة"، منفذ الهجوم على الطائرة الملكية البوينغ حيث كان سن الأول 34 سنة والثاني 38 سنة<sup>2</sup>، و كان ذلك بواسطة طائرات حربية من نوع F5 وقد أصابت إحدى الطلقات الطائرة الملكية لكن استطاعت الهبوط في مطار الرباط و استمرت المحاولة لدرجة اطلاق وابل من الرصاص على موكب الملك اثناء مغادرته القاعة الشرفية للمطار بعد قدومه من زيارة قادته لباريس<sup>3</sup>.

لهذا يسود الاعتقاد في المغرب بأن المؤسسة الملكية أصبحت محاصرة من عدة قوى داخل المغرب بما في ذلك المؤسسة العسكرية، لهذا نجد الإنغلاق الموجود بداخلها فيما يخص صنع القرار في السياسة الخارجية لعدم وجود ثقة متبادلة بين المؤسسة الملكية وباقي المكونات المجتمعية المغربية إلا التي تخضع تحتها مباشرة لكنها تبقى هذا الخضوع مبني على ظروف مؤقتة يمكن أن يتغير في أي مرحلة إذا تغيرت المعطيات الأساسية المكونة لمعادلة اللعبة السياسية داخل المشهد السياسي المغربي.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص238.

<sup>2</sup> John Waterbury, *le commandeur des croyants : la monarchie marocaine et son élite*, paris : PUF, 1975, p330.

<sup>3</sup> Paul Balta, *Op.cit.*, p120 .

وقد اتفق الطيارون الإثنا وعشرون التابعين للأسطول الجوي على القيام بانقلاب ضد الملك، وخلال هذه المحاولة تعرضت طائرة البوينغ 727 التي كانت تنقل الملك العائد من فرنسا إثر زيارة خاصة لهجوم بست طائرات F-5 من القوات الجوية المغربية.

وقد كانت عملية الانقلاب بالنسبة لأوفقيير تتمثل في إرغام الطائرة الملكية في الهبوط في مدرج القاعدة الجوية بالقنيطرة ونظرا لقلّة الخبرة ولعدم جودة السلاح المستعمل من طرف المهاجمين إضافة إلى حنكة الطيار الملكي الذي نجح في إقناعهم بوفاة الملك الحسن الثاني، سلمت الطائرة من التدمير النهائي وقد تمكنت البوينغ بمحرك واحد فقط من الهبوط اضطراريا في مطار الرباط سلا ل يتم تفجيرها بعد دقائق قليلة من طرف الانقلابيين.

وقد تم بعد ذلك القبض على المقدم كويرة، والليوتنوتون كولونيل " أمقران " والليوتنوتون "المهداوي" اللذين سلمتهما سلطة جبل طارق للمغرب حيث طلبا اللجوء السياسي.

وفي العام الموالي توفي الجنرال "أوفقيير"، الذي تقلد منصب وزير الدفاع بعد محاولة الصخيرات بهدف إعادة هيكلة القوات المسلحة والذي كان مخطط الانقلاب الثاني، في ظروف غامضة، أما الرواية الرسمية فتقول إن "أوفقيير" توجه إلى قصر الصخيرات بعد فشل الانقلاب وانتحر بحضور المستشار الملكي "رضا اكديرة" وابن عم الملك "حفيظ العلوي".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مغيل هيرناندو دي لارامندي ، مرجع سبق ذكره، ص140.

## المطلب الثالث : التداعيات السياسية للانقلابين على القوات المسلحة الملكية.

### الفرع الأول : التفسيرات الملكية لسيناريو الانقلابين في المغرب .

ويمكن القول أن الهدف من المحاولتين فكان هو إعادة هيكلة الحياة العامة بإزاحة الملك عن السلطة في سنة 1971، ورغم الخلاف الظاهر بين المسؤولين الرئيسيين كان التفكير على إقامة جمهورية، أما في سنة 1972، على عكس الأولى، فكان هدف الجنرال "أوفقيير" هو الحفاظ على الملكية بتشكيل مجلس وصاية يترأسه بنفسه إلى حين بلوغ ولي العهد، الذي كان سنه آنذاك 09 سنوات، سن الرشد.

وقد مثلت هذه المرحلة إعادة النظر في العلاقة بين الجيش والقصر وكانت لها تأثيرات واسعة وذلك من خلال الصعوبات التي سيواجهها الجيش المغربي خلال السنوات الأولى من الحرب في الصحراء الغربية.

ومن بين أهم الأبعاد السياسية خاصة فيما يخص شرعية الملك في المغرب- هو أنه لم يعبر أي جناح عسكري تلقائيا ولاءه للملك بعد الإعلان عن إقامة الجمهورية، كما أن رد فعل الرأي العام كان، على العموم سلبيا وغير مبال، ومن هنا علم الحسن الثاني بأن النظام قابل للزعزعة ولم يصدق كيف أن القوات المسلحة الملكية تحولت إلى مصدر تهديد لاستمراره على العرش.

وقد فسر الملك محاولتي انقلاب الصخيرات في 10 جويلية 1971، وانقلاب القنيطرة في 16 أوت 1972، " بأنهما كانا نتاج نوع من الخلط والشك، وطموحات لا تشبع "، وبهذا الصدد كتب الملك الحسن الثاني في كتابه التحدي ما يلي: " إن أوفقيير كان شخصية شكسبيرية ، لقد كنت وضعت فيه ثقتي، وقد خانها على نحو دنيء... " <sup>1</sup>.

أما جون واتربروري فقد فسّر دوافع الانقلابيين بوعي هؤلاء بمصالحهم الخاصة وبالتكلفة الكبرى لنظام متمحور حول الامتيازات غير مشروعة.

<sup>1</sup> - محمد شقير، خصوصية النخب العسكرية في المغرب، مرجع سبق ذكره، ص 39.

لكن كلا التفسيرين يبقيان ناقصان، فلفهم أسباب محاولتي الانقلاب، من الضروري القيام بتحليل المجتمع المغربي وفهم التناقضات الطبقية التي يحبل بها. فالجيش الذي كان يشكل الدعامة الأساسية للنظام لم يكن منعزلاً عن الوضع الاجتماعي والإقتصادي والسياسي المغربي، فهؤلاء الضباط الذين لم يكونوا مرتبطين بمصالح الإمبريالية كانوا يحسون بآلام الشعب وبانعكاسات تبعية بلادهم للخارج، وبالتالي فهم كانوا يعبرون عن مصالح شرائحهم الإجتماعية. أما كبار الضباط فقد شعروا بأن النظام الذي يخدمونه، ومن جراء التعسفات الصارخة التي ينتهجها، يجري إلى حتفه ويهدد بجرهم معه، وهكذا تجمعت بعض الشروط لتحرك الجيش وقيام بعض العناصر منه بالإنقلاب.

## **الفرع الثاني : الإنعكاسات الانقلابيين على إصلاح القيادة العسكرية وتغيير بنية القوات المسلحة الملكية.**

بعد تلك المرحلة ومنذ أوت 1972 قام الملك الحسن الثاني بتولي القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية، فأزاح منصب القائد العام ونائبه في القيادة العليا وألغى وزير الدفاع من الهيئة الوزارية، ليتم تعويضه بإدارة الدفاع الوطني التي يسيرها كاتب عام يوجد تحت سلطة ومراقبة الملك مباشرة.

إضافة إلى ذلك فالبنية التنظيمية للقوات المسلحة الملكية تغيرت تقريبا بشكل كلي. فقبل سنة 1971 كان المغرب مقسما إلى ثلاث مناطق عسكرية تم تفكيكها بعد الهجوم على قصر الصخيرات، وتم كذلك تغيير تقسيم وتوزيع الكتائب العسكرية، كما تمت إعادة هيكلة الوحدات العسكرية بحيث لا تزيد كل وحدة عسكرية عن كتيبة، وتم تقليص مساحات نفوذها وتوزيعها في كل أنحاء البلاد، أما الوحدات المدفعية فأبعدت من الرباط.

وقد تم كذلك تغيير سلم القيادة، فرغم أن اسم القيادة العليا لم يختلف إلا أنها جردت من المراقبة الفعلية للوحدات المقاتلة، ليترك الأمر أمام قيادة عليا متقدمة، شكلت في تلك المرحلة، هذا الجهاز الجديد. الذي كان يقوم بتبليغ أوامر الملك مباشرة لمختلف الوحدات العسكرية وتنسيق تحركات الجيوش وكذا الاستخبار عن الميولات السياسية لكبار الضباط.

كما تم تجميد ترقيات الجنرالات لأكثر من عقد، وإحالة العديد منهم إلى التقاعد المسبق، بالإضافة إلى تبني سياسة الانتقالات السريعة من مكان التعيين وذلك تقاديا لخلق علاقات قوية.

في هذه السنوات الحالكة بالضبط، سترتفع درجة الإحتياطات الأمنية، وسيتكاثر عدد الحلقات الأمنية المكلفة بحراسة الحسن الثاني، بتوصية من المخابرات الإسرائيلية التي لعبت أدوارا كبرى في هيكلة الأجهزة الأمنية المغربية لما بعد الاستقلال من المخابرات إلى الدرك الملكي والأمن والقوات المساعدة وحرس القصور والفرق الخاصة المتنوعة.<sup>1</sup> ونظرا لكون عناصر قيادة الجيش المغربي في أغلبهم من العالم القروي، وغالبيتهم ضباط من أصل بربري، ورغم أنه لا يمكن اعتبار محاولتي الانقلاب كنتيجة للتركيب البربرية للجيش كما يقول وارتر بوي water Bury .

فالمملك كان يأخذ بعين الاعتبار الخطر الذي يمكن أن تشكله التحالفات الإثنية، داخل المؤسسة العسكرية لذلك كان يشجع ويسهل عملية ولوج ضباط من أصل حضري غير بربري. وبعد عشرة سنوات من ذلك التاريخ انخفضت نسبة البربر لتصل إلى 40% في صفوف الجنود وإلى أقل من ذلك بكثير في صفوف الضباط.

وبعد محاولة القنيطرة تم تقنين تحركات الطائرات العسكرية، فلا يمكن لهذه الطائرات أن تحلق في بعض المناطق الترابية وبالخصوص فوق المناطق التي توجد بها إقامات ملكية، كما أنها تطير دون عتاد أو سلاح.

كما تم تصدير قانون جديد للعدل العسكري، أما الأمن الوطني، الذي بقي في يد الجيش منذ اعتلاء الحسن الثاني للعرش، فقد سلم لمدنيين، لتناط مهمة إعادة هيكلة وزارة الداخلية لوزير الداخلية إدريس البصري.

<sup>1</sup> - يوسف بجاجا، كيف كان الحسن الثاني مستهدفا طيلة حكمه، الأيام الأسبوعية ، العدد 425، الدار البيضاء: شركة الأيام للإعلام، 29 أفريل 2010، ص 24.



## المطلب الرابع : القوات المسلحة الملكية ودورها في السياسة الخارجية المغربية.

يمنح الدستور المغربي في فصله (19)، الملك مهمة " الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في حدودها الحقة "، والملك حسب الفصل (30) هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية التي وظفت من طرف الملكية كوسيلة من وسائل السياسة الخارجية المغربية. وكان ذلك خلال المواجهات الحدودية بين الجيشين المغربي والجزائري في أكتوبر 1963، مع العلم أن الطرح الجزائري لهذه القضية كان سياسيا ودبلوماسيا وهو الطرح الذي تقدمت به الجزائر في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والذي يؤكد عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو الطرح الذي أخذت به المنظمة وتم على أساسه الفصل في الكثير من النزاعات الحدودية التي عمت إفريقيا بعد حصول هذه الدول على الاستقلال، وهو الأمر الذي تكلفت به لجنة من المنظمة بالوساطة والحل والتحكيم بين البلدين وبالقيام بوضع ورسم الحدود المشتركة بينهما.

وقد دخلت بعد ذلك القوات المسلحة الملكية على خط النزاع المسلح بعد احتلال المغرب وإلحاق أراضي الصحراء الغربية بالمملكة المغربية في 1976 إثر إتفاق مدريد الثلاثي حول الصحراء. وقد استعملت القوات المسلحة الملكية الحزم العسكري في الميدان خلال الخمس سنوات الأولى للحرب ضد جبهة البوليساريو، خاصة بعد الإستراتيجية العسكرية المغربية التي رسمت منذ 1980 من طرف الجنرال "الدليمي"، والتي تتجلى في عزل "الصحراء النافعة" عن هجومات البوليساريو وذلك عن طريق بناء حزام أمني مجهز بتكنولوجيا الليزر والرؤية الليلية.

ولما أمضى المسؤولون الموريتانيون، الذين عزلوا رئيس الجمهورية "المختار ولد دادة"، اتفاق السلام مع جبهة البوليساريو، استغلت الرباط تواجد 25.000 جندي مغربي بوادي الذهب على الحدود الموريتانية لإلحاق 90.000 كلم<sup>2</sup> من الصحراء الغربية بالمغرب، في أوت 1979 وهي مناطق لم تكن تحت السيطرة المغربية من قبل.

وقد استغلت المؤسسة الملكية في المغرب القوات المسلحة لخدمة السياسة الخارجية للمغرب، من خلال مشاركتها المباشرة في نزاعات خارجية أو من خلال الدعم العسكري لقوات المنظمات الدولية، أو من خلال المشاركة في البعثات الإنسانية للأمم المتحدة، ومعظم هذه التدخلات كانت تهدف إلى تحسين المكانة الدبلوماسية للمغرب في المحافل الدولية والحصول على الدعم فيما يخص قضية تقرير المصير في الصحراء الغربية من طرف الدول والمنظمات الدولية والجهوية.<sup>1</sup>

في مناسبات كثيرة كان الملك المغربي يعلن تهديده بمساندة دولة ما عسكريا ضد أخرى لإقناع الثانية بعدم عرقلة المصالح المغربية مثل ما وقع في تشاد 1983 في نزاعها ضد ليبيا.

أما على الساحة العربية، فلم يتم توظيف هذا المتغير - القوات المسلحة الملكية - خلال حرب 1967 نظرا إلى اللامبالاة التي ميزت الموقف المغربي تجاه هذه القضية. وخلال حرب الجولان 1973 أرسل المغرب 3000 جندي من القوات المسلحة الملكية. أي شهورا قليلة بعد محاولتي الانقلاب، وأرسل مجموعة أخرى إلى سيناء للمشاركة في حرب أكتوبر 1973 العربية الإسرائيلية.

وقد استغل الملك الحسن الثاني هذه الصورة الرمزية للدفع بالسياسة العربية الإسلامية، التي ستصبح أحد أهم محاور السياسة الخارجية المغربية. ونفس الأمر فقد أرسل المغرب مجموعة من الجنود والضباط إلى بعض الدول الخليجية المنشغلة بأمنها بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية 1979 وهو ما دفع لإنشاء مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981،<sup>2</sup> تمثلت في الإمارات العربية المتحدة منذ نوفمبر 1985، كذلك نحو المملكة العربية السعودية في أوت 1990 إثر غزو العراق للكويت، رغم معارضة الرأي العام المغربي وأحزاب المعارضة تواجد هذه القوات وطالبوا حرب الخليج بعودتها.

إلا أن القوات المغربية، بقيت في السعودية طوال فترة الحرب، وهو ما منح للمغرب فرصة الحصول على منح وعلاوات جد مهمة مقابل دعمه، ففي سنة 1991 أعطت الإمارات

<sup>1</sup> - ABD ELAH NOUR, *les actions extérieures des forces armées royales du Maroc en évolution des politiques de défenses des pays du Maghreb au regard des évolutions géopolitiques récentes*, Touloun : fondation méditerranéenne d'études stratégiques p117-127.

<sup>2</sup> مغيل هيرنا ندو دي لارامندي، مرجع سبق ذكره، ص154.

العربية المتحدة والعربية السعودية للمغرب ما قيمته 1000 مليون دولار من البترول مجانا، كما أعفته من 3600 مليون دولار من الديون.<sup>1</sup>

أما على المستوى الإفريقي، فلم تتح للمؤسسة الملكية في المغرب الفرصة لتوظيف القوات المسلحة الملكية في هذه القارة، خاصة بعد مطالبة المغرب سيادته على موريتانيا حتى سنة 1969 وكذا نزاع الصحراء الغربية منذ 1976، كان وراء تقييد السياسة الإفريقية للمغرب، خاصة بعد إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية وقبول المغرب باستقلال موريتانيا، بالإضافة إلى ضم الجمهورية الصحراوية الديمقراطية، في نوفمبر 1984، ورغم ذلك عمل المغرب على تقديم بعض المساعدات العسكرية البسيطة للدول الإفريقية مثل الكونغو. وحماية بعض رؤساء الدول مثل الغابون وغينيا الإستوائية وكذا التدخل العسكري لمساعدة أحد المسؤولين كالرئيس الزائيري موبوتو MOBUTU الذي كان قد هدد سنة 1977 و1978 بمحاولتين إنقلابيتين.

كذلك سجل الحضور في الصومال وهذا في إطار بعثات الأمم المتحدة، أين كان هذا الحضور يندرج في العملية التي أطلقها الرئيس الأمريكي " بوش الأب " في الأسابيع الأخيرة من ولايته، وكذا تشجيع التكوين العسكري للضباط الأفارقة في الأكاديمية العسكرية للقوات المسلحة الملكية (القنيطرة، مكناس، ومراكش) بهدف الحصول على دعم بخصوص ملف تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية.

---

<sup>1</sup> - Miguel Hernando de larmoient, **chronique international 1991**, annuaire de l' Afrique du nord, paris, CNRS, 1993, pp477-548.

## المطلب الخامس : القدرات و الإنفاق العسكري للقوات المسلحة الملكية.

وعليه نجد أنه منذ أن تأسست القوات المسلحة الملكية وهي تحظى بإمكانيات مالية تعرف إرتفاعا مطردا فما بين 1956 و 1969، حيث إرتفعت المصاريف العسكرية بست (06) أضعاف، حيث مثلت حصة الجيش في الميزانية العامة 8.7% سنة 1956 لترتفع إلى 15% في سنة 1962 وإلى 18% في سنتي 1969 و 1970 وهكذا تمتص ميزانية الجيش خمس الموارد العامة في المغرب، حيث تأتي مباشرة بعد ميزانية وزارة التربية الوطنية. ولعل الظروف السياسية التي صاحبت تطور قضية تقرير المصير في الصحراء الغربية قد زادت من حجم الموارد التي رصدت للمؤسسة العسكرية، فمتطلبات الأمن، وتجهيز الجيش بالعتاد الجوي والأسلحة الملائمة مع حرب الصحراء، والخسائر الناتجة عن هاته الحرب، بالإضافة إلى التسابق نحو التسلح الذي يتطلبه مبدأ التوازن العسكري مع الجزائر وفقا للطرح المغربي - رغم فارق الإمكانيات المادية والمالية المتوفرة للبلدين - كل هذه العوامل وغيرها زادت من المخصصات المالية المرصودة للميزانيات والنفقات العسكرية للقوات المسلحة الملكية بالمغرب.

وحسب تقرير أمريكي حديث حول لائحة عشرين دولة الأكثر إنفاقا على التسلح سنويا، إعتادا على النسبة المئوية من الناتج العام الداخلي الخام المخصص لإقتناء الأسلحة وشراء المعدات العسكرية، نجد أن المغرب إحتل المرتبة 20 حسب التقرير المذكور سنة 2006 وخصص حينذاك 3.7% من ناتجه الداخلي الخام للتسلح، وقد أكد عبد الرحمان السباعي المكلف بإدارة الدفاع الوطني، أن المغرب خصص 4.6% من ناتجه الداخلي الخام للدفاع برسم ميزانية 2009، أي ما يمثل 10% من ميزانية التسيير والاستثمار.

وحسب تقرير الوكالة الأمريكية للصناعات الدفاعية لسنة 2008 فقد أضحى المغرب ضمن خمسة دول عربية الأكثر إقتناءا للسلاح والعتاد العسكري، وظل يتصدر قائمة زبائن فرنسا في القارة الإفريقية بخصوص تجارة السلاح على إمتداد السنوات العشرة الأخيرة، وذلك بصفقات بلغت قيمتها 7678 مليون درهم، كما إستأثرت البلدان المغاربية (المغرب، الجزائر، ليبيا وتونس) بثلاث تجارة السلاح في القارة السمراء.

ولم يتم الإقتصار بالموافقة على ميزانية الدفاع برسم سنة 2009 بعد الأخذ بعين الإعتبار الإرتفاعات المقترحة من طرف الجنرالات، إذ تم تعديلها من 26.8 إلى 34.70 مليار درهم، وجاء في البند 38 من مشروع قانون المالية أن الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بإدارة الدفاع الوطني، مفوض له خلال سنة 2009 التصرف مقدما في المبالغ المخصصة برسم سنة 2010 للحساب المالي المدعم لاقتناء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية " والبالغ غلافه 63 مليار و959 مليون درهم.

أما الغلاف المالي لميزانية الدفاع برسم سنة 2009، فيناهز 34.7 مليار درهم خصصت منها 10.2 مليار درهم لاقتناء الأسلحة وإصلاح المعدات (أي ما نسبته 27.27%) و15 مليار درهم لنفقات الموظفين والأعوان العسكريين 43.22% و5 ملايين درهم للنفقات المختلفة 14.40% علما أن ميزانية 2009 أولت اهتماما كبيرا وخصوصا لتطوير وحدات القوات الجوية (إقتناء طائرات ومعدات، رادارات أرضية وجوية).

كما أن قيادة القوات المسلحة الملكية عملت على رفع رواتب وتعويضات كبار ضباطها في جانفي مما زاد في إقبال كهل الميزانية العامة نظرا لكون تلك الأجور تعد من أضخم الأجور المطبقة بالبلد، علما أن كتلة الأجور العسكرية تعتبر ثاني أكبر كتلة بالمغرب بعد كتلة أجور العاملين بوزارة التربية الوطنية.

وعموما فإن المؤسسة العسكرية، نظرا لمختلف هذه المقومات، تحتل مكانة أساسية ضمن المشهد السياسي المغربي، فبواسطتها استطاعت المؤسسة الملكية أن تتحكم في النظام السياسي المغربي وتحتوي كل المعارضات والتمردات التي واجهتها طيلة العقود السابقة، وقد بقيت تلعب هذا الدور حتى بعد رحيل الملك الحسن الثاني، وبالتالي تبقى المؤسسة العسكرية بمثابة ذلك اللاعب الصامت لكن تدخلاته عادة ما تتسم بالحسم والفعالية.

ومن هنا يمكن أن يفهم المرء السر الذي يجعل المؤسسة الملكية تحرص حرصا شديدا على التحكم في دواليب هذه المؤسسة والإشراف عليها عن كثب، كما يمكن أن يفهم المرء السر في إشراك أعضاء من القيادة العليا للقوات المسلحة الملكية في مراسيم بيعه الملك "محمد السادس" وحضور كبار الضباط في مختلف المناسبات الوطنية والمآدب الرسمية باعتبارهم يشكلون أهم الدعائم السياسية للنظام ويمثلون القسم المحوري ضمن الطبقة السياسية الحاكمة بالمغرب.

وحسب الخبراء العسكريين يعتمد المغرب على الصفقات الميسرة في إقتناء أسلحته ومعداته العسكرية، وهذه الطريقة لا تمكنه من اقتناء آخر جيل من السلاح، واضطرار المغرب من جهة أخرى لتخصيص المزيد من الأموال للدفاع على حساب قطاعات أخرى، وبذلك ستظل انطلاقته التنموية مرهونة، لمدة قد تطول، بإنعكاسات السباق نحو التسليح.

## المبحث الخامس: المحددات السياسية و دينامية الحقل السياسي المغربي.

تنطرق الدراسة في هذا المطلب - وكما هو موضح في الإطار النظري - أهم المحددات السياسية الداخلية في الحراك السياسي المغربي ومدى علاقاتها مع عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المغربية ونركز بالتحديد على:

- الأحزاب السياسية.

- الجماعات الضاغطة (القوى المجتمعية).

- وسائل الإعلام والرأي العام.

إن السياسة الخارجية للأنظمة التقليدية التي وصفها "لينز Linz" بالسلطانية<sup>1</sup> عادة ما تكون مجالاً وسلطة خاصة بالملك، إلا أن الخصوصية المغرب تكمن في تمركز السلطة في يد الملك بموازاة مع سلسلة من التنظيمات السياسية التي تشارك بشكل محدود في اللعبة السياسية بحيث تساهم، لمجرد تواجدها في الواجهة نحو الخارج، و في تأييدها ودعمها، لهذا انحصرت الدينامية السياسية الداخلية في المغرب بعد الاستقلال في دور الملك محمد الخامس و ولي عهده الحسن الثاني في إطار بناء سلطة مركزية تسمى بالمخزن<sup>2</sup>.

ومن هنا لا يمكننا التطرق لهذه النقطة دون المرور على الثقافة السياسية التي تسود المجتمع المغربي، فقد اعتبر مفهوم الثقافة السياسية منذ ظهوره أحد المفاهيم الكبرى في علم السياسة، ومن ثم، فإن الثقافة السياسية، كمفهوم قد يتجاوز الإفراط وإن كان لا ينكر حركتهم كلية، إذ أن الأفراد ينشؤون بالفعل في إطار ثقافة ما، لكنهم أيضا ينتجونها أو يعيدون إنتاجها<sup>3</sup>.

وعليه فقد أشارت دراسات عديدة لاختلاف أنماط القيم والاتجاهات والمعتقدات من بلد لآخر، بل وداخل نفس البلد، تبعا لاختلاف تجارب الحياة والخبرات التاريخية، ومستوى التعليم، والمستوى الإقتصادي والاجتماعي. وفي ضوء ذلك شاع استخدام الاقتراب الثقافي

<sup>1</sup> - مغيل هيرنا ندو دي لارامندي ، مرجع سبق ذكره، ص101.

<sup>2</sup> Maria-Angels Roque et des autres, **La Société Civile au Maroc**, Paris : Editions Publisud, 2004, p 22.

<sup>3</sup> - Stephen Chilton, **Defining political culture**, western political quarterly, VOL 41, N°3, sept1988, p419.

لتفسير هذا الاختلاف، وبدا أن ثمة ارتباطا بين طبيعة الثقافة السياسية السائدة في مجتمع ما وطبيعة النظام السياسي القائم في هذا المجتمع، فضلا عن تأثيرها على الإستقرار السياسي. والثقافة السياسية تشير إلى مجموع الأفكار والاتجاهات إزاء السلطة، وقواعد ضبط السلوك والمستويات الحكومية، وما يعده الناس حقوقا. وقد عرف "انجلهارت Inglehart" " وزميلاه الثقافة السياسية بوصفها "نسقا من القيم المشتركة يساعد على تشكل سلوك الناس في مجتمع ما".<sup>1</sup>

هناك من يشير إلى وجود ثلاث أنماط من الثقافة السياسية تميز المجتمع المغربي أولها ثقافة انقسامية، وثانيهما، ثقافة الإجماع، والثالثة التي لا تزال تعاني من التضيق هي ثقافة المشاركة.

فقد فرضت السمة التقليدية التي ميزت التجربة المغربية حدودا قاسية على عملية التحول الديمقراطي، والمطالب التي أثيرت بصدده، وحققت استقرارا وثباتا نسبيا يندر أن نجد له نظيرا، بالرغم من بعض التغيرات والمستحدثات التي جلبتها عمليات الإحتكاك بالغرب من خلال علاقاته المتنوعة.

ويمكن القول بوجود ثلاثة عناصر رئيسية أفرزتها التأثيرات التقليدية التي تميز الثقافة السياسية المغربية<sup>2</sup>، وهي:

- تحييد الإسلام السياسي بفعل أن الملك هو أمير المؤمنين، وأن النظام السياسي قائم على الإسلام.

- التمسك بالشكل التقليدي، والمبررات التقليدية للسلطة، فأمر المؤمنين يلجا للدين، والوطنية المغربية بهدف تأكيد شرعية الملكية وتعبئة التأييد للعرش الملكي، كما تعد البيعة من أهم الممارسات التقليدية التي ترتبط بالملكية وتضفي شرعية عليها، ولم يقتصر توظيف التقليدية على المؤسسة الملكية وحدها، وإنما امتد إلى مختلف القوى السياسي في البلاد.

- تعبير الحركة السياسية عن واقع مختلط من التقليدية والحداثة.

<sup>1</sup> - Jim Granato, Ranald Inglehart and David Leblang, **the effects of cultural values on economic development theory, hypothesis and some empirical tests** , American journal of political sciences VOL 40,N°03,(August 1996) pp60

<sup>2</sup> - عبد السلام نويرة، التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربية : قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص96.



و من ثم، لا يقف تأثير التقليدية عند هذا الحد، بل إنه يقف في حالات عديدة في وجه محاولات التحديث وما تثيره من تحولات.

وبالتالي فإن نمط الثقافة السياسية القائم في المغرب لا يساعد على حفز معدلات التحول الديمقراطي، بل ويمكننا القول أنه يمثل معوقا في سبيلها فيما يتعلق بالاهتمام بالسياسة، يبين الاستطلاع الذي أجراه مجموعة من الباحثين المنضوين تحت إطار فريق البحث والتكوين في العلوم الإجتماعية والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، المغرب.<sup>1</sup>

يبين الاستطلاع ارتفاع نسبة الأشخاص في المغرب الذين لا يهتمون بالسياسة على وجه الإطلاق، بحيث وصلت إلى 36.8%، هذه النسبة تكون مرشحة أكثر إلى الإرتفاع إذا أضفنا إليها فئة الأشخاص الذين أجابوا بأنهم لا يهتمون بالسياسة إلا قليلا، والتي وصلت إلى 34.0% مقابل ذلك، فقد أجاب 8.8% من المستجوبين بالقول بأنهم مهتمون إلى درجة كبيرة بأمور السياسة، فيما أجاب 14.9% بالقول أنهم مهتمون بها بصفة عادية.

---

<sup>1</sup> - محمد عبد ربي، الباروميتر العربي : قياس الديمقراطية في المغرب، ورقة بحثية لفريق البحث والتكوين في العلوم الاجتماعية والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الحسن الثاني- المحمدية، المغرب ، ديسمبر 2006، ص07.

## المطلب الأول : الأحزاب السياسية و دروها في المشهد السياسي المغربي .

بالرجوع لمتغير الحزب السياسي يمكن القول أن المرحلة الاستعمارية في المغرب (1912-1956)، كانت إطارا لبروز الأحزاب السياسية منذ عام 1934، تاريخ انبثاق أول تنظيم حزب ممثلا في كتلة العمل الوطني التي كانت جسرا موطئا لترادف عدد من المكونات الحزبية في المنطقتين : السلطانية الواقعة تحت النفوذ الفرنسي والخلفية الخاضعة للاستعمار الإسباني، في صيرورة اكتسبت طابع رد الفعل على الحماية الفرنسية والإسبانية.

أما باقي الخيارات المشروعة فقد قامت بتوجيه من السلطة وتحت رعايتها مثل: الإتحاد الدستوري والجمعية الوطنية للمستقلين والحزب الوطني الديمقراطي. وعلى الأرجح كانت بمثابة حركات تدعمها السلطة. كالحركة الشعبية التي كانت تضم أغلبية حكومية وتجمع عدة تيارات، بدءا من الليبرالية الأكثر تحررا مرورا بنوع من العقلانية التقدمية في الوسط، ووصولاً إلى الدفاع عن القيم الأصيلة والموروثة ولكن كل تلك التيارات ظلت أحزاب أقلية متميزة دون أن تكون لها جذور تاريخية، بالإضافة إلى افتقادها للتنظيم الجماهيري، ومن ناحية أخرى استطاعت بعض الجماعات المشروعة التي ليس لها خط واضح الحصول على بعض المقاعد في البرلمان.

وإذا كانت وضعية الاستعمار قد طرحت نفسها كمحدد موضوعي في تفاعل المكونات الحزبية مع الواقع المفروض، فإن مرحلة الاستقلال فرضت رهانات جديدة على مستوى البناء السياسي للبلاد، خاصة على الصعيد المؤسسي، محاولة إعطاء أبعاد إستراتيجية للعهد الجديد من خلال طرح إشكالية القطيعة على مستوى طبيعة النظام السياسي المغربي.

وتشير إشكالية مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي لزوماً للوضعية التي سطرها المشرع الدستوري للمؤسسة الحزبية، ترتباً على الاختيارات الإستراتيجية للنظام من جهة، وطبيعة الرهانات المتصلة بالأحزاب السياسية في المجال السياسي الوطني مرحلياً واستراتيجياً من جهة ثانية.

جعلت الملكية من التعددية الحزبية مبدأ دستوريا ثابتا، يلخص مراهنتها على واقع سياسي تعددي ينسجم مع طبيعة المؤسسة الملكية الحاكمة والتحكيمية أولا، ويجسد " الانتصار" السياسي الذي حققته الملكية في صراعها المضرر أو المكشوف مع المكونات الحزبية التاريخية، وخاصة في المرحلة الأولى لاستقلال حزبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي انفصل عن الأول، وكان يحمل لواء خطاب التقدمية والحدثة والتحول الديمقراطي.

وتجد التعددية الحزبية في المغرب ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن نظام الحزب الوحيد غير مشروع، كما أن الفصل التاسع يشدد في بنده الثالث على حرية "جميع المواطنين في تأسيس الجمعيات و الإنخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم"<sup>1</sup>.

كان المشروع الدستوري "وهو الملك أولا وأخيرا" منذ عام 1970، وهو الواقع نفسه بالنسبة إلى الدساتير الثلاثة الأخرى المراجعة لسنوات 1972، 1992، 1996،<sup>2</sup> إلى تسيير وظيفة الحزب في النسق السياسي المغربي، وبذلك أصبح الحزب السياسي مجرد طرف في تنظيم المواطنين وتمثيلهم ترتيبا على منطوق البند الأول من الفصل الثالث من الدستور الذي ينص على أن "الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية، تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم".

يضم المغرب تسعة وعشرون 29 حزبا سياسيا متباينة الاتجاهات، وتتفاوت من حيث أهميتها وتاريخها في الحياة السياسية المغربية، ويعد بعض هذه الأحزاب استمرارا للدور الحركة الوطنية التي قامت بدور كبير في عملية الإستقلال، وقد استمرت هذه الحركة بعد مرور نصف قرن على الاستقلال لأنها حافظت على وجودها وكيانها كتيار للمعارضة على الرغم من محاولة السلطة السياسية تفتيتها ونجاحها المحدود في الحد من نفوذها.

<sup>1</sup> - أنظر دستور المغربي سبتمبر 1996.

<sup>2</sup> - يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب: قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004، ص198.

وتتمثل أهم الأحزاب المغربية فيما يلي:

- 1- حزب الإتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية 1972.
  - 2- حزب الإستقلال: أول حزب سياسي مغربي ظهر 1944، هو أحد أهم الأحزاب السياسية في المغرب منذ أكثر من أربعين عام مضت ومنذ بداية الأربعينات، احتل الحزب المساحة الرئيسية في الخريطة السياسية المغربية<sup>1</sup>، ومثل بذلك الوعاء السياسي الأساسي للحركة الوطنية المغربية بجناحيها السياسي والمسلح، والتي نشطت على قاعدة مناهضة الوجود الأجنبي في المغرب.
  - 3- العدالة والتنمية<sup>2</sup> (PJD)le parti de la justice et du développement: ويطلق عليه وسائل الإعلام المغربية اسم "الحزب الإسلامي الملكي" باعتبار أن رئيسه هو الدكتور الخطيب الذي كان منذ إعلان الاستقلال من شخصيات القصر.
  - 4- الاتحاد الدستوري: تأسس سنة 1973.
  - 5- الحركة الشعبية: ظهرت في أواخر 1958.
  - 6- الحزب الوطني الديمقراطي 1981.
- وبقراءة الممارسة الحزبية في المغرب على الأقل إلى غاية تولي الملك محمد السادس الحكم سنة 1999 يتجلى محددان مركزيان في فهم الآليات المتحكمة في السلوك السياسي للأحزاب المغربية: محدد العمل في سياق سياسي عام مؤزوم، و محدد الانكفاء التنظيمي مع ما يستتبعه من تساؤل حول الديمقراطية الداخلية وخلق الشروط الذاتية لتجاوز انسداد الفعل الحزبي.
- وبتأمل طبيعة الفعل الحزبي في المغرب منذ الاستقلال إلى اليوم، يلاحظ هيمنة منطق التشرذم والنزوع إلى التفكيك والإنشقاق بدل الإتجاه نحو الانصهار أو التكتل، وهو سلوك يعود - حسب بعض الدراسات - إلى الثقافة السياسية السائدة القائمة على الواقع الإنقسامي، وتمثل العمل السياسي ضمن تصور شخصي غائي بدلا من أن يكون سلوكا جماعيا أدائيا.
- عموما فإن التجربة التعددية السياسية في المغرب تتميز بعدد من الخصائص ذات صلة جوهرية فيما يخص قضية التحول الديمقراطي، يتمثل أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - فايز سارة ، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب ، لندن: رياض الريس للكتب والنشر ، 1990، ص17.

<sup>2</sup> - Khdidja Mohsen Finan , les élections législatives au Maroc et en Algérie, paris : institut francais de relations internationales IFRI, octobre 2007,p2.

- القبول بالمجال الملكي الخاص الذي لا تشير إليه نصوص رسمية ما.
- دمج المعارضة في تفاعلات النظام مشروط بقبولها قواعد اللعبة السياسية.
- عدم قبول وسطاء بين الملك والشعب، وفي رؤية الملك، يشمل رفض الوسائط بين الملك- أمير المؤمنين- والشعب، الأجهزة الوسيطة سواء منها التقليدية كالعلماء أو الحديثة كالأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة.
- الحرص على تمثيل المناطق وزعماء الأحزاب والطوائف والعائلات الكبرى في ترشيح الأحزاب لعضوية البرلمان.
- عدم تمكين أي حزب من التجذر في منطقة معينة.
- القبول باللعبة المخزنية القديمة القائمة على التفاوض بين القيادات والحكم حول وسائل دعم مبادرات الملك، حيث فرضت الظروف السياسية السائدة في المغرب منذ بداية السبعينات على النخبة السياسية الإلتفاف حول الملكية لحماية البلاد من ثلاثة أخطار: أولهما: خطر استيلاء العسكر على الحكم. وقد تطرقنا له من قبل حول دور المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالملك وبالمؤسسة الملكية عموماً، وثانيهما: خطر الأصولية الإسلامية، وثالثتها: خطر تمزق الوحدة الترابية.
- والحقيقة أن دور الحركة الوطنية بكل تياراتها (حزب الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، حزب التقدم والاشتراكية، منظمة الحركة الديمقراطية والشعبية) هو دور محدود تبعاً لنصيبها من مقاعد البرلمان الحالي، وهذا يعني أنه مع انفصال كل التيارات عن المجتمع القومي التقليدي القديم فإنها أصبحت تمثل اليوم عدة اختيارات في شكل متصل يبدأ من اليمين القومي الذي يمكن وصفه بأنه ديمقراطي إسلامي (حزب الاستقلال) ويصل إلى الشيوعية الوطنية (حزب التقدم والاشتراكية) أو إلى الماركسية اللينينية مرورا بالاشتراكية الديمقراطية للاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية.
- وبهذا يعيش الفعل الحزبي في المغرب على مفارقة تكاد تلخص جزءاً أساسياً من ملامح الأزمة الحزبية، وهي بلورة خطاب مكثف تختلف تكويناته ومستوياته وتجاذباته حول ديمقراطية النظام في سياق محكوم بمنطق رد الفعل بموازاة انكفاء تنظيمي يكاد يلغي مسألة الديمقراطية الداخلية، بل أيضاً لا يعطي - إلا في حدود نسبية - أي مدلول للتطور الداخلي والبحث عن شروط الفعالية السياسية.

<sup>1</sup> - محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية (1962-1991)، الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، ط01، 1992، ص 113-128.

وعموما فإن قراءة العمل الحزبي في المغرب يظهر هيمنة منطق رد الفعل استنادا إلى طبيعة النظام السياسي وارتكازا على توازناته الأساسية التي قامت على غياب المنافسة السياسية المفتوحة وتغيير الأحزاب السياسية الأكثر نفوذا عن المشاركة في صنع القرار، فطبيعة النظام السياسي المغربي هيكلت مسارات التحرك الحزبي وحكمتها بمنطق رد الفعل داخل النظام، لتظل الحياة السياسية مطوقة بالعلاقة التنافسية أو التصالحية بين الملكية والمعارضة، تارة بالواجهة المفتوحة، وتارة أخرى بالقبول بالاندماج في الصيرورة المؤسساتية في ظل شروط يقترن فيها الذاتي بالموضوعي. وامتزجت في خضمها مواطن الضعف التنظيمية وغياب الرؤية الإستراتيجية وتشردم الحركة الوطنية بواقع التوازنات الإستراتيجية الحكم في إطار قواعد سياسية يحكمها منطق الرموز وسلطة الضمني وطبيعة التفاعلات وأسس السلطة والتنازع بين الحداثة والتقليد.<sup>1</sup>

أكدت الدراسة الميدانية حول قياس الديمقراطية في المغرب على أن نتائج الاستطلاع في الثقة في الأحزاب السياسية ضعيفة فقد أجاب 54.4% بأنهم لا يثقون في الأحزاب السياسية على وجه الإطلاق مقابل 38.2% يثقون فيها بدرجات متفاوتة، ونسبة الأفراد الذين يثقون في الأحزاب بدرجة قوية لا يمثلون سوى 6.1% أما نسبة الذين يثقون فيها بدرجة متوسطة فيمثلون 11.2% بينما يمثل الذين يثقون فيها بدرجة قليلة نسبة مرتفعة تصل إلى 20.9%.<sup>2</sup>

و بإسقاط هاته الحركيات الحزبية على السياسة الخارجية المغربية يمكن القول أنه إذا استثنينا مرحلة حكم الملك محمد الخامس والتي عرفت تأثيرا ملحوظا لحزب الاستقلال على صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية المغربية، حيث مارس خلالها هذا الحزب في ظل حكومة احمد بلا فريج وحكومة عبد الله إبراهيم تأثيرا في المجال الخارجي.

<sup>1</sup> - يونس برادة، وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000، ص4.  
<sup>2</sup> - أمحمد عبد ربي و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص10.

فإن مرحلة حكم الملك الحسن الثاني شهدت ضعفاً أو بالأحرى غياباً شبه كاملاً، لتأثير الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومات المتعاقبة على السياسة الخارجية المغربية لعدة اعتبارات، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

- تكريس مفهوم المجال المحفوظ للملك في ميدان السياسة الخارجية طيلة حكم الملك الحسن الثاني.

- عدم إسناد وزارة الشؤون الخارجية للأحزاب المشاركة في الحكومات، وتعيين بدلا من ذلك شخصيات مستقلة وغير حزبية في هذا المنصب الأمر الذي لم يسمح بتبعية هذه الوزارة لأي حزب سياسي، وتكريس ولائها المطلق للملك.

- إدراج وزارة الشؤون الخارجية ضمن ما يصطلح عليه بوزارات السيادة، التي ينفرد الملك بتعيين مسؤوليها من الشخصيات الموالية له والمستقلة عن الأحزاب، وتحديد توجهاتها وإطار عملها.

إن هذه الوضعية جعلت دور الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومات المتعاقبة لا يخرج عن إطار مباركة خطوات الملك في مجال السياسة الخارجية حتى وإن كانت مبادئ الحزب تتناقض مع بعض مواقف المغرب الخارجية، ولعل أصدق مثال على هذا هو تجربة حزب الاستقلال الذي تحمل مسؤولية وزارة الخارجية بين 1977 و1983 حيث باركت لجنته التنفيذية مقررات مؤتمر فاس 1982 مذكيا بذلك الخطة التي وافق عليها الحكام العرب في هذا المؤتمر، من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية وهذا التقويم الفارق في الإيجابية من جانب حزب الاستقلال يبدو متباعد مع مواقف الحزب الصارمة فيما يمس القضايا العربية والإسلامية، ذلك أن وجود الحزب في الحكومة وتحمله مسؤولية وزارة الشؤون الخارجية قلص من هامش حريته في تبني مواقف أكثر انتقادية كما كان الأمر في السابق.<sup>2</sup>

عموماً يمكن حصر أسباب محدودية تأثير الأحزاب المغربية على السياسة الخارجية، نفسها العوامل التي أضعفت من مساهمة هذه الأحزاب في إعداد السياسة العامة للبلاد، فهي تعاني من عدم الوضوح السياسي والأيدلوجي، ومن الهشاشة لتعدد منابعها ومكوناتها ومن غياب التنظيم الديمقراطي داخلها، ومن الإنشاقات بسبب عدم قدرة الأطراف المتنازعة على

<sup>1</sup> - سعيد الصديقي ، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، مارس 2002، ص199.

<sup>2</sup> - محمد معتصم ، تأملات في حصيلة وآفاق 30 سنة من الحياة السياسية والدستورية ، المجلة المغربية للقانون واقتصاد التنمية، العدد 30 ، 1993 ، ص ص 41-11.

حسم الخلاف بالطرق الديمقراطية وبالأحكام إلى رأي الأغلبية، إضافة إلى ضغوط المحيط الإجتماعي.

وتتمثل أهم العوامل الموضوعية لضعف دور الأحزاب المغربية في مجال صنع وإعداد السياسة الخارجية في عاملين أساسيين وهما، ضعف مركز الأحزاب في المنظومة الدستورية والسياسية المغربية مقارنة مع باقي المؤسسات السياسية الأخرى، خاصة المؤسسة الملكية التي تهيمن بشكل يكاد مطلقا على عملية صنع السياسة الخارجية، فهي لا تتعدى دورها في تنظيم المواطنين وتمثيلهم مثلها مثل المنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية.<sup>1</sup> إن طبيعة المؤسسة الملكية في المغرب تنتفاي مع وجود ممارسة سياسية تطمح إلى الحصول على السلطة، فالملكية تعمل دائما على تبوء موقع توازي به مختلف القوى السياسية بما فيها الأحزاب، هذا ما توصل إليه المفكر الأمريكي "جون واتربوري" عندما اعتبر أن السلطان الشريف في المغرب يسعى دائما إلى تجاوز كل المؤسسات وتقديم مؤسسة السلطان كالمؤسسة الوحيدة، القارة والدائمة.<sup>2</sup>

خير دليل على هذا نص خطاب الملك "محمد السادس" في 30 جويلية 2010: "...ولأن الإسهام في تأطير المواطن وتمثيله يعد من صميم المهام الدستورية للأحزاب السياسية...".<sup>3</sup>

كل هذه الظروف وبالإضافة إلى ضعف التأطير والتعبئة والتنشئة الاجتماعية والسياسية الذي يترجمه المستوى الهزيل لإعلامها، والتعصب للمواقف التي تترجمها ظاهرة الانشقاقات التي تعرفها هذه الأحزاب، وضعف وهشاشة ولاء أعضائها التي يؤكدتها أيضا الإقبال المكثف على الانتقال من حزب لآخر، واعتماد إصلاحات داخلية ترقيعية مرحلية يسهم في تكريس العزوف السياسي في أوساط المجتمع بكل فئاته.<sup>4</sup>

تجدد الإشارة في الأخير إلى أن إستراتيجية السلطة المتمثلة في التحكم ومراقبة التعددية الحزبية القائمة، والحيلولة دون حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان، ولجوء الأحزاب ذات الأغلبية النسبية إلى تحالفات بإيعاز من المؤسسة الملكية، حرم الحزب الأعلى دائما من الحصول على أغلبية متناصفة ومستقرة تؤهله لتقوية مركزه أمام

<sup>1</sup> - أنظر الفصل الثالث: من الدستور المغربي 1996.

<sup>2</sup> - جون واتربوري، أمير المؤمنين: الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة: عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتي، عبد اللطيف الفلق، الرابط: ترجمة مؤسسة الغني للنشر، ط1، 2004، ص57.

<sup>3</sup> - مقتطف من الخطاب الملك بمناسبة عيد العرش 30 جويلية 2000.

<sup>4</sup> - ادريس لكريني، تأهيل المؤسسة الحزبية والإصلاح الدستوري، القدس العربي، العدد 5808، 2008/02/06، ص18.



السلطة الملكية، ولعل هذا ما توحى به الفقرة الثانية من الفصل الثالث من الدستور التي تنص على أن: "نظام الحزب الوحيد نظام غير مشروع" بمعنى أن طبيعة النسق السياسي المغربي لا تسمح بهيمنة حزب واحد على الحياة السياسية حتى وإن كان ذلك عبر صناديق الاقتراع. يجدر الذكر أن بعد الأحزاب السياسية المغربية عن مجال تدبير وإدارة الشؤون الخارجية وقلة الحالات التي عين فيها الملك شخصيات حزبية في مهام دبلوماسية، أدى في النهاية إلى قلة اهتمام واكتراث الأحزاب بهذا الميدان الحيوي لقلة إطلاعها على مفرداته الأساسية وتفصيله الدقيقة، خاصة وأن ما يميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، اعتبار الأولى عنوان على التخصص والاحترافية، ومنه فعدم الإثراك الفعلي لهذه الأحزاب في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية، يجعل الحديث عن وجود إجماع وطني مغربي حول بعض ملفات السياسة الخارجية المغربية مبالغاً فيه ويكتنفه الكثير من النسبية في غياب أي دور فعلي وعملي لمختلف القوى السياسية في بلورة توجه هذا الجانب من السياسة العامة للبلاد، خاصة ما يتصل منها بقضية الصحراء الغربية.

## المطلب الثاني: الجماعات الضاغطة بالمغرب و دورها في توجيه السياسة الخارجية.

إن موضوع الجماعات الضاغطة أصبح من بين أهم المواضيع دراسة، في العلاقات الدولية خاصة مع تنامي دور جماعات المصالح أو اللوبيات مع القدرة والمقدرة الاقتصادية والمالية التي تمكنهم على التأثير في صناعة العديد من السياسات سواء على المستوى الوطني أو المحلي "رسم السياسة العامة للبلاد" أو على مستوى صناعة القرار في السياسة الخارجية للدولة.

لكن هذا الأمر صعب إسقاطه على دول العالم الثالث، تلك الدول التي تتميز بعدم توفير المعلومات و الانغلاق مع ضبابية كبيرة تكتنف اللعبة السياسية الداخلية، لهذا فإنه يبدو أن دور جماعات المصالح في المغرب في مجال صنع السياسة الخارجية يسجل غيابا مطلقا، باستثناء بعض الحالات المنفردة لا نجد أي حضور أو حتى اهتمام من جانب هذه الجماعات بالشؤون الخارجية المغربية، ولعل أبرز استثناء يسحق الذكر في هذا المقام، اشترك الحكومة المغربية لأرباب مراكب الصيد في المشاورات حول تجديد اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والإتحاد الأوروبي خلال عام 1999، وخلال استئناف المفاوضات بين الجانبين ببروكسل في 2000/10/30 قدم السيد "عبد الإله القباح" رئيس الجمعية المغربية لمجهزي سفن الصيد بأعالي البحار تصور الجمعية حول شروط تجديد هذه الاتفاقية الذي يتمحور حول إقامة شركات مغربية أوروبية للصيد في المياه المغربية وأن يكون لكل جانب نسبة 50% من رأس المال، وتتم عمليات تفريغ الأسماك ومراقبتها في الموانئ المغربية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - جريدة الشرق الأوسط، عدد 8007، يوم 2000/10/30، ص11.

كما نجد أن من بين المؤشرات التي تنبئ برغبته في دور أكثر فاعلية لجماعات المصالح المغربية الموقف الذي أعلنت عنه الجمعية المغربية لمنتجي ومصدري الفواكه والخضر يوم الخميس 02 نوفمبر 2000 حيث دعت أعضائها إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، كما نددت بالتصرفات اللاإنسانية للقوات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وقد جاءت هذه الدعوة بعد إعلان الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني عن عزمها بنشر بيان يكشف الشركات المغربية التي تتعامل مع شركات إسرائيلية.<sup>1</sup>

لكن هذا لا يعني بعدم وجود جماعات مصالح تتزايد قوتها في التأثير على صنع القرار الداخلي والخارجي في المغرب خاصة في ظل مغرب العهد الجديد بعد اعتلاء الملك "محمد السادس" للحكم، بفلسفة رأسمالية جديدة تتناغم مع إدراكات كبار رجال المال والأعمال المغربية، وذلك من خلال ما أصبح يعرف إعلاميا في المغرب "بزواج المال والسياسة"<sup>2</sup>، وتداعياته في بناء كثير من الوقائع السوسيوسياسة المغربية، فالنخبة الاقتصادية بالمغرب لا تشتغل في سجل المال والأعمال فقط، بل تمارس فعلها أيضا، وبشكل جلي، في سجل السياسة إلى الدرجة التي يبدو فيها هذا السجل، محدود الفعالية والفاعلية بدون رساميل مادية يثريها الفاعل الاقتصادي وليس السياسي.

ولا يتوقف الأمر عند المجال السياسي بل يتجاوزه إلى باقي المجالات المجتمعية الأخرى بالشكل الذي يجعل من هذه الجماعات أو النخب الاقتصادية منتجة لكثير من التقاطعات والترابطات مع مختلف الفاعلين المجتمعيين. لهذا لم يكن غريبا أن تصير هذه النخبة مخطوبة الود، بل ومراهن عليها بقوة، حتى في لحظات بناء أي مشروع، وكيفما كان نوعه ومرماه، خاصة وأن من بين كبير مستشاري الملك "محمد السادس" نجد "منير مجيد" هو مدير مجموعة أونا (OMNIUM NORD AFRICAIN/ HOLIDIN (ONA) و"حسان بوحمو" ومدير الشركة الوطنية المغربية للاستثمار d'investissement société national وهما يعتبران من بين ثاني أكبر رجال الأعمال في المغرب، ومقربين جدا من الملك،<sup>3</sup> وتمثلت هذين المجموعتين حوالي 30% إلى 40% من رأسمال بورصة الدار البيضاء، وما بين 3-

<sup>1</sup> - جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد 6295، يوم 03 نوفمبر 2000.

<sup>2</sup> - عبد الرحيم العطري، النخبة الاقتصادية بالمغرب: زواج المال والسياسة، وجهة نظر، الرباط، العدد 43، شتاء 2010، ص34.

<sup>3</sup> - Ziad Liman, *Maroc Big Business*, *Afrique Magazine*, N °296, France Mai 2010, p46.

5% من الاقتصاد المغربي، وقد لقبها الصحافة المغربية بالنموذج الجديد للديمقراطية الاقتصادية،<sup>1</sup> وهي تسجل أرقام مضطربة باستمرار في السوق الداخلية والإقليمية. لكن رغم صعود مثل هذه الجماعات ونفوذها داخل القصر الملكي، إلا أنه عموماً يمكن القول أن جماعات المصالح في المغرب مثلها مثل مثيلاتها في دول العالم، فوجودها لا يعني بالضرورة أنها قادرة فعلاً على التأثير على صاحب القرار، ويعود السبب إلى غياب التنظيم وعدم وضوح الأهداف وكذا طبيعة النظام السياسي الذي لا يترك هامشاً هاماً لتأثير هذه الجماعات.

---

<sup>1</sup> - Ibid. P47.

## المطلب الثالث: المقاربات الإعلامية و دورها في صناعة رأي عام في السياسة الخارجية.

هناك ارتباط وثيق بين الرأي العام، ووسائل الإعلام نظرا للدور المؤثر والكبير الذي تلعبه وسائل الاتصال في توجيه الرأي العام، بل وفي تكوين وصناعة هذا الأخير، وهذه العلاقة الجدلية بين وسائل الإعلام والرأي العام جعلت بعض الباحثين لا يميزون بين تأثير هذين العاملين على السياسة الخارجية، ويدرجونهما في عامل واحد، ولهذا سوف تحاول الدراسة من خلال هذا الفرع رصد دور الرأي العام ووسائل الإعلام المغربية في صنع السياسة الخارجية المغربية.

عموما، إن الرأي العام يعرف بأنه مجموع الآراء والأحكام السائدة في المجتمع والتي تكتسب صفة الاستقرار، وقد تختلف هذه الآراء في درجة الوضوح و الدلالة في أذهان الأفراد ولكنها تكون صادرة عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم، رغم اختلافهم في مدى إدراكهم لمفهومها، ومدى تحقيقها للمصالح المشتركة التي تهمهم، فالرأي العام هو رأي الأغلبية<sup>1</sup> إلا أنه تبقى عملية تقييم مدى تأثيره على ميدان السياسة الخارجية مسألة صعبة جدا، وتحتاج إلى وسائل وطرق علمية وعملية لسبر هذا التأثير في هذا المجال، لهذا أصبحت تنجز حاليا مراكز دراسات وبحوث مختصة بدراسة وسبر الرأي العام سواء فيما يتعلق بصناعة القرار الداخلي أو الخارجي، وهذا ما لا يمكن أن نلمسه في دول العالم الثالث بما في ذلك المغرب، وذلك نظرا لغياب مؤسسات ومراكز لرصد توجهات الرأي العام من جهة، ولضعف مكانة ودور هذا الرأي العام في الحياة السياسية المغربية من جهة أخرى.

وقد زاد الإهتمام بدراسة تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية منذ النصف الثاني من القرن 20، بحيث صار هذا الموضوع أحد مجال الدراسات المتميزة في العلاقات الدولية في الوقت الحاضر.

تختلف وسائل تأثير الرأي العام على صانع القرار السياسي في المجالين الداخلي والخارجي على السواء، وفقا لاختلاف طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة المعنية، فقد يعبر الرأي العام عن ذاته ومواقفه وطلباته بشكل صريح وعلني خلال اعتماد الوسائل المتاحة، كوسائل الإعلام والندوات والمظاهرات والأحزاب السياسية وكافة أشكال مؤسسات المجتمع

<sup>1</sup> - إبراهيم أبو الغار، علم الاجتماع السياسي، بيروت، الطبعة الأولى، 1979. ص 182.

المدني، وإما بشكل سري ولاسيما في الأنظمة غير الديمقراطية التي تستخدم شتى وسائل الإرهاب والتنكيل بالمعارضين، مما يدفع أوساط الرأي العام المنظمة منها خصوصا للتعبير عن آرائها من خلال الإشاعة والمنشورات والصحف السرية وغيرها من الأساليب التي تتسج مع هذه الظروف.

بالنسبة لحالة المغرب يمكن القول أنه هناك الاستفتاء والتعبئة الجماهيرية والشعبية التي يمكن أن تستخدمها السلطة الحاكمة كقنوات لإشراك الرأي العام بطريقة محكمة في القضايا الخارجية.

حيث أنه لم تلجأ السلطة الحاكمة في المغرب لأسلوب الاستفتاء لإشراك الرأي العام في إقرار قرارا خارجي معين إلا مرة واحدة فقط، ويتعلق الأمر باستفتاء الملك "الحسن الثاني" للشعب المغربي على اتفاقية الاتحاد العرب الإفريقي الموقعة في ليبيا عام 1984، والتي وافق عليها الشعب المغربي بأكثر من 97% في استنارة اكتسبت طابعها الاجتماعي من إباحة التصويت فيها بتقديم البطاقة الوطنية إضافة أو بدلا من بطاقة الناخب أحيانا.<sup>1</sup>

وقد كانت هذه العملية الاستشارية في الواقع أقرب إلى الأجواء الاحتفالية منها إلى الأجواء الانتخابية التقريرية، لاسيما وأن كل الاستفتاءات الشعبية التي اجريت في المغرب كانت تحظى بموافقة ساحقة من قبل الشعب حيث كانت هذه الموافقات تفوق دائما نسبة 90% من الأصوات المعبر عنها وفقا للروايات الرسمية، خاصة أن كل هذه الاستفتاءات كانت في الحقيقة مبادرات ملكية بما يعني حدوث الالتباس وخط لدى الشعب بين النص المستفتى حوله وبين شخص الملك نفسه.

إن عدم تكرارا اللجوء على الاستفتاء، لإقرار بعض الخطوات الخطيرة التي أقدمت عليها السلطة الحاكمة، مما يعطي للسلطة الحاكمة كامل الحرية في استخدامها أو العزوف عنها، خاصة وأن الدستور المغربي يخلو من أي نص يلزم إجراء الاستفتاء على المعاهدات والالتزامات التي تمس بعض جوانب السيادة الوطنية.

<sup>1</sup> - معتصم محمد، الحياة السياسية المغربية، مرجع سبق ذكره، ص139.

لقد اعتادت السلطة الحاكمة في المغرب اللجوء إلى تعبئة واستنفار الرأي العام في مناسبات كثيرة إما لاشتراكه في عملية تنفيذ بعض قرارات السياسة الخارجية الكبرى، أو من أجل إظهار الوحدة الوطنية حول قضية معينة تمس رموز الدول المغربية، ويعتبر تنظيم المسيرة الخضراء، من الأمثلة الواضحة على استعمال الرأي العام لتحقيق أهداف دبلوماسية.

بعد نشر كتاب "صديقنا الملك" <sup>1</sup> Notre Ami Le Roi من طرف Gilles PERRAUT بفرنسا الذي اعتبره السلطة المغربية بمثابة إساءة لشخص الملك "حسن الثاني" قامت السلطات المغربية بتعبئة الشعب المغربي بشكل مباشر وغير مباشرة للتنديد بقرار السلطات الفرنسية التي سمحت بنشر هذا الكتاب.

إضافة لذلك هناك الخطابات الملكية للملك سواء في عهد الملك "الحسن الثاني" أو في ظل حكم الملك "محمد السادس"، الموجهة إلى الشعب سواء في قضايا داخلية أو خارجية، غير أن ما يلاحظ على هذه الوسيلة هي أداة للحسم في يد رئيس الدولة، وخاصة وأن الدستور المغربي ينص صراحة ودون أن يترك مجالاً للريب أو التأويل في الفصل السابع والعشرين على أن: "للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش".

ويمكن تصنيف أسباب ضعف دور الرأي العام في مجال صنع السياسة الخارجية المغربية، إلى أسباب ذاتية تتعلق بخصائص الرأي العام نفسه الذي يتصف باهتمامه أكثر بالقضايا المعيشية اليومية، لاسيما الجوانب التي لها ارتباط بمستوى المعيشة، فهو يعطي الأولوية في اهتمامه لإيجاد الحل للمشاكل الفورية كمشاكل البطالة، التضخم، تحقيق المساواة الاجتماعية، الحريات العامة.

المغرب لا يختلف كثيراً عن الوضع السائد في مختلف دول العالم الثالث، ذلك أن المواطن المغربي الذي يطغى على انشغالاته الأساسية هم الخبز والعمل، لا يمارس أي شكل من أشكال السلطة السياسية، وحتى عندما يهتم الرأي العام ببعض القضايا الخارجية فإنه ينظر إلى هذه السياسية من خلال انعكاساتها على حياته وطموحاته الوطنية والقومية والإسلامية، كما يعد انقسام الرأي العام وغياب الإنسجام في صفوفه من الخصائص التي تحول دون ممارسته لتأثير كبير على صانع القرار السياسي.

<sup>1</sup> - Lipez Carcia (Barssabé), *Sahara Occidental et droit d'ingérence dans*, « L'après-Golfe », AAN,XXX1,1992,p410.

كما تعتبر السرية من الخصائص الأساسية التي تمتاز بها السياسية الخارجية مقارنة بالسياسة الداخلية التي تتطلب الإعلان والإشهار، وهذا ما أكده "توكفيل" A.DE Tocque ville، حين دعا إلى ضرورة السياسة الخارجية بعيدا عن التأثير المباشر والصحفي للشعب"<sup>1</sup>، حيث تتجسد هذه الخاصية بشكل أوضح في بلدان العالم الثالث، إذ أن دور الرأي العام يظل دائما ضئيلا في ميدان السياسة الخارجية، بسبب افتقاره للمعلومات وارتفاع نسبة الأمية في تلك الدول.<sup>2</sup>

بالمقابل تمتلك السلطة الحاكمة في المغرب قدرة واسعة للتأثير على الرأي العام، لأنها هي التي تسيطر على الإعلام، خاصة وسائل الإعلام والاتصال السمعية البصرية، كما أن تقييد حرية النشر والتعبير الذي ساد المغرب لفترة طويلة عمل على تقوية قدرة الحكومة في التأثير وتوجيه الرأي العام الوطني.

يزداد تأثير صانعي القرار على الرأي العام في أوقات الأزمات، واللحظات الحاسمة في تاريخ الأمة، وهذا ما تجسد في أوضح معانيه خلال تنظيم المسيرة الخضراء.

كما أنه من خلال القراءات المتعددة للتاريخ السياسي المغربي نلمس أن وسائل الإعلام ليس لها تأثير يذكر في مجال السياسة الخارجية حيث أنه لا يذكر أنها استطاعت في لحظة معينة أن تثني السلطات الحاكمة في المغرب عن موقف خارجي معين، أو أن تدفعها لاتخاذ قرار معين، فالصحافة في المغرب لا تصنع الحدث بل تصفه وتتابع مساره بما يخدم الإدراكات الرسمية للسلطة.

عليه يمكن القول بأن الإعلام المغربي له حدود حمراء لا يمكن أن يتجاوزها وإلا تعرض لأقصى أشكال التضيق والمنع، وهذا الأمر لا يخص مرحلة من الحياة السياسية المغربية بعينها، بل ظلت هذه القاعدة ولا تزال تحكم الحقل الإعلامي والصحفي المغربي. وعلى الرغم من أن المغرب قد استحدثت قانونا في عام 2003.<sup>3</sup> لإنهاء إحتكار الدولة لميدان البث الإذاعي والتلفزيوني فإن تفعيل هذا القانون يرتهن بوضع قواعد قانونية واضحة لشروط الترخيص للمحطات الإذاعية والتلفزيونية، وخاصة إذا ما أخذ في الاعتبار أن الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري التي استحدثت بموجب ظهير ملكي 29 أوت 2002،<sup>4</sup> ولها

<sup>1</sup> A de Tocqueville, *de la démocratie en Amérique*, 2eme partie, flamation, paris, 1981, p316.

<sup>2</sup> - جنين لويد، تفسير السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص162.

<sup>3</sup> - مركز دراسات حقوق الإنسان ، الإعلام في شمال إفريقيا، ، تقرير ختامي، القاهرة ، 13-14 جانفي 2007، ص04.

<sup>4</sup> - محمد زين الدين، المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، 2009، ص218.



اختصاصات استشارية تتمثل في إبداء الرأي للملك في كل القضايا المتعلقة بالقطاع، واختصاصات رقابية في منح الرخص وبحث طلبات الترخيص والمعاقبة على المخالفات المرتبكة، واختصاصات اقتراحية عن طريق إمكانية رفع اقتراح إلى المؤسسة الملكية فيما يتعلق باختيار الشخصيات التي يرجع أمر تعيينها إليه.

إن الصحافة في المغرب تخضع لنظام امتيازات غير متكافئ رغم الجهود التي بذلت من أجل إقرار نمط أكثر شفافية للتمويل والدعم. وتظل رهينة تدخلات خفية تطرح مشاكل متعددة أمام قاعدة الحظوظ المتكافئة التي يصبو لها المهنيون. ومن نتائج هذه الشروط تبخيس المهنية وإضعافها داخل المشهد الإعلامي، وتسخير الصحافة لأغراض لا تتماشى مع المصلحة العامة وحق المواطنين في الأخبار والمعلومات، كما لا تسمح بتطور سليم لحرية التعبير.

وبهذا الصدد، سجلت النقابة الوطنية للصحافة المغربية<sup>1</sup>، تواصل الاعتداءات والتعسفات على الصحفيين كالاعتداء بالضرب والركل والرفس والاحتجاز، وتلاحظ النقابة أن التهديد والاعتداء على الصحفيين، يتزايد في غياب أي حماية لهم، سواء من طرف السلطات أو القضاء، حيث يتواطؤ الكل ضدهم، بل إن المؤسسات الصحافية والإعلامية التي يشتغلون بها، لا توفر لهم الحماية الكاملة، ولا تتابع المسؤولين عن هذه الاعتداءات.

مازالت إشكالية أخلاقيات مهنة الصحافة، مطروحة بحدة في المغرب، حيث تتواصل الخروقات، وتزداد حدتها، في الوقت الذي تطالب فيه النقابة الوطنية للصحافة المغربية وكل المنظمات المنضوية تحت لواء الهيئة الوطنية المستقلة لأخلاقيات الصحافة وحرية التعبير، بالإضافة إلى عدد كبير من منظمات المجتمع المدني، بضرورة وضع حد لهذه التجاوزات.

بل أكثر من ذلك، إن فئات واسعة من المجتمع، سواء المنظمات من أحزاب أو نقابات أو هيئات، ترسل النقابة، لتطرح عليها إشكالية أخلاقيات المهنة. وتطالب النقابة الحكومة المغربية بترجمة التزاماتها الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان و خاصة الحق في الإعلام.

<sup>1</sup> النقابة الوطنية للصحافة المغربية، التقرير السنوي حول حرية الصحافة و الإعلام بالمغرب، الرباط، 03 ماي 2007، ص 13.

و بهذا فإن الإعلام في المغرب لا يخرج عن المقاربة الملكية التي ترى من هذه الوسيلة الفعالة أداء لخدمة سياستها الملكية و هذا ما نلمسه بوضوح عندما تجند الوسائل الإعلام المغربية في العديد من المناسبات للترويج و الدعاية المغرضة خاصة عندما تجد الدبلوماسية المغربية نفسها في مأزق دولي و إقليمي بخصوص بمسألة تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية .

و في الأخير ، و من خلال جميع هذه المحددات الداخلية نلمس أنها تلعب دور معرقل لصانعي القرار في سياسة المغرب الخارجية ، بحكم عدم الإستقرار الداخلي على عدة مستويات ، لكن هذا لا يعني أن المغرب لا يعيش حالة استقرار، و لكن هذا الاستقرار هو استقرار استراتيجي متحكم فيه من طرف المؤسسة الملكية نظرا لتوفر ظروف داخلية و دولية معينة لا يمكن التنبؤ دائما باستمراريتها.

## الفصل الثالث

البيئة المؤسسية و دورها في  
عملية صنع سياسة المغرب الخارجية

تعد ظاهرة القرار السياسي محور كل سياسة، ذلك أن الوظيفة القرارية كانت دائما تعتبر وظيفة أساسية ودائمة بالنسبة لجميع الأنظمة والمجتمعات السياسية بما في ذلك المجتمعات البدائية.<sup>1</sup>

لذا فقد قام علماء السياسة - كمحاولة منهم لتطوير حقل نشاطهم- بصب اهتماماتهم على ظاهرة القرار السياسي، بحيث ظهرت مدارس في علم السياسة اهتمت بالأساس بهذه الظاهرة، كما تم التطرق إليه سابقا في الفصل الأول، وحصرت مفهوم السياسة بشكل عام في دراسة اتخاذ القرار السياسي كالمدرسة التي تزعمها بنتلي.<sup>2</sup>

وكذا الكتابات التي أفردها "دافيد ايستون" للإهتمام بالنظام السياسي من خلال "إفرازاته القرارية" وتعامله مع محيطه الداخلي والخارجي، وقد انتشرت هذه الكتابات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من المعاهد الموجودة في الدول الغربية، لتقتحم الفكر الأكاديمي لبعض دول العالم الثالث كباكستان، مصر الأردن والعراق في حين أن الأرشيف المغرب العربي يكاد يخلو من الكتابات حول هذه الظاهرة، ولعل خلو المجال المغربي من الكتابات حول الظاهرة القرارية، قد يكون من أهم الحوافز التي دفعت إلى التفكير في تناول مثل هذا الموضوع.

إن البيئة المؤسساتية تتعلق بالأساس في تأثير شكل النظام السياسي على طبيعة القرارات الخارجية ونقصد بها ماهية الطبيعة الدستورية للنظام السياسي المغربي. يعني هل هو نظام يعتمد على تمركز السلطات والصلاحيات أم هو نظام يؤمن بالمشاركة المؤسساتية المتخصصة.

إن البحث في المکانیزمات القرارية لأي نظام سياسي يقتضي البحث في مؤسساته المحورية. وكذا في مختلف الجماعات التي قد تؤثر في اتخاذ القرارات السياسية خاصة في مجال السياسة الخارجية.

كما أن الهدف من التطرق إلى البيئة المؤسساتية داخل المغرب هو محاولة إيجاد وحدة صياغة السياسة الخارجية (Policy Making Unit) وتشمل كل من له الحق دستوريا

<sup>1</sup> - Meynaud Jean, *les groupes de pression en France*, France:, Armand colin, 1958, p12.

<sup>2</sup> - Hallowel H.J, *les fondations de la démocratie*, paris : nouveaux horizons, 1977, p85.

ووظيفيا في صياغة السياسة الخارجية المغربية، حسب منطق عقلنة المصلحة الوطنية، وتسمح بكل من له الخبرة أو الوظيفة في المساهمة في توجيه السياسة الخارجية. ومن هنا يمكن القول أن المغرب عرف منذ استقلاله تطورا سياسيا ودستوريا غنيا بالعبر والأحداث التي أثرت على طبيعة النظام السياسي، وعلى العلاقات بين مختلف القوى السياسية، فلقد تم إصدار خمسة دساتير: أولهم الدستور الممنوح سنة 1961 والذي يعتبره "عبد الله العروي"، أنه دستور لا هو إحياء لما كان ولا هو تحقيق لما حلم به الوطنيون، بل كان وصفا وفيما للوضع السائد بعد أن استعاد ملك المغرب السلطة التي سلبتها منه معاهدة الحماية<sup>1</sup>، بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على كل من دستور 1972 ودستور 1992. لقد كانت الحياة السياسية متذبذبة والعلاقات بين السلطة والمعارضة متوترة إلا أن الإجماع الذي حصل حول دستور 1996 أدى إلى الانفراج السياسي وإلى علاقات جديدة، بين مختلف القوى السياسية، وأخيرا إلى التناوب التوافقي. ورغم الإصلاحات التي دعا إليها الملك محمد السادس في 09 مارس 2011 و التي حملها المشروع الدستوري الجديد<sup>(\*)</sup>، بالرغم من ذلك فإن الدساتير المتعاقبة التي عرفها المغرب لم تؤثر على طبيعة النظام السياسي الذي يسترشد بمبادئ الملكية الإلهية (la monarchie de droit divin)<sup>2</sup>.

بناء على ما سبق، وللضرورات البحثية كان لابد من التطرق إلى البعد المؤسسي للنظام السياسي المغربي أو ما يعرف بالبعد المرتبط بمأسسة السلطة، ويكون ذلك من خلال التطرق لـ:

1- المؤسسة الملكية.

2- البرلمان.

3- الحكومة.

<sup>1</sup> - عبد الله العروي، من ديوان السياسة، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2007، ص115.  
<sup>(\*)</sup> - والتي جاءت كمحاولة لوقف الاضطرابات التي امتدت إلى المغرب من الدول العربية الأخرى.  
<sup>2</sup> - عمر بندورو، النظام السياسي المغربي، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2002، ص5.

## المبحث الأول: الملك والمؤسسة الملكية في المغرب ودورها في صناعة السياسة الخارجية.

### المطلب الأول: مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي.

شكل انبثاق المؤسسة الملكية في بلد كالمغرب، الذي يعيش قدرا كبيرا من الخصوصية الحضارية والسياسية، ظاهرة سياسية مما أضفى عليها مسحة سياسة متميزة، وبتأمل عدد من الكتابات التي انصبت على النظام السياسي المغربي خاصة في عهد الاستقلال، يلاحظ أنها جعلت من المؤسسة الملكية قطب رحي لهذا النظام. اعتمادا أساسا على المقومات التي تركز عليها تاريخيا ودينيا وسياسيا، واستنادا إلى واقع موازين القوى الذي أهل المؤسسة الملكية إلى أن تظل محتكرة لما يمكن وصفه بحقيقة السلطة، فقد اختزل "جون وتربوري" النظام السياسي المغربي في المؤسسة الملكية، أما "ميثل كامو" فلم يجد بدا من الاعتراف بالهيمنة السياسية للعرش فيما ذهب "ريمي لوفو" إلى أن المؤسسة الملكية تجسد الركن الركين في النظام المغربي،<sup>1</sup> ويحيلنا الحديث عن التفرد السياسي للمؤسسة الملكية بالمغرب إلى الإحاطة بماهية المؤسسة، والتي تعني مجموع الأحكام والقوانين التي تحدد علاقات وسلوك الأفراد في إطار المنظمات السياسية.<sup>2</sup>

لهذا فقد انطوي المجال السياسي لمغرب الاستقلال على تكوين مثير لم يخرج إلى الوجود عفويا، بل كان حصادا موضوعيا لسياق سياسي ولد مع الجراحة الاستعمارية للبلاد، ونما في كنف معطياتها السياسية، دولة سلطانية تقليدية متشعبة بضوابط من العلاقات السياسية والإدارية الحديثة، والموروثة عن التنظيم الإداري الاستعماري، ثم حركة وطنية حديثة في الفكرة، والبرنامج والإستراتيجية، والوسائل السياسية وإن جاءت من أصول تقليدية سلفية، لهذا تعايشت المؤسسة الملكية - الوريثة للمؤسسة السلطانية المخزنية - مع الحركة الوطنية المتشعبة بفكرة حديثة عن السياسة والدولة، لكن هذا التعايش بين القوتين كان يخفي - في تضاعيفه - تعايشا تأسيسيا وتحتيا داخل كل طرف منهما: تعايش التقليد والحدثة داخل المؤسسة الملكية، وتعايش السلفية والليبرالية داخل الحركة الوطنية، بل إن التشابه في

<sup>1</sup> - يونس برادة، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أوت 2004، ص189.

<sup>2</sup> - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات ونشر، 1992، ص81.

المعطيات بينهما كان من جملة ما أسس للعلاقة بينهما ومسوغها بعيدا - فضلا- عن المشترك السياسي والجامع الوطني في وجه خصم أجنبي واحد.<sup>1</sup>

ما نود التركيز عليه في هذا الإطار، هو موقع المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي ذلك أن قمة السلطة في دول العالم الثالث بشكل عام هي المحدد الرئيسي لآليات عمل النظم السياسية لهذه الدول، فأهم خاصية تميز الكثير من الأنظمة السياسية لبلدان العالم الثالث هو أن رئاسة الدولة تبقى المؤسسة المحورية التي يقوم عليها كل هرم السلطة، والتي من خلالها تستمد كل السلطات وتتحرك كل الأجهزة، وبالتالي فإن رئيس الدولة يعتبر الشخصية السياسية الأولى التي تشخص جميع الأجهزة الدستورية التي لا تتمتع بأي استقلالية سياسية، وتبقى تابعة للرئيس سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن ثم فإن العاهل المغربي هو أبرز وأهم عنصر في الحياة السياسية المغربية، وهو المحور الذي ترتبط به، وتدور حوله العناصر الأخرى.<sup>2</sup>

استنادا للأسس الدستورية والقانونية للنظام السياسي المغربي، فهو نظام حكم ملكية دستورية ديمقراطية اجتماعية طبقا لنص الدستور وكما حدده الفصل 19 من الدستور ويعتبر الملك هو:

- أمير المؤمنين.
- النائب الأعلى عن الأمة ويرمز وحدتها.
- وهو الضامن لسمعة البلاد واستمراريتها.
- وبوصفه المدافع عن العقيدة.
- وحامي حمى الدين.

<sup>1</sup> - عبد الإله بلقزيز، السلطة والمعارضة، المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، الطبعة 1- 2007 ص104-105.

<sup>2</sup> - محمد سالم، النخبة السياسية في المغرب ، في على الصاوي (محررا) النخبة السياسية في العالم العربي، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1996، ص498.

ولهذا فإن التأويل الحالي للفصل 19 من الدستور يسعى إلى عدم تقييد سلطات الملك وعدم إخضاعها للدستور نظرا لكونه أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة، غير أننا نلاحظ بأن الوظائف السابق ذكرها، والمنصوص عليها في الفصل 19 لم تخول في تاريخ المغرب لرئيس الدولة سلطات عليا فوق القانون والمجتمع، كما أن لقب الممثل الأممي الذي قد نصادفه في القانون المقارن في بعض الدول الديمقراطية لم يؤدي إلى وضع الملك فوق الدستور.<sup>1</sup>

هذا يتناقض مع الفقه الدستوري بين مفهومي "الملكية المطلقة" والملكية الدستورية معيارا قانونيا وسياسيا، ذلك أنه عندما يتم الفصل بين "السلطة السياسية" والأشخاص الذين يمارسونها، يمكن القول آنذاك بان ممارسة السلطة تستند إلى مرجعية دستورية.

أما في حالة عدم الفصل بين "الشخص" و"السلطة" وبين "الحكم المؤسسي" و"الحاكم المشخص" وتغيب الضوابط الدستورية مقابل حضور النزوات الشخصية فإن الأمر يتعلق بشخصية السلطة، ففي الحالة الأولى: تكون إزاء "ملكية دستورية" وفي الحالة الثانية تكون إزاء ملكية مطلقة.<sup>2</sup>

تنتقل الملكية في المغرب في تصورنا لمكانتها الدستورية من اعتبارات تتجاوز المنطوق الدستوري لتستحضر جوانب مستمدة من الثقافة السياسية السائدة اعتمادا على شرعية تقليد تمزج بين الدين والتاريخ.

من خلال هذا، فإن التفكير في مسألة الشرعية، كصفة تنسب لنظام سياسي ما خاصة تلك المجتمعات التي تعيش في كنف حقل سياسي مزيج باللاعقلانية بدل العقلانية، مدموغا بالرموز بدل القوانين، ومحكوما بالشخصية عوض المؤسسات وهو ما يجسده النظام الملكي المغربي.

<sup>1</sup> - عمر بندورو، النظام السياسي المغربي، مرجع سبق ذكره، ص191.

<sup>2</sup> - المسكي محمد، التصورات السياسية في الخطاب السياسي عند محمد حسن الوزاني: مقارنة في الإشكالية والمفاهيم- أطروحة لنيل دكتوراه في الحقوق جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الدار البيضاء، السنة الجامعية 2002-2003، ص84.



لهذا فقد كانت خطب الملك الحسن الثاني في السابق، توحى بأن المغرب ملكية إلهية

## 1. Monarchie de droit divin أو ثيوقراطية Monarchie Théocratique<sup>1</sup>

هي فكرة انتقدها بشدة المفكر السياسي المغربي محمد حسن الوزاني. الذي تميز كمفكر سياسي مغربي زواج بين المرجعية السياسية الإسلامية ومكونات المرجعية السياسية الغربية بأسلوب سلس يتخطى كل التناقضات القائمة بين هاتين المرجعيتين، فقد انتقد بشدة كل المسوغات القانونية والسياسية التي تركز عليها نظرية الحق الإلهي سواء في المنظومة السياسية الغربية أو الإسلامية<sup>2</sup>.

من هنا يتبين أن استخدام هذا المفهوم المخزني قد حول كل الترسنة الدستورية من إطار للتقييد إلى إطار للتكريس، تكريس لوحدة سلطة السلطان المتعالية والمطلقة التي تبلورت منذ بداية تسلم السعديين للحكم لتتجذر مع تعاقب السلاطين العلويين على السلطة، ووفق هذا المنظور المخزني، الذي تكرر تاريخيا وفقهيا، فليس هناك فصل في السلطات.

مما يجسد ذلك ما أشار إليه العاهل المغربي في خطاب ألقى بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية لمجلس النواب بتاريخ 09 أكتوبر 1987 "قلت وكررت ولازلت أكرر أنه بالنسبة لعبد الله الضعيف، خادم المغرب الأول، عبد ربه، بالنسبة لي ليس هناك فصل في السلطة، أنا أب الجميع، أب المشرع وأب المنفذ..."<sup>3</sup>

وخلف هذه التوليفة الرمزية- اللامرئية يتخفى النظام السياسي المغربي، مرجعياته، آلياته وحقيقته، فهذا النظام فطن لقيمة الرموز وفعاليتها في التأثير على المحكومين من جهة وإخضاعهم وإرعابهم من جهة ثانية وإطالة عمره من جهة أخرى، لذا يركز إلى القران المخيالي والعملياتي في توليف منظومة إيديولوجية يتألف ضمنها "الدين والمقدس والنسب الشريف والتاريخ والعنف بشقيه المادي والرمزي"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - OMAR BENDOUROU, *la monarchie théocratique au Maroc*, Rabat : RDIDC, 1997, p40.

<sup>2</sup> - محمد شقير، *الفكر السياسي المغربي المعاصر*، الدار البيضاء: منشورات إفريقيا الشرق، 2005، ص71-73.

<sup>3</sup> - محمد شقير، *تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون والتمركز والهيمنة*، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، الطبعة الثانية، 2006، ص300.

<sup>4</sup> - هند غروب، *مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي*، الرباط: دار الأمان، الطبعة الأولى، 2009، ص08.

وعلى هذا الأساس، تتجه الملكية إلى الدلالات الدينية لتوظيفها في خطابها السياسي قصد تأكيد سموها السياسي الدستوري، معتبرة أن أمر الحكم في المغرب يتصل برابطة بين الملك وشعبه، كما أن عرش المغرب كان على الدوام - كما يقول الملك محمد السادس - أكثر من رمز للسيادة، لأنه ظل ولا يزال، قيادة وطنية مسؤولة وواعية لأمانتها العظمى ضمن ملكية شعبية، العرش فيها بالشعب والشعب بالعرش".<sup>1</sup>

إن توظيف النظام السياسي المغربي للإيديولوجيا يكشف تلك الازدواجية الشرعية ذات العمق التقليدي، والواجهة الحداثية عمق تمثله أنوية النسق التقليدية الصلبة والثابتة الراضة للتغيير والممتعة لدعائهما من التراث التقليدي الفقهي الخلفي، السلطاني والإرث المخزني، لذا سعى الحاكم في المغرب إلى صهر الحقلين السياسي والديني، واصطناع الشرعية الدينية الممتعة من تقاليد الخلافة الإسلامية التي حملت الكتاب والسنة قولها، وأولتها تأويلا. واحتكرتها وحورتها وفرضت فهمها وتفسيرها الذي إدعت أنها قعدا لوجود مؤسسة السلطان القاهر الغالب الذي يحي ويميت، الذي يمنح ويمنع، وهو ظل الله"، الذي له الأمر والنهي وعلينا السمع والطاعة.<sup>2</sup>

فملك المغرب سلطان بمقتضى الحق الإلهي، وهو الأمر الذي لا يتورع عن التذكير به لتبرير حكمه المطلق في إطار ملكية دستورية ممنوحة، فالملك المغربي يقدم نفسه كأب وقائد للشعب المغربي، فوق الضجيج السياسي، وهو عنصر الاستمرارية، ويحتكر المؤسسة الوحيدة والحقيقة في المغرب. وللمؤسسة الملكية سلطة نابعة من الشعب لأنها من الله، لكنه لا يعد مسؤولا إلا أمام الله.<sup>3</sup>

وما الحقيقة إلا رغبة بشرية في ممارسة السلطة بإطلاق وواحدية دون أدنى مشاركة، فعلى قياس الشرك بالله توزن مسألة مشاركة الحاكم الإسلامي التيقراطي في حكمه حسب Bertrand Badie وأيضا تجنباً للمساءلة من قبل المحكومين.

<sup>1</sup> - مقتطف من نص خطاب العرش، 30 جويلية 2001.

<sup>2</sup> - هند غروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>3</sup> - هند غروب، الملكية المقدسة وهم التغيير، مجلة وجهة نظر، العدد 42، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، خريف 2009، ص06.

إلى الجانب الديني، يحضر الزمن بثقله مجسدا في التاريخ، فالمجتمعات الدينية التاريخية تتطلب أكثر من غيرها من المجتمعات من حكامها، أو الذين يريدون قيادتها معرفة التاريخ والإحاطة به، ولعل هذا الإدراك ما حدا بالملك الحسن الثاني إلى الإقرار في جزم مطلق على صفحات كتابة التحدي، أن الملكية هي التي صنعت تاريخ المغرب، معتبرا ظهور إدريس الأكبر كأمر منحدر من النسب النبوي، المغاربة آنئذ بمثابة العناية الإلهية وجهت إليهم من السماء وبالتالي فإن الملكية ضرورة لازمة لقيام المغرب وأن استمراره من استمراريتها بالضرورة، وبذلك لم يعد التاريخ موردا لشرعية الملكية بل أمست الملكية هي الصانعة لهذا المورد، الأمر الذي دفع بـ J.Waterbury إلى القول بأن (ملك المغرب يخلط بين ماضي عائلته وماضي المغرب وماضي الإسلام).<sup>1</sup>

تحل القداسة ركنا رئيسيا في النظام السياسي المغربي حيث أن الملك شخص مقدس ولا تنتهك حرمة، ولا تنتقد أقواله ولا أفعاله، ويمكن أن يكون مادة لاستطلاع الآراء حوله طبيعته فوق الإنسانية، وإلا فتهمة المس بالمقدسات، وتحديدًا مقدس الملك، تترصد بكل من جعل من الملك "المقدس" مادة للرأي والنقاش، فباسم المقدس صودرت حرية التعبير والحق في الرأي، فالمقدس يطرح في مجاله جدلية صراع بين ما هو مقدس ظاهر وبين ما هو مقدس حرام، وأي انتقاد أو معارضة للمقدس تعد خروجًا عن الدين وعن غمرة أمير المؤمنين، وشق لعصى الطاعة وظلاله، الأمر الذي يستوجب عقاب الظلال،<sup>2</sup> وبناء عليه تفاقمت بشكل صارخ قضايا تهم المقدس المتعلقة بشخص الملك في العشر سنوات الأخيرة، وعلی آخرها استطلاع الرأي الذي أجرته جريدة لومند الفرنسية ونيشان المغربية<sup>3</sup>، حول عشرية محمد السادس في تهمة المساس بالمقدسات. والتي تعد خرقا سافرا للمواثيق الدولية الناصية على الحرية والحق في التعبير كحقيين إنسانيين ساميين، والملتزم باحترامها وصيانتها في ديباجة الدستور الممنوح، الذي بدوره يقر بالحرية وحق التعبير، ولكنه تعبير ينبغي ألا يطال حقل المقدس.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - هند غروب، مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، مرجع سبق ذكره، ص12.

<sup>2</sup> - هند غروب، الصلب والعقاب وصرخات الجياح: حقوق الإنسان بالمغرب 2008، دراسات استراتيجية، مجلة وجهة نظر، عدد 5، 2009، ص 18.

<sup>3</sup> - هند غروب، الملكية المقدسة وهم التغيير، مرجع سبق ذكره ص11.

<sup>4</sup> - هند غروب، المخزن: الماهية والجذور والاستمرارية، تحت شعار الاتصالية والمعاصرة، مجلة وجهة نظر، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، عدد38، 2008، ص 38.

كما أن شرعية الحكم المقدس في المغرب تتأسس على عملية تحويل مستمر وغير منقطع للدم الملكي، باعتباره المؤسس للسلالة والضمان لاستمرار في خط منحدر تسلسلي، يكون فيه الخلف ابن سلفه فالملك المقدس لا يمكن إلا أن يكون ابن ملك مقدس حتى يكفل حق الجلوس على عرش أسلافه بعد ولاية للعهد، ووراثة للدم الملكي أطعمه بجينات أعلته مرتبة فوق الجميع، هذا العنصر الجنيالوجي المؤسس، يشكل إحدى الأسس الهامة المكون إليها في النظام السياسي المغربي.

فالدّم الملكي للملكية المغربية حسب الأطروحة الملكية نفسها، هو دم ممتد سلاليا على مدى أربعة قرون موصولة جذورها بشجرة النسب النبوي الشريف، ومدموغ دستوريا عبر الفصل 20 "إن عرش المغرب وحقوقه الدستورية تنتقل بالوراثة إلى الولد الأكبر سنا من سلالة الملك الحسن الثاني، ثم إلى ابنه الأكبر سنا ثم إلى ابنه الأكبر هكذا ما تعاقبوا"، وقد أثارت هذه فكرة التعاقب عبر ولاية العهد انتقادات المجاهد عبد الكريم الخطابي"، الذي صرح بلهجة شديدة أن (التنصيب في الدستور المزعوم على ولاية العهد ما هو إلا تلاعب، واستخفافا بدين الإسلام والمسلمين، إذ كلنا نعلم أن مسألة الإمامة نفسها كانت دائما موضع خلاف بين علماء المسلمين من بعيد، وما ذلك إلا لعدم وجودها في القانون السماوي<sup>1</sup>.

ورغم ذلك تمت مأسسة ولاية العهد، ليغدو محمد السادس الملك الثامن عشر في السلالة العلوية، والسبط السادس والثلاثين للنبي الكريم محمد (ص)، من جهة فاطمة الزهراء، وعلى بن أبي طالب"، والزائر لمسجد الحسن الثاني بالدار البيضاء، يقف عند الجدارية الضخمة التي تتوسط المسجد والتي كتب عليها بالبند العريض والخط الذهبي العربي سلالة الملك الحسن الثاني وصولا للنبي محمد (ص) وهي جدارية تقف بضخامتها على ناحية القبلة لتجبر بذلك كل زائر للمسجد على قراءتها.

<sup>1</sup> - تصريح المجاهد عبد الكريم الخطابي 30-11-1962، مجلة وجهة نظر، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 25-26-2005، ص33.

هذه الازدواجية السلالية النبوية والملكية تمثل أساس البنية التي يستند إليها السلطان عند قيامه بوظيفة الشفاعة ونشر البركة على البلاد والعباد، فالانتماء للبيت النبوي-حسب التصورات الملكية- يضمن انتقال البركة من الخلف إلى السلف.

هذه البركة الملكية تصل لدرجة ربطها بالطبيعة عن طريق صفات فوق طبيعية وأسطورية، فالملك المغربي بوصفه أميراً المؤمنين هو من يدعو للقيام بصلاة الاستسقاء حين تشع السماء، ولما تهطل شذرات المطر تعتبر استجابة سماوية لدعوته، كما لا تتردد الأجندة الإعلامية بالربط بين زيارته لإحدى المناطق وتصادف هطول المطر في اليوم ذاته، لتهلل الأبواق الإعلامية بعبارات من قبيل (حلت أقدام الخير فهطلت أمطار الرحمة واليمن والبركات)<sup>1</sup>.

كما يجسد الملك رمز الوحدة ومفصل النظام، ومالك قراري السلام والحرب والفصل 19 المتعلق بإمارة المؤمنين يؤسس للمعاني ذاتها فهو رمز وحدة الأمة، وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساھر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحرريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

أيضاً الفصل 35 الخاص بحالة الاستثناء (إذا كانت حوزة التراب الوطني مهددة أو وقع من الأحداث ما من شأنه أن يمس بسير المؤسسات الدستورية، يمكن للملك أن يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب إلى الأمة).

بالإضافة إلى خاصية العنف المقدس أو المقدس العنيف<sup>2</sup>، إذ لا يحل المقدس ويهيمن دون عنف يضمن له السواد على من يحكمهم، وحتى يذعن المحكومين لهذا العنف المقدس، وهي حالة تنطبق بالمجال المغربي، فحلول بركة السلطان المغربي لا تحل إلا بحلول آليات العنف المادي والرمزي، وامتلاك الحاكم آلية العنف، تلخص مآربه لضبط حركة الجماهير وضمان استمرارية وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة له، ويتجسد هذا الامتلاك من

<sup>1</sup> - Bernard Cubertafond , le système politique au Maroc ,paris : l'harmattan 1997,102.

<sup>2</sup> - هند غروب، الملكية المقدسة ووهم التغيير، مرجع سبق ذكره، ص08.

خلال الأجهزة الإكراهية والقمعية كالجيش والبوليس والمخابرات والقوانين الاستثنائية من قبيل قانون مكافحة الإرهاب أو قوانين الطوارئ.

آليات العقاب السجينة، ومعازل التعذيب التي لازالت على قيد الحياة في بنيات النظام السياسي المغربي، حيث يمارس الملك المغربي حق التحكم في الرقاب من خلال التعذيب (سنوات الرصاص- تعذيب الإسلاميين- تعذيب الطلبة المعتقلين- القمع الشرس في حق حملة الشواهد المعطلين...) ومن خلال التجويع والقهر والتفجير، وأيضا حملات التأديب المعروفة تاريخيا، بـ"الحركة" والتي يعد العقاب الجماعي المنزل بأهالي آيت باعمران بعد انتفاضتهم صيف 2008 الامتداد المعاصر لها، وهنا تنطبق فكرة المفكر ميشال فوكو،<sup>1</sup> الذي يرى أن للتعذيب وظيفة سياسية أكثر منها قانونية، فهو لا يهدف إلى تنفيذ العادلة بل إلى إنعاش السلطة، والجسد المعذب هو المحل الذي تمارس فيه السلطة سلطتها لأجل تسلطها.

كما تعتبر الطقوسية والرمزية أحد أهم الركائز التي تقوم بها السلطة لنفسها داخل النسق السياسي المغربي، وتكمن وظيفة الرمز السياسية في إطالة عمر الحاكم، وضمان استمرار إذعان المحكومين. فالرمزية في مجملها، كل غير مجزء من الصور والأفعال، إنها ديناميكية ذات ركيزتين، ركيزة مخيالية وركيزة عملية.<sup>2</sup>

وهذه الديناميكية حتى يكون لها وجها مرئيا، تستدعي الطقس أو القيم الطقوسية بتعبير "راد كليف بروان" كمنظومة قيمية سلوكية ذات تأثير نفسي فاعل في عملية التعبئة الاجتماعية.

وحقل الملكية المغربية، حقل طافح بالرمزية والطقوس، تتوسطه الرمزية الدينية الكبرى، أي فكرة التفويض الإلهي، ومؤسسة إمارة المؤمنين التي تحيط ممثلها بهالة من الرفعة والسمو، تمنحه رزنامة من الألقاب (الخليفة، السلطان، الشريف، المبايع...الخ) هذه الأخيرة تصبح وسيلة للاتصال بالمقدس بحيث تبرر الصورة المتعالية للقائد الديني، وتجعل له صلة وصل بين العالم العلوي والعالم الأرضي.

<sup>1</sup> - هند غروب، الملكية المقدسة وهم التغيير، مرجع سبق ذكره، ص08.

<sup>2</sup> - Lucien SFEZ, *la symbolique politique, que sais-je ?*, Paris : PUF, 1988, p5.

صلة الوصل هذه تؤنثها رمز المظلة، كإشارة إلى أن السلطة السياسية المغربية تمثل ظل الله في الأرض، وتحضر إبان مراسيم طقس البيعة السنوية المحيطة رمزيا على العهود الأولى للخلف والبداية السياسية للنظام، واستمراريته وتعالیه، وكذا الإحساس للمحكومة بالتجدد.

ومن هنا فقد اهتدى الحسن الثاني إلى دسترة البيعة بين دفتي دستور، منحه لرعاياه قائلاً: "لقد أنجزت شخصيا مشروع دستور للمملكة والذي سأعرضه عليك ليحظى بتصويتك... هذا الدستور الذي أنجزته بيدي هو قبل كل شيء تجديد لرباط البيعة المقدسة التي جمعت دائما بين الشعب والملك، فلا يعقل أن يمنح الملك المطلق بيديه دستورا يقلص من إطلاقيته ويحد من صلاحياته اللامتناهية، فقد تم إعداد الدستور بناء على نواة تكثف أدوار إمارة المؤمنين، وتضخ صدى هذه الأدوار تفصيلا في بقية الفصول، وتثبيتا للنواة المقدسة (فصل إمارة المؤمنين 19 وفصل القدسية 23)، وحرصا على هذه النواة، فإن الملك يراقب المنتج الدستوري في كل مراحلها من المبادرة إلى المراجعة على الخروج النهائي مخافة تزعر الثوابت البيعية.

إحساسا يعزز طقس النحر في عيد الأضحى، حيث أن عملية الذبح من قبل السلطة السياسية المغربية تمثل طقسا دوريا حاملا لدلالة افتداء سياسي جماعي وأيضا دلالة التنقية، إذ تلتصق بكبش الفداء كل الخطايا التي اقترفت من قبل الجماعة، فتغدوا. ويعد النحر ظاهرة وذلك من خلال تباهي المضحي بالأضحية<sup>1</sup>.

كما يعتبر الزواج الأول للملك مستوى آخر من الطقوس، ويعتبر طقس خاص، عام في نفس الوقت يشكل جاذبية مغناطيسية على الجماهير ويتم دعوة سياسي وملوك ورؤساء دول لإعطاء الطابع العام للحدث (زواج الملك محمد السادس)، والأكبر أن هذه الطبيعة المدموغة بالرمز والطقس، تجعل من السلطة السياسية الخزان الأساسي لإنتاج الرمزية وإعادة إنتاجها داخل النسق السياسي المغربي.

<sup>1</sup> - محمد شقير، أوليات الشرعنة: النظام السياسي المغربي نموذجا، المجلة المغربية للعلم الاجتماع، الرباط، عدد 04، 1987، ص 64.

ويمكن اختصار مهام ودور المخزن الذي لم تتبدل طبيعته طيلة تاريخ نشأته، فقد تمكن من ترسيخ وجوده بفضل مجموعة من الآليات المؤسساتية، فإذا كان يمثل في السابق جماعة يتوحد أفرادها في الولاء لجهة واحدة، فإنه تحول اليوم إلى سلطة مؤسسة تتمتع بدعم المجموعات التي تقوم هي ذاتها بمراقبتها وتوجيهها، ويقوم المخزن بربط علاقاته بالمحيط بواسطة شبكات المراقبة ومعرباً أثناء ذلك عدة آليات:<sup>1</sup>

- الشرعية الدينية والتاريخية للسلطة بدل القانون لتبرير واجب الطاعة المعم على الجميع.

- سلطة الحماية تجاه الأخطار الخارجية أو الداخلية والميل إلى احتكار رموز الهوية الوطنية.
- وظيفة التحكيم بين الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين المتصارعين والمنقسمون على الدوام.
- القدرة على لعب دور الرعاية من خلال مراقبة حصول الزبناء على مختلف أنظمة ووسائل التمثيلية الخاصة أو حصتهم من الموارد والمنافع.
- وظيفة مراقبة التراب الوطني والمواطنين بواسطة التقييم الإداري.
- والمخزن اليوم باعتباره سلطة مركزية يمزج بين نمطين من الزعامة يحاول من خلالهما تقوية القاعدة الإجتماعية لسلطته: القيادة التقليدية التي تربط بمختلف شبكات الزبناء، وأنماط التحالفات المتفاوض بشأنها أو المفروضة على الجماعات والأفراد التي تتيح لهؤلاء، كحيازة النفوذ والخيرات والخدمات ثم قيادة عصرية تتطوي ضمن الأشكال المؤسساتية الاقتصادية والتعيين في المناصب السامية والتعويضات، وحشد الدعم من خلال التنظيمات الحزبية أو السوسوثقافية.

ومن هذا المنظور، اختارت الملكية دستورا يتلاءم مع التقاليد المغربية والمزاج المغربي والإنسية المغربية<sup>2</sup>، حسب الفكر السياسي للملك الحسن الثاني، وهو ما يفسر التدخلات التي تمزج بين الضمير والمعلن، والعرفي والمكتوب، في التعامل مع الشأن السياسي في المغرب.

<sup>1</sup> - محمد الجويلي، الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس، تونس: سراس للنشر، 1992، ص175.  
<sup>2</sup> - وزارة الإعلام المغربية، خطب وندوات الملك الحسن الثاني، الرباط: منشورات وزارة الإعلام المغربية، 1993-1994، مجموعة 7، ص189.



وقد تعددت الرؤى التي طرحها الباحثون حول توصيف النظام السياسي المغربي وانحصرت في وصفه بأنه نظام يجمع بين التقليدية والحداثة، وأنه نظام يجمع ما بين الأنواع الثلاثة من الديمقراطية: هي البربرية والإسلامية والغربية، والتي تتعايش لتكسب الديمقراطية المغربية طابعا مختلطا وأحيانا متناقضا، ولكنه في الغالب غير مستقر سياسيا، أو انه نظام رعوي جديد يعتبر حصيلة تفاعل بين مجتمعات تقليدية محلية وأخرى غربية حديثة، ومن ثم فهو يتسم بالطابع التحديثي لمظاهره الخارجية الشكلية مثل الدستور والقانون المكتوب ووجود جهاز إدارة للدولة، ولكن يستمر الطابع الرعوي مهيمنا على أدائه وآلياته كما يوصف بأنه نظام يجمع بين نمطين من الشرعية:

- أولهما النمط المرتبط بالخلافة أي الشرعية الدينية.
- والثاني مستوحى من الديمقراطية الليبرالية. وهناك من يرى أن هذا التناقض مرجعه للطبيعة الأوتوقراطية لنظام يعتمد في تبرير شرعيته على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعد ديني إسلامي أو على بعد قبائلي أو على البعدين معا، غير أنه حاول تدعيم هذا المصدر بمصادر إضافية من خلال إشباع مظاهر العقلانية القانونية كمصدر آخر للشرعية بهدف زيادة فعالية النظام.<sup>1</sup>

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدة نقاط هامة بما يتعلق بموقع المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي، وبالتالي مدى قبضتها على النظام السياسي:<sup>2</sup>

- 1- هيمنة الملك على النظام السياسي، فالقصر هو محرك الحياة السياسية ومنظما ولا يستطيع أي طرف أن يتخذ أي مبادرة دون أن يأخذ ردود فعل القصر بعين الاعتبار، وتماشيا مع هذا الأمر، نجد أن الدساتير المغربية المتعاقبة تعطي للملك مركز الثقل في النظام. وتخوله أغلب السلطات مثل التصديق على المعاهدات، ويصدر الأمر بتنفيذ القانون (فصل 26)، وتعيين الحكومة ويقيلها (حسب الفصل 24)، ويرأس المجلس الوزاري (الفصل 25)، ويحق له حل البرلمان أو أحد مجلسيه (الفصل 27 و71) رغم بعض الصلاحيات الجديدة التي قدمت للوزير الأول بعد الإصلاحات الدستورية الأخيرة مارس 2011 لكن تبقى اللعبة السياسية بيد الملك وحده.

<sup>1</sup> - خالد السرجاني، المؤسسة التشريعية في المغرب، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة 1997، ص106.  
<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص ص 106-107.

كما يرأس القوات المسلحة الملكية (ف30، م1)، ويملك حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية (ف30، م2)، ويرأس العديد من المؤسسات الدستورية مثل المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للتعليم (ف32)، ويعين القضاة (ف33، 84) إلى ما لانهاية من السلطة والصلاحيات اللامتناهية.

2- توظيف الحداثة لخدمة التقليدية، والميل لبناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة، وتزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي بحيث تبدو للنظام استمرارية يصور نفسه معها على أنه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض، كما يحاول الملك من خلال قيامه بهذا الدور أن يجعل النظام الملكي رمزا للحياد بين القطاعات السياسية والاجتماعية المتعارضة. وانطلاقا من هذه الجوانب، يبدو أن مجالات التحرك السياسي الدستوري في المغرب تخول للمؤسسة الملكية إمكانية التحكم المبرم في سائر المؤسسات، ليصبح المسلسل الدستوري في المغرب "مسلسلا للمحافظة على السلطة"،<sup>1</sup> التي "يضيبتها ويوجهها القصر، حسب تعبير الباحث الأمريكي جون وتربوري" John Waterbury.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> - Rkia el Mossadeq, **consensus ou jeu de consensus ? Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc**, Casablanca : distribution sochpress, 1995, p35.

<sup>2</sup> - John Waterbury, **le commandeur des croyants: la monarchie marocaine et son élite**, Op, Cit, p302.

## المطلب الثاني: الملك كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية المغربية.

إن سلطة احتكار القرار السياسي، هي إحدى تجسيدات الإستراتيجية السياسية المركزية للنسق المتمثلة في ضبط المجال السياسي، ذلك أن الصراع حول السلطة هو في آخر المطاف صراع حول اتخاذ القرار السياسي.

لهذا فإن الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي وكذا اعتبار السياسة الخارجية كأحدى المجالات الخاصة بها، جعل عليه اتخاذ القرار متمركزة وشبه مغلقة.

فالمك المتواجد في قمة هرم السلطة هو الذي يحدد بشكل عام السياسة الخارجية المغربية، وله ترجع مهمة تحديد الأهداف التي يجب أن تحققها وكذا النتائج المتوخاة في القرارات، وتناط مهمة تحديد الأهداف التي يجب أن تحققها الأهداف المرسومة من طرف الملك إلى أعضاء الحكومة والموظفين والتقنيين لمختلف الوزارات، ولا يمكنهم مناقشة ظروف أو مرامي القرار المتخذ.

في النسق السياسي المغربي المعاصر، هناك فاعل سياسي مركزي *acteur politique central* هو "الملك" بمنزلاته الثلاث، والذي يتمتع بسلطة احتكار القرار السياسي ولكن ليس القرار.

وقبل أن نتعرض لطبيعة القرار السياسي الملكي، سنتطرق للأشكال ويتخذ القرار السياسي الملكي ثلاثة أشكال:<sup>1</sup>

- يجسد الظهير الشريف الأول للقرار السياسي الملكي، فأهم القرارات الملكية يعبر عنها في من خلال ظهائر شريفة، إذ الظهير يعتبر في الواقع مستودعا للقرارات.
- يعتبر " الخطاب السامي" الشكل الثاني للقرار السياسي الملكي، إذ الخطابات الملكية لا تعتبر فقط مجرد إبداء رأي بل تشكل قرارات سياسية.

<sup>1</sup> - محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقارنة سوسيو-سياسية، الدار البيضاء: مطبعة المعارف الجديدة، 1993، ص157.

- الشكل الثالث الذي يتخذه القرار السياسي الملكي يتمثل في الكلمات التوجيهية (التعليمات)، إذ أن هاته الكلمات التوجيهية تتمتع بقوة قانونية ولو لم تكن مجسدة في نص قانوني.

ومن خلال هاته الأشكال الثلاثة يتمتع الملك كفاعل سياسي مركزي بسلطة احتكار القرار، ولكن هنا يجب أن نميز بين مستويات القرار، فهناك ثلاثة أنواع للقرار السياسي من حيث الطبيعة، هناك القرار "الاستراتيجي"، وهناك القرار "التكتيكي"، وأخيرا هناك قرار "الروتين".

إن الملك لا يحتكر اتخاذ القرار السياسي "التكتيكي" أو "الروتيني" لأن هذين القرارين بطبيعتهما يدمجان في خانة القرارات المفتوحة «*décision ouverts*» ولكنه يحتكر سلطة القرار "الاستراتيجي" الذي يدمج في خانة القرارات المغلقة «*décisions closes*»<sup>1</sup>

من هنا نتساءل ما هي ميادين القرار السياسي الاستراتيجي في النسق السياسي المعاصر، إن الجواب قد أوضحه الملك في حديثه مع ممثلي وسائل الإعلام الإسبانية قبل سفره إلى المملكة الإسبانية في 1989/09/24، حيث ألقى على ثلاثة مسائل محورية يعتبر الملك المؤتمن عليها دستوريا وتاريخيا ودينيا وهي: النظام الملكي- الإسلام - الوحدة الترابية. وكل قرار يتعلق بهاته المسائل يعتبر قرارا استراتيجيا.

لهذا فإن الملك ليس فقط مجرد فاعل، بل هو في نفس الوقت محدد للسياسة الخارجية، وتكرس ذلك مقتضيات دستورية وواقعية، جعلت البعض يتحدث عن السياسة الخارجية كمجال محفوظ للملك.

لدراسة دور المؤسسة الملكية في مجال صنع السياسة الخارجية المغربية سوف نستعرض الاختصاصات الواسعة التي يمتلكها الملك في المجال الخارجي (المجال المحفوظ) تم سنرصد طريقة اتخاذ الملك للقرارات السياسية الخارجية.

<sup>1</sup> - محمد ضريف، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقارنة سوسيو-سياسية، مرجع نفسه، ص158.

## الفرع الأول: الاختصاصات الواسعة (المجال المحفوظ)

بحكم طبيعة النظام السياسي المغربي المتميز أساسا بقطبية الملك داخله، فإن السياسة الخارجية، ولاسيما ما يتعلق بتحديد خياراتها الأساسية والإستراتيجية، تبقى حكرا على الملك الذي يتسلح في هذا المجال بأسلحة دستورية وواقعية وذاتية، وبعبارة أخرى فإن الشؤون الخارجية للمغرب تنبع أساسا من المجال المحفوظ للملك، لما يتمتع به من سلطات واختصاصات شاملة وسامية تجعل منه السيد في تسيير الشؤون الخارجية فهو دبلوماسي واستراتيجي في نفس الوقت،<sup>1</sup> وهذا ما أكده الملك محمد السادس في أكثر من مناسبة حيث اعتبر السياسة الخارجية المغربية تدخل دستوريا في المجال الخاص للملك".<sup>2</sup>

### أ- أسس المجال المحفوظ:

يسند الملك في ممارسة هذا الدور المركزي على مقتضيات دستورية تجعل منه الفاعل البارز في هذا الإطار، ويتأسس هذا المجال المحفوظ على مرجعيتين أساسيتين إحداهما قانونية وأخرى "لا شكلية"، تستند الأولى على أسس دستورية، بينما تعود الأخرى إلى أسس طبيعية خاصة، يقترن فيها الديني بالكاريزمي.

1- **الأسس الدستورية:** وبالرجوع إلى مقتضيات كل الدساتير المغربية بدون استثناء، يتبين بأنها جعلت الملك يتأثر بجميع السلطات في مجال العلاقات الدولية للمغرب بصفته "حاكم بحكم"<sup>3</sup>، وأن السلطات المعهود بها إلى الوزير الأول والسلطات الوزارية الأخرى في مجال العلاقات الدولية هي سلطات ممنوحة على أساس التفويض،<sup>4</sup> غير أن هذا التفويض لا يشمل إلا جانبا من هذه السلطات التي يملكها الملك في ميدان السياسة الخارجية، إذ تظل الجوانب الهامة من هذه السياسة مقصورة على رئيس الدولة، الذي يمارسها بمقتضى نصوص الدستور.

<sup>1</sup> - Najih (Nassik Boubker Seddik) , *les acteurs de la politique étrangère marocaine*, mémoire de D.E.S en droit public, université Hassan 2 Casablanca, 1984,p178.

<sup>2</sup>مقتطف من حوار الملك محمد السادس، جريدة الشرق الأوسط، العدد 24 جويلية 2001، ص7.

<sup>3</sup> - الناصر عبد الواحد، الخصائص المميزة لمقتضيات دستور 1992 المتعلق بتطبيق القانون الدولي في المغرب، مجلة المناهل، الدار البيضاء: مطبعة النجاح، العدد 4، فيفري 1993، ص240.

<sup>4</sup> - الحسان بوقنطار ، السياسة الخارجية المغربية : الفاعلون و التفاعلات ، مرجع سبق ذكره ، 18.

ويمكن إجمال أهم فصول الدستور التي تنص على المهام المقصورة على الملك في السياسة الخارجية في الحالة العادية، حيث أن قراءة بسيطة للفصل (19)، يعبر عن الملك بوصفه "أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها، وهو حامي حمى الدين والساهر على احترام الدستور، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة"<sup>1</sup>.

ويؤكد هذا الفصل على إحدى المهام المنوطة بالممارسة الخارجية وهي ضمان استقلال البلاد من خلال تكريس سيادتها على حدودها الحقة، وكذلك ضمان وحدتها الترابية في مواجهة المخاطر التي تهددها، ويعني هذا الأمر أن قضية استكمال الوحدة الترابية تعتبر من الهواجس الأساسية للملك،<sup>2</sup> وقد تجلته ذلك من خلال تدبير قضية الصحراء الغربية التي وسمت الممارسة الخارجية المغربية منذ أواسط السبعينات.

وارتكازا على هذا الفصل يمكن للملك أن يحتكر القرارات الحاسمة أو المصيرية، أو سماه البعض بالقرار الإستراتيجي الذي تندرج ضمنه الوحدة الترابية،<sup>3</sup> وتؤكد الممارسة الملكية فيما يتعلق بتدبير قضية الصحراء الغربية أن القرارات الجوهرية المتعلقة بها اتخذها الملك الراحل فلم يكن يحيط بها إلا بعض المقربين.

هذا الهاجس في السياسة الخارجية المغربية تمثل كأحد أهم الإستنادات التي تؤهل للملك إعلان حالة الاستثناء حسب الفصل 35، وهو الإجراء الذي يترتب عنه تدعيم الاختصاصات الملكية "وبسبب ذلك تكون له الصلاحية رغم جميع النصوص المخالفة في اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة الوطن..." ونتيجة لهذه المسؤولية الجسيمة، فإن الدستور نص على أن الملك "هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية وله حق التعيين في الوظائف العسكرية..." حسب الفصل 30 من الدستور، وهي الصفة التي تعطيه دورا بارزا في مجال الدفاع الوطني الذي يعتبر قطاعا جوهريا في السياسة الخارجية، ويأخذ هذا الوضع أهمية خاصة إذا أدركنا أن منصب وزارة الدفاع الوطني قد حذف منذ المحاولة الانقلابية الثانية في أوت 1972، ويمكنه

<sup>1</sup> - الحسان وقتنطار، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون و التفاعلات، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>2</sup> - Malika Zeghal, **Religion et Politique au Maroc aujourd'hui**, paris : institut Français des relations internationales (IFRI), 2003, p02.

<sup>3</sup> - محمد ضريف، النسق السياسي المغربي، الدار البيضاء: منشورات إفريقيا الشرق، 1991، ص110.

إعلان الحصار لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوما (الفصل 49 من الدستور) كما أن إشهار الحرب يتم في مجلس وزاري تحت رئاسة الملك (الفصل 66).

علاوة على هذه الفصول التي تختزل المنزلة السامية التي يتبوؤها الملك في هذا الميدان، هناك فصول أخرى تحدد بعض الاختصاصات الملكية في المجال الخارجي، في مقدمتها الفصل (31) فبناءا عليه، فهو يعتمد السفراء لدى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية، ولديه يعتمد السفراء وممثلو المنظمات الدولية، ويوقع المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بقانون، وإذا كان الإعتماد يمثل اختصاصا عاما لرئيس الدولة بوصفه يجسد رمز الدولة، فإن الأمر فيما يتعلق بالمعاهدات يطرح بعض الإشكالات عن المعروف حسب القواعد العامة، إن التوقيع يتم من طرف المتفاوضين أنفسهم اعتبارا إلى أن التوقيع ليس إلى التتويج النهائي للمفاوضات، في حين فإن المصادقة تعبر عن ممارسة أخرى تتوخى عبر مسطرة خاصة الإلزام النهائي للدولة بمقتضيات المعاهدة إذا كانت تتطلب ذلك، ومن ثم فإن جمع هذين الاختصاصين إذا كان قد تم انتقاده، فإنه في الممارسة المغربية يعبر في نهاية المطاف عن التداخل بين هذين المستويين، فما هو أساسي ليس هو التوقيع، ولكن المصادقة التي من خلالها يمارس الملك في نفس الوقت التوقيع والمصادقة، ومن ثم فإن الجزء الكبير من الممارسة التعاقدية يظل بيد الملك، وهو يقلص من تدخل أجهزة المراقبة الأخرى، كما هو الأمر بالنسبة للبرلمان.

وإذا قارنا محتوى الفقرة الثانية من الفصل (31) من الدستور المغربي مع ما تتضمنه فصول بعض الدساتير العالمية نجد تباينا كبيرا،<sup>1</sup> ففي فرنسا ينص الفصل (53) من دستور 1958 على أن: معاهدات السلام ومعاهدات التجارة والاتفاقيات المتعلقة بالتجارة والمعاهدات أو الاتفاقيات المتعلقة بالتنظيم الدولي، والتي تلزم مالية الدولة أو تعدل مقتضيات ذات طبيعة تشريعية أو تتعلق بحالة الأشخاص أو تتضمن تنازلا أو تبادلا أو إضافة الشخص للإقليم، لا يمكن التصديق عليها أو قبولها إلا بقانون".

<sup>1</sup> -Hassan Ouzzani Chahdi, *l'article (31) de la constitution et le droit de traites*, revue marocaine de droit et D'économique de développement, N°1,1982,p87-107.

أما في بلدان اتحاد المغرب العربي فإن المؤسسة التشريعية في كل من تونس (الفصل 48) من الدستور 1959 كما تم تعديله وتتميمه إلى غاية 1997، والجزائر (الفصل 131 من الدستور 28 نوفمبر 1996) في المادة 131 التي تنص على ما يلي:

يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة، ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد، والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة، و المعاهدات الخاصة بقبول الأشخاص، والمعاهدات التي تترب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أن توافق عليها كل غرفة من البرلمان بصراحة"، أما في موريتانيا (الفصل 78 من الدستور 1991) تتقاسم مع رئيس الدولة ممارسة السلطة الدبلوماسية .

ويتضح إذن من خلال هذه النماذج، الفارق الصارخ بين سلطة البرلمان المغربي الضعيفة جدا في ميدان المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وبين السلطة الفعلية والواسعة التي تحظى بها البرلمانات الدولية الأجنبية في هذا الميدان بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية السائدة في هذه البلدان.

علاوة على ذلك فإن اختصاصات الملك الدستورية تمتد إلى علاقته مع البرلمان، فحسب الفصل (28) فإن للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان،<sup>1</sup> وهو الذي يضع التوجهات السياسية الداخلية والخارجية من خلال خطبه، ومن خلال الرسائل التي يوجهها إلى مجلس النواب تبعا للاختصاصات التي يمنحها له هذا الفصل، فمن خلال تدخلاته العمومية يحدد الخطوط العريضة وتوجهات السياسة الخارجية، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع النقاش، ففحوى هذه الخطابات يمكن أن تمس قضايا مصيرية تتعلق بالسياسة الخارجية<sup>2</sup>.

وفي نفس الوقت يقدم معلومات وشروح تتعلق بقراراته وكذا عن تطورات الوضع الداخلي والدولي، فالخطابات الملكية التي تلقى على شكل رسائل وتوجيهات تحولت إلى مصدر مباشر لمعرفة المبادئ الأساسية للنظام. وبالتالي لسياسته الخارجية، ولتحليل الصور التي يرسمها الملك عن سياسته الخارجية ومبادئها وتطوراتها، يجب تركيز الإهتمام على الخطب التي يلقيها الملك كل سنة بمناسبة الأعياد الوطنية للمملكة، مثل عيد العرش (3 مارس) أو ذكرى ثورة الملك والشعب (20 أوت)، أو ذكرى الاستقلال (18 نوفمبر) أو عيد ميلاد الملك.

<sup>1</sup> - الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون و التفاعلات، مرجع سبق ذكره، ص20.

<sup>2</sup> - الحسان بوقنطار ، الدستور والممارسة الخارجية المغربية، مجلة المناهل ، عدد 41،الدار البيضاء: مطبعة النجاح، فيفري 1993، ص207.



فمن خلال تدخلات المؤسسة الملكية في الشأن العام تحدد الخطوط العريضة وتوجهات السياسة الخارجية، وفي نفس الوقت تقدم معلومات وشروح تتعلق بتطورات الوضع الداخلي والدولي، فالخطابات الملكية التي تلقى على شكل رسائل وتوجيهات تحولت إلى مصدر مباشر لمعرفة المبادئ الأساسية للنظام وبالتالي لسياسته الخارجية.<sup>1</sup>

كما أن الخطابات التي تلقى في 06 من نوفمبر من كل سنة (ذكرى انطلاق المسيرة الخضراء سنة 1975) تعتبر بدورها مرجعا لتتبع السياسة الخارجية المغربية التي ارتبطت منذ ذلك التاريخ بمسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.<sup>2</sup>

كما ينص الفصل (25) من الدستور المغربي على أن الملك هو الذي يترأس المجلس الوزاري، وبالتالي هو المسير الفعلي للجهاز التنفيذي، وهذا ما دعا أحد الباحثين إلى القول بأن: "الملك هو رئيس السلطة التنفيذية، وجميع الاختيارات والتوجهات والقرارات تتخذ داخل المجلس الوزاري، وأن الملك هو الذي يقرر، وليس المجلس هو الذي يقرر تحت رئاسة الملك"، ومما يدعم هذا القول أن الدساتير المغربية لا تمنح للحكومة صلاحية تحديد وقيادة السياسة العامة.<sup>3</sup>

وهكذا فإن الدستور المغربي يمنح للملك مكانة متميزة، والحكومة لن تكون إلا جهازا محدود الفعالية والاستقلال، وتنحصر مهمته في تنفيذ القرارات الصادرة عن الملك ويظهر هذا من خلال كثافة وتوالي تصريحات الوزير الأول وباقي الوزراء لدى قيامهم بمهام أو مشاريع معينة بأنهم يفعلون ذلك تطبيقا للسياسة الملكية وانسجاما مع فلسفة رئيس الدولة في هذه الميادين، والأمثلة على هذه التصريحات لا تحصى، ويمكن استنتاج هذا المعطى، أيضا من خلال تصريحات وخطب رئيس الدولة، نذكر على سبيل المثال ما ورد في خطاب العرش الذي ألقاه الملك محمد السادس في 30 جويلية 2000: "... وبنفس الحرص على توطيد علاقتنا بكل دول آسيا وأمريكا اللاتينية في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية أوفدنا وزيرنا الأول على رأس وفود هامة إلى الدول الصديقة..."، إن لفظية "أوفدنا" وحدها كافية لاستنتاج الوظيفة التنفيذية التي يضطلع بها الوزير الأول في المجال الخارجي.

<sup>1</sup> - محمد زين الدين، المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 206.

<sup>2</sup> - مغيل هيرنا ندو دي لارامندي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>3</sup> - Madani Mohamed, **le mouvement national et la question constitutionnelle 1930-1962**, mémoire de des en droit public, Rabat : université Mohamed 5, 1982, p171.

إن استقراء مضمون هذه النصوص الدستورية، تؤكد لنا صراحة أو ضمنا أن السياسة الخارجية للمغرب مدرجة فعلا في المجال المحفوظ للملك، ولعل أبرز مظاهر هذا الإدراج هو الفصل (19) من الدستور الذي تكمن أهميته في كونه يبرز خطورة المسؤولية الملقاة على عاتق الملك، وهي مسؤولية مزدوجة، فهو الممثل الأسمى للأمة وضامن استقلال الأمة ووحدة المملكة في حدودها الحقة، فإزدواجية هذه المسؤولية تخول للملك سلطات واسعة لحماية السيادة الوطنية، مما يعني ضمنا، حرية التصرف واتخاذ المبادرات في المجال الخارجي.<sup>1</sup>

## 2- الأسس اللاشكلية أو فوق دستورية ( الفلسفة الملكية في الحكم):

فضلا عن ذلك، فإن هناك اعتبارات فوق دستورية هي التي تحكم القواعد اللاشكلية الجوهرية للعبة السياسية بالمغرب، وإقرار جميع الفاعلين السياسيين بوجوده، وهذا المجال الملكي الخاص يصعب حصره لأنه غير محدد دستوريا، وهو نتاج إمارة المؤمنين التي تجعل الملك منبع كل السلطة والاختصاصات،<sup>2</sup> حيث أن المجال المحفوظ للملك في مجال السياسة الخارجية، يجد مشروعيته في المغرب في عدة مرجعيات، ويأتي على رأسها اعتبار الملك أمير المؤمنين، وتجد هذه التقاليد أصولها في تجربة الحكم الإسلامي من جهة، وفي تجربة المغرب الخاصة في مجال ممارسة السلطة السياسية من جهة أخرى.

وعليه فإن مراجعة القانون العام الإسلامي والأعراف السياسية المغربية بالنظر إلى استمراريتها في الدساتير المغربية، ضرورة لفهم المؤسسات الدستورية والسياسية ابتداء من 1962، تاريخ وضع أول دستور مغربي بعد الاستقلال، بل أكثر من ذلك ذهب الباحث GUIBAL إلى اعتبار دستور 1970 تقنيا لنظرية الإسلام في الحكم وتعقيدا لنظرية الخلافة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد الرحيم عنيش ، السياسة المغربية الشرق أوسطية 1956-1990، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، فاس: جامعة محمد بن عبد الله، 1991، ص 276 .

<sup>2</sup> - محمد معتصم، الحياة السياسية المغربية 1962-1991، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، 1998، ص ص 118-119.

<sup>3</sup> - GUIBAL (M), La forme du gouvernement marocain, la constitution du 31 juillet 1970, Rebat : P IC, 1971, p297.

وتجدر الإشارة إلى أن الملك في المغرب يستلهم البعد الإسلامي للحكم من تجربة الملك الوراثي، حيث كان الخليفة هو الممثل الأعلى والأسمى للأمة تجاه الأمم الأخرى والمسؤول الأول عن الأمن الخارجي للجماعة المسلمة ويبرم من أجل ذلك المعاهدات مع البلدان، ويرسل السفراء والبعثات إلى الملوك الأجانب، ويستقبل البعثات الأجنبية، إضافة إلى هذه الوظيفة فإن الخليفة ظل في مراحل الدولة الإسلامية، مسؤولاً أولاً عن الشؤون العسكرية وقائد الجيش وهو الذي يضمن تنظيم المؤسسة العسكرية ويعين الولاة، ويتكفل بالدفاع عن الثغور والحدود الترابية للجماعة ومواجهة الأعداء الأجانب عن طريق "تحصين الثغور بالعدة المانعة، والقوة الدفاعية حتى لا يظفره الأعداء بغرة ينتهكون فيها محرماً، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد"1، وكان الملك يؤكد دائماً على العنصر الإسلامي كأحد أسس السلطات الواسعة التي يتمتع بها.

بالإضافة لذلك فإن العنصر الشخصي والكاريزمي، تلعب دور هام في رسم السياسة الخارجية المغربية، ففي الواقع فإن المغرب شأنه شأن كافة الدول النامية بما فيها الدول العربية، التي تنتم بمجموعة من الخصائص المشتركة مثل سيادة السلطة التنفيذية وخاصة الطبيعة البشرية لها بسبب ضعف القوى الموازية وضعف الهياكل التشريعية والجماعات المستقلة، وهو ما ترتب عليه سيادة نمط أبوي لعملية صنع القرار<sup>2</sup>، الأمر الذي يضفي على رئيس الدولة صفة الكاريزمية التي تسمح له باحتكار مراكز القرار في المجال الدولي احتكاراً شاملاً، ويصبح بالتالي المشرف المباشر على ضمان استمرارية التواصل بين النظام السياسي والمحيط الدولي، ويظهر هذا الموقع المركزي لرئيس الدولة في مجال صنع السياسة الخارجية - بشكل خاص- في القرارات المصيرية كقرارات الحرب، وهذا ما نلاحظه في المغرب حيث تمتعت المؤسسة الملكية في المغرب دائماً بموقع متميز في المجال الدولي.

<sup>1</sup> - الماوردى أبو الحسن، الأحكام السلطانية، الطبعة الأولى، بيروت: درا الكتاب العلمية، 1993، ص18.

<sup>2</sup> - هلال علي الدين، قرني بهجت، السياسات الخارجية للدول العربية وتحديات المستقبل: في السياسات الخارجية للدول العربية، الطبعة الأولى، القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلم الإنسانية، 1994، ص668.

هذا بالإضافة إلى شخصية الملك حيث أن العديد من الدراسات حول سياسة المغرب الخارجية اتفقت على وجود لمسة كبيرة لشخصية الملك الحسن الثاني على قرارات وتوجيهات وسلوكيات المغرب مع محيطه الإقليمي والقاري وحتى الدولي. ومن هنا يمكن تحديد تصورات العاهل المغربي حول طبيعة السلطة في ثلاث تصورات أساسية:

- وحدة السلطة.

- شخصانية السلطة.

- دستورية السلطة.

ففيما يخص وحدة السلطة، فإن الملك المغربي يستحضر دائما التصور الإسلامي<sup>1</sup>، الذي يقوم على أن السلطة هي كل لا يتجزأ والتي لا يمكن أن تكون إلا في يد الخليفة، ومن ثمة فإن هذا التصور كان يشكل دائما الإطار المرجعي للأفكار السياسية للملك والتي كانت تتحدد بشكل حثيث ومتواصل من خلال الخطابات والأحاديث التي يدلي بها الملك وفق الظروف والمستجدات السياسية الداخلية.

فالحكومة والبرلمان هما عبارة عن أدوات مساعدة للملك، فالوزراء والنواب لهم سلطات محدودة جدا، في المقابل تتركز جميع السلطات في يد الملك، ولا يمكن لأي شخص التمتع بالسلطات الملكية<sup>2</sup>.

ويرى العاهل المغربي أن شخصانية السلطة تعتبر ظاهرة عالمية لم تستثن منها إلا دول قليلة، حيث يقول الملك الحسن الثاني، إن شخصانية السلطة تعتبر ظاهرة لصيقة بعصرنا، حيث تعتبر ظاهرة عادية وضرورية، والمسألة هي نفسها في المغرب فالسلطة لا بد وان تبقى مشخصة بل هذه الشخصانية تكون مهمة ومعبرة في الوقت الذي يتم فيه بناء المؤسسات التمثيلية.

<sup>1</sup> - محمد شقير، القرار السياسي في المغرب، مرجع سبق ذكره، ص19-20.

<sup>2</sup> - Fouad Maaroufi, **le grand Maghreb, recreation des institutions politiques dans les années quatre vingt**, thèse déposées en science politique, université d'Ottawa, canada, 1994, p41.

أما دستورية السلطة فتعتبر بمثابة التصور الثالث، حيث يعتبر الفكر الدستوري عموماً، والدستور خصوصاً نظاماً قانونياً غير مستقل ومنهجاً للعمل يقول لكل واحد ما يجب أن يعمل على ضوء الشروط والإمكانات الممنوحة.

ومنه فإن الدستور ليس غاية في ذاته، بل هو إطار للعمل ووسيلة فعالة للحركة، ولهذا يعتبر الإطار الدستوري دائماً خاضعاً للتأويل وفق المستجدات السياسية مثل المستجدات التي تزامنت مع حلول سنة 2011 والتوجه الإصلاحى الوظيفى الذى انتهجه الملك محمد السادس حول الإصلاحات الدستورية الأخيرة نظراً لضغوط داخلية خارجية غاية في الدقة وهنا يمكن فهم مغزى الإشارة الملكية التي أكدت من أن الدستور المغربى ليس دستوراً جامداً.

ولكن رغم ذلك، إلا أنه للمؤسسة الملكية بعض القيود حتى وإن كانت شكلية، وهي ليست بالقيود التي تمس جوهر السياسة الخارجية المغربية، ففي ما يخص اختصاص الملك المتعلق بالمصادقة على المعاهدات، نجد أن الدستور قد قيد سلطة الملك في هذا المجال في نوعين من المعاهدات، وهي المعاهدات التي تلزم مالية الدولة، والمعاهدات التي يترتب عنها مساس بالمقتضيات الدستورية.

فحرية الملك في ممارسة اختصاص التصديق على المعاهدات مشروطة بأن لا تكون هذه المعاهدات ملزمة لمالية الدولة، وفي هذه الحالة يجب أن يوافق عليها البرلمان بقانون قبل إجراء عملية التصديق، غير أن هذا القيد يبقى شكلياً ولا يمكن أن يضيف عملياً من سلطات الملك في هذا المجال نظراً لعدة اعتبارات، لعل أهمها يتمثل في غموض مفهوم المعاهدات التي تلزم مالية الدولة،<sup>1</sup> بالإضافة إلى غموض التعريفات المقدمة لهذه المعاهدات في مختلف الدساتير المغربية، أضف إلى ذلك الإجراءات المعقدة التي تكتنف مسطرة موافقة البرلمان عليها.

---

<sup>1</sup> - Abd El Kabir Fikri, **le parlement marocain et les finances publiques de l'état**, *Afrique orient*, Casablanca, 1988, p86.

أما فيما يخص النوع الثاني من المعاهدات، وهي التي تحتوي على بنود قد تكون مخالفة لنصوص الدستور، فإن الفقرة الثالثة من الفصل (31) تستلزم المرور بالمسطرة الخاصة بالمراجعة الدستورية قبل المصادقة عليها، من طرف المجلسين بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس المعروض عليه المشروع، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل لا تصير هذه المعاهدة نهائية إلا بعد قبولها من طرف الشعب عن طريق الاستفتاء، هذه التقنية التي استعملت أساسا لإضفاء المشروعية على قرارات مرتبطة بالسياسة الداخلية، تم استعمالها كذلك في السياسة الخارجية، فالمصادقة الشعبية على معاهدة الاتحاد مع ليبيا، أياما قليلة قبل إجراء الانتخابات التشريعية في سبتمبر 1984، لعبت نفس الدور لصالح الملك في وقت كان فيه المغرب يمر بأزمة سوسيواقتصادية أدت إلى اضطرابات 1984، إضافة إلى العزلة الدولية التي عانى منها، خاصة بعد انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في منظمة الوحدة الإفريقية، شهرين بعد الاستفتاء على الاتحاد مع ليبيا.

غير أن صيغة الاستفتاء هذه لم تستعمل في إنشاء اتحاد المغرب العربي الذي كان بقرار من رؤساء دول الجزائر، المغرب، موريتانيا، ليبيا، تونس في 17 فيفري 1989 في مراكش.

و من المجالات التي قيد فيها الدستور سلطة الملك نجد أن الدستور المغربي لا يجعل سلطة الملك في إعلان الحرب سلطة مطلقة، وإنما عليها قيود شكليان، وهما إحالة قرار إشهار الحرب على المجلس الوزاري وإحاطة مجلس النواب ومجلس المستشارين قبل أن يقع إشهار الحرب .

حيث يعتبر قرار الحرب و يعد من أخطر القرارات السياسية والإستراتيجية التي لها عواقب وتبعات تمس وجود الدولة وأمنها، لكن الواقع العملي ثبت أن هذه القيود هي مجرد قيود شكلية وغير فعلية، ففي ما يخص القيد الذي يشترط ضرورة إحالة قرار إشهار الحرب على المجلس الوزاري قبل البث فيه، فإنه يفتقد أهميته إذا علمنا أن الملك هو الذي يترأس المجلس الوزاري (الفصل 25 من الدستور) أما القيد الذي ينص عليه الفصل 74، فإنه يفقد معناه ما دام يشترط فقط إحاطة مجلس النواب ومجلس المستشارين علما بإشهار الحرب، ولا يشير إلى إمكانية مساهمة مجلسي البرلمان في اتخاذ قرار الحرب أو عدمه.

وهناك من الباحثين الذين يقولون أنه رغم أن عملية صنع القرار الخارجي في المغرب تتمركز في يد الملك، ففي هذه الحالة - وحسب هذا التفسير - يجب أن لا ننظر إلى الملك كفرد بل كمؤسسة وما يحيط بها من مستشارين وديوان ملكي ومؤثرات داخلية وأخرى خارجية، فالملك حينما يتصرف فإنه يكون محكوماً ببيئته الموضوعية الداخلية والخارجية التي يجب أن يستحضرها كلما أراد أن يصيغ قراراً في مجال السياسة الخارجية لاسيما إذا كان لهذا القرار انعكاسات على أمن واستقرار البلاد، أضف إلى ذلك فإنه يتأثر بمجموعة من القواعد والمحددات والتطلعات التي تفرضها طبيعة المؤسسة التي ينتمي إليها،<sup>1</sup> وهذا ما دفع البعض إلى القول بأنه حتى في أكثر النظم سلطوية فإن الترتيبات المؤسسة تمثل متغيراً وسيطاً بين صانع القرار وبين البيئة المحيطة به.<sup>2</sup>

فتمركز القرار، لم يكن يعني عدم أخذ الملك بعين الاعتبار لنصائح وآراء محيطه المقرب الذي يتكون من أفراد الأسرة الملكية، وكذا أعضاء الديوان الملكي، وقد لعب هذا الديوان دوراً أساسياً في الحياة السياسية المغربية (القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى للمملكة على غرار "أحمد بنسودة" و"عبد الهادي بوطالب" و"أحمد رضا أكديرة" وعلى رأسهم "أندي أزولاي" اليهودي الديانة الذي يتوفر على مسار مهني متمركز في عالم الأعمال والاقتصاد .

كما تم توظيف بعض الصيغ الأخرى من أجل انعكاس "ثمن القرار" على باقي الفاعلين في الحياة الاجتماعية والسياسية هو تكليف هؤلاء بالإعلان ونشر القرارات المتخذة من طرف الملك، فحضور ممثلين عن كل القوى السياسية في الوفد المغربي، برئاسة الحسن الثاني، الذي أعلن رسمياً في نيروبي عن قبوله باستفتاء لتقرير المصير بالصحراء الغربية يؤكد ما قلناه، و مشاركتهم لم تكن من قبل الصدفة، بل - كما عبر ذلك الملك نفسه في أكتوبر من عام 1982 - تعكس رغبة الملك في إشراك الشعب المغربي بأكمله في القرار.

<sup>1</sup> - ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية، نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 69، 1982، ص74.

<sup>2</sup> - هلال علي الدين، قرني بهجت، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص165.

بالإضافة لما سبق فإن تعقد المجال الخارجي وتنوع القضايا الدولية المعاصرة، الأمر الذي يفضي إلى تعدد المتدخلين في صنع القرار الخارجي، غير أن كل ما يرتبط بالقضايا الإستراتيجية، والقرارات الخارجية الكبيرة والخطيرة فإن الملك يباشر عمليات بلورتها وتنفيذها بنفسه خطوة بخطوة.



## الفرع الثاني: الملك وعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المغربية.

1 - مرحلة الإعداد: للملك المغربي منظور خاص حول ممارسة عملية صنع السياسة الخارجية المغربية، وأهم ما يميز طريقته في إعداد القرارات الخارجية الكبرى، هو إنفرادة في أخذ المبادرة إلى الحد الذي يفاجئ به أقرب مستشاريه ووزرائه، بحيث أن عملية صنع هذه القرارات لا تمر غالبا عبر المؤسسات السياسية الرسمية، وإنما تتم عبر أطر أخرى غير الأطر المؤسسية الرسمية، وبمعنى آخر أن عملية بلورة هذه القرارات تتصف بالطابع اللانظامي، لأنها تجري خارج القواعد الدستورية والمنظمة لعملية إصدار القرارات في إطار نظام الحكم.<sup>1</sup>

ويمكن إسقاط هذا الطرح حول قراري المسيرة الخضراء،<sup>2</sup> ومعاهدة الاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب وليبيا، اللذان خطرا على ذهن الملك الحسن الثاني بشكل مفاجئ وبدون مؤشر سابق، لا إشارة من أحد، وبالإضافة إلى قرار المسيرة الخضراء الذي اتخذته الملك بشكل انفرادي فإن كل القرارات المصيرية التي تمس قضية الصحراء الغربية كان الملك الحسن الثاني ينفرد بالحسم فيها.

نذكر على السبيل المثال قرار قبول إجراء الاستفتاء على الصحراء الغربية في مؤتمر "نيروبي الأول جوان 1981"، ثم في مؤتمر "نيروبي الثاني" في أوت من نفس السنة، رغم المعارضة الشديدة من طرف بعض الأحزاب، كما أن قرار الانسحاب من منظمة الوحدة الإفريقية في نوفمبر 1984،<sup>3</sup> كان قارا ملكيا صرفا.

بعدها، جاء قرارا عقد معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب وليبيا وهي المبادرة التي تبين السلطة الواسعة للملك في اتخاذ هذه المبادرات الكبرى التي تفاجئ حتى أقرب مقربيه، وهي معاهدة جاءت كرد فعل لمواجهة المعاهدة الجزائرية، التونسية (ديسمبر 1983) وقررت طرابلس والرباط تشكيل حلف بينهما فوق الطرفان يوم 13 أوت 1984 اتفاقا في وجدة (مدينة مغربية على الحدود الجزائرية) أسستا بموجبه - اتحاد الدول العربي الإفريقي- إستراتيجية المغرب من خلال هذا الحلف كانت مزدوجة الهدف: الرد على التحرك،

<sup>1</sup> - سعيد الصديقي، مرجع سبق ذكره، ص61.

<sup>2</sup> - الحسن الثاني، ذاكرة الملك، الطبعة الثانية، الرباط: الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993، ص113.

<sup>3</sup> - محمد أشركي، الوزير الأول: مركزه ووظيفته في النظام المغربي، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1985، ص118.

الجزائري ووقف الدعم الليبي للبوليساريو بتحيد طرابلس في هذه النزاع، أما ليبيا فكانت تسعى لئلا تقصى من سياسة المحاور المغاربية وتضمن عدم تدخل المغرب في نزاعها مع تشاد (الرباط كانت هدفت طرابلس بدعم نجامينا إن لم تتوقف عن مساندتها للبوليساريو).

من خلال هذين القرارين يتضح لنا وظيفة التكيف *la fonction d'adaptation* القائمة على سرعة التصرف التي كان الملك يمارسها في الميدان الخارجي، على اعتبار أنه صاحب هذا الحق، وان أي تحفظ حول مثل هذه القرارات الإستراتيجية التي لا تقبل المعارضة سيفسر بأنه مس بالاحترام الواجب للملك.

ويمارس الملك المغربي سلطاته في المجال الخارجي مستشيرا في ذلك مستشاريه المقربين أو المستشارين العامين أي نواب الأمة،<sup>1</sup> ففي مجال السياسة الخارجية لعب مستشار الملك الحسن الثاني "أحمد رضا كديرة" دورا كبيرا في السياسة الخارجية المغربية،<sup>2</sup> حيث كان أول من يطلع على القرارات الملكية المتصلة بالسياسة الخارجية وإلى جانب "أحمد رضا كديرة" فقد لعب "أحمد بن سوادة" دورا هاما في بلورة و تنفي بعض جوانب السياسة الخارجية المغربية، لا سيما، ما يرتبط منها بالشؤون العربية ، بالإضافة إلى اليهودي الديانة أندري أزولاي الذي كان من المقربين خاصة في مجال المال و الأعمال و العلاقات التجارية مع إسرائيل .

ورغم هذه النخبة من المستشارين الذين كانوا يحيطون بالملك، فإنه لم يكن يتقيد في مجال السياسة الخارجية، لا سيما، ما يتعلق بالقضايا الحساسة بل كان يملك سلطة تقديرية مطلقة في اختيار من يرى فيهم الأهمية و الكفاءة للإستشارة و الإستشارة برأيهم بغض النظر عن موقعهم في هرم السلطة سواء كانوا وزراء أو مستشارين خاصين أو سفراء أو موظفين سامين، كما لاحظنا في قراري تنظيم المسيرة الخضراء و عقد معاهدة الإتحاد العربي الإفريقي بين المغرب و ليبيا.

<sup>1</sup> - محمد شقير ، القرار السياسي في المغرب، مرجع سبق ذكره، ص22.

<sup>2</sup> - محمد الصديقي، مرجع سبق ذكره، ص63.

كما تعتبر المقاربة الحوارية، إحدى أهم الميكانيزمات للحصول على تأييد الشعب لقراراته الخارجية عبر ما يمكن الاصطلاح عليه " الاستشارة البعدية" و يتخذ هذا الحوار غالبا شكل " خطاب ملكي موجه إلى الشعب"، و كان هذا التوجه إلى الشعب - الأمة - يكون دائما ماعدا الحسم النهائي للقرار وبهدف إطلاع الأمة عليه و شرح تداعيات قرار خارجي معين، وهذا التأصيل يعد إحدى ثوابت السياسة الخارجية المغربية، و يعتبر هذا الحوار مع الأمة مندرجا، جوهريا في المجال المحفوظ للملك كما يمثل من جهة أخرى إحدى تجليات البيعة التي تربط بين الملك و الشعب و هو مجال خاص بالمؤسسة الملكية.

لكن مع ذلك، فالعبارات المستخدمة في كل خطاب ملكي تعكس النظرة السياسية تجاه المحكوم، حيث يمكن تحديدها في ثلاث مستويات:<sup>1</sup>

1. علاقة أمير المؤمنين بالأمة

2. علاقة الملك بالرعية

3. علاقة رئيس الدولة بالشعب

إن كل علاقة من هذه العلاقات يفرض شكلا محوريا معينا، و على هذا الأساس يمكن تصنيف جوهر السلطة إلى:

- الحوار بواسطة الخطبة وهي ذات مضمون ديني، وبالتالي هي تقييم علاقة على المستوى السياسي بين الخليفة أو أمير المؤمنين وبين الجماعة الإسلامية أو الأمة. ومن هنا يتخذ الحوار بعدا دينيا.

- الحوار بواسطة الخطاب وكثيرا ما تتردد فيه عبارة "الرعية" أو عبارة "رعايانا الأوفياء"، وتوضح هذه العبارة و استخدامها تأكيدا لعلاقة الولاء التي تجمع بين الرعايا في كل أنحاء البلاد والشخص العاهل المغربي، والذي يحرص عادة على تكريسها من خلال مراسيم الولاء التي تعقد كل سنة بمناسبة عيد العرش حيث يقدم فيها الممثلون المحليون فروض الطاعة والولاء للعرش العلوي.

<sup>1</sup> محمد شقير، القرار السياسي في المغرب، مرجع سبق ذكره، ص25.

- الحوار بواسطة المخاطبة، على هذا المستوى فإن الملك بوصفه رئيسا للدولة هو الذي يخاطب الشعب مما يجعل الحوار يأخذ بعدا آخر، إذ ينحدر من هرم الخطاب الديني ( أمير المؤمنين/ أمة) و الخطاب الملكي ( ملك/ رعية) ليتخذ شكلا آخر تتحكم فيه المقولة السياسية الحديثة ( رئيس الدولة/ الشعب).

و من هنا نلخص إن كل خطاب ملكي أو اغلب الخطب الملكية الموجهة عبر قنوات الإذاعة والتلفزيون تعرف عدة تنقلات على المستويات الثلاثة.

## 2 مرحلة التنفيذ: (الملك و تنفيذ السياسة الخارجية)

تتجلى رغبة الملك في جعل السياسة الخارجية من الشؤون الخاصة في مشاركته في تنفيذها، وتعتبر الدبلوماسية السرية من أهم أساليب اشتغال الملك حسن الثاني بالقضايا الخارجية الحساسة تجنباً لردود الفعل الداخلية والخارجية، ويعتبر قرار تنظيم المسيرة الخضراء وإجراء الاتصالات مع القادة الإسرائيليين من أهم قرارات السياسة الخارجية المغربية التي طبق فيها الملك دبلوماسية حذرة طبيعتها السرية والتكتم<sup>1</sup>.

من جانب آخر تعتبر العلاقات المغربية الإسرائيلية، المجال الذي أحيط به أكثر بالسرية بالمقارنة مع العلاقات الخارجية للمغرب مع باقي الأطراف الدولية، فمن المعروف جدا أن الملك حسن الثاني ساهم بشكل سري وكبير في التمهيد لمعاهدة كامب ديفيد منذ جانفي 1975<sup>2</sup>.

يعتبر إسحاق رابين YISHAK RABIN - الوزير الأول لإسرائيل السابق - أول مسؤول إسرائيلي يزور المغرب بشكل سري في أكتوبر 1976 في ضيافة الملك حسن الثاني<sup>3</sup>، وفي 20 مارس 1981 اعترف إسحاق رابين ضمناً بلقائه مع الملك المغربي بمراكش<sup>4</sup>. ومن جهة أخرى التقى الملك حسن الثاني " موشي ديان " MOCHE DAYAN في الرباط وهذا ما أكده " ديان في كتابه السلم في الصحراء " paix dans le désert حيث

<sup>1</sup> محمد الصديقي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> هيكلم محمد حسنين، المفاوضات السرية بين المغرب و إسرائيل: عواصف الحرب و عواصف السلام، الكتاب الثاني، ط1، بيروت 1996، ص ص 275-248.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 284-285.

<sup>4</sup> BERRAMDANE, le Sahara occidental enjeu maghrébin, Paris: Kartala, 1992,p 259.

اعترف بلقائه للعاهل المغربي سرا في 5 سبتمبر 1977 بأفران، الذي شرح له موقفه من الوساطة بين الإسرائيليين والعرب.<sup>1</sup>

كما يستند الملك في ممارساته لسلاطته في السياسة الخارجية المغربية على آلية التفويض، إذ أن الفصل 19 من الدستور يؤكد أن السلطة بوصفها من اختصاص أمير المؤمنين، يجب أن تمارس من طرفه أو من خلاله بواسطة التفويض، فالتفويض لا يعني بالأساس التخلي عن أي جزء من السلطة، وإنما هو فعل بواسطته صاحب السلطة ينقل جزء من سلطته إلى شخص آخر، حسب ما ورد بقاموس لاروس، وذلك بدون أن يتمتع هذا الوسيط بأية سلطة مستقلة ودون أن تكون له أي مبادرة في اتخاذ القرار.

لكن هذا التفويض لا يعني التنازل عن سلطات الملك، وهذا ما أكده بوضوح تام ولم يدع مجال للشك حيث يقول " الملكية في المغرب عريقة، ويمكن أن أفوض سلطتي لكن ليس لي الحق في أن أتخلى عنها من تلقاء نفسي" ( حوار الحسن الثاني مع جريدة le monde في صيف 1992، انظر انبعاث امة، الجزء السابع والثلاثون، ط1، الرباط: المطبعة الملكية، ص274).

تبقى جميع المهام التي تسند إلى مستشاريه تدرج في مجاله المحفوظ و يدخل في ذلك الخطابات التي كان يتلوها عادة احد مستشاريه والرسائل الموجهة إلى رؤساء وملوك الدول، كما يمكن تكليف احد المستشارين برئاسة الوفود المغربية في المؤتمرات الدولية، كان هؤلاء يكلفون بتبليغ رسائل شخصية من الملك إلى المسؤولين السياسيين في العالم كله، والتي تحث فيها السياسة في الصحراء الغربية الحيز الأكبر.<sup>2</sup>

كما يساهم الملك في تنفيذ السياسة الخارجية عن طريق إصدار قرارات ملكية يعين من خلالها مسؤولين في الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، وكذا سفراء يربط معهم علاقات شخصية ويوجه لهم في عدة مناسبات توجيهاته بشكل حي ومباشر.

<sup>1</sup> محمد الصديقي، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> مغيل هيرنا ندو دي لارامندي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

فتوزيع هذه المراكز الرئيسية وبالحفاظ على الاتصالات بوتيرة غير متقطعة، شخصيا أو عن طريق المخزن، مع المفضلين يكون الملك قد ضمن وفاء هؤلاء المعنيين بتنفيذ أوامره.

كما يتم تعيين أعضاء من المعارضة لشغل مناصب حساسة في الحياة العمومية أو الدبلوماسية من التقنيات التي لجئ إليها الملك حيث يقول الباحث جون واتر بوري -JOHN WATERBURY- أن بتعيين أعضاء بارزين من المعارضة يؤكد الملك تسامحه ومرونته ويضعف انتقادات الأحزاب التي ينتمي إليها هؤلاء والانتقادات التي يفترض أن تتعرض لها قراراته<sup>1</sup>.

كما انه يقوم بالتدخل بشكل مباشر في اجتماعات مختلف التنظيمات الدولية سواء تلك المنظمة دوليا أو جهويا أو في الجلسات العامة للأمم المتحدة، وتسمح له في المشاركة في هذه المنتقيات بإجراء مباحثات مع أهم رؤساء الدول والحكومات في العالم، وهذا أساس " الدبلوماسية الملكية" المعتمدة على العلاقات الشخصية.

إن تفاؤل المغاربة عام 2000 عكس آمالا في التحسن الاقتصادي وائتلاف حكومي، وملك جديد وهو محمد السادس، وازدادت توقعاتهم بإصلاح سياسي، بما في ذلك ربما تقييد السلطة الملكية وتوسيع سلطة البرلمان، وعلى الرغم من ارتفاع التوقعات فإن الملك الجديد لم يظهر حتى الآن ما يدل على التخلي عن مؤسسات السلطة (وزارة العدل، الداخلية و الشؤون الخارجية، القوات المسلحة) ولوضع حد للفساد الذي عشن في حكومة والده ولم تستطع الحكومة تخفيف الفقر ورفع مستويات المعيشة ومعدلات التعليم، وتحسين الرعاية الصحية، وضمان العدالة الاجتماعية، فإن المغرب سيواجه في عام 2015 مستقبلا غامضا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>John Waterbury, *le commandeur des croyants : la monarchie marocaine et son élite*, Op, Cit, p 308

<sup>2</sup>جوديث س، يافيه، الشرق الأوسط عام 2015 من منظور أمريكي، ترجمة: احمد رمو، دمشق: دار علاء الدين، ط2، 2007، ص ص 222،223.

يمكن استخلاص مما سبق أن السياسة الخارجية المغربية رغم كل المؤثرات الداخلية والخارجية، فإن صياغتها النهائية ظلت طيلة حكم الملك الحسن الثاني مجالاً محفوظاً للمؤسسة الملكية التي كانت ولا تزال في ظل عهد الملك محمد السادس تملك وحدها السلطات والامتيازات التي تسمح لها بطبع السياسة الخارجية المغربية بفلسفتها الخاصة، بالإضافة إلى تمتع الملك الحسن الثاني بثقة كبيرة في النفس وقدرته على تسيير الشؤون الخارجية واتخاذ قرارات إستراتيجية دون الاعتماد على مساعديه، معتمداً فقط على تقديراته الشخصية دون أجهزة الدولة في ذلك.

أما مستشارو الملك فرغم ما يملكه بعضهم من سلطة التأثير على بعض التوجهات السياسية الخارجية المغربية بفضل الثقة الملكية التي يتمتعون بها، إلا أنهم لا يمارسون على الإطلاق أي شكل من الأشكال اتخاذ القرار.

## المبحث الثاني: دور المؤسسة التشريعية في مجال السياسة الخارجية المغربية.

عرف المغرب أول تجربة دستورية حديثة بعد الاستقلال و تحديدا سنة 1962، وهي التجربة التي مازالت مستمرة إلى اليوم على الرغم من بعض التوقفات والكثير من التحفظات التي عرفتها والتي اختلفت باختلاف الدواعي والأسباب، ومن صلب هذه التجربة انبثقت التجربة البرلمانية، والتي رغم أهميتها إلا أنها تميزت عموما بعدم النضج سواء في بنيتها القانونية أو أدائها وتأثيرها وذلك نظرا لخضوعها الملحوظ للمؤسسة الملكية خاصة والإدارة العامة التي غالبا ما اهتمت بصنع نتائجها وتوجيه مسارها، ونظرا لضعف المعارضة وأزمة المسؤولية البرلمانية وعدم استعمال البرلمانين لكامل حقوقهم الدستورية والقانونية في مواجهة الحكومة وهو ما كان يجعل عمل المؤسسة البرلمانية يبقى دون طوح، إرادة الشعب في الإصلاح والتحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلاد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ضعف الوعي الشعبي العام بالحقوق والواجبات الوطنية تساهم سلبا في تكريس هذا الوضع.

و بالتالي فان عدم فاعلية التجارب البرلمانية السابقة في عمومها جعل وجود البرلمان المغربي محل تساؤل من طرف قطاع واسع من النخبة وأفراد الشعب. و هو التساؤل الذي سنحاول إسقاطه على ميدان السياسة الخارجية المغربية وما مدى محدودية المؤسسة التشريعية المغربية في بلورتها والمساهمة في صناعة قراراتها في ظل الأهداف والتوجهات العامة التي رسمتها المؤسسة الملكية باعتبارها مؤسسة المؤسسات ومنبع أي سلطة<sup>1</sup>، التي تعتبر البرلمان مؤسسة وظيفية تعمل تحت ظل المؤسسة الملكية التي تشكل المركز الأساسي في البناء الدستوري السياسي المغربي.

<sup>1</sup>محمد زين الدين، المؤسسة الملكية في المغرب العهد الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 111.



## المطلب الأول: قراءة في الاختصاصات الدستورية للبرلمان المغربي.

كان البرلمان المغربي يتكون من مجلسين: مجلس النواب و مجلس المستشارين حسب دستور 1962/12/14، لكن دستور 1970 ودستور 1972 والمراجعة الدستورية بالرابع سبتمبر 1992 استبدلا نظام المجلس بنظام المجلس الواحد بحيث أصبح البرلمان يتكون من مجلس واحد وهو مجلس النواب.

إلا أن دستور 1996 ( الفصل 36) أعاد من جديد تكوين البرلمان من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس المستشارين.

و طبقا للدستور (الفصل 37) يتكون مجلس النواب من 325 عضوا ينتخبون لمدة خمسة سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر، ينتخب 295 عضو منهم في دوائر متعددة المقاعد و30 قائمة قومية تضم النساء فقط.

أما مجلس المستشارين فيضم 270 عضوا، ينتخبون لمدة تسعة سنوات مع تجديد ثلث المجلس كل ثلاث سنوات، وعلى خلاف مجلس النواب، حيث ينتخب المستشارين بالاقتراع العام غير المباشر كما حدد الفصل 38 من الدستور المغربي، حيث ينقسم هؤلاء إلى 162 عضوا تنتخبهم المجالس المحلية، و81 عضو ينتخبون في كل جهة بواسطة الغرف المهنية ( غرف الفلاحة، التجارة، الصناعة والخدمات، غرف الصناعة التقليدية والصيد البحري) و27 عضو ينتخبون على الصعيد الوطني من طرف هيئة ناخبة لكاسبي الأجور.

وحسب القوانين التنظيمية للمجلسين رقم 31.97 الخاص بمجلس النواب، ورقم 32.97 المتعلق بمجلس المستشارين<sup>1</sup>، ينص على عدم الجمع بين العضوية في المجلسين ( مجلس المستشارين و مجلس النواب)، وعدم الجمع بين العضوية في المجلسين من جهة والعضوية في المجلس الدستوري أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية، وكذلك تتنافى هذه العضوية مع مزاولة مهمة عمومية غير انتخابية باستثناء المهام الحكومية.

<sup>1</sup>الحاج قاسم محمد، القانون الدستوري و المؤسسات السياسي: المفاهيم الأساسية و النظم السياسية، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2009، ص 177.

كذلك تتنافى مع صفة برلمان مزاولة مهام تؤدي عنها الأجرة دولة أجنبية أو منظمة دولية .

يعقد البرلمان دورات عادية، ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى التي تبتدئ يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، وتفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر أفريل، أما بخصوص الدورات الاستثنائية تعقد إما بطلب الأغلبية المطلقة لأعضاء أحد المجلسين وإما بمرسوم .

و يتكون البرلمان من مجموعة من اللجان مثل لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية وعدد أعضائها 31 عضواً، وأجندة الخارجية والحدود والمناطق المحتلة والدفاع الوطني في مجلس المستشارين.

ويمارس البرلمان اختصاصات مختلفة تشريعية ومالية وسياسية ودبلوماسية، لكن الدستور حدد مجال هذه الاختصاصات وقننها، فلم يعرف الدستور القانون تعريفاً موضوعياً أو مادياً بل اقتصر على ذكر التعريف الشكلي له كما جاء في الفقرة الأولى من (الفصل 45)، " يصدر القانون عن البرلمان بالتصويت" كذلك ممارسة البرلمان لاختصاصاته المالية تقتصر على مجرد قبول أو رفض مشروع قانون المالية ( الفصل 50).

أما الصلاحيات في المجال السياسي فبالنسبة لإشهار الحرب إذا كان الملك هو الذي يملك دستورياً قرار إعلان الحرب بعد المداولة في الموضوع بالمجلس الوزاري فإنه بمقتضى الفصل 74 من الدستور يجب إحاطة مجلس النواب ومجلس المستشارين للإعلام فقط.

كذلك بالنسبة لحالة إعلان حالة حصار، كإجراء بمقتضى ظهير شريف بعد التداول في المسألة بالمجلس الوزاري ويجب ألا يتجاوز ثلاثين يوماً، لكن إذا كانت هناك ضرورة لتمديد حالة الحصار أكثر من 30 يوم ففي هذه الحالة لا بد من صدور قانون عن البرلمان بمقتضاه تمديد حالة الحصار ( الفصل 49 )<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 185.

أما بخصوص الاختصاصات الدبلوماسية للبرلمان تعتبر ضعيفة في نص الدستور، فقط اشترط الفصل 31 لمصادقة البرلمان على المعاهدات أن تكون ملزمة لمالية الدولة، وفي غير ذلك لا يحتاج الأمر إلى مصادقة.

كما يملك مجلس النواب و مجلس المستشارين صلاحية اقتراح مراجعة الدستور، لكن اقتراح المراجعة الذي يتقدم به عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النواب أو مجلس المستشارين لا تصح الموافقة عليه إلا بتصويت ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس المعروض عليه للاقتراح، ويحال الاقتراح بعد ذلك إلى المجلس الآخر ولا تصح الموافقة عليه إلا بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم (الفصل 104).

بعد التعديل الدستوري للرابع سبتمبر 1992 أصبح البرلمان يتوفر على وسائل مهمة، تمكنه من مراقبة الحكومة عن طريق لجان تقصي الحقائق التي بها جمع المعلومات المتعلقة بقضايا معينة وإطلاع المجلس عليها<sup>1</sup>.

كذلك منح الفصل 56 للبرلمانيين حق مساءلة الحكومة مرة كل أسبوع بغية الاستطلاع والاستعلام حول مختلف مناحي السياسة العامة التي يكون الوزراء ملزمين بتقديم كل البيانات حول الاستفسارات التي يطرحها ممثلو الأمة وتستأثر اهتمام الرأي العام.

بالإضافة إلى هذا هناك آليتين لمراقبة الحكومة، الأولى هي مسألة الثقة ( الفصل 75) والتي أن تتم بمبادرة من قبل الوزير الأول، والهدف من طرح الثقة يكون للتأكد من تأييد مجلس النواب لمواقف الحكومة وتصرفاتها.

أما الثانية فتتمثل في ملتصق الرقابة ( الفصل 76) تأتي بمبادرة من أعضاء مجلس النواب والذي بواسطته يتمكن المجلس من معارضة الحكومة في مواصلة تحمل مسؤوليتها.

<sup>1</sup> الفحصي المهدي، مدى تأثير الإصلاحات الدستورية و السياسية على التوازن بين السلط بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة محمد الخامس، الرباط، 2001-2002، ص 95.

عموما يمكن القول أن الدستور المغربي قد جعل سلطات التشريع مشتركة بين المجلسين، وأوضح انه من حق الوزير الأول وأعضاء البرلمان على السواء، حق التقدم باقتراح القوانين، حيث يصدر القانون عن البرلمان بالتصويت ويمكن أن يأذن البرلمان للحكومة - بمقتضى قانون- أن تتخذ في ظرف زمني محدد ولغاية معينة بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها.

ويلاحظ أن الدستور المغربي يغلب السلطة التنفيذية على التشريعية، فالملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو الذي يعين رئيس الوزراء وأعضاء حكومته وله حق إقالتهم ويترأس الملك المجلس الوزاري والمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للتعليم، والمجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط، وللملك الحق في حل مجلس البرلمان.

إذا كان الاختصاص الأول للبرلمان هو إصدار التشريعات، فإن الدستور المغربي يحد من هذه السلطة حيث أن القانون الصادر عن مجلس النواب لا ينفذ إلا بأمر من الملك نفسه والذي له الحق أن يطلب قراءة ثانية بالنسبة لاقتراح أي قانون أو مشروع قانون اتخذ منه مجلس النواب موقفا معارضا، فإذا أصر المجلس على موقفه - بأغلبية دون الثلثين في قراءة ثانية - فللملك أن يستفتي شعبه حول الموضوع كما أن له حق ممارسة " إعلان الاستثناء"، أي حالة الطوارئ<sup>1</sup>.

يرى الكثير على أن هذا الاختيار يرجع إلى حرص السلطة التنفيذية على عدم مواجهتها لبرلمان موحد ومعارضة احدهما للأخر إضعافا لمجلس النواب.

و عموما فإن الدور الهامشي للبرلمان وخضوعه للسلطة التنفيذية يتعارض تعارضا صريحا مع مبدأ السيادة للأمة ويزكي مبدأ السيادة الملكية على حساب السيادة الشعبية.

هكذا تبين أن إجراءات تأسيس المخزن للبرلمان والنصوص الدستورية التي اقرها لتحديد مهامه وكذا مختلف الممارسات المخزنية، حولت البرلمان من مؤسسة للتشريع إلى جهاز للصياغة التشريعية لاختيارات الأمة، كما تضمنتها التوجهات الملكية ودسترة لشورى أمير المؤمنين<sup>2</sup>، وهي إجراءات مخزنية أفرغت هذه المؤسسة التشريعية من كل محتوى سياسي وتحويل البرلمان إلى جهاز للتسجيل فقط.

<sup>1</sup> خالد السرجاني، مرجع سبق ذكره، ص 111.

<sup>2</sup> محمد شفير، تطور الدولة في المغرب: إشكالية التكون و التمركز و الهيمنة، مرجع سبق ذكره، ص 308.

## المطلب الثاني: محدودية دور البرلمان المغربي في مجال السياسة الخارجية

عندما نتفحص فصول الدستور التي تحدد اختصاصات الملك، نجد أن سلطاته في علاقته بالمؤسسة التشريعية تجعل منه " المشرع الأعظم "، يتحكم في مصير القانون منذ اقتراحه وحتى دخوله حيز التنفيذ، وذلك من خلال اختصاصات ملكية واسعة في ميدان التشريع والتي لا يمكن حصرها.

انطلاقاً من هذه الاعتبارات، كيف يتموقع دور البرلمان في السياسة الخارجية المغربية؟ سنقارب ذلك من خلال الاختصاصات التي خولها له الدستور، وهي لا تجعل منه فاعلاً أساسياً في هذا المجال، لكن هذا لا يمنع من قيام البرلمان ببعض الأدوار المساعدة في المجال الدبلوماسي.

فمن المعروف أن البرلمان يتوفر على وظيفتين كلاسيكيتين: صنع القانون ومراقبته الحكومة.

ففيما يتعلق بالوظيفة الأولى، فإن الأمر يطرح مستوى مشاركته في صنع الاتفاق المغربي. في هذا الإطار نلاحظ أن الفصل 31 من الدستور ينص كما يلي " يوقع الملك على المعاهدات ويصادق عليها غير أنه لا يصادق على المعاهدات التي تترتب عليها تكاليف تلزم مالية الدولة إلا بعد الموافقة عليها بقانون خاص، تقع المصادقة على المعاهدات التي يمكن أن تكون غير متفقة مع نصوص الدستور بإتباع المسطرة المنصوص عليها فيما يتعلق بتعديلها".<sup>1</sup> إن قراءة متأنية لهذا الفصل الذي تميز بديمومته في الدساتير الخمسة التي عرفها المغرب يستدعي مجموعة من الملاحظات سواء فيما يتعلق بدرجة تدخل البرلمان أو العلاقة بين الدستور والمعاهدات الدولية.

<sup>1</sup> الحسان بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون و التفاعلات، مرجع سبق ذكره، ص 44.

فمن الناحية الأولى نلاحظ أن نسبة المعاهدات التي يرخص البرلمان بالمصادقة عليها يبقى ضئيلا، فعلى سبيل المثال يتبين من الأرقام أن المغرب صادق منذ سنة 1956 إلى غاية أبريل 2000 على 4660 معاهدة منها 3380 معاهدة ثنائية و830 معاهدة متعددة الأطراف، أما عدد المعاهدات التي عرضت على البرلمان لإبداء رأيه بخصوصها فلن يتعدى 160 اتفاقية وذلك خلال الولايات التشريعية التي عرفها المغرب<sup>1</sup>.

من الناحية الثانية، إن مفهوم المعاهدات التي تكلف بها مالية الدولة يبقى غامضا وعماما، ويفتقر للدقة والمعايير الموضوعية التي تضبطه، وهو مالا يرقى للمستوى، فاتفاقية "الغات" التي وقعت بمراكش في سنة 1994، رغم كونها تلزم مالية الدولة بفعل الانضمام للمنظمة، فإنها لم تعرض على البرلمان المغربي.

و ليس فقط أن مجلس النواب لا يشارك في اتخاذ هذه القرارات، بل لا يمكنه بعد ذلك أن يراقبها أو ينتقدها. ونظرا للطابع المقدس للملكية الذي جاء في الفصل 23 من الدستور، فالقرارات الملكية لا يمكن أن تخضع لأي مراقبة تشريعية، فخطاباته ورسائله، فهي بمثابة توجيهات لا تناقش، فمثلا مسألة قبول تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء الغربية خلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بنيروبي جوان 1981، أو عقد لقاء مع الزعيم الإسرائيلي شمعون بيريز سنة 1986 كانت قرارات تصدر مباشرة من طرف الملك ومناقشتها قد تؤدي - كما وقع لنواب الاتحاد الاشتراكي في سبتمبر 1981- إلى السجن.

لهذا فالرد الوحيد الممكن اتجاه القرارات الملكية هو الانضمام إليها، فالاستماع إلى الخطابات الملكية يكون مصحوبا بجلسات برلمانية خاصة يقوم فيها وزير الشؤون الخارجية ومستشارو الملك بشرح القرار الملكي، وتقوم مختلف الفرق البرلمانية بالتعبير عن دعمها الكامل للقرارات الحكيمة للسياسة الرشيدة للملك.

هكذا إذن، نجد أن مجلس النواب يمارس مراقبة محدودة على الالتزامات الدولية للمغرب، حتى بالنسبة لحالة إعلان الحرب، حيث فقد مجلس النواب اختصاص إعلان الحرب منذ دستور 1972 الذي ألغى موافقة المجلس القبلية عن إشهار الحرب ليعوضه بإخبار الملك لمجلس النواب ( الفصل 73) و استمر إلى الآن.

<sup>1</sup> هند المسعودي، البرلمان و السياسة الخارجية، نموذج المغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة وحدة المغرب في النظام الدولي، كلية الحقوق، الرباط، السنة الجامعية 1999-2000، ص97.

أما في بلدان المغرب العربي فان المؤسسة التشريعية في كل من تونس ( الفصل 48 من الدستور )، والجزائر ( الفصل 131 من الدستور)، موريتانيا ( الفصل 78 من الدستور) تتقاسم مع رئيس الدولة ممارسة السلطة الدبلوماسية.

يتضح إذن من خلال هذه النماذج الفارق الصارخ بين سلطة البرلمان المغربي الضعيفة جدا في ميدان الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وبين السلطة الفعلية والواسعة التي تحظى بها برلمانات هذه الدول في هذا الميدان بغض النظر عن طبيعة الأنظمة السياسية السائدة في هذه البلدان.

حيث لا يوجد في التاريخ السياسي المغربي، بقيام البرلمان رفض إعطاء الإذن بالمصادقة على مثل هذه المعاهدات حتى وإن كانت مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 31 تسمح له بذلك<sup>1</sup>، كما أن البرلمان المغربي لا يشارك لا من قريب ولا من بعيد في المفاوضات التحضيرية لهذا النوع من المعاهدات، حيث تبقى السيادة المطلقة في هذا الميدان للإدارة، وعلى وجه الخصوص للإدارة المالية بسبب الطابع التقني لهذه المعاهدات ولما تتطلبه صياغتها من معرفة عميقة بالآليات المالية.

ما يزيد من ترسيخ هذا التقليد هو ضعف دور لجنة الشؤون الخارجية حيث أن الإطلاع على تقارير لجنة الشؤون الخارجية والتعاون تجد أنها توصي دائما البرلمان بقبول مشاريع القوانين المتعلقة بالموافقة على المعاهدات الدولية دون إجراء أي فحص معمق لدوافع الحكومة أو لمعرفة آثار هذه المعاهدات على العلاقات الخارجية للمغرب<sup>2</sup>.

ولهذا يبقى البرلمان المغربي يلعب دورا هامشي في الحياة السياسية المغربية، وبالنسبة لصنع وتنفيذ القرار في السياسة الخارجية المغربية وذلك بناء على الدور الذي حددته له المؤسسة الملكية بتقليدياته ونظرتها الحديثة الخاصة للحكم المبنية على فلسفة سياسية تعمل تحت عبارة أن "المؤسسة الملكية هي مؤسسة المؤسسات في البناء الهرمي للنظام السياسي المغربي".

<sup>1</sup> الناصر عبد الواحد، الخصائص المميزة لمقتضيات دستور 1992 المتعلق بتطبيق القانون الدولي في المغرب، مرجع سبق ذكره، ص 247.

<sup>2</sup> محمد الصديقي، مرجع سبق ذكره، ص 184.

## المبحث الثالث: دور الحكومة المغربية ( السلطة التنفيذية ) في مجال السياسة الخارجية المغربية.

المطلب الأول: قراءة في الاختصاصات الدستورية و السياسية للسلطة التنفيذية في الهرم السياسي المغربي.

تعتبر الحكومة ثالث مؤسسة دستورية في المغرب، ومن خلال الدستور يبين أن الحكومة كمؤسسة دستورية تابعة للمؤسسة الملكية من حيث تشكيلها واختصاصاتها وأولوياتها من حيث ممارسة السلطة التشريعية.

تتألف الحكومة من الوزير الأول والوزراء، وبعدها يقوم الملك بتعيين الوزير الأول، وبناء على اقتراح الوزير الأول يقوم بتعيين الوزراء، يتقدم الوزير الأول بعرض برنامجه الذي يعتزم تطبيقه على مجلس النواب ومجلس المستشارين، والغاية من هذا العرض هي إطلاع البرلمان على الخطة العريضة التي يتضمنها البرنامج الحكومي.

وإذا كانت دساتير 1962، 1970، 1972<sup>1</sup>، لا تؤكد على حق البرلمان في التصويت لمنح الثقة وتأييد برنامجها حيث كانت الحكومة تعتبر منصبة تنصيباً قانونياً بمجرد أداء القسم أو اليمين أمام الملك، إلا أن المراجعة الدستورية لسنة 1992 و1996 أكدت في الفصل 60، الفقرة 3 على أن البرنامج الحكومي يخضع للمناقشة أمام كلا المجلسين ويتلو مناقشته في مجلس النواب بتصويت.

و الحكومة مسؤولة مسؤولية مزدوجة، فهي مسؤولة أمام الملك الذي له الصلاحية في إعفائها من مهامها بمبادرة منه أو بناء على استقالته. وهي مسؤولة ثانياً أمام البرلمان لكونه الهيئة التي تملك صلاحية مراقبتها أو الإطاحة بها عند التصويت لسحب الثقة من الحكومة.

<sup>1</sup> الحاج قاسم محمد، مرجع سبق ذكره، ص 190.



أما بخصوص وظيفة صلاحيات الوزير الأول تبقى محددة والامتيازات التي يمنحها له الدستور تعتبر ضئيلة نظرا لارتباطه المباشر برئيس الدولة ( الملك)، الذي يعينه ويعفيه من مهامه في أية لحظة ( الفصل 24 من الدستور)، كما أن سلطة التعيين لدى الملك تبقى مطلقة ولا تؤثر فيها صناديق الاقتراع، فمثلا في انتخابات 1984 وبعد فوز حزب المعطي بوعبيد<sup>1</sup>، ( الأمين العام للاتحاد الدستوري) لم تتم فيه المنادات عليه لتكوين الحكومة كما هو متعارف عليه في المنطق الانتخابي، بل أكثر من ذلك كانت تمثيلية حزبه في الحكومة الجديدة أقل من بعض الأحزاب التي حصلت على مقاعد أقل.

فالوظائف التي يقوم بها الوزير الأول وكذا وزرائه تعتبر في الأساس إدارية، والوضع الدستوري للحكومة تجعلها كهيئة تابعة كلياً للسلطة الملكية، وهذا ما يطرح مشكلة وذلك بالرغم من أن الدستور ينص على أن أعضاء الحكومة يقترحون من طرف الوزير الأول فان الملك يحتفظ باختيار الوزراء في بعض الوزارات الحساسة: وزارة الداخلية، وزارة الدفاع، وزارة العدل، وزارة الشؤون الإسلامية، وزارة الخارجية وحتى حقيبة الأمانة العامة للحكومة التي تعتبر كمصلحة من مصالح الوزارة الأولى لدورها في إعداد و دراسة مختلف النصوص القانونية وإعدادها لجداول أعمال مجلس الحكومة ومجلس الوزراء.

بالإضافة إلى ذلك، لا يتبع الملك المسطرة الدستورية في تنصيب الوزراء في بعض الحالات كما حدث عندما قام الملك محمد السادس بإقالة وزير الداخلية البصري وتعيين خلفه وكذلك كاتب الدولة في الخارجية في الوقت الذي كان الوزير الأول متواجداً في دولة أجنبية<sup>2</sup>.

لهذا يعتبر الملك في المغرب. المالك الحقيقي للسلطة التنفيذية، فصلاحيات الحكومة تقتصر حالياً على ممارسة السلطة التنظيمية وعلى تسيير الإدارة. وحتى في هذه الميادين تكون حرية الحكومة مقيدة نظراً لكون المراسيم التنظيمية يتم إقرارها خلال المجلس الوزاري الذي يترأسه الملك. فضلاً عن ذلك، فان الملك هو الذي يمارس السلطة التنظيمية اللازمة لإدارة الجيش باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يملك سلطة التعيين في المناصب المدنية والعسكرية.

<sup>1</sup> مغيل هيرنا ندو دي لارامندي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

<sup>2</sup> عمر بندورو، النظام السياسي المغربي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

و يعتبر إنشاء الوزارات وكذلك إلغاؤها من المجالات المنضوية في اختصاص الملك. و الدستور الحالي يشترط وقت قيام الملك بتعيين أعضاء الحكومة أن يكون ذلك بناء على اقتراح الوزير الأول ( الفصل 24 فقرة 2) ولا يوجد في الدستور ما يمنع الجمع بين المنصب الوزاري والعضوية في البرلمان بل أن جوهر الفصل 60 في فقرته الثالثة يسمح بالقول بان جل الوزراء قد يكونوا أعضاء في البرلمان.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> أمينة المسعودي، الوزراء في النظام السياسي المغربي: الأصول، المنافذ، المال، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001، ص ص 189-186

## المطلب الثاني: التحكم الملكي في السلطة التنفيذية.

إن قراءة متأنية في الوثائق الدستورية المغربية والتمعن في بعض الإشارات الملكية توضح بجلاء أن السلطة بوصفها من اختصاص أمير المؤمنين يجب أن تمارس من طرفه أو من خلاله بواسطة التفويض، فالتفويض لا يعني بالأساس التخلي عن أي جزء من السلطة وإنما هو نوع من ممارستها عبر وسيط دون أن يتمتع هذا الوسيط بأية سلطة مطلقة.

و من خلال ذلك، أن جميع الأعباء النيابية أو الوزارية تمارس التفويض، بما في ذلك القضاء، فهذا الأخير يعتبر من سلطات أمير المؤمنين، لذا فإنه لا يمارس إلا من خلال قضاء مفوض.<sup>1</sup>

بهذا فإن المتمعن جيدا في الهرمية الهيكلية للدولة، لابد أن يكتشف أن هناك تمفصلا حادا يخرق مؤسسات الدولة، أجهزة تابعة للقصر تعد أكثر قوة وفعالية وأخرى تابعة للإدارة العامة تقوم بوظيفة تسيير عادية.

- فعلى المستوى الوزاري فبمقابل الوزير الأول هناك مدير الديوان الملكي الذي يتوفر على سلطة تفوق سلطة الوزير الأول، حيث يعتبره "وارتربوري" حكومة الظل في المغرب وهو الذي يراقب بدقة نشاطات الحكومة، و في داخله تتقرر الاختيارات الكبيرة، ليمثل بذلك الديوان الملكي وبحق الحكومة الفعلية في البلاد .
- على المستوى الحكومي فهناك مجلس الوزراء الذي تتخذ فيه أهم القرارات السياسية في مقابل مجلس الحكومة الذي يقتصر دوره على التنفيذ.
- على مستوى الوزراء، فهناك الوزراء المخزنون الذين يكون لهم نفوذ أكبر من الوزراء التقنيين.

فالوزراء في النظام السياسي المغربي يعينون من قبل الملك وهم مسؤولون أمامه و يعفون من مهامهم بمقتضى إرادتهم ولا يملك أي منهم سلطة القرار في القطاع الذي يستوزر فيه<sup>2</sup>، فالملك هو الذي يحدد التوجهات السياسية العامة للبلاد ويقتصر دور الوزراء على تنفيذ هذه التوجهات.

<sup>1</sup> محمد شقير، تطور الدولة في المغرب، مرجع سبق ذكره، ص 300.  
<sup>2</sup> عبد اللطيف حسين، وزراء الملك محمد السادس، وجهة نظر، العدد 43، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، شتاء 2010، ص 32.

ويخلص "وارتربوري" إلى انه بإمكان المؤسسة الملكية أن تفلح في تكتيكاتها لولا احتكارها لآليات، تلعب دور الإدارة المنفذة لإدارة النظام وسيادته العليا، ومن بين هذه الآليات هو احتكار الملك توزيع المنافع السياسية والمادية للسلطة مما يسهل عليه المناورة والتأثير على النخبة، بل ويسمح له أكثر من ذلك مراقبة فعلية على الإدارة، فالإدارة هي الأداة الرئيسية لحكومة الملك، يفتح أبوابه ويراقب نشاطات الذين ينعم عليهم بالدخول إليها، وهو بذلك يمنح الرضا الملكي<sup>1</sup>.

تبقى وزارة الداخلية التي تحتل موقعا متميزا في الإدارة، لأنها أداة المراقبة المفضلة للملكية، وبقدر ما تتوسع سلطات هذه الوزارة والتي لم تتوقف يوما بقدر ما تزداد ارتباطاتها تدريجيا وتتقوى مع العرش، ويرجع هذا بالأساس لتموقعها على الخريطة الجغرافية للبلاد، فهي الوحيدة التي تتمتع بشبكة من المصالح الخارجية وبموظفي موزعين على التراب، مما أهلهم لان يكونوا على اتصال مباشر مع السكان، فوق مجال ترابي جد شاسع واكل تجهيزا. في تصريح "محمد بنهيمة"<sup>2</sup>، حين كان وزيرا للداخلية في المناظرة الأولى للجماعات المحلية، قال: "تعد الجهاز الذي يحاول مراقبة مجموع السكان من لحظة ولادتهم إلى لحظة وفاتهم"<sup>3</sup>، أي منذ تسجيل ولادتهم في الحالة المدنية إلى منح رخصة دفنهم.

نادرا ما حدث نزاع بين الملك و وزير داخلية، بل على العكس أن هذا الأخير يتحرك حسب توجيهاته ويستمتع باستمرار إلى نصائحه فيما يتعلق باختيار ونقل الموظفين وما يطبع اتجاه دوائر السلطة - الداخلية والبوليس- الميل إلى التنافس وهما معا تحت مراقبة الدرك الملكي من اجل أمن أوسع ، والملك هو الرابع من تنافس هذه الأجهزة الثلاثة التي تكون مصادر المعلومة والأخبار، وبالتأكيد فان اصطدام طموحاتها تؤدي حتما إلى فشلها.

<sup>1</sup> هند غروب، مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 234-235

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 236.

<sup>3</sup> محمد معصم، التطور التقليدي للقانون الدستوري، رسالة لنيل الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1989، ص 104.

عموما يمكن القول انه بالرغم من الاختصاصات الدستورية المخولة للحكومة وما يرتبط بذلك من تقنيات عصرية وأساليب حديثة فقد بقيت الحكومة جهازا يفتقد كل استقلالية سياسية أو تنظيمية أي " جهازا مخزنا"، ويمكن أن نرجع ذلك إلى عدة عوامل تاريخية، سياسية وتنظيمية هي:

- العوامل التاريخية التي تتلخص في الإرث المخزني الذي كان يقوم دائما على أن الوزراء كانوا عبارة عن كتاب للسلطان، كما أن الإصلاحات التي أدخلتها سلطات الحماية على هذا الجهاز قد قلصت من الدور الذي بدأت تلعبه الوزارات بحيث عمدت إلى إلغاء هذه الوزارات، لتتنشأ عوضها إدارات تقنية التي تم تحويلها بعد الاستقلال إلى وزارات.

- العوامل السياسية التي دفعت بالمخزن إلى تجريد المؤسسة الحكومية من كل سلطة حكومية وذلك من خلال الحرص على عدم تكوين حكومات منسجمة حزبيا أو سياسيا وذلك من خلال إسناد الوزارة الأولى إلى شخصية محايدة تحظى بقبول المخزن.

فتشكيلات حكومات الملك محمد السادس مثلا نجد أن أعداد غير منتميين سياسيا هو في ارتفاع متواصل منذ حكومة عبد الرحمن اليوسفي، ففي هذه الحكومة كان تعدادهم يصل إلى سبعة عشرة وزيرا لا منتميا، في حين مثل الحزب الاتحاد الاشتراكي بستة عشرة وزيرا، ثم حزب الاستقلال بستة وزراء، والحركة الشعبية بأربعة وزراء، والتجمع الوطني باثنين من الوزراء، أما في حكومة إدريس جطو فمن أصل خمسة وثلاثون وزيرا، نجد اثنا عشرة وزيرا غير منتمي وخمسة وزراء لاتحاد و ثلاثة لحزب الاستقلال، اثنين لتجمع الوطني للأحرار كما هو الشأن بالنسبة للحركة الشعبية<sup>1</sup>.

أما حكومة عباس الغاني، فمن أصل خمسة و ثلاثون وزيرا شغل اللامنتميين اثنا عشرة وزارة، بينما شغل الاتحاديون خمسة حقائب والاستقلاليون ستة وزارات، بينما حصد التجمع الوطني للأحرار أربعة مقاعد، والحركة الشعبية اثنان من الحقائب غير أن التعديل

<sup>1</sup> عبد اللطيف حسين، وزراء الملك محمد السادس، مرجع سبق ذكره، ص 33.

الذي طرا على هذه الحكومة في يناير من سنة 2010 جعل حصة الأحرار تتناقص بوزيرين بينما ارتفعت حصة اللامنتمين إلى خمسة عشرة وزيرا. هذا التوزيع التفاوتي المحكم بمعايير المؤسسة الملكية يبرز مدى رغبة مؤسسة المؤسسات على السيطرة على آليات تسيير الحكومة داخل اللعبة السياسية المغربية. بالإضافة للعوامل التاريخية والسياسية، نجد مجموعة من العوامل التنظيمية والتي تتمثل في أن الأجهزة الحقيقية للسلطة (من جيش وشرطة وإدارة)، تبقى من اختصاص الملك، كما أن اغلب القرارات السياسية عادت ما تتخذ داخل أجهزة القصر في حين ينحصر دور الوزراء في تهيئة وتنفيذ هذه القرارات، بالإضافة إلى ذلك فإن تخويل صلاحيات كبرى لبعض الوزارات، وخاصة وزارة الداخلية، يزيد من تقليص دور المؤسسة الحكومية فيحول أغلب الوزراء إلى كتاب للسلطان. وهنا تصح المقولة إن الحكومة في المغرب هي حكومة جلاله الملك لا حكومة رئيس الوزراء<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: محدودية دور الحكومة المغربية في مجال السياسة الخارجية.

من خلال ما سبق وحسب المقترحات الدستورية الحالية الذي نص عليه بوضوح الفصل 60 من الدستور المغربي على أن الوزير الأول يتقدم أمام كل من مجلس البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة وعرض البرنامج الذي يعتزم تطبيقه، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني وبالأخص الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية.

في هذا السياق فقد تميز الوزير الأول بكونه رجلا سياسيا لا يتوفر على قوة سياسية فيما يتعلق بممارسة السياسة الخارجية المغربية.

لهذا فمشاركة الوزير الأول في رسم السياسة الخارجية كانت دائما محدودة، وهي رهينة بشخصية الوزير ورغبة الملك، وقد حددت له وظائف خاصة تجلت في محاولة ضمان الانسجام في العمل الحكومي المغربي على مستوى السياسة الخارجية التي تعتبر مجالا محفوظا للملك.

<sup>1</sup> محمد زين الدين، المؤسسة الملكية في العهد الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 116.

غير أن الوزير الأول يشارك ولو بشكل متقطع في تنفيذ السياسة الخارجية المغربية، وذلك في المجالات التي تسمح بالتفويض في السلطات كإجراء المفاوضات باسم المغرب أو التوقيع على المعاهدات عن طريق رئاسة الوفود المغربية على المستوى العالي التي قد تبعث إلى حضور الندوات الدولية التي تتم فيها مناقشة اتفاقيات السياسية والاقتصادية ذات الأهمية.

يشارك الوزير الأول كذلك في القضايا المتعلقة بالمصادقة على توقيع الاتفاقيات السياسية، كاتفاقية الصداقة وحسن الجوار الموقعة مع اسبانيا يوم 04 جويلية 1991<sup>1</sup>، بالرباط بحضور ملكي البلدين.

كما يقوم بتمثيل المغرب في المؤتمرات الدولية ولقاءات القمة المتعددة الأطراف والاجتماعات المنظمات الدولية التي تعقد على مستوى الملوك والرؤساء، ومن ذلك على سبيل المثال الموافقة بمرسوم على الاتفاقيات ذات الشكل المبسط التي لا تخضع لشروط التصديق مثل الاتفاقيات المتعلقة بقروض الممنوحة للمؤسسات البنكية أو البنوك الأجنبية بضمان من الدولة المغربية لفائدة المؤسسة المغربية أو المتعلقة بالقروض المبرمة بين الحكومات المغربية والحكومات الأجنبية<sup>2</sup>.

على مستوى آخر إذا كان ليس من اختصاص الوزير الأول تعيين السفراء فإنه يساهم في بعض الاقتراحات، لاسيما فان عدد من هؤلاء أصبحوا يعينون من خارج اطر وزارة الخارجية، من بين الحزبين أو الوزراء السابقين الذين يتم إعادة تدويرهم<sup>3</sup>، وفي هذا السياق فان لا شيء يمنع الوزير الأول والحكومة من التدقيق في هذه الاقتراحات حتى لا تبقى الدبلوماسية لمنح الامتيازات لبعض المقربين، خاصة في ظل الانتقادات من طرف أحزاب المعارضة، التي ظلت تنتقد بعض السلوكيات الدبلوماسية وتطالب بتفعيل أداة الدبلوماسية وتخليقها.

<sup>1</sup> مغيل هيرنا ندو دي لارامندي، مرجع سبق ذكره ، ص 89.

<sup>2</sup> محمد الصديقي، صنع السياسة الخارجية المغربية، مرجع سبق ذكره، ص 107.

<sup>3</sup> الحسن بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية، مرجع سبق ذكره، ص 32.

كما يقوم الوزير الأول بوظيفة تفسير السلوك الحكومي الخارجي أمام البرلمان، رغم محدودية هذا الإجراء نظرا لمحدودية الأسئلة البرلمانية في هذا المجال.

لهذا يمكن القول أن تدخل الوزير الأول والحكومة في السياسة الخارجية المغربية هو تدخل وظيفي شكلي وليس تدخل موضوعي، وذلك لاعتبارات دستورية وأخرى سياسية التي جعلت منه في مركز ضعيف داخل السلطة التنفيذية بالمقارنة مع هيمنة المؤسسة الملكية، التي يبقى فيها الملك هو رأس المؤسسة الملكية والسلطة التنفيذية وهو صاحب السلطة الأساسية في صناعة السياسة الخارجية المغربية.

أما بخصوص منصب وزير الخارجية الذي يعتبر من المناصب الحساسة لأن له مسؤوليات جسيمة على مستوى مكانة وربط الدولة مع محيطها الخارجي (الجهوي، القاري، الدولي) وهي من الوزارات السيادية التي تخضع لنمط خاص في التنظيم وفي علاقاتها مع مؤسسة رئاسة الدولة.

لذلك جرت العادة أن يكلف بهذا المنصب شخصيات ذات خبرة في مجريات الأمور الدولية، وباتجاهات السياسة الدولية وأن تكون على قدر كافي من الحنكة تؤهلها على إدارة الشؤون الخارجية للدولة على نحو يصون مصالحها ويعزز مركزها في المحيط الدولي<sup>1</sup>. وقد أنشأت وزارة الشؤون الخارجية في المغرب في أبريل سنة 1956، وتمثل استمرارا لوزارة شؤون البحر بعد فترة الحماية، وعين "احمد بلفريج" الذي كان كاتباً عاماً لحزب الاستقلال عن طريق ظهير ملكي كأول وزير للخارجية في المغرب المستقل بعدما ظلت الشؤون الخارجية للمغرب طيلة الحماية في يد المقيم العام الفرنسي، وشكل ذلك الحدث النواة الأولى لتأسيس وزارة الخارجية المغربية، إلا أن وظائفها ومجالات تدخلها لم تحدد بقرار حتى سنة 1985.

منذ سنة 1985، تم إدماج وزارة الشؤون الخارجية مع وزارة التعاون التي أوكلت إلى عبد اللطيف الفيلاي، احد أفراد عائلات المخزن، والذي تربطه علاقة مصاهرة بالملكية، بزواج ابنه بالابنة البكر للحسن الثاني سنة 1985<sup>2</sup>، وهي تخضع حالياً للهيكل التنظيمي الذي تم

<sup>1</sup>علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975، ص 41.

<sup>2</sup>مغيل هيرنا ندو دي لارامندي، مرجع سبق ذكره، ص 91.



بواسطته المرسوم رقم 2.94.864 الصادر في 20 جانفي 1995<sup>1</sup>، والذي نص على أحداث مديرتين عاميتين. الأولى خاصة بالعلاقات الثنائية، والثانية متعلقة بالعلاقات متعددة الأطراف والتعاون الشامل، علاوة على بعض المديريات الأخرى، وهي مديرية الدراسات والتنسيق القطاعي، مديرية التعاون الثقافي والعلمي، مديرية الشؤون القنصلية والاجتماعية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، مديريات التشريفات، مديرية الاتصال، مديرية الموظفين والتكوين، مديرية الشؤون المالية والتجهيزات، علاوة على كتابة عامة ومفتشيه عامة ومركز للتحليل والأبحاث المستقبلية.

يعتبر وزير الخارجية المنفذ لسياسة الخارجية. لا يتدخل دائما في رسمها لكنه قد يؤثر بشكل أو بآخر في إقرارها عبر اتصالاته مع الملك ومستشاريه الذين يعتبرون الصانعين الحقيقيين لهذه السياسة، فمكانه وزير الخارجية تتحدد بالأساس من خلال علاقته بالملك وكذلك من خلال الدور الذي يريد هذا الأخير أن يحمله إياه.

فلا ينبغي أن يغيب عن الأذهان أن الملك كثيرا ما يستعين في المجال الخارجي بمستشاريه دون المرور إلى وزارة الخارجية، فهؤلاء يعتبرون الجهاز التنفيذي المفضل للملك وخاصة إذا تعلق الأمر بالدبلوماسية السرية حول قضايا حساسة.

بل إن القضايا السياسية الجوهرية قد تنتقل من وزارة الخارجية إذا اقتضى ذلك إرادة الملك. ففضية الصحراء الغربية ظلت من اختصاص وزارة الداخلية التي كانت تسمى بأم الوزارات اعتبارا لسعة انتشارها واكتساحها لكثير من الاختصاصات. وقد قلص ذلك من دور وزارة الخارجية التي ينبغي أن تبقى بالرغم من كل التقييد رمز حضور الدولة على المستوى الخارجي.

و أحيانا يتم عزل وزراء الخارجية لصالح شخصيات بارزة داخل المجتمع والتي يسند إليها الملك مهمات محددة لتنفيذها، وذلك لكونها إما قريبة من القصر أو تلعب دورا هاما في الحياة السياسية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> الحسن بوقنطار، السياسة الخارجية المغربية، ص 34.

<sup>2</sup> مغيل هيرنا ندو دي لارامندي، مرجع سبق ذكره، ص 93.

و يمكن اختصار دور وزارة الخارجية والتعاون فيما يلي:<sup>1</sup>

- إعداد وتنفيذ السياسة الخارجية والتعاون التي تحددها الحكومة، بتنظيم اللقاءات والمؤتمرات الدولية التي تشارك فيها المغرب، وكذا استقبال الدعوات الموجهة إلى المغرب لحضور اجتماعات بالخارج.
- تمثيل المغرب عند باقي الدول والمنظمات الدولية والجهوية وحماية الرعايا المغاربة في الخارج عبر القنوات الدبلوماسية والقنصلية.
- إعداد وتنسيق في المفاوضات وكذا التوقيع أو التجديد أو الطعن أو المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات والقوانين الدولية باسم الحكومة. ووزارة الشؤون الخارجية هي الجهة الوحيدة المؤهلة بالتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة للسهر على نشر ذلك وتسجيله لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة.
- إخبار أعضاء الحكومة باستمرار بالتطورات على المستوى الدولي وبوضعية العلاقات الدولية المغربية وبمختلف المبادرات التي قامت بها مختلف الوزارات.
- الحرص على تنمية التعاون في الميادين الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والمالية والتقنية ويحدد العلاقات المرتبطة بهذه القطاعات توجهها مطابقا للسياسة الخارجية التي تمارسها الحكومة.
- السهر على حماية المواطنين والمصالح والممتلكات المغربية بالخارج.
- التنسيق في جميع النشاطات المتعلقة بمصالح المغرب المتواجدة خارج التراب المغربي.

<sup>1</sup> المرسوم رقم 2-85-611 المؤرخ في 19 سبتمبر 1985. الجريدة الرسمية رقم 3.808 ( 1985/10/23 ) و المرسوم رقم 864. 94. 2 الصادر في 20 جانفي 1995، ص ص 1291-1294،

رغم هذا الدور الذي يضطلع به وزير الشؤون الخارجية فإن جل الوظائف المعترف له بها رغم تنوعها ذات طابع تنفيذي أو تنسيقي، الأمر الذي يجعل منه في الأخير مجرد وكيل لرئيس الدولة في الشؤون الخارجية، هذا بالإضافة إلى فقدان وزارة الخارجية لسلطات عديدة في هذا المجال<sup>1</sup>، لفائدة باقي الوزارات التقنية ( التجارة، الفلاحة، التعليم العالي و البحث العلمي...الخ).

و بهذا فقد تحولت وزارة الشؤون الخارجية، التي حددت مهامها الرئيسية مباشرة من طرف الملك في الواقع إلى جهاز لخدمة الملك في علاقاته الدبلوماسية والقانونية مع الخارج.

بناء على ما سبق نستنتج أن تدخل الوزير الأول و وزارة الخارجية و البرلمان في صناعة السياسة الخارجية المغربية هو تدخل وظيفي شكلي و ليس موضوعي ، إذن يبقى الملك و هو على رأس المؤسسة الملكية هو صاحب السلطة الأساسية بحكم أنه يحتل موقعا مركزيا في هذا المجال ، و بفعل ذلك ، فإن الملك ليس فقط مجرد فاعل ، بل هو في نفس الوقت محدد للسياسة الخارجية ، و تكرر ذلك مقتضيات دستورية و واقعية ، جعلت الكثير يتحدث عن السياسة الخارجية كمجال محفوظ للملك.

<sup>1</sup> المرسوم رقم 2-85-611 المؤرخ في 19 سبتمبر 1985، الجريدة الرسمية رقم 808. 3 ( 1985/10/23 ) ص ص 1291-1294. و المرسوم رقم 864. 94. 2 الصادر في 20 جانفي 1995،

## الفصل الرابع:

المدرجات الاستراتيجية الخارجية في سياسة  
المغرب و انعكاساتها  
على مشروع تكامل المغرب العربي.

تمثل المدركات الإستراتيجية Strategic Perception المعيار العام الذي تتم على أساسه صياغة السياسة الخارجية لأي دولة ، و على أساسها تتخذ قرارات تجاه العديد من القضايا ذات البعد الدولي و الإقليمي.

بناء على ما سبق ، فإنه يتطلب لتحديد المحددات و المدركات الإستراتيجية للسياسة الخارجية المغربية معالجة المجالات الحيوية و الملفات ذات الأولوية ، و في هذا الصدد تشكل المصالح و الرؤية لدول الجوار و البعد الخارجي للملفات الداخلية الحساسة و رصد المصادر المهددة للأمن القومي المغربي- وفقا لإدراك صانعي القرار- عوامل أساسية في صياغة التوجه العام للسياسة الخارجية المغربية ، بالإضافة إلى الضغوطات و الارتباطات الإستراتيجية للمغرب مع محيطه الدولي و القاري و الإقليمي ، في ظل وضع داخلي غير مستقر خاصة على مستوى القاعدة الاجتماعية و السياسية المحكوم بمنطق المؤسسة الملكية إلى حد كبير.

كل هذه المدركات و المحددات الخارجية تعتبر متغيرا رئيسيا في اتخاذ القرارات و صياغة التحالفات ، لهذا سوف تسعى الدراسة من خلال هذا الفصل الأخير إلى رصد أهم الملفات الأساسية التي ترتبط بسياسة المغرب الخارجية ، وما مدى تأثير هذه الملفات على توجيه هذه السياسة و انعكاس هذه الأخيرة على مشروع تكامل المغرب العربي و على رأس هذه الملفات مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، و نحاول أن نقدم إجابة حول التساؤل التالي : هل السياسة الخارجية المغربية هي عامل دافع أم معرقل اتجاه تطور مشروع تكامل المغرب العربي ؟

## المبحث الأول: سياسة المغرب الخارجية تجاه مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية و انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي.

تعتبر المقاربات و الأطروحات التاريخية التي تستند إليها العديد من الدول في بناء مجموعة من الادعاءات و الأعمال ضد بعض الأقاليم المبررة بحجة الروابط التاريخية بينها ، هذه المقاربات قد أثارت نزاعات و حروب خطيرة بين عدة دول مستقلة و دمرت الأمن و الاستقرار في العديد من مناطق العالم<sup>1</sup>، رغم الإعلان الصريح لمحكمة العدل الدولية بأن الحدود الموروثة من قبل الاستعمار يجب أن تظل تقاديا لنشوب نزاعات في العلاقات الدولية بعد انسحاب القوى الاستعمارية الإدارية .

## المطلب الأول : مقارنة سوسيو تاريخية و قانونية لمسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية .

تتفرد الصحراء الغربية بموقع جغرافي و استراتيجي هام إذ أنها تقع في غرب الوطن العربي و شمال غرب إفريقيا و تطل على المحيط الأطلسي من الناحية الغربية وتحدها المغرب من الشمال ، و من الجنوب الشرقي موريتانيا و الشمال الشرقي مع الجزائر.

و أهم ما يميز هذه المنطقة هو موقعها الجغرافي- الاستراتيجي ، فهي من ناحية نقطة اتصال بري بين الجزائر و المغرب و موريتانيا ، و من ناحية ثانية تربط إفريقيا بأوروبا عن طريق المحيط الأطلسي ، و أخيرا فان المساحة الممتدة من جزر لاس بالماس إلى مدينة العيون ، و التي تبلغ 200 كلم<sup>2</sup> ، تشكل مضيقا يمتد جنوبا فاتحا استراتيجيا نحو إفريقيا و آسيا ، كما أنها تعتبر بابا مفتوحا تجاه أمريكا .

<sup>1</sup> Smail Debeche , **The International Legality of Western Sahara Issue : The Objective and Inalienable Solution of referendum** , International conference on multilateralism and international law: with Western Sahara as a case study, University of Pretoria , South Africa , 4 and 5 December 2008, p 02.

<sup>2</sup> علي الشامي، الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980، ص 70.

أما بالنسبة للمساحة فتبلغ 364000 كلم<sup>2</sup> ، و هذا التقرير كان لغاية 1958 و بعد الاتفاقيات التي وقعت بين الإدارتين الاسبانية و الفرنسية ، و التي كانت في السنوات التالية : 1891 ، 1900 ، 1904 ، 1912 ، و التي تم من خلالها إجراء تعديل على الحدود الصحراوية التي ضمت الأقاليم التالية و ذلك بالنظر إلى الخريطة السياسية القديمة<sup>1</sup> :

- إقليم الساقية الحمراء ، و مساحته : 184000 كلم<sup>2</sup>.

- إقليم وادي الذهب ، و مساحته 100000 كلم<sup>2</sup>.

- إقليم طرفاية ، و مساحته 80000 كلم<sup>2</sup>.

لكن الحدود الحالية المعروفة عن الصحراء الغربية ( الساقية الحمراء ، وادي الذهب ) تقدر ب 284000 كلم<sup>2</sup> ، و هذا بعد منح إقليم طرفاية الصحراوي من طرف اسبانيا إلى السلطان المغربي كهبة سنة 1958 كطريقة لإخماد روح المقاومة لدى أبناء المغرب العربي عموما و الصحراويين على وجه الخصوص.<sup>3</sup>

كما أن الصحراء الغربية تشرف على المحيط الأطلسي بساحل بحري يمتد إلى 1125 كلم، و هو ما يمثل ثروة سمكية هائلة يمكنها أن تعوض أي نقص في الثروة الحيوانية، بالإضافة إلى صلاحية المناطق الساحلية للزراعة.

عند التطرق إلى الأبعاد السوسولوجية و الاجتماعية يمكن التوصل إلى أن الشعب الصحراوي من أصل عربي مسلم ، و كل القبائل الموجودة بالصحراء عربية أصيلة بتقاليدها و عاداتها ، و هناك فروع من هذه القبائل في بعض الدول العربية كالجزائر وموريتانيا و ليبيا و المغرب ، و المشرق العربي في السعودية و غيرها ، و هي تعرف بقبائل الرقيبات نسبة للإمام و الولي الزاهد سيدي احمد الرقيبي المعروف لدى الجميع ، وله سلسلة كبيرة من الأبناء و أتباعهم في المنطقة الصحراوية ، هؤلاء الرقيبات مقسمون إلى فرعين كبيرين ، وهما : الرقيبات الشرق و الرقيبات الساحل ( الغرب).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية : الوثيقة الدستورية 1980 ، ص 124 - 125.

<sup>2</sup> موفق عبد الصمد، قضية الساقية الحمراء و وادي الذهب، الجزائر: دار النون للنشر و التوزيع، 2011، ص 04.

<sup>3</sup> إسماعيل معارف غالبية ، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995 ، ص 63.

<sup>4</sup> Attlio Gaudio, *Le Dossier du Sahara Occidental*, Paris : Nouvelles Editions Latines, 1978, pp 54-55.

بالإضافة لهذين الفرعين الأساسيين نجد مجموعة قبائل تكنة Tekna و مجموعة قبائل أولاد دليم<sup>1</sup> Ouled Delim .

و قبائل الرقيبات هي : أولاد موسى- سواعد- أولاد الطالب- أولاد داود ولد الشيخ- أهل قاسم ابراهيم- اتهالات- المودنين أهل الحسن احماد- أولاد سيدي احماد- لبيهاث- الفقرة لعيايشة- أهل سيدي علال- أولاد بورحيم- لعنافير أسلاك أجنحة- لحميدانات- أولاد عبد الواحد اسكارين- أهل عبد الحي.

ترجع صلة اسبانيا بهذا الإقليم إلي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حيث تم الاتفاق في مؤتمر برلين عام 1884 بين الدول الاستعمارية على تقسيم الوطن العربي إلى مناطق نفوذ بينها ، فأعطوا لبريطانيا كل من مصر و السودان ، و منطقة الجنوب العربي ، و أعطوا لاطاليا ليبيا ، و لفرنسا منطقة المغرب العربي ، و لاسبانيا الساقية الحمراء و ودي الذهب.

بناء على ذلك نزل الجيش الاسباني آنذاك في منطقة الداخلة على ساحل المحيط الأطلسي ، و منها انطلق ليحتل بقية الإقليم ، غير أن الاحتلال الفعلي لم تستطع اسبانيا تحقيقه إلا سنة 1934، و كان ذلك باحتلال مدينة سمارة و هذا بعد تحالف تم بين اسبانيا وفرنسا و المغرب للقضاء على المقاومة الصحراوية.

كما أن اسبانيا تسيطر على أجزاء شمالية من المغرب و هما مدينتي " سبتة ومليلية" الواقعتان تحت الحكم الاسباني رغم أنهما أرض مغربية و هي مشكلة قائمة منذ القرن الخامس عشر ، مدينة سبتة سنة 1580م و هي عبارة عن رأس بحري على الساحل الإفريقي يقابل الساحل الأوروبي الذي يندفع لتشكيل مضيق جبل طارق الذي يفصل البحر الأبيض المتوسط عن المحيط الأطلسي ، و تبلغ مساحة سبتة 19 كلم<sup>2</sup> ، أما مدينة مليلية فهي الأخرى عبارة عن رأس بحري يقع على الساحل الشمالي الشرقي من المملكة المغربية ، الواقعة تحت الحكم الاسباني سنة 1497م و بدون مطالبة مغربية رسمية جادة حول هاتين المدينتين بالإضافة إلى صخور الحسيمة و باديس و الجزر الجعفرية .

<sup>1</sup> Claude Bontems, *La Guerre du Sahara Occidental*, France : Presses Universitaires de France, 1984, p 16.



بدأت اسبانيا في عام 1945 تهتم بالبحث عن الثروات الباطنية للصحراء الغربية وأسفر عن هذا وجود طبقات سميكة من الفوسفات في الساقية الحمراء ، و بدأ هذا الإقليم الصحراوي يكتسي أهمية زيادة عن موقعه الجيوستراتيجي و منذ ذلك الحين أصبح يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لاسبانيا .

عندما حصل المغرب على استقلاله في سنة 1956 حاول آنذاك أن يوهم اسبانيا بالتخلي له عن الصحراء ، أما اسبانيا فقد عارضت اعتبار النزاع مع المغرب أمرا ثنائيا وفضلت تدويل القضية ، و كانت مدريد تقول بما أن الأمر يتعلق بقضية استقلال<sup>1</sup> فإنها كانت تدير المنطقة و تهيئها لحكم ذاتي ، كما أنها أن لا تمنح سيادة لا تملكها أصلا .

و ابتداء من سنة 1958 اختار المغرب اللجوء إلى حل دبلوماسي على المدى المتوسط و كانت السياسة المغربية تتماشى مع التحولات الحاصلة في المحيط الجهوي ، ورغم أن المغرب كان يميل إلى حل تفاوضي مع اسبانيا في إطار ثنائي ، فهو لم يتردد في تغيير مواقفه لما فرضت الأوضاع ذلك ، معوضا الطرح المنادي باستعادة المنطقة بالطرح المطالب بالاستقلال . و في هذا السياق الجهوي الذي صادف فترة اهتزاز داخلي للمملكة المغربية إثر اضطرابات الدار البيضاء في جانفي 1965 و الأزمة الدبلوماسية مع فرنسا بعد اغتيال المهدي بن بركة في أكتوبر 1965 لجأ المغرب إلى تليين مواقفه في المجال الترابي .

في هذا السياق سنة 1966 تنازل المغرب عن فكرة إيجاد حل شامل لسيدي افني والصحراء الغربية ، و قبل بتنظيم استفتاء لتقرير المصير في هذه الأخيرة ، حيث في 1966/10/13 صرح وزير الشؤون الخارجية المغربي محمد الشرقاوي أثناء مناقشات الدورة 21 للجمعية العامة للأمم المتحدة قائلا : إن حكومتنا ، التي لا ترغب في الاستقلال السريع للمناطق الصحراوية ليست ضد تقرير المصير ، بل تسعى إلى أن يكون هذا المبدأ مضمونا بشكل يسمح لهؤلاء السكان بالتعبير الحقيقي عن رأيهم و مراعاة مصالحهم ومصالحنا<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> مغيل هيرنا ندو دي لارامندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 307.

<sup>2</sup> مغيل هيرنا ندو دي لارامندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 309 .

غير أن تطور الموقف المغربي لم يكن يعني التنازل عن مطالبته بالصحراء الغربية ، بل كان مناورة تكتيكية حاولت من خلالها المملكة المغربية تفادي الفشل الذي لقيته تجربة 1960 المتعلقة بالقضية الموريتانية – المطالبة المغربية بضم موريتانيا- و كذا فك العزلة الجهوية التي وضعتها فيها هذه المطالب الترابية و أمام ضغط الأحزاب الوطنية المعارضة.

هذا التقارب مع اسبانيا أدى إلى انسحاب الأخيرة من سيدي افني ، كذلك سعى المغرب إلى التقارب مع الجزائر و موريتانيا بتوقيعه على عدة اتفاقيات بخصوص التعاون و حسن الجوار و هذا لربح هذه الأطراف و تأمين الجهة الخلفية ، غير أن هذا التعاون الجهوي كان محدودا بسبب التأويلات المختلفة التي أعطتها هذه الدول لمبدأ تقرير المصير ، فالمغرب الذي كان قد قبله تكتيكا لم يتنازل عن رغبته في استرجاع الصحراء الغربية حسب أطروحة المؤسسة الملكية .

لكن في الحقيقة فإن المغرب ينتهج سياسة التنازلات مقابل أي حصول على مكسب حول الصحراء الغربية ، و هو ما تؤكد العديد من الكتابات الأكاديمية المغربية نفسها ، مثل كتاب "المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد" ، للمؤلف محمد زين الدين الذي يقول في كتابه : "... على إثر زيارة الملك الحسن الثاني لإسبانيا سنة 1970 فتح جلالاته ملف الصحراء مع الجنرال فرانكو معبرا عن استعداد المغرب للموافقة على إقامة قواعد عسكرية تختار مواقعها اسبانيا لمدة متفق عليها شرط إعلان سيادة المغرب على صحرائه و القبول بإبرام اتفاقيات حول استخراج خيرات الصحراء و تسويقها.

غير أن اسبانيا لم تصدر أي موقف واضح من هذا الغرض حيث ظلت توحى بأنها لم تسلم بأكثر من منح الصحراء حكما داخليا فيما تظل اسبانيا تشرف على شؤون الدفاع و السياسة الخارجية"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> محمد زين الدين، المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد، مرجع سبق ذكره، ص 274.

كما أصدرت اسبانيا في شهر ماي 1975 بيان تقول فيه للرأي العام أن اسبانيا لا تدعي بأي شكل من الأشكال تمديد وجودها في الصحراء الغربية قبول لوائح الأمم المتحدة الداعية إلى تطبيق سياسة تقرير المصير في الصحراء الغربية و وصلت إلى حد تحديد مهلة لانجاز الاستفتاء المطابق لذلك ، كما تقر بقبول الحكومة الاسبانية بنقل سيادة الأراضي الصحراوية في اقرب أجل ممكن و بالطريقة و الشكل الذي يساعد سكانها ويرضي الأمر كل مطلب مشروع للبلدان المعنية دون إضرار بمصالحها في هذه الأراضي تبعا للخطة و عن طريق القانون الدولي .

كما ترى اسبانيا انه إذا ما تأخر – لأسباب خارجة عن إرادتها- انجاز نقل السيادة إلى درجة المساس الخطير بالوجود الاسباني في الصحراء فإن الحكومة الاسبانية تحتفظ لنفسها بحق الإسراع بنقل السلطات بعد إشعار الأمم المتحدة بذلك واطاعة حدا نهائيا لوجودها في الصحراء .

أمام هذه النقطة التاريخية في ملف الصحراء الغربية خاصة بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975 الذي قضت فيه لصالح حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة و خلص رأي المحكمة إلى عدم قيام شكل قانوني للسيادة الإقليمية بين الصحراء الغربية و المملكة المغربية أو موريتانيا وقت الاحتلال الاسباني للمنطقة. و عليه فإنها ذهبت –المحكمة- إلى انه ليس هناك روابط قانونية تمنع من تطبيق القرار 1514 فيما يخص بإنهاء الاستعمار ، و كذلك فيما يختص بحق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الحر لرغبة سكان المنطقة<sup>1</sup>.

من خلال هذا الرأي الإستشاري للمحكمة لم تعترف هذه الأخيرة بوجود علاقة سيادة للمغرب على الصحراء ، رغم بعض الروابط بين بعض القبائل و السلطان في المغرب ، و ختمت المحكمة بالقول أنها لم تتمكن من إثبات وجود روابط تشريعية يمكنها تغيير تطبيق القرار 1514 فيما يخص تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ، و بخاصة

<sup>1</sup> محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1999، ص 237.

، تطبيق مبدأ تقرير المصير عن طريق حرية التعبير و الرغبة الحقيقية لسكان المنطقة " الأحرار"<sup>1</sup>.

و من أجل فرض الموقف المغربي المعارض لقرار محكمة العدل الدولية دعا الملك الحسن الثاني في 23 أكتوبر 1975 إلى تنظيم مسيرة نحو الصحراء الغربية أضفت عليها الحكومة المغربية كل مظاهر الأهمية حيث أطلقت عليها " المسيرة الخضراء"<sup>2</sup> حيث تم تسخير كل الوسائل اللازمة سواء المتعلقة بالمواصلات أو المواد الغذائية و منذ 23 أكتوبر 1975 أخذ المشاركون قسرا في المسيرة الخضراء ينقلون بالقطارات والشاحنات من مدن المغرب المختلفة إلى مدينة أغادير و منها إلى طرفاية قرب الحدود حيث بلغ عدد المشاركين 350,000 مغربي<sup>3</sup>.

و كان الهدف من ذلك استرجاع الصحراء كما عبر عنها الملك الحسن الثاني ، ووعيا منه بمخاطر فشل المطالب المغربية على الصحراء الغربية بالنسبة للنظام قام بتأويل انتقائي لقرار محكمة العدل الدولية معتبرا أن المحكمة أكدت وجود روابط البيعة مع بعض القبائل في الصحراء الغربية مع المغرب وهو أمر يعادل السيادة في القانون الإسلامي حسبه ، هذا بدون أن ننسى الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا في الوقت الذي كان فيه الجنرال فرانكو يحتضر بمستشفى "لاباث" « La Paz » بمدريد<sup>4</sup>.

انطلقت المسيرة الخضراء تجاه الصحراء الغربية في 06 نوفمبر 1975 ثم أمرها الحسن الثاني في 09 نوفمبر بالعودة إلى حيث انطلقت و هذا لكونها حققت الضغط المطلوب و الهدف المنشود حسب المؤسسة الملكية ، لكن واقعا نظرا لنقص التمويل والتأطير و وقوع إرهابات في أوساط المشاركين المنهكين .

لكن بعد عودة المسيرة تأكد للجميع أن الملك كان يهدف من ورائها إلى تغطية تسلسل بعض و حداته العسكرية إلى داخل الصحراء الغربية للاستيلاء عليها بالقوة و منذ ذلك الوقت دخلت الصحراء الغربية في معارك طاحنة بين القوات الملكية و قوات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب .

<sup>1</sup> مغيل هيرنا ندو دي لارامندي ، مرجع سبق ذكره، ص 315.

<sup>2</sup> Michel Albin, **Hassan 2 : Le Défi**, France : AM, 1976, P 174.

<sup>3</sup> Paul Balta, **Le Grand Maghreb**, Op, Cit, P 122.

<sup>4</sup> مغيل هيرنا ندو دي لارامندي ، مرجع سبق ذكره، ص 316.

و قد تجسدت مضاعفات المشكلة على المستوى الإقليمي في نظر كل من موريتانيا والمغرب للصحراء الغربية على أنها جزء لا يتجزأ من التراب الوطني لكل منهما ، فموريتانيا تحاول تدعيم مطالبها مدعية بأن الشعب الصحراوي في الساقية الحمراء ووادي الذهب امتداد في الأصل للشعب الموريتاني ، و المغرب يتبنى مطالبه على أساس الحقوق التاريخية و هي حقوق ناجمة عن الولاء الروحي لبعض القبائل الرحل إبان العهد الإستعماري للتاج العلوي.

غير أن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب ترفض رفضا قاطعا فكرة الحقوق التاريخية ، التي يتذرع بها الملك في المغرب ذلك أن ما يهيم العرش هو الثروة الفوسفاتية الطائلة، و الفوسفات ليس هو كل شيء في الصحراء الغربية فهناك ما يدل على وجود البترول بعمق الواد و هناك أيضا حظوظ كبيرة على وجود الغاز الطبيعي والنحاس و اليورانيوم من جهة و من جهة أخرى محاولة حصر و ضرب الثورة الجزائرية التي أصبحت تقلق الأنظمة الرجعية في المنطقة.

و الجزائر باعتبارها بلد مجاور للصحراء الغربية و شقيق لشعبها يتلخص موقفها في نقطتين أساسيتين:

1- احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بنفسه، و هذا ما أكدته المحافل الدولية.

2- إن الوضع القائم في الصحراء الغربية يمس بصفة مباشرة أمن الجزائر واستقرار حدودها.

من هذا الموقف تؤكد الجزائر أنها ليس لديها أية سوء نية كمطالب ترابية أو اقتصادية أو إستراتيجية في هذا الإقليم المجاور ، كما أكدت الجزائر أنها متضامنة مع جميع الشعوب المطالبة بحقها في تقرير المصير و الإستقلال الدائم و الشامل، و من هذا المنطلق كانت الجزائر دائما تتحرك على مستوى المغرب العربي أو الإفريقي أو الدولي.

و هو ما أكدته الدولة الجزائرية خلال هذه الفترة في ردها على أسئلة تقصي الحقائق الدولية بما يلي : " إن الحكومة الجزائرية تعتبر أن أساس تصفية الإستعمار تكمن في ممارسة السكان الخاضعين للإستعمار الإسباني بحقهم في تقرير المصير و هذا المفهوم مطابق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الإفريقية و ينسجم كذلك مع الإلتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر عند انضمامها إلى هاتين المعاهدتين"<sup>1</sup>.

إلا أنه بعد ذلك فتحت اسبانيا مفاوضات مع كل من المغرب و موريتانيا أسفرت عن اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 تقضي بتمكين المغرب من الاستيلاء على تقاليد الأمور في الصحراء الغربية و إشراك موريتانيا معه في الاستيلاء على السلطة في الجنوب ، و ذلك في مقابل سكوت المغرب عن المطالبة بسببته و مليلية. من جهة أخرى تضمن الاتفاقية لإسبانيا حصة الأسد في استغلال الثروات المعدنية بالصحراء الغربية ، أما باقي الشروط السرية ذات الطابع الاقتصادي و العسكري والمكملة لفحوى الاتفاقية فلم تعلن و المتمثلة في احتفاظ اسبانيا ب 35% في الشركة الفوسفاطية "فوست بوكراع"<sup>2</sup> ، و كذا بحقوق الصيد في المنطقة الكنارية- الصحراوية. من خلال هذه التناقضات في ملف الصحراء الغربية يتبين أن مشكلة الصحراء الغربية تتمثل في أن هناك احتلال قائم منذ قرن مضى تقريبا و لفض النزاع سند قانوني ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها حسب ميثاق الأمم المتحدة – حسب مضمون اللائحة 1514 التي تضمن مبدأ تقرير المصير كفكرة راسخة و أحد أهم العناصر الأساسية للحفاظ على السلام و الأمن العالميين – و حقا معترفا به دوليا.

<sup>1</sup> عبد الصمد موفق، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> Abdel Khaleq Berramdane, *Le Sahara Occidental : En Jeu Maghrébine*, Paris : Karthala, 1992, P 48.

و الأهم من ذلك كله هو أن حق تقرير المصير يعتبر من الحقوق الإنسانية ، فقد ورد النص عليه في المادة الأولى من الاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بالحقوق المدنية و السياسية و الحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية اللتين أقرتهما الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها المؤرخ في 16 ديسمبر 1966 ، إذ جاء فيها : " أنه لجميع الشعوب حق تقرير المصير ، و طبقاً لهذا الحق تقرر الشعوب وضعها السياسي بحرية"<sup>1</sup> .

بالإضافة لمبدأ تكريس الحدود الإقليمية الموروثة عن الحقبة الاستعمارية حسب ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، الإتحاد الإفريقي حالياً.

---

<sup>1</sup> عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية: العناصر الأساسية في النظام الدولي و مدى تطوره بعد حرب الخليج، الدار البيضاء: منشورات المستقبل، 1991، ص 69.

## المطلب الثاني: إستراتيجية المؤسسة الملكية في التوظيف السياسي لمسألة الصحراء الغربية.

إن أطروحة "الحق التاريخي"، المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدوده، متصلة بصورة وثيقة بالأفكار السياسية التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي"، وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955، وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة "المغرب الكبير"، والمغرب الكبير، كما حدده علال الفاسي، يضم في أجزاءه كل من بشار، تندوف (الجزائر)، و جزء من مالي و السنغال و المجموعة الموريتانية بأكملها، و كذا إقليم الساقية الحمراء و وادي الذهب<sup>1</sup>، بالإضافة إلى سبتة ومليلية (الخاضعتين للسيادة الإسبانية).

حيث يرى المغرب أن هذه المناطق، التي طرحها علال الفاسي، هي تاريخيا امتداد للسيادة المغربية وبالتالي تمسك بمبدأ الحق التاريخي، وعارض مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتجسد هذا أثناء توقيع المغرب على ميثاق الوحدة الإفريقية، حيث تقدمت بعثته في 19 سبتمبر 1963 بتحفظ يشير إلى أن الانضمام لمنظمة الوحدة الإفريقية "لا يمكن أن يفسر بحال من الأحوال كاعتراف صريح أو ضمني بالوضع القائم المرفوض لحد الآن من طرف المغرب، ولا باعتباره تخليا من طرفنا على متابعة وتحقيق حقوقنا بوسائل شرعية بحوزتنا"، كما أن الدساتير المغربية تشير إلى الحقوق التاريخية وضرورة توحيد البلاد، فالمادة الرابعة من الدستور الصادر في 02 جوان 1961، تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية، وأيضا نجد المادة 19 من دستور المغرب الصادر في 10 مارس 1972 تتكلم عن أقاليم المملكة المغربية وحدودها التاريخية التي تشمل كل الأقاليم المحددة على خريطة المغرب الكبير.

<sup>1</sup> إسماعيل معراف غالبية، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، مرجع سبق ذكره، ص 44.



و من هذا المنطلق امتدت مسألة الصحراء الغربية لتشمل الواجهة الداخلية الوطنية للحقل السياسي المغربي إلى جانب بعدها الدولي ، و تمكنت المؤسسة الملكية من تمريرها إلى المشهد السياسي للحصول على مكاسب مكنتها من الإنهاء العملي لحالة الاستثناء ، وتجاوز أزمة اللا توافق الدستوري و تأجيل المسلسل الديمقراطي و تجديد التواصل مع الفاعلين الحزبيين و منح وظيفة جديدة للمؤسسة العسكرية .

كما أفرز التوظيف الداخلي لمسألة الصحراء الغربية قواعد جديدة للفعل السياسي في المغرب ، قواعد ضمنية و اتفاقية بالنظر إلى قبول الأطراف السياسية للاشتغال في الحقل السياسي مدار بها ، فالمؤسسة الملكية قد وظفت مسألة الصحراء الغربية لخلق سجل التعبئة حول المقولات الوطنية ، و تجاوزت نتائج حالة الاستثناء عبر عملية الانفتاح المراقب و المحتشم لمجال المشاركة السياسية المؤطرة بمعطى تأجيل المسلسل الديمقراطي داخل المغرب .

و قد منحت المسيرة الخضراء الملك فرصة سياسية و دبلوماسية للتعبئة ليس حول مفاهيم الديمقراطية و لكن حول سجل للشرعية يستقى من الإسلام رموزه وصوره، وأعطت المؤسسة الملكية فرصة تأدية أدوار الضامن للوحدة الترابية و الممثل الأسمى للأمة.

إن مسألة الصحراء الغربية ستمكن المؤسسة الملكية من الاكتشاف العملي لمزايا - إمارة المؤمنين- فالشرعية الدينية قد استطاعت أن تحجب وطنيا مقتضيات اتفاق مدريد وتعيد تأويل مقررات الرأي لمحكمة العدل الدولية و تسويق مقولات "الاستثناء" والخصوصية الثقافية في مواجهة الخطابات التي تدخل مسألة الصحراء الغربية ضمن خانات تصفية الاستعمار و حق الشعوب في تقرير مصيرها .

و مع ذلك فالمؤسسة الملكية عبر مسألة الصحراء الغربية ستمكن من إنهاء مرحلة ثنائية التعبير عن الوطنية المغربية وفق مرجعية التعاقد التاريخي ، و تدشن لمرحلة التعبير عنها عبر مسلسل قائم على الإشباع و المراقبة ، انتهى بجعل مهمة الوحدة الترابية مهمة في المقام الأول للملك الحامل للقب "الموحد"<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> محمد أتركين ، التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية و أسئلة المسلسل الديمقراطي : الشرعية، و الوثيقة الدستورية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 114 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ، ربيع 2008، ص 143.

و هذا ما جعل الحقل السياسي المغربي يستمد شرعيته من مقولات فوق مؤسساتية ، إذ لم يعد البرلمان و لا للتمثيل الدوري أية وظيفة ، كما أن انتظامية الانتخابات لم تعد أمرا مقدسا في أجندة الأطراف السياسية التي أصبحت تقدم عنوان القضية الوطنية للتمديد في حياة البرلمان ، و هذا ما جعل الفضاء السياسي المغربي خارج تأطير النص الدستوري الذي سيظهر أسيرا للتأويل السياسي للمؤسسة الملكية ( التمديد سنتين لبرلمان 1984 ) حيث مقولة سمو الدستور سنتواري أمام غاية الوحدة الترابية ، في وقت لم تستطع فيه أحزاب الحركة الوطنية أن تجعل المسلسل الديمقراطي مسلسلا مستقلا عن مسار الصحراء.

فربط الصحراء الغربية بالمؤسسة الملكية أدى إلى نهج سياسة الملف المغلوق وإبعاد جميع المؤسسات الدستورية في التعاطي مع هذا الملف، بما في ذلك الهيئات التمثيلية المفترض انتخابها ديمقراطيا فقد أبعدت هذه القضية عن دائرة النقاش العمومي الحر في هذه الهيئات ، كما سلوك المراقبة من دون إثارة المسؤولية لم يمارسه البرلمان لتقييم أداء السياسة الخارجية المرتبطة أيضا بالملك من خلال وزارة الخارجية كونها وزارة سيادية ، فطابع الملف المغلوق قد جعل المؤسسة التشريعية الممارسة لوظيفة التمثيل الدوري للأمة خارج دائرة التأثير في موضوع يتم تسويقه و تقديمه باعتباره ثابتا سياسيا.

لكن فشل الخطاب التقليدي في تأسيس مقومات البرهنة على شرعية المطالب المغربية في الصحراء الغربية و لم تستطع مبررات البيعة و إمارة المؤمنين من إقناع الأطراف الدولية المؤمنة أكثر بالثقافة الكونية للحقوق و الحريات ، فالخطاب التقليدي الذي دأب فقهاء القانون الدستوري و علم السياسة على تأسيسه لأداء وظيفة شرعنة تدخلات المؤسسة الملكية لم يمتد إلى الفضاء الدولي لا تحضر فيه الخصوصية إلا لإغناء المرجعية الوضعية للحقوق و الحريات ، و هو الرأي الذي ذهبت إليه محكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975<sup>1</sup> و التي لم تذهب إلى اعتبار آلية البيعة تؤسس لعلاقة سلطة رابطة

---

<sup>1</sup>Ignace Dalle, *Les Trois Rois : La monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours*, France : Edition Fayard, 2004, P 426 .

بين الحاكم و المحكوم ، و إنما هي سلطة روحية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤدي وظيفة السلطة السياسية ، كما أن قرار مجلس الأمن بعد سيطرة القوات المسلحة الملكية على إقليم واد الذهب بعد خروج موريتانيا منه ، يقود إلى تبيان مدى هشاشة شرعية بيعة واد الذهب و صعوبة تسويقها لغايات الاعتراف الدولي، و هذا المعطى يمثل تحدي أمام تدبير ملف الصحراء الغربية في السياسة الخارجية المغربية.

لكن هذا لا يعني عدم وجود مطالب ترابية مغربية قبل ملف الصحراء الغربية ، حيث تخللت العلاقات بين المغرب و جيرانه في المغرب العربي منذ 1956 و مطالبات ترابية للمملكة العلوية ، فالمطالبة بموريتانيا ، التي تشبث بها المغرب حتى سنة 1969 ، أزم العلاقات بين الرباط و موريتانيا خلال الستينات ، و تعقدت العلاقات مع تونس ، البلد العربي الوحيد الذي دعم انضمام موريتانيا إلى منظمة الأمم المتحدة سنة 1961 .

و أمام رفض الجزائر، بعد استقلالها سنة 1962 و وفقا للمبادئ المتفق عليها حول الحفاظ على الحدود الموروثة من العهد الاستعماري تغيير الحدود، اندلعت سنة 1963 مواجهات عسكرية بين المغرب و الجزائر عرفت ب " حرب الرمال".

لهذا فالصحراء الغربية تمثل في هذا السياق رهانا سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا للمغرب على النحو الآتي:

سياسيا ، تزيد من سعة مساحته و من قوة تعداده السكاني وتجسيد حلم المغرب الكبير، واكتساب وزن إضافي في المنطقة و الخروج من العزلة المفروضة حوله ، كما تزيد من امتداد عمقه الجغرافي، الذي هو بعد إستراتيجي، لكن آثاره السياسية واضحة من حيث تعزيز مكانته السياسية، وفرض احترام دول الجوار له.

اقتصاديا ، إلحاق الصحراء الغربية بالمغرب يجعل من هذا الأخير المنتج والمصدر الأول في العالم للفوسفات كمعدن حيوي، فضلا عن المعادن الأخرى الثمينة وموارد الطاقة التي يفتقر لها، إلى جانب الصيد البحري الذي يحتل فيه المغرب مكانة معتبرة بحكم إطلاله المزوج على المتوسط والأطلسي، مما يجعله شريكا اقتصاديا فعالا، وبالتالي كسب ود الغرب و صداقته.

استراتيجيا ، بالإضافة إلى العمق الإستراتيجي، فإنها تكسب المغرب موقعا إضافيا على شريط ساحلها الغربي الذي سيتدعم أكثر بشريط إضافي قدره 1062 كلم، وهو ليس بالمعطي الهين، لأنه يزود المغرب بقوة إستراتيجية إضافية، و يجذب اهتمام الطرف الغربي الذي من

المؤكد سيعمل على توظيف هذه المعطيات لتسهيل عمل "الحلف الأطلسي" في المنطقتين: المتوسط والأطلسي. ومع احتمال تقاربها مع موريتانيا، وعبرها إلى غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وما يعنيه بالنسبة لدول الجوار، من احتمال توظيف بعض الأوراق الدبلوماسية و الأمنية ضدها.

و بعد الانسحاب الاسباني من الصحراء الغربية سنة 1975 و بداية النزاع في المنطقة دخلت مسألة الصحراء الغربية و معارضة المغرب لأطروحة تقرير المصير بواسطة الاستفتاء التي كانت تحظى بالإجماع الدولي، بما في ذلك الدول الصديقة للمغرب<sup>1</sup> كمحدد رئيسي و أساسي في توجيه السياسة الخارجية المغربية لمرحلة ما بعد 1975 و هي بداية المجال الزمني للدراسة .

---

<sup>1</sup> محمد عابد الجابري ، في غمار السياسة : فكريا و ممارسة ، الكتاب الثالث ، الطبعة الأولى ، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، 2010 ، ص 137 .

## المطلب الثالث: المقاربات المغربية تجاه التدبير الصعب لملف الصحراء الغربية و ربطها بمشروع تكامل المغرب العربي.

استأثرت قضية الصحراء الغربية باهتمام كبير في السياسة المغرب الخارجية ، نظرا لموقعها المتميز على رأس قائمة القضايا التي تندرج ضمن المصالح العليا و الحيوية للبلاد ، و هو ما جعلها تؤثر بشكل ملحوظ في ملامح هذه السياسة<sup>1</sup> و تتحكم بصورة كبيرة في مسارها.

كان لتزايد العزلة الدبلوماسية للمغرب منذ سنة 1979 ( سقوط شاه إيران ، ورفض الولايات المتحدة تزويد المغرب بالسلاح لأجل حرب الصحراء ، و رغبة المسؤولين الموريتانيين الجدد توقيع معاهدة سلم بشكل مستقل مع جبهة البوليساريو) ، و كذا تكثيف البوليساريو لهجوماتها إثر انقلاب نواكشوط ، بالإضافة إلى الوضع الإقتصادي الصعب أدى بالحسن الثاني إلى رسم إستراتيجية جديدة فرضتها الوضعية التي تجاوزت الخط المسموح به. و في هذا السياق العصيب دبلوماسيا و عسكريا و سياسيا ، حاولت المؤسسة الملكية اقتسام المسؤولية السياسية في الصحراء . و لهذا تم إقحام الأمة بأكملها لممارسة هذه السياسة بخلق مجلس خاص أطلق عليه المجلس الإستشاري الملكي لشؤون الصحراء يتكون من ممثلين عن جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان ، و كانت مهمته هي التواجد إلى جانب الملك في تحديد و إدارة سياسة الحفاظ على الوحدة الترابية الوطنية و على أمن الدولة خاصة بعد محاولتي الانقلابية -اللتان سبق التطرق لهما في الفصل الثاني من الدراسة بشكل دقيق.

<sup>1</sup> إدريس لكريني ، السياسة الخارجية المغربية و قضية الصحراء من التدبير الأحادي إلى الإفتتاح المحسوب ، نوافذ ، العدد 43-44 ، الرباط : سو شبريس للنشر ، فيفري 2010 ، ص 45.

و جاء تشكيل هذا المجلس في أوت 1981 في غضون قبول المغرب بالطرح الإستفتاء في الصحراء الغربية و لكي لا يفسر على أنه تنازل عن أمانة الدفاع عن الوحدة الترابية للمملكة التي وضعتها التقاليد و الدستور في عنق السلاطين المغاربة ، حيث قام الحسن الثاني بتكثيف الإشارات الرمزية الدالة على مغربية الصحراء.

و من بين هذه الإشارات ضمه لبعض النواب الصحراويين في مجلس النواب و ممثلي بعض القبائل و الزوايا الصحرواية ، لكن بقي هذا المجلس في طي النسيان و لم يعود يجتمع بشكل منتظم رغم عدم حله رسميا ، وقد تمت إعادة تكوين المجلس سنة 1991 في الوقت الذي أعيد فيه طرح مشروع الإستفتاء.

إلى جانب المقاربة القانونية ، تميز تدبير ملف الصحراء الغربية بحضور نوعين من المقاربات : المقاربة الأمنية القائمة عبر حضور الهاجس الأمني في التدبير المدعم بخلق نخب غير طبيعية و اقتصاد ريعي ، و مقاربة تسويقية تؤمن بكون مغربية الصحراء تمر عبر التوظيف الرمزي لمجموعة من الأحداث للدلالة على السيادة على المجال ، و من أمثلة ذلك استضافة الأقاليم الصحراوية المحتلة ل " رالي باري داكار " ، الإحتفال بعيد العرش بالعيون سنة 1975 ، و زيارة شارل باسكوا إلى العيون سنة 1994.

نتائج المقاربة الأمنية قد جعلت المحلي ينظر إلى المركز وفق خلفية الجدار الأمني الذي يحمي المثلث النافع المشكل من مناجم الفوسفات و أهم المدن ، كما أن مسلسل المصالحة الوطنية و قبل ذلك لجنة التحكيم الملكية قد بينتا من خلال طبيعة الملفات المودعة لديها حجم الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و التي عرفتها المنطقة منذ ما يعرف بالمسيرة الخضراء سنة 1975.

و من أشد مظاهر المقاربة الأمنية التي انتهجها النظام في المغرب لتدبير ملف الصحراء الغربية ، هو ما شهده إقليم الصحراء الغربية على مدى ثلاثة عقود سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تمثلت في حملات واسعة من الاختطاف والاعتقال السياسي والتقتيل الجماعي والتعذيب والترهيب والمعاملة القاسية والمسيئة والقتل العمد خارج نطاق القانون والترحيل والتهجير القسري وقصف المدنيين بمواد محظورة كالتنابالم والفسفور الأبيض و حرق الخيام و إتلاف الممتلكات والاعتصاب<sup>1</sup> ، وغير ذلك من أشكال الانتهاكات كمصادرة الحريات العامة والحقوق الأساسية وغيرها.

وقد واكبت هذه الحملات العشوائية الواسعة التي شملت كافة فئات المجتمع أجواء ترهيبية خيمت على سكان المنطقة وظلت تحول دون بوح العديد ممن تعرضوا أو عاينوا وقوع فضاعات مهولة بما وقع ، و رغم إن العديد من هذه الانتهاكات لم يتم البحث والتدقيق بعد في تفاصيلها . بالإضافة إلى جو الترهيب والتعتيم والحصار الإعلامي والعسكري المضروب على المنطقة، ووضعية النفي والتشريد التي لا زال يعيشها المجتمع الصحراوي، فإن ظاهرة الاختطاف والاختفاء كجريمة مركبة ومستمرة قد لاقت اهتماما واسعا من عدة منظمات دولية التي قامت خلال السنوات الأخيرة بزيارات ميدانية للصحراء، بالرغم من الإكراهات الموجودة للإحاطة بملابسات هذه الظاهرة التي مورست بأساليب ممنهجة ومنظمة وعلى نطاق واسع وخلفت العديد من الضحايا المباشرين وغير المباشرين.

والظاهرة هذه، قياسا بكل المعايير الدولية، هي جريمة ضد الإنسانية تهدد الحق في الحياة والسلامة البدنية والعقلية والنفسية والحق في الحرية والأمن والاستقرار، وذلك ينطبق على كل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي عرفتها المنطقة. وهناك جرائم لم يكشف النقاب عنها أشد فظاعة من جريمة الاختطاف. و على سبيل المثال لا الحصر: التقتيل الجماعي، رمي الأحياء من الطائرات ودفن آخرين في حفر جماعية حسب بعض الروايات المتداولة في أوساط المجتمع الصحراوي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> مقتطف من مذكرة مرفوعة إلى رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة ، مجموعة من النشاطات الحقوقية الصحراويون ، العيون ، 05 ماي 2004، ص 02.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 04.

ويمكن تصنيف هذه الجرائم الخطيرة ضمن الانتهاكات الجسيمة وفقا للمعايير الدولية (وثيقتي الخبيرين الدوليين: <sup>1</sup>—Theo van boven وشريف بسيوني- والقانون الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية).

- الإختفاء القسري.
- الإعتقال التعسفي.
- التعذيب.
- التقتيل الجماعي.
- الترحيل القسري.

و في هذه الفترة المذكورة سابقا و ما قبلها تبين بشكل واضح أن وزارة الخارجية لم تكن هي الطرف الرئيسي في تدبير هذا الملف ، فقد هيمنت وزارة الداخلية التي كان يديرها إدريس البصري سابقا ، و الذي أحكم قبضته على مجموعة من المؤسسات و الإختصاصات من خلال بعض رجاله ، و من ضمنهم العامل المكلف بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في الصحراء ( المينورسو) محمد عزمي<sup>2</sup> ، و بفعل نفوذه و علاقته الوثيقة مع الملك الحسن الثاني ، فإن القوى السياسية المغربية بمختلف مشاربها لم تنتقد هذا المنحى ، بل تركت الأشياء تسير بهذه الوتيرة ، كما أن إقالته بعد تولي الملك محمد السادس الحكم سنة 1999 لم تتم قراءتها خصوصا بعد توالي الاحتجاجات و التدخل الأمني لقمعها ، إلا كنهاية مسار مهني لوزير و ليس نهاية مرحلة أو نمط للتدبير.

كما إن المقاربة التسويقية التي تراهن على الإعتراف الضمني ، لم تظهر كبديل وظيفي لأزمة الإعتراف الدبلوماسي ، فاتفاقيات الصيد البحري مع الإتحاد الأوروبي ، ولحظات الانتخابات و مشاريع التنقيب على النفط و التظاهرات الرياضية في المناطق الصحراوية المحتلة ، تصطدم دائما بموجة للاحتجاج في الهيئات الدولية من قبل جبهة البوليساريو التي تمارس ضغطا على التنظيم الدولي لكي ينظر إلى المنطقة كونها منطقة نزاع و ليس مجالا ترابيا تحت السيادة الترابية المغربية ، و هو ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى استثناء إقليم الصحراء الغربية من نطاق تطبيق اتفاقية التبادل الحر التي تربطها بالمملكة المغربية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 03.

<sup>2</sup> الحسان بوقنطار ، مرجع سبق ذكره ، ص 67-68.

<sup>3</sup> محمد أتركين ، مرجع سبق ذكره ، ص 150.



أما على المستوى الإقليمي و نظرا للعزلة الدبلوماسية التي كان يتخبط فيها المغرب على مستوى المنظمات الدولية ، خاصة مع تزايد المد التحرري الدولي من جهة و التطور العسكري الهجومي للجبهة البوليساريو ، و في هذا الصدد يمكن رصد المعاهدة التي أبرمت في وجدة بين المغرب و الجماهيرية العربية الليبية في 13 أوت 1984<sup>1</sup>، التي عرفت بالإتحاد العربي-الإفريقي ، حيث برر العاهل المغربي الملك الحسن الثاني إبرامها كما يلي : " .. كان أبنائي يتعرضون آنذاك لقصف مدفعين أحدهما جزائري و الثاني ليبي ، و كان من أوجب واجباتي إسكاتهما ، فبتوقيع هذه المعاهدة تمكنت من جعل القذافي محايدا ، و حصلت على التزامه لي بعدم الإستمرار في تقديم أدنى مساعدة لأعدائي و للبوليساريو ، و قد قال لي العديد من المسؤولين آنذاك "لقد أوقع بكم" و كنت أرد عليهم" إذا كان الأمر كما تصورتهم فستكون غلطي ، و لكن عليكم بالتريث قليلا قبل الحكم علي بالإخفاق"<sup>2</sup> ، و من خلال هذا التصريح يمكن أن نستخلص الفكر السياسي الذي كان على أساسه الملك المغربي يبني قراراته و سياسته الخارجية في شقها المغربي.

إستراتيجية المغرب من خلال هذا الحلف كانت مزدوجة الهدف: الرد على التحرك الجزائري خاصة بعد توقيع معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس في 19 مارس 1983 و التي إنضمت إليها موريتانيا في نفس السنة ، و من جهة أخرى وقف الدعم الليبي للبوليساريو بتحييد طرابلس في هذه النزاع. أما ليبيا فكانت تسعى لئلا تُقصى من سياسة المحاور المغربية و تضمن عدم تدخل المغرب في نزاعها مع تشاد (الرباط كانت هددت طرابلس بدعم نجامينا إن لم تتوقف عن مساندتها للبوليساريو).

<sup>1</sup> عياد عباس جلول ، مستقبل الإدماج الإقتصادي العربي في ضوء إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى ، الدار البيضاء : منشورات عالم التربية ، 2009 ، ص 100.

<sup>2</sup> الحسن الثاني، ذاكرة ملك، الطبعة الثانية، الرياض: الشركة السعودية للأبحاث و النشر، 1993، ص 86.

والجزائر بدورها رأت في الاتفاق المغربي الليبي تحالفاً ضدها، ويبدو أنها كانت تتخوف من تقارب عسكري بين جاريها الغربي والشرقي مما قد يهدد أمنها القومي، خاصة أن المادة 12 من اتفاق وجدة المغربي الليبي تنص على أن أي عدوان على أحدهما هو عدوان على الآخر.

و لم تنتهي هذه الوحدة بسبب عوامل داخلية، بل إنها بينت من جديد أن المحيط الخارجي يمكن أن يكون حاسما في تحديد بعض المسارات - و هو ما ستندب إليه الدراسة لاحقا بخصوص دور العامل الخارجي في توجيه سياسة المغرب الخارجية اتجاه المغرب العربي- ، فهذه الوحدة لم تستطع الصمود في وجه العدوان الأمريكي على طرابلس و بنغازي في 15 أبريل 1986 ، فقد وجدت الدبلوماسية المغربية نفسها في موقف محرج بين إعلان المغرب مساندة لحليفه ليبيا طبقا لبندو المعاهدة المبرمة بين الطرفين ، و بالتالي التعرض لإنتقادات و ربما لضغوط و انتقام من الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها علاقات تاريخية و سياسية تقليدية معها ، لذلك فقد حاول المغرب أن يقف موقفا فسر متوازنا من طرف الأطر الرسمية في المغرب ، ففي الوقت الذي أعلن عن تضامنه مع الشعب الليبي ، فإنه دعا الولايات المتحدة إلى تغليب منطق الحوار و الطرق السلمية لحل الخلاف القائم.

كما أن الزيارة الرسمية للوزير الأول الإسرائيلي شمعون بيريز و عقده لقمة مشتركة مع الملك الحسن الثاني في 21 و 22 جويلية 1986 بمدينة ايفران المغربية سرع من سيرورة فشل هذه الوحدة ، حيث اعتبرته ليبيا "عملا خيانيا ، و انحرافا عن الإلتزام القومي ، و خروجا عن الإجماع العربي ، و تحديا للمشاعر العربية ، و تفريطا في حقوقها القومية"<sup>1</sup>.

و هو الموقف الذي انتهزه المغرب لإدانة الإتفاقية ، و بالتالي استرجاع حرية تصرفه ، و وضع الملك الحسن الثاني حدا له في نهاية أوت 1986 . حيث وجد المغرب أن من مصلحته التحلل من هذا الإتحاد و خاصة بعد الضغوطات الإقتصادية الممارسة على المغرب

<sup>1</sup> الحسان بوقنطار ، مرجع سبق ذكره ، ص 90.

من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، من حيث المعونات المقدمة له و تجميد عدد من القروض المالية<sup>1</sup> .

من خلال هذه التجربة الوجودية الرسمية التي ذهبت إليها المملكة المغربية في جوارها المغربي ، يمكن أن نرصد ما مدى التذبذب و عدم الجدية و الظرفية التي تتعامل بها سياسة المغرب الخارجية في مثل هكذا التجارب و أثر الإرتباطات الدولية للمغرب على صناعة قراراته الخارجية ، و هو نفس المسار الذي حكم و مازال يحكم إداركات صانعي القرار في سياسة المغرب الخارجية تجاه مشروع تكامل المغرب العربي.

و بالرغم من كل هاته التوجهات فقد شهدت دول المغرب العربي في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين موجة من الوفاق و التصالح أبرزهما التصالح التونسي الليبي في 28 ديسمبر 1987 ، و التصالح المغربي الجزائري حيث كانت مشاركة الحسن الثاني في القمة العربية التي عقدت بالجزائر في جوان 1988 رمزاً قوياً للمصالحة الجزائرية المغربية لدرجة أن هذه المصالحة كادت تصرف الاهتمام والدعم عن الانتفاضة الفلسطينية ، حيث تم إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين المجمدة منذ 1975 و إلغاء التأشيرات. وهكذا بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المغربية، وتطرق قادة الدول المغربية الخمس في قمة زرالدة في جوان 1988 -وهي أول قمة مغربية في التاريخ بصفة رسمية- إلى مبدأ إنشاء اتحاد مغربي وتم الاتفاق على إنشاء خمس لجان، إلا أن أحداث أكتوبر 1988 تسببت في إرجاء القمة المغربية التي كانت مقررة خلال نفس العام.

والملاحظ أن المدة الزمنية التي فصلت تاريخ عودة العلاقات الجزائرية المغربية عن قمة زرالدة التي تقرر فيها إنشاء بنية إقليمية مغربية مدة قصيرة جداً، مما يدل على التسرع الكبير في إنشاء الاتحاد المغربي، وهذا طبعاً تقليد في العلاقات العربية العربية التي تمر بين عشية وضحاها من حالة عداة شديد إلى مشاريع تكاملية سريعة والعكس صحيح، فكان أن أفقد هذا التسرع جدية المشاريع الإقليمية العربية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية ، الجزائر : دار العلوم للنشر و التوزيع ، 2004 ، ص73.  
<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر ، "الإتحاد المغربي ... بين الواقع و الافتراض" ، نقلا عن الموقع [www.aljazeera.net/in-]

[depth/arabic\_work/2002/8/8-14-9.htm] ، 2013/09/19 .103585 بايت.

واجتمع قادة دول المغرب العربي الخمس في مراكش يوم 17 فيفري 1989 وأعلنوا إنشاء "اتحاد المغرب العربي"، وتميزت معاهدة مراكش المؤسسة لهذا الاتحاد بعمومية أهدافها إذ لم يُشر مثلاً في نصوص المادتين الثانية والثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية أو اقتصادية، وإنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي والسياسة المشتركة.

والنقطة الأخرى التي تثير الانتباه في هذه المعاهدة هي عدم تحديدها لمفهوم المغرب العربي ولا حدوده الجغرافية، بل إن صفة "العربية" لم تعتبر ميزة خاصة أو معيار قبول أو رفض عضوية دول أخرى، فتنص المادة السابعة من المعاهدة على أن "للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو إلى المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء". هذا الطغيان في منطق السيادة والتواضع في الأهداف الاقتصادية يجعلان معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي. والغريب أن الأدبيات المغاربية المتخصصة تتحدث عن اتحاد المغرب العربي وضرورات تنشيطه وكأنه بنية إقليمية رفيعة المستوى في مجال التكامل.

وتقرر حسب المادة الخامسة من المعاهدة عقد مجلس الرئاسة المغاربية في دورات عادية مرة كل سنة بالإضافة إلى دورات غير عادية إن اقتضت الضرورة. وعقدت منذ القمة التأسيسية (مراكش 1989) ست دورات على مستوى الرئاسة كانت الأولى في تونس ثم الجزائر ورأس لانوف في ليبيا فالدار البيضاء فنواكشوط، وأخيرا تونس في أبريل 1994، أما الدورة السابعة المزمع عقدها في الجزائر فلم يكتب لها الانعقاد بسبب الخلافات الجزائرية المغربية. أما دورات الاتحاد اللاحقة لاسيما رأس لانوف (ليبيا 1991) ونواكشوط (1992) فقد أكدت ضرورة اتخاذ التدابير العملية اللازمة لتنفيذ مختلف الاتفاقات في سبيل إقامة منطقة تجارة حرة مغاربية، وذلك قبل مدة لا تتجاوز عشر سنوات، غير أنه لم يتم تجسيد شيء على أرض الواقع.

و أمام هذه السيرورة في تطور مشروع تكامل المغرب العربي لعبت سياسة المغرب الخارجية من جديد دور المعرقل في تطورها و ذلك من خلال تبني قرارات وسياسات مع دول الجوار خاصة الجزائر التي كانت تعيش فترة جد حاسمة في تاريخها الحديث و المتمثلة في محاربة مختلف أشكال الإرهاب الذي أراد أن يسقط الدولة الجزائرية بكل أركانها ، وخلال هذه الفترة الحرجة بلغ التوتر أوجه بين الجزائر والمغرب في صيف 1994 بسبب الخلاف حول التعاطي مع الملف الإسلامي إثر حادث اعتداء على فندق "أطلس آسني" بمراكش (شارك فيه فرنسيون من أصول جزائرية ومغربية وأودى بحياة إسبانيين)، حينما أكدت الرباط تورط جزائريين في الحادث متهمة في الوقت نفسه الأمن الجزائري بالضلوع فيه (أثبتت التحقيقات المغربية والفرنسية فيما بعد عدم تورط الأمن الجزائري في العملية).

فبادر المغرب في 26 أوت 1994 إلى فرض التأشيرات ليس فقط على الرعايا الجزائريين بل على كل الأجانب من أصل جزائري، وهو ما تم اعتباره سابقة تاريخية لأنه ينطوي على تصور عرقي، وكان رد فعل الجزائر سريعاً حيث طبقت مبدأ المعاملة بالمثل فارضة نظام التأشيرات على رعايا المغرب، لكنها لم تطبق هذا الإجراء على الأجانب من أصل مغربي، كما أغلقت يوم 27 أوت 1994 حدودها مع المغرب ، كما قام المغرب بدوره بتجميد عضويته من اتحاد المغرب العربي احتجاجا على ما اسماه بالسياسة الجزائرية المناوئة لمصالحه (الصحراء الغربية). وهذه الأزمة تظهر مدى هشاشة البنية الإقليمية المغاربية، إذ رجعت المنطقة إلى نقطة البداية وجو التوتر من جديد ، و بقيت كل هياكل اتحاد المغرب العربي مجمدة في ظل سياسة المغرب الأحادية.

في مقابل ذلك فقد كلف نزاع الصحراء الغربية الأطراف المعنية وخصه المغرب أموالاً طائلة، إذ تشير أرقام كشفت عنها وكالة الأنباء الفرنسية في نوفمبر 1995 أن نفقات المغرب العسكرية بسبب وجوده في الصحراء الغربية بلغت بين 1980 و1985 مليون دولار يومياً، وانخفض هذا الرقم إلى النصف بين 1985 و1991 (تاريخ وقف إطلاق النار مع البوليساريو) حسب خبراء غربيين.

وأنفق المغرب حتى عام 1995 أكثر من أربعة مليارات دولار للإبقاء على قواته المرابطة في الصحراء الغربية التي زادت على مائة ألف أي ثلثي الجيش المغربي في مطلع الثمانينات ، كما تمكنت المملكة المغربية من بناء ( الجدار الرملي ) لتمنع به الهجمات العسكرية التي يشنها البوليساريو من داخل الصحراء أو من الحدود مع الجزائر . بدأت إقامة الجدار منذ عام 1980 وإستغرق العمل فيه سبع سنوات ويبلغ طوله 2000 كيلومتر وهو مزود بحقول ألغام وخنادق عميقة وأجهزة مراقبه متطورة ومقرات للجنود المغاربه كل 2 كيلومتر ، كلف مشروع الجدار الرملي 2 مليون دولار أمريكي.

و لا ينحصر الإنفاق المغربي في الصحراء الغربية في المجال العسكري فقط بل يتعداه إلى القطاع المدني، فقد استثمرت الرباط بين 1978 و1992 أكثر من 1.5 مليار دولار في البنى التحتية للجزء الخاضع لسيطرته في هذا الإقليم.

و بهدف استمالة الصحراويين ليقبلوا بالسيادة المغربية أولى المغرب عناية خاصة بالمنحدرين من أصول صحراوية، مما أثار حفيظة سكان جنوب المغرب الذين نددوا بسياسة سلطاتهم التي فعلت أكثر من اللازم للصحراويين في حين لم تفعل ما فيه الكفاية لهم.

وفي سياق آخر ، طرحت لحظة التغيير على مستوى رأس النظام السياسي في المغرب سؤالاً عن مدى قدرة نظام ما بعد الإستخلاف على العيش بمكتسبات الماضي و الإستمرار في الحكم من دون إحداث تغييرات جذرية فيها ، و خصوصاً أن سجل الشرعية الموروث ارتبط بشخص الملك الحسن الثاني و ليس بالمؤسسة الملكية.

فقبل لحظة الإنتقال السلمي للسلطة ، تأسست العديد من الأطروحات على فرضية أن الإستخلاف يمكن أن يكون محددًا في حل مشكل الصحراء و منه الدفع بمشروع تكامل المغرب العربي ، على اعتبار أن هذه القضية قد شكلت البعد الرئيسي الذي من خلاله أسس الملك الحسن الثاني الوحدة الترابية حول العرش ، و حسب تصريح للوزير المنتدب في الشؤون الخارجية السابق الطيب الفاسي الفهري:"" بعد اعتلائه الحكم ، عمل الملك محمد السادس على تطوير أداء الدبلوماسية المغربية و إعطاءها بعدا تضامنيا و إنسانيا عبر الدفاع عن قضايا دول الجنوب و بخاصة في إفريقيا ، مع العمل المتواصل لدعم علاقات المغرب في

محيطه و توسيع دائرة علاقاته السياسية و الإقتصادية و التجارية و الثقافية سواء على المستوى الجهوي أو الدولي<sup>1</sup>.

إن وصول محمد السادس إلى السلطة قد استتبع على مستوى قضية الصحراء الغربية بالإشتغال أكثر على مستوى الترميز -وفقا للمقاربة التسويقية كما ذكرنا- منه على مستوى إحداث تغييرات جوهرية في آليات اشتغال النظام السياسي المغربي ، فإقالة إدريس البصري و عودة أبراهام السرفاتي و الإعلان في 22 سبتمبر 1999<sup>2</sup> -بعد أحداث مدينة العيون في نفس الشهر و التي أتت بعد أقل من ثلاثة أشهر على لحظة الإستخلاف- عن إحداث لجنة ملكية لمتابعة الشؤون الصحراء - بقيت إلى حدود الآن في مستوى الإقتراح ، يبين ليس فقط محدودية فرضية أن الإستخلاف يمكن أن يكون محددًا في حل مشكل الصحراء و الدفع بسيرورة مشروع تكامل المغرب العربي ، بل أيضا طبيعة الأوضاع التي يواجهها نظام الحكم في المغرب ، حيث التنازلات أصبحت اليوم أكثر صعوبة و الملك الجديد يظهر و كأنه يعالج في الآن ذاته الإرث الوطني و التاريخي للملك الحسن الثاني و ذاكرته ، إضافة إلى هامش التحرك يبقى ضيقا في مقابل اتساع دائرة تعدد رهانات الصراع.

إضافة لما سبق ، فقد تخللت السياسة الخارجية المغربية ، العديد من العوامل التي حدثت بشكل كبير من فعاليتها في علاقتها بقضية الوحدة الترابية ، فمعظم علاقات المغرب الدبلوماسية و الإقتصادية و التجارية و الثقافية ، كانت تتركز بالأساس نحو دول أوروبا الغربية في حين لم تحظ مختلف دول العالم في أمريكا اللاتينية و أوروبا الشرقية و إفريقيا وفي بعض الدول الإسلامية بنفس الإهتمام، خاصة بعد تزايد الدعم الدولي لموقف جبهة البوليساريو و إعتراهم بقيام الجمهورية العربية الصحراوية ، و دعمهم لمقاربة تقرير المصير للشعب الصحراوي و التي أقرتها جميع الأطر القانونية و الدولية ، لذلك فقد بدأ المغرب بالإنفتاح على عدد من البلدان في آسيا و أمريكا اللاتينية ، و على عدد من العربية و الإسلامية حيث تم توقيع اتفاقية أكادير الرباعية<sup>3</sup> بين المغرب ، مصر ، تونس ، الأردن .

<sup>1</sup> إدريس لكريني ، مرجع سبق ذكره ، ص 50.

<sup>2</sup> محمد أتركين ، مرجع سبق ذكره ، ص 151.

<sup>3</sup> إدريس لكريني ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

كما قام الملك محمد السادس بزيارة إلى دول أمريكا اللاتينية في ديسمبر 2004 ، وهذا لنقل تصورات المغرب - وفقا لإدراكاته التوسعية في المنطقة- و رغبة أن ينعكس هذا الحراك الدبلوماسي إيجابا على بلورة مواقف ايجابية بخصوص مسألة الصحراء الغربية ، ونفس الشيء الزيارة التي قام بها إلى عدد من دول إفريقيا في شهر مارس 2005. و في هذا الصدد ظل الملك محمد السادس يؤكد في خطبه و لقاءاته بمختلف القادة والزعماء على حقوق المغرب التاريخية في صحرائه ، و عبر عن استعداد المغرب لبلورة حل سياسي ينهل مقوماته من التحولات الديمقراطية التي يشهدها المغرب، و بشكل لا يتعارض مع سيادته تجاه هذه الأقاليم.

من جهة أخرى، تبين في ظل هذه المتغيرات أن هناك إرادة ملكية تستهدف نهج مقاربة جديدة لملف الصحراء الغربية دون أن تشكل قطيعة واضحة مع الأسلوب السابق الذي تم به معالجة هذا الملف. فأقالة وزير الداخلية السابق إدريس البصري الذي كان قد احتكر تدبير هذا الملف كان يعني افتراضيا تبني مقاربة جديدة في التعامل مع معطيات الصحراء. كما أقدم الملك محمد السادس على إقالة العامل المنسق مع المينورسو ، و تعويضه بسفير من وزارة الخارجية ، و كذلك إحداث لجنة ملكية لمتابعة شؤون الصحراء كما سبق ذكره ، هذه اللجنة مكونة من شخصيات مدنية و عسكرية ، علاوة على العمل على إعادة تنظيم المجلس الإستشاري لشؤون الصحراوية.

و أمام الوضعية المأزومة و الحرجة التي وصل إليها ملف الصحراء الغربية في السياسة الخارجية المغربية ، نتيجة استحالة تطبيق خيار الإستفتاء ، و إزدياد المخاوف من انهيار اتفاقيات وقف إطلاق النار المبرمة بين المغرب و البوليساريو ، قام المغرب بطرح مبادرة الحكم الذاتي ، كإقتراح يحاول أن يستلهم صورا من تجارب دولية عديدة.

يروم الحكم الذاتي - حسب إدراك المؤسسة الملكية في المغرب- إلى استبعاد خيار الإنفصال بتأسيس آليات للتعايش بين أطراف حكمت علاقتها معطيات النزاع و الصراع ، فهو بالتالي يبقي على إمكانيات الحل الوطني الداخلي القائم على اتفاق بين المركز و المحلي وتحييد مرجعية القانون الدولي ، حيث غياب نخبة عملية حاملة لمشروع وحدوي ، و استمرار ظاهرة الإنتفاضات الإجتماعية المنطلقة من خلفيات سياسية أكثر منها اقتصادية و اجتماعية.



إضافة إلى عدم وضع خيار الحكم الذاتي ضمن إطار المشروع السياسي المتكامل بالنسبة إلى نظام أسس شرعيته على توظيف قضية الصحراء لغايات ذاتية.

لهذا عملت مؤسسات الدولة المغربية على إحداث تغييرات جوهرية في بنية المجتمع الصحراوي، ليس عبر توسيع المجال الحضري و لكن عبر محاولة تهديم التراتبية القبلية وخلق نخبة بديلة للنخبة الطبيعية عبر مسلسلات الإنتخابات الجماعية و البرلمانية ، و عبر التوظيف في المناصب السامية المدنية و العسكرية.

إن هاجس خلق نخبة موالية أكثر من نخبة وحدوية مقتنعة بهذا الخيار، قد قاد إلى فجوة بينهما و بين الجماهير التي لا ترى فيها سوى امتدادا للمركز في محيطها الجغرافي.

كل ذلك يقود إلى طرح السؤال التالي ، لماذا يتم تقديم نخبة على إعتبار أنها ممثلة للشعب الصحراوي من دون منحها أدوات الإشتغال و الإشراف على مجال بالطبيعة تعرفه أكثر من تكنوقراطي و بيروقراطي وزارة الداخلية ؟ و ماذا كانت تنتظر الدولة المغربية من مسلسل اصطناعي لخلق النخب ، و ما هي وظائف هذه الأخيرة فيه ؟.

إن القراءة التحليلية والتاريخية لهذه السيرورة تمدنا بالخلاصات التالية<sup>1</sup>:

- السياسة المغربية قد أدت إلى خلق نخب من دون امتداد طبيعي و في بعض الأحيان تنتمي إلى قبائل لا تمتلك أي تأثير في المشهد الإجتماعي الصحراوي.
- إن هذه النخبة غير مطالبة لا بايجاد تصور لتدبير الصراع و لا التفكير في آليات قادرة على ترسيخ فكرة المصالحة.
- تقديم هذه النخب كان لغايات تسويقية و لوظائف ضمنية غير معلن عنها ، يؤكد ذلك إبعادها عن حقل التدبير و مجال التأثير.

ففكرة الحكم الذاتي تتأسس على وجود ممثلين ذاتيين و معبرين عن مصالح معينة ، ويتوافرون على شرعية التمثيل ، و هو وضع لا يتوافر لا للنخب الموجودة حاليا، و لا للبيروقراطية المشرفة على هذا الملف ، كما إن اللجوء إلى الدعامات الحزبية لن يقود إلى حل

<sup>1</sup> محمد أتركين ، مرجع سبق ذكره ، ص 155.

الإشكال التمثيلي في مواجهة جبهة منسجمة و متمرسة و تعرف كيفية إدارة المفاوضات ، خصوصا أنها مسلحة بمرجعية حق الشعوب في تقرير مصيرها و بسابقات تاريخية. إن مقترح الحكم الذاتي يبقى إلى حدود الآن في مستوى الخطاب و لم تقدم أية ترجمة تقنية و دستورية له ، و يتم النظر إليه كمستوى للحل منفصل عن البناء الدستوري في عموميته ، و هو ما يوضح ضعف الثقافة الدستورية للفاعلين في الحقل السياسي المغربي ، فقاعدة الحكم ترتبط وجوبا بأنساق دستورية مفتوحة تسمح بإمكانية بروز فاعلين متعددين ، وفصل للسلطات على المستوى المحلي ، و توارى الشرعيات التقليدية و بناء على أنقاضها لشرعية الشكلائية القانونية القائمة على الإحتكام المتبادل للمركز والمحلي للقواعد الدستورية المتراضي حولها.

كما إن الترجمة الدستورية لقاعدة الحكم الذاتي في المغرب ، تجعله مرتبطا فقط بمنطقة الصحراء الغربية ، و الحال أنه ارتبط في السياقات الدستورية المقارنة بالفضاءات الجغرافية ذات الخصوصيات الثقافية و التاريخية ، مما سيجعل النموذج المغربي قائما على لا مركزية الدولة و نظام إداري خاص بإقليم الصحراء الغربية ، وهو ما سيثير إشكال تصنيف الدولة المغربية من دولة بسيطة ذات نظام لا مركزي ، إلى دولة بسيطة بملامح " دولة الجهات " ، إضافة إلى أن دسترة هذه القاعدة سيطرح سؤال ما مدى إمكانية تمديده داخل المجال الترابي غير الخاضع لقواعدها ، خصوصا بوجود مناطق جغرافية حاملة لخصوصيات تاريخية وثقافية و اقتصادية و ذاكرة شعبية لازالت تستحضر لحظات انفصالها و تمرداها على المخزن المركزي ( منطقة الريف مثلا ).

إن غياب الإنسجام في السياسات الملكية المغربية المتبعة في الصحراء الغربية ، وكذلك جهل المقررين لطبيعة البنية الإجتماعية بتفرعاتها القبلية ، إذا أضفنا إليها امتداد سلوك الإحتجاج إلى المدن الصحراوية المتواجدة خارج منطقة النزاع ، و بروز دعوات لمناصرة خيار الإنفصال داخلها ، سيصعب عملية الحسم في مجال رسم حدود الرقعة الجغرافية التي سيسري عليها مقترح الحكم الذاتي الذي يواجه إلى جانب مدى قدرته على إقناع جميع الفرقاء تداعيات و ترسبات غياب رؤية واضحة لتدبير النزاع و تراكم سلبيات السياسات المتبعة.

و نتيجة لما سبق ، لم يعد سلوك الإحتجاج سلوكا استثنائيا ، بل ملحما عاديا يؤثت الفضاء الصحراوي ، كانت البداية في أواخر سنة 1999 و استمر بوتيرة متسارعة وبأشكال متجددة ، إن حالة الإحتجاج هذه و التي كانت مغلفة بالمطالب الإقتصادية والإجتماعية ، أصبح يمتد إليها أيضا السمط السياسي و تمس جميع الفئات الإجتماعية ، هذه الصورة التي أصبحت تمر ليس فقط عبر القنوات الأجنبية و المواقع الإلكترونية لجبهة البوليساريو، بل أيضا عبر الصحافة المستقلة التي مررت صورة غير مألوفة للمواطن المغربي المعتاد على الجماهير الصحراوية و هي ترفع الأعلام المغربية وصورة المؤسسة الملكية.

إن سلوك الإحتجاج يبدو و كأنه يحاكم السياسات المتبعة في المنطقة ، و يعلن فشل الإختيارات القائمة، و يبرز النتائج التي آلت إليها الأوضاع ضدا على خطاب يقدم المنطقة كمجال للرفاه الإقتصادي و الإجتماعي ، و بقي موقف الدولة محكوما بمنطق ردود الأفعال وتكررت الإجابات ذاتها من قبيل : حملة للتوظيفات ، تغيير على مستوى العمال و الولاة ، إحداث وكالة تنمية الأقاليم الجنوبية ، في وقت تجاوز فيه الإحتجاج الخطتين الإقتصادية و الإجتماعية و أصبح يعلن و بشكل واضح عن اختيارات سياسية مؤطرة بمقولات – بعضها منسوخ عن التجربة الفلسطينية- نقرأ منها : "الإنتفاضة" ، " الإستقلال" ، " الشعب الصحراوي" ، "الدولة الصحراوية" .

فتغيير الأوضاع و المطالب و انتقال الحقل المضاد من خارج الحزام الأمني إلى داخله ، و مرور الأغلبية الصامتة إلى مستوى الفعل و التأثير ، يبين عدم قدرة النخبة المشرفة على الزمن الدوري للتمثيل على أداء وظيفة التأطير و الغياب الكلي للأحزاب السياسية التي تحولت إلى وكالات انتخابية ، هذا الفراغ على مستويي التمثيل و التأطير أدى إلى ميلاد رموز جديدة للإحتجاج برأسمال رمزي غذته سنوات الإعتقال ، إضافة إلى ضحايا المقاربة الأمنية المنعوتين ب " الشهداء" ، الذين تحولت لحظة جنازتهم إلى مناسبة للإحتجاج كما هو الشأن بالنسبة إلى حالة الراحل حمدي لمباركي<sup>1</sup> الذي ووري التراب و هو مغطى بعلم جبهة البوليساريو.

<sup>1</sup> محمد أتركين ، مرجع سبق ذكره ، 156.

تقدم وصفة الحكم الذاتي لحل مشكل الصحراء وفق منظور قطاعي ضيق ، بعيدا عن التصور السياسي المتكامل ، و خصوصا أن قضية الصحراء قد ارتبطت بمستويات متعددة للفعل السياسي و لها تداعيات على حقول عديدة ، فهي لصيقة بالشرعيات المكتسبة للمؤسسة الملكية في تمثاتها الدينية و التاريخية ، و من خلالها يزواج الملك بين نعوت الباني والموحد<sup>1</sup> ، كما إن حضورها القوي في نسج السلم السياسي و التقارب بين أطراف اللعبة السياسية ، يجعل غيابها و من دون إرادة حقيقية في تقوية الخيار الديمقراطي ، يقود إلى حالة من الفراغ بالنسبة إلى الحقل الرسمي و إلى قواعد التراضي ، لذلك تذهب العديد من الدراسات إلى أن قضية الصحراء الغربية لها ارتباطات بمستقبل الملكية في المغرب بالأساس.

و بناء على ما سبق ، لا يمكن بناء تحليل سياسي أو استراتيجي حول تدبير المغرب لملف الصحراء الغربية دون الرجوع إلى التذبذب و الإرتجالية التي اتسمت بها المملكة المغربية في إدارة الملف الموريتاني و ملف ترسيم الحدود مع الجزائر بعد استقلالهما مباشرة ، فالجزائر كانت عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب الذي شن ضدها حربا ، و كان للمغرب بتوجهاته التوسعية كان في وقت مضى طالب بسيادته على كل من موريتانيا و على أجزاء من السنغال<sup>2</sup> ، و لم يعترف بموريتانيا إلا بعد تسع سنوات من استقلالها ، معتبرا اياها في السابق جزءا تاريخيا من ترابه<sup>3</sup>، و هي سياسة تبدأ بإستعمال نوع من أنواع القوة والإرتجال التي تنتهي بالتسوية و القبول ، و هو ما سيحصل في سيناريو الصحراء الغربية مستقبلا ، هذا هو الفكر السياسي الذي بنيت على أساسه المملكة المغربية.

<sup>1</sup> محمد أتركين ، مرجع سبق ذكره ، ص 106.

<sup>2</sup> Stephen J. Solarz , **Arms For Morocco ?** , *Foreign Affairs*, New York, vol 58, n 2, winter, 1979/80, p 285.

<sup>3</sup> Anthony G.Pazzanita, **Mauritania's Foreign Policy : the Search of Protection**, *The Journal of Modern African Studies* , London , vol 30, n 2 , 1992, p282.

في مقابل ذلك يبقى مشروع تكامل المغرب العربي وفق لمنظور الملك و المؤسسة الملكية في المغرب يراوح مكانه عن طريق عرقلة أية بوادر سياسية سواء كانت إقليمية أو عبر إقليمية للدفع بهذا المشروع التكاملي في المنطقة و ربطه ربطا مباشرا بملف الصحراء الغربية رغم الإدراك الإقليمي و الدولي بكون أن هذا الملف هو ضمن مهام منظمة الأمم المتحدة و تحت بند تصفية الإستعمار و تقرير المصير اللذان نصا عليهما كل المواثيق الدولية المتعاهد عليها في العلاقات الدولية.

## المبحث الثاني: الإدراك الأمني المغربي للتهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي و انعكاساتها على مشروع التكامل.

تحتل منطقة المغرب العربي موقعا جغرافيا واستراتيجيا هاما، وهي نقطة إلتقاء القارتين: أوروبا، إفريقيا، ونقطة تواصل بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط و يقدر سكان المنطقة بأكثر من 100 مليون نسمة، يتوزعون على رقعة جغرافية تزيد مساحتها على ستة ملايين من الكيلومترات المربعة (كم<sup>2</sup>)<sup>1</sup> وسواحلها لا تبعد الكثير عن أوروبا (حوالي 16 كم بين جبل طارق والسواحل الأوروبية).

وتحتوي المنطقة على موارد وثروات باطنية هامة، خاصة النفط والغاز الطبيعي بالجزائر وليبيا، والفوسفات في المغرب، وتحتزن الجزائر لوحدها حوالي 3.7 ترليون م<sup>3</sup> من احتياطي الغاز الطبيعي مما يضعها في المرتبة السادسة عالميا في هذا المجال و هو ما يوازي نحو 6% من مجموع احتياطي الأوبيك.

وقد عززت إطلالة دول المغرب العربي على البحر الأبيض المتوسط من مكانتها، وذلك لمكانة البحر المتوسط الكبرى بالنسبة لأوروبا بضمه مضائق مائة هامة كمضيق جبل طارق وقناة السويس والمضايق التركية، ولذا يعتبر البحر المتوسط شريان الحياة الاقتصادية للضفة الشمالية والجنوبية و في نفس الوقت هاجس أمني لكل المنظومات الأمنية المتقاطعة في المنطقة .

لكن في مقابل ذلك، فدراسة متغيرات و محددات الجغرافيا الأمنية في منطقة المغرب العربي تبرز أنها منطقة جغرافية لا تشكل استثناءا في انتشار التهديدات الأمنية حيث اختلفت هذه التهديدات التي تواجهها منطقة المغرب العربي التي تقع شمال إفريقيا و جنوب المتوسط بسبب الجغرافيا السياسية لهذه المنطقة ودورها في ظهور مثل هذه التحديات.

هذه الجغرافيا التي جعلت من هاته التهديدات لها خصوصيتها، فالطبيعة الجبلية والصحراوية الشاسعة خلفت مجالا واسعا للحركة و المناورة و الاختباء، بالإضافة كون أن القرب الجغرافي من أوروبا جعل جماعات المغرب العربي المسلحة أكثر قدرة على التواصل مع جماعات أخرى متطرفة في أوروبا ينتمي إليها الكثير من ذوي الأصول المغاربية ، بالإضافة إلى الهجرة غير شرعية التي هددت جغرافيتها من وإلى هذه البلدان، و قد ساعد

<sup>1</sup> مصطفى الفيلاي، المغرب العربي الكبير، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989، ص 21.

الإقليم أيضا في ظهور العديد من العمليات كالتهريب والمخدرات وانتقال بعض الأوبئة، ومشاكل البيئة التي أصبحت تهدد المنطقة في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، كل هذه المعطيات بالإضافة إلى الفراغات الأمنية التي خلفتها أزمة الساحل الإفريقي و أزمة مالي وأزمة ليبيا ، و بروز حالات انهيار الدولة في هذه المنطقة و ما خلفته من تميع في البيئة الأمنية للمنطقة ، الأمر الذي وضع و سيضع في المستقبل المنظور منطقة المغرب العربي ضمن الإهتمام الكبرى للكثير من المنظومات الأمنية في العالم ، و على هذا الأساس سوف نحاول قراءة التوجهات الكبرى للسياسة الأمنية للمغرب ضمن هذا المحيط الجغرافي الإقليمي و ما مدى توافق هذه التوجهات الأمنية مع الأطروحات التكاملية الموجودة في المنطقة .

## **المطلب الأول: محددات العقيدة الأمنية المغربية و تصوراتها للتهديدات الأمنية في المنطقة.**

يمر المغرب بمرحلة حساسة جدا ، على جميع الأصعدة و لعل أهمها على الأقل في نظرنا هو المسألة الأمنية القومية ، لأن هكذا مجال ظل محصورا في مجهودات الأمنيين ، ولم يسبق أن طرح كمشروع فكري للبحث و التقصي.

إن العقيدة الأمنية هي فكرة أكثر من أن تكون ممارسة ، تتحرك نظريا و تصوريا قبل أن تنتقل مصداقا خارجيا ، و المعضلة الأساس أن البعد التطبيقي يظل هو الأخطر و الأهم ، لأن الأفكار الأكثر كمالا تضحل على مستوى الممارسة لتنتقل إلى أجزاء معرفية ، حيث المدخل الواقعي يظل له الجانب ، ناهيك على أن الواقع هو يفتح السقف التشخيصي الأساس للفكرة ، كما القانون ينظر معياريا لكنه يطبق تشخيصا.

و كما أن رجالات القانون على مستوى التشخيص قد يقترفون أخطاء قد تؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين ، لخلاف بين القانون كتشريع و بين الممارسة التشخيصية ، فإن الرجالات الأمنيين يمكنهم اقتراح هكذا أخطاء ، لكن المعضلة هي في أن الأخطاء عندما تكثر ليس فقط لسوء في التشخيص بل لجهل أساسي بالإيديولوجية الأمنية ، فإن هذه الفئة من حملة الجهل المركب تكون نخبة خاصة تسعى إلى الحفاظ على مكانتها ليس بالعلم ، بقدر ما يكون ذلك بالجهل ، كما حراس الهياكل حيث مرتكز بقائهم هو التجهيل الديني و إخفاء الجهل بالمقدس ، لذلك يسعى حراس الهيكل إلى تعويم المعارف الدينية للتخفي.

و هنا عين المعضلة الأساس في المجال الأمني هو أن تتحول النخبة الأمنية عن طريق تكثير الولاءات و البقاء في غياهب الإدارات و يسعون جاهدين إلى تثبيط العزائم على أساس أن كشف العملية مهدد لأصل وجودهم<sup>1</sup>.

فالمغرب استفاد إبان الحرب الباردة من الدعم العسكري الأمريكي الواضح ، فمثلا منذ بداية الحرب في الصحراء الغربية عام 1975 تحصل المغرب على أكثر من خمس مجمل المعونات العسكرية الأمريكية لإفريقيا ، أي ما يزيد عن مليار دولار، و قد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما في تغيير مسار الحرب في الصحراء الغربية لصالح المغرب بدعمه إقتصاديا ، عسكريا و لوجيستيا<sup>2</sup>، و يسعى المغرب منذ تلك الفترة على تحديث قواته المسلحة و إعادة هيكلتها بمساعدة البنتاغون لخبرته في ميادين الهيكلتو الإصلاحات.

كما هو شأن المغرب حيث كان لقضية الحدود مع الجزائر و خاصة النزاع الصحراء الغربية الأثر العميق في توجيه خياراته الدفاعية بالعناية بالقوات البرية على حساب القوات الجوية و البحرية ، و عليه حددت البيئة الإقليمية المغاربية عموما مثل هذا الإدراك للتهديد والذي تعطي فيه الأولوية للقوات البرية ، فالجزائر و تونس و المغرب لهم نفس التصور لدور القوات البحرية الذي يبقى ثانويا في ميزان القوى الإقليمية.

و يمكن فهم إحدى أهم جوانب العقيدة الأمنية المغربية عندما نتتبع الخطابات الملكية في المغرب ، فقد هاجم العاهل المغربي محمد السادس في عام 2002 الجزائر بقوله : " ما لقاؤنا اليوم و قد ظهرت للعالم المطامع التوسعية و الهيمنة للخصم المكشوف لوحدتنا الترابية ، إلا تأكيدا لتمسكنا القوي بهذه الثوابت بسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية"<sup>3</sup>، و يفهم من هذا التصريح أن المغرب يعتبر الجزائر و جبهة البوليساريو تهديدا لأمن المملكة المغربية ، رغم أن الجزائر كانت عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب الذي شن ضدها حربا، فالمغرب بتوجهاته التوسعية كان في وقت مضى طالب بسيادته على كل من موريتانيا و على أجزاء من

<sup>1</sup> عبد العالي العبدوني ، ظل العرش : سؤال الأمن القومي بالمغرب ، الدار البيضاء : إفريقيا الشرق ، 2013 ، ص 59.

<sup>2</sup> Yahia Zoubir, *Algeria and US Interests: Containing Radical Islamism and Promoting Democracy*, Middle East policy, Washington DC, N 01, march 2002, pp 65.

<sup>3</sup> Lacoste Yves, *Géopolitique de la Méditerranée, Perspectives Géopolitique*, Paris : Armand Colin , 2006 , p 76.



السنغال، و لم يعترف بموريتانيا إلا بعد تسع سنوات من استقلالها، معتبرا إياها في السابق جزءا تاريخيا من ترابه.

المغرب الذي يرى في تسليح الجزائر تهديدا له واصل تسلحه و لم يتهم بإدخاله المنطقة في سباق نحو التسليح، و منذ سنوات يتحصل المغرب على مزيد من الأسلحة و كان من بين أكبر المستفيدين من برنامج تصدير الفائض من الأسلحة الأمريكية خلال النصف الأول من التسعينيات و الذي خصص أساسا لحلفاء أمريكا خارج الحلف الأطلسي الذين بيعت لهم أسلحة بأسعار منخفضة<sup>1</sup>.

إلا أن أكبر إعضال يمكن أن تعيشه المملكة المغربية هو ظهور ما يعرف في الدراسات الأمنية بـ " نخبة رأس الجسر THE BRIDGE HEADLITE"<sup>2</sup>، و هو مصطلح صاغه المفكر السياسي الألماني "يوهان كالتونغ"، لتوصيف ظهور نخبة وطنية تفكر بطريقة تخدم مصالح دول أخرى ، و بالتالي تلعب دور الجسر بين الدولتين لكن في اتجاه خدمة رأس الجسر أي الدولة الأجنبية، و في مفروض البحث هو ظهور نخبة وطنية عالية الجودة تفكر بالطريقة الأمريكية و للمصلحة الأمريكية ، و ربما لمصالحها الخاصة ، دون أن تعي لزوما بأن ما تقوم به يدخل ضمن مصالح الدولة الأمريكية ، وهذه النخبة هي إحدى مصاديق القوة الناعمة كما دافع عنها الباحث "جوزيف ناي" في بحثه المعنون بـ " قوة الولايات المتحدة الأمريكية و إستراتيجيتها بعد العراق "<sup>3</sup> حيث فسر مفهوم القوة الناعمة، بأنه قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى و توجيه خياراتها العامة و ذلك استنادا إلى جاذبية منظومة قيمها و مؤسساتها بدلا من القوة و الإكراه .

و طبعا خطورة هذه النخبة أمر لا يخفى على مستوى الأمن القومي للمملكة المغربية ، فعقلهم يشتغل في رحم النسق الأمريكي دون كبير استيعاب لهذا الوضع ، لتتحول إلى براديجم فكراني بمعنى أنها تتحول إلى منطق داخلي متفق على حدوده و محدداته في زمان ما و مكان ما .

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر ، 2005، ص 91.

<sup>2</sup> عبد العالي العبدوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 62.

<sup>3</sup> Joseph S.Nye, U.S Power and Strategy after Iraq, foreign affairs, 01 July 2003.P 43.

فمثلا قراءة التنسيق الأمريكي-المغربي لمحاربة الإرهاب ، و خلق ما يسمى أفريكوم AFRICA COMMAND ، و إن كان ينظر إليه كمجهود أمني لمحاربة الإرهاب و التهريب و العصابات من أجل مزيد من الإستقرار في منطقة المغرب العربي و الساحل، فإن المنظور الأمريكي لا يرى في هذا التنسيق إلا خدمة لمصالح بلده ، و دفع المغرب ليكون واقيا متقدما لهذه المصالح ، ففي وثيقة صادرة عن "الجنرال كارتر" ، و هي هامة جدا نجده يوضح مهام أفريكوم على أنها تنقسم لجزئين، حماية المصالح الأمريكية و رعاياها ومصالحها الوطنية ، و ثانيا الدفع بالدول الإفريقية لضمان الأمن و التنمية المستدامة<sup>1</sup>.

صحيح أن ثمة تقاطع في المصالح و تظهر جلوية في البين، لكن عندما ينظر إلى المغرب كرافعة إستراتيجية للمصالح الأمريكية سيؤدي لا محالة إلى التعامل مع المغرب كمختبر تجارب لتحليلات مجلس الأمن القومي الأمريكي ، و خصوصا أن الوضع الجغرافي السياسي للمملكة المغربية أثار انتباه هذا المجلس منذ الأربعينات من القرن المنصرم.

فالأمن القومي الأمريكي كان ينظر دائما للمغرب كموقع جيو- استراتيجي مهم ، لتحقيق استقراره الدولي ، لكن المعضلة ليس في التنسيق أو التعاون الدوليين لأنه كلاهما مرغوبان ، بل المعضلة في أن ترى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وصية على هذا البلد و تتحرك فيه و تحركه لتصفية حسابات إقليمية قد لا تكون خادمة لاستقرار المملكة.

و تنتشر في المغرب عدد من القواعد الجوية و البحرية المسموح للولايات المتحدة الأمريكية استغلالها ، هذه القواعد الموجودة في مدينة القنيطرة و هي بحرية و جوية مجهزة بأحدث الأسلحة ، و تمتد على مسافة تزيد عن 90 (كلم) و بها ثكنات أرضية تسع ل 30 ألف عسكري ، كذلك قاعدة سيدي يحيى الموجودة على بعد 30(كلم) من القنيطرة تحتوي على مخازن للعتاد ، و محطة رادار و محطة إرسال و استقبال و هذه المحطة لا يدخلها سوى الأمريكيون، بالإضافة إلى قاعدة بوقناديل و بها محطات اتصال تابعة للبحرية الأمريكية ، مجهزة بأحدث الأجهزة ، و هي على اتصال مستمر مع الأسطول السادس ، و بوقناديل توجد بضواحي القنيطرة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد العالي العبدوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 25.

<sup>2</sup> أحمد بلغيث ، إستراتيجية الإمبريالية في المحيط الأطلسي ، مجلة الجيش ، العدد 142، جانفي 1976، ص 142.

و خصوصا أن الولايات المتحدة الأمريكية و إن لم تعترف يوما بالبوليساريو إلا أنها لا تخرجه من محيطها الإستراتيجي ، ففي تقرير قدمه "الجنرال هام" للجنة مرافق الجيش بتاريخ 04 أبريل 2011 صرح و خصوصا في الصفحة الرابعة من تقريره على أن المحيط الاستراتيجي الذي تشتغل فيه الولايات المتحدة الأمريكية واسع جدا و يتضمن لغات أجنبية كثيرة ، ليضيف في هامش هذه الصفحة صحيح أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعترف بالجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية لكن الإتحاد الإفريقي يعترف بها<sup>1</sup>، و بالتالي ليس ثمة ضير في التعامل معها ضمن هذا المحيط الاستراتيجي الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية بوصفها إحدى المنظمات التي يمكن التنسيق معها.

و على هذا المستوى يكون من الهام جدا بحث المنظور الإستراتيجي الأمني الأمريكي و المتعلق بالمملكة المغربية، و تعميق النظر فيه دون الإرتهان لأحاديث الصالونات الدبلوماسية، و التي تلعب في الغالب على الخداع و حماية المشاريع الإستراتيجية الخفية، و المشفرة داخل غرف التفكير كمؤسسة راند للدراسات الأمنية ، ففي اللحظة الذي تصدر فيه هذه المؤسسة كتابات حول دول شمال إفريقيا ، نجدها في اللحظة التي تدافع عن الإفتتاح السياسي في المملكة المغربية و تنويع علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية ، تجعل من العمليات الإرهابية ثمرة هذا الإفتتاح، و الملاحظة على صحتها إلا أنها منقوصة.

ففي كتاب "كثير من الحرية قليل من الإرهاب الليبرالية و العنف السياسي في العالم العربي" تم التركيز على البعد موضحا بأنه من سخرية القدر أن أعنف الهجمات في تاريخ المغرب تم خلال مرحلة حساسة من الإفتتاح السياسي، و الكل استهدفا لعلاقات المملكة المغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية و السياسة الإسرائيلية<sup>2</sup> ، وهو عين ما حدث في انفجار حديث بمدينة مراكش في مقهى أركانة.

<sup>1</sup> عبد العالي العبدوني ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

<sup>2</sup> Dalia Dassa Kaye, Frederic Wehrey, Audra K. Grant, Dale Stahl, **More Freedom, Les Terrors? Liberalization and Political Violence in the Arab World**, Copyright 2008, RAND CORPORATION, P 153.

و نحن في هذا السياق، سنحاول أن نبحت موضوع الأمن القومي في المغرب من زاوية نظرية، على ضوء المؤسسة الدستورية التي تم استحداثها أي المجلس الأعلى للأمن القومي، كما نص عليها الدستور المغربي في المادة الرابعة و الخمسين.

فما سنعمل على بحثه في هذه النقطة، هو تشريح الهندسة المعرفية للمنظور الأمني القومي المغربي ، و إعادة تعميق النظر في أفكاره ، ثم نبحت مفاصل النص الدستوري المتعلق بالمجلس الأعلى للأمن ، و سنحاول أن نجري قراءة استشرافية للمسألة بتوسط نقد بناء.

و بما أن المؤسسة الملكية في المغرب هي مؤسسة المؤسسات كما يطلق عليها في التحليل السياسي للنظام السياسي المغربي و على رأسها الملك ، فإن خطاب العرش في المغرب يعد من الخطابات الملكية ذات الترسيم العامة لسياسة البلاد ، لذا فهي تشكل أمرا بإنجاز أورش تنمية وطنية أو جهوية و لا تشكل موضوعا للنقاش بصريح المادة 52 من الدستور المغربي ، و عليه يعد الخطاب الملكي سلطة فعلية تمارس دور الضابط و الناظم للمسيرة للبلاد.

عندما نراجع نص المادة الرابعة و الخمسين من دستور المملكة المغربية ، نجد التشريع السامي أوضح المعالم الكبرى لمؤسسة المجلس الأعلى للأمن مصرحا بما يلي:

"" يحدث مجلس أعلى للأمن ، بصفته هيئة للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي للبلاد ، و تدبير حالات الأزمات ، و السهر أيضا على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة.

يرأس الملك هذا المجلس ، و له أن يفوض لرئيس الحكومة صلاحية رئاسة اجتماع لهذا المجلس ، على أساس جدول أعمال محدد.

يضم المجلس الأعلى للأمن في تركيبته، علاوة على رئيس الحكومة ، و رئيس مجلس النواب ، و رئيس مجلس المستشارين ، و الرئيس المنتدب الأعلى للسلطة القضائية ، الوزراء المكلفين بالداخلية ، و الشؤون الخارجية ، و العدل ، و إدارة الدفاع الوطني ، و كذا المسؤولين عن الإدارات الأمنية ، و ضباط سامين من القوات المسلحة الملكية ، و كل

شخصية أخرى يعتبر حضورها مفيدا لأشغال المجلس، و يحدد نظام داخلي للمجلس قواعد تنظيمه و تسييره".

فمراجعة نص المادة نجد بأن الدور الأساسي للمجلس الأعلى للأمن هو التشاور فيما يتعلق باستراتيجيات الأمن الداخلي و الخارجي للبلاد ، و تدبير حالات الأزمات، و السهر على مأسسة ضوابط الحكامة الأمنية الجيدة.

لو فكنا مقتضيات المادة الرابعة و الخمسون من دستور المملكة المغربية ، لعائنا بأن هذه المؤسسة تلعب دورين أساسيين ، الدور الأول: هي جهة تشاورية في ترسيم الإستراتيجيات الأمنية الداخلية و الخارجية ، و من جهة تديرية للأزمات و خلق أدوات الحكامة الأمنية الجيدة.

فلو حاولنا تفكيك هرمية هذا المجلس نلاحظ بأنها تتشكل من رئاسة فعلية للملك أوإبناية رئيس الحكومة ، كما لو أنه حتى لو ترأس المجلس الملك ، فإن رئيس الحكومة يكون حاضرا بوصفه جهة أساس في المجلس إلى جانب كل من رئيس مجلس النواب ، و رئيس مجلس ورئيس مجلس المستشارين ، و الرئيس المنتدب الأعلى للسلطة القضائية ، الوزراء المكلفين بالداخلية ، و الشؤون الخارجية ، و العدل ، و إدارة الدفاع الوطني ، و كذا المسؤولين عن الإدارات الأمنية ، و ضباط سامين من القوات المسلحة الملكية ، و كل شخصية أخرى يعتبر حضورها مفيدا لأشغال المجلس.

و طبعا هكذا تشكيلة ستفرغ محتوى الإجتماعات من أهمية ترتجى في ترسيم الإستراتيجية الأمنية ، لأن الإستراتيجيات الأمنية الداخلية أو الخارجية ، لا تبنى على تنوعات سياسية داخلية ، بقدر ما تبنى على أهل الإختصاص و المطلعين على الأوضاع ، حتى يتم تجاوز خطر تسرب معلومات سرية للإعلام إن حيننا أو لاحقا ، على أساس أن الإجتماعات تبنى على تقارير عارية من التكلفة السياسي و الإستراتيجي ، و تكون مطبخية إلى أقصى الحدود.

و عليه فإن المغرب القانوني يتحرك حكما حول هويات مرنة متكثرة و متحيزة في المجال ، و منظبطة للقسم الهوياتي الصلب ( الشرعية الإسلامية أو الدينية كمنظومة ضبط الفضاء العام) ، و على هذا الأساس يجب أن ننتبه إلى هذه الخصوصية، و هي أن عملية الضبط والرص و إعادة الترتيب تظل مقرونة بالهوية الصلبة ، و التي تتمثل بشكل جلي في مقتضيات المادة الرابعة و الخمسون من الدستور المغربي " الملك أمير المؤمنين و الممثل الأسمى للأمة و رمز وحدتها و ضامن دوام الدولة و إستمرارها ، و هو حامي حمى الدين و الساهر على احترام الدستور ، و له صيانة حقوق و حريات المواطنين و الجماعات و الهيئات، و هو الضامن لإستقلال البلاد و حوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة.

## المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية كأحد أهم مهددات الأمن في منطقة المغرب العربي.

تعني الهجرة في أبسط معانيها حركة الانتقال -فرديا كان أم جماعيا- من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا ، أما بخصوص الهجرة غير الشرعية فتتعدد دلالاتها بين هجرة سرية، هجرة غير شرعية، هجرة غير قانونية، الهجرة الغير الشرعية هي انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، أما المصطلح المتداول هو "الحرقة"، ومعناه حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال.

إن اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة، مع فارق مهم هو أن توالي موجات الهجرة في هذه الرقعة من العالم في العقود الأخيرة كانت تتم بصورة عمودية من الجنوب نحو الشمال.

وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أميركا اللاتينية وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار التي لا تشكل حواجز عازلة وخاصة في بعض الدول مثل ساحل العاج وأفريقيا الجنوبية ونيجيريا.

الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة. وتشمل، المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير المشروعة و الإتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم و الذين لا يمثلون لأمر الإبعاد و الأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الإتفاق عليه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> جون لوي فيل ، الهجرة النسانية بين دول البحر المتوسط و الإتحاد الأوروبي ، بروكسل : منشورات المفوضية الأوروبية ، 2011 ، ص 39.

و لكن هذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في منطقة المغرب العربي و حوض البحر الأبيض المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، فأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين ، وقد اعتبرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي أحد أبرز التهديدات الأمنية الحديثة التي تواجه الأمن المغربي في المدى القريب و المتوسط.

أما بالنسبة للهجرة بين ضفتي المتوسط فهي تسير وفق منطقتي التقلبات السياسية والمصالح الاقتصادية. فإذا كانت الهجرة في السابق تتم بصورة انسيابية تبعا لأغراض محددة سلفا، كما كان للديمغرافية دور أساسي من خلال الهجرة في المواجهات الأولى بين الشرق والغرب الذي حاول استغلالها لصالحه<sup>1</sup>.

تعتبر المفوضية الأوروبية هجرة غير شرعية "ظاهرة متنوعة تشتمل على جنسيات دول ثلاث يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادةً بوثائق مزورة، أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربيين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيراً هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد".

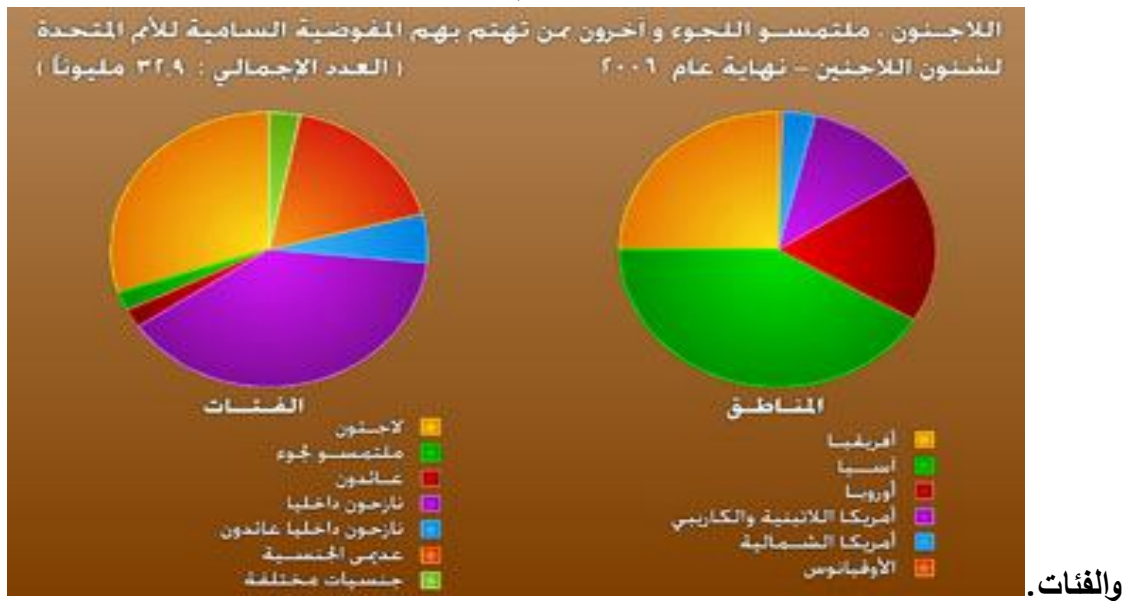
أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجسا لدى كثير من دول الشمال ويمكن تلخيص أسبابها كما يراها المختصون في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها الفرد بلدان المغرب العربي، كما تبرز أسباب أخرى ذات أهمية بالغة في توجيه تيارات الهجرة السرية، ومن ضمنها القرب الجغرافي وكذلك طموح الشباب والبحث عن النجاح .

<sup>1</sup> عبد اللطيف محمود. الهجرة و تهديد الأمن القومي العربي . القاهرة:مركز الحضارة العربية، 2003، ص14.



فيما يخص الحدود الجنوبية لمنطقة المغرب العربي كمصدر للهجرة غير الشرعية للأفارقة تجاه المنطقة تعود الأسباب الاقتصادية إلى انهيار اقتصاديات دول الساحل الإفريقي ، و بالمقابل تسجل هذه الدول ارتفاعا مطردا للنمو الديمغرافي سنة بعد أخرى و قد أنجرت عن هذه العوامل مجتمعة إنتشار المجاعة التي أصبحت تهدد سكان تلك الدول ، بالإضافة إلى الأسباب السياسية و الأمنية نظرا لعدم الإستقرار الداخلي التي تعيشه العديد من دول الساحل الإفريقي.

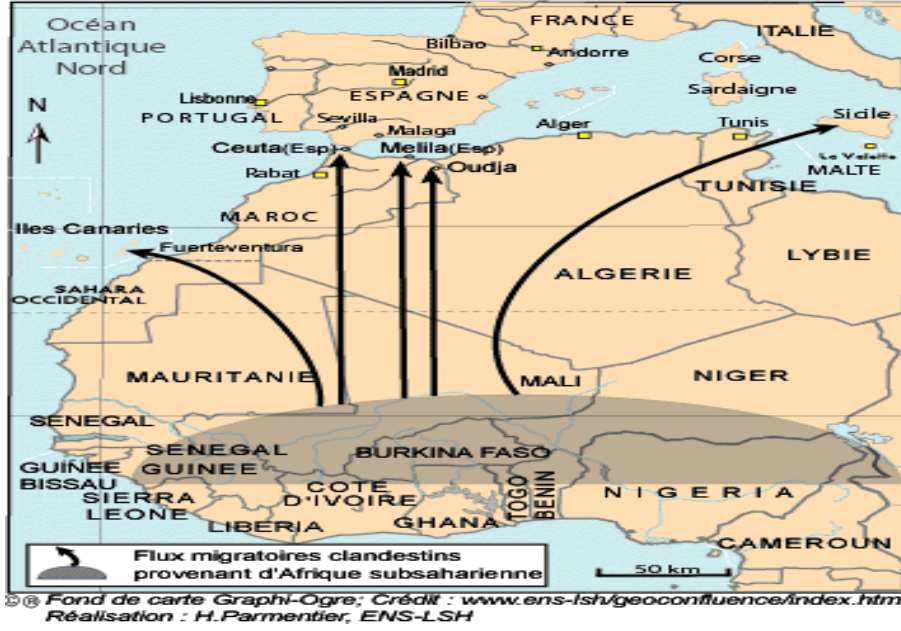
### شكل 1: اللاجئون في العالم حسب المناطق



المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين U.N.H.C.R، الموقع الإلكتروني <http://www.unhcr.org/eg/default.asp>

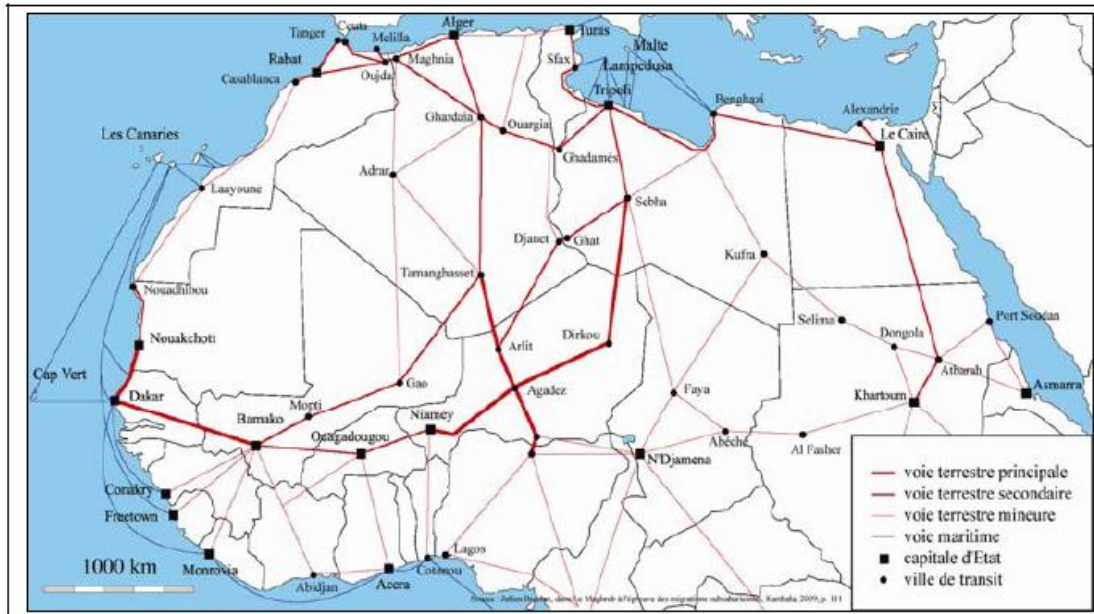
وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة الساحل الإفريقي و منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية تعدّ نقطة عبور رئيسية عبر إسباني، سنويا هناك حوالي 100 شاحنة تعبر مضيق جبل طارق، وقد سجل بين سنتي 1997 و 2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق، والجزائر وتونس وليبيا تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف إنتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة.

شكل 2: خريطة توضح أهم مناطق العبور للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.



المصدر: Sylviane Tabarly, "La Méditerranée, une géographie paradoxale", dans Géo-Confluences, le cite internet <http://geoconfluences.ens-lsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut>

شكل 3: المسارات الرئيسية للهجرات المعاصرة العابرة للصحراء.



المصدر: جوليان براشي " مخالفة وسرية الهجرة بالمغرب العربي، حالة الجزائر وليبيا " المنطقة المغربية في اختبار هجرة جنوب الصحراء. استقبال الهجرة على تصدير الهجرة، باريس، الرتالا، 2009 صفحة 111 .

يشمل هذا النوع من الهجرة أيضا جميع الذين يمرون بالمغرب العربي لدخول أوروبا، أي المهاجرين من جنوب الصحراء الذين يعبرون الصحراء لدخول مدينة شيبا في ليبيا ومدينة تمنراست في الجزائر لينتشرُوا بعد ذلك في الدول الأربع لشمال إفريقيا. ويُعد هذا النوع من هجرة الجنوب- إلى الشمال ذو جانب اقتصادي بشكل أساسي، سواء كان الأمر يتعلق بالمهاجرين من المغرب العربي أو بالمهاجرين من جنوب الصحراء.

ومع كل الحذر الواجب عند تحليل البيانات الإحصائية، ففي ما يلي بيانات عن البلدان التي شملتها الدراسة طبقاً لاتحاد الجمعيات للبحوث التطبيقية بشأن الهجرة الدولية (في العقد الأول من الألفية) والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين<sup>1</sup>:

**الجزائر:** أكثر من 90.000 مهاجر من بينهم 10.000 غير شرعيين +138 لاجئاً و192 طالب لجوء (نهاية جانفي 2010).

**ليبيا:** 1.2 مليون مهاجر، من بينهم مليون غير شرعيين +6.713 لاجئاً و4.834 طالب لجوء.

**المغرب:** ما يقرب من 75.000 مهاجر منهم 10.000 غير شرعيين +766 لاجئاً و469 طالب لجوء.

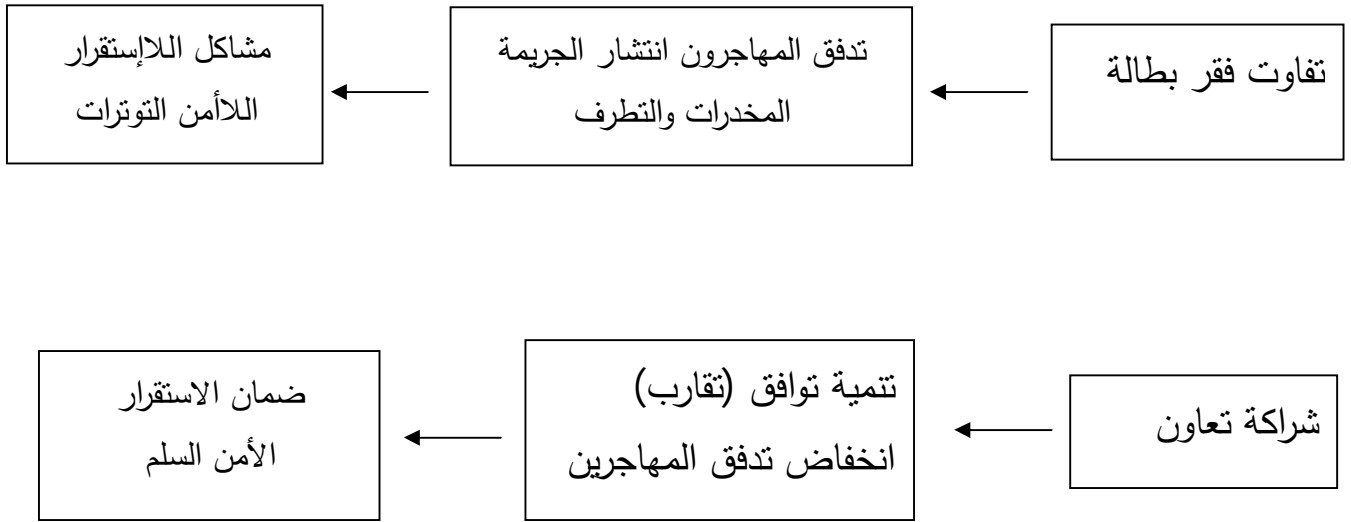
**تونس:** 45.000 مهاجر، أقل من 10.000 من بينهم مهاجرين غير شرعيين +94 لاجئاً و51 طالب لجوء.

أما من حيث المنشأ الجغرافي للأجانب، تشير التقديرات المتاحة إلى أن أفارقة جنوب الصحراء الذين يعيشون في شمال أفريقيا أكثر عدداً ممن يعيشون في أوروبا ، وهم أقل عدداً بكثير في تونس عنها في المغرب والجزائر، مما يمكن تفسيره من واقع أن تونس لديها عمق جغرافي إفريقي أقل شأناً) ليس لديها حدود مشتركة مع أي دولة جنوب الصحراء الكبرى ( وأن حدودها تخضع لرقابة صارمة بشكل خاص .والأغلبية الساحقة من الأجانب الذين يعيشون في ليبيا من أفارقة جنوب الصحراء.

<sup>1</sup> فيرونك بلانس بواساك ، الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي ، ترجمة : منار وفاء ، الدانمارك : الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان ، ديسمبر 2010، ص 16.

وقد تتغير تدفقات المهاجرين وخطوط سيرهم بسرعة كبيرة تبعاً للوضع الجغرافي-السياسي في مناطق المنشأ والتغيرات التي تطرأ على القانون والممارسة في دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي . 23 وهكذا ، يصبح طريق الهجرة الأقدم، وهو مضيق جبل طارق، أقل استخداماً بالتدرج ليحل محله العبور من موريتانيا أو السنغال إلى جزر الكناري (الذي بلغ ذروته في عام 2006)، ومن تركيا إلى جزر الدوديكانز اليونانية (الذي بلغ ذروته في عام 2007) ومؤخراً من ليبيا إلى إيطاليا (الذي بلغ ذروته في 2008) وبينما كانت ليبيا بلد عبور رئيسي حتى وقت قريب جداً فإنها أوقفت تماماً منذ ذلك الحين تدفقات المغادرين من شواطئها.

#### شكل 4: يوضح العلاقة بين المسببات في ظاهرة الهجرة غير الشرعية.



في مقابل هذه المعطيات الخاصة بأوضاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية يبقى التصور الأمني المغربي لهذه الظاهرة الإقليمية يتسم بالعديد من القطرية و عدم الرغبة في اتخاذ إجراءات مشتركة ذات بعد إقليمي للحد من هذه الظاهرة وفق للمقاربتين التنموية و الأمنية في نفس الوقت ، اعتباراً إلى أن الدولة في ظل انغلاقها في إطار هذا المبدأ سوف لن تكون قادرة على مواجهة هذا النمط من الإجرام العابر للحدود، ولن يتأتى لها أن تطل مختلف أطرافه، ولا الوسائل المستعملة في ارتكابه بحكم كونها تتوزع بين عدة أقطار.

## المطلب الثالث: الإرهاب و الجماعات المسلحة كمصدر تهديد للأمن القومي في المغرب العربي.

يعد الإرهاب ظاهرة حديثة-قديمة عانت منها المجتمعات على مر التاريخ فالعنف والاعتقالات والقمع مارسها أفراد أو جماعات أو دول. ففي العشر سنوات الأخيرة شكل الإرهاب ظاهرة خطيرة تركت آثارا لا تمحى على الأوضاع الدولية والمحلية واستقطبت هذه الظاهرة الاهتمام الدولي ودعت للتفكير بوضع الخطط المضادة للإرهاب والحد من آثاره المدمرة وأدانتته بأعتبره نوعا من الإجرام الخطر وشدوذا في المعايير الاجتماعية والأخلاقية . وقد عرف فقهاء القانون الدولي الإرهاب بأنه اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة لمخالفته لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة بما في ذلك المبادئ العامة للقانون سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة .

وتشمل جريمة الإرهاب الدولي أعمال التفرقة العنصرية والقمع و إبادة الجنس التي تقوم بها الدول و أعمال الإرهاب التي تقع ضد رؤساء الدول خارج دولهم و أعضاء السلك الدبلوماسي وممثلو الدول في المنظمات الدولية فضلا عن أعمال النسف والخطف والتفجير واحتجاز الرهائن و إطلاق النار و وسائل العنف الأخرى ضد الأشخاص والممتلكات والأموال التي يرتكبها الأشخاص أو الهيئات أو الأحزاب أو الدول بشكل مخالف للقانون وتحت أي غطاء كان سياسيا أو دينيا أو أمنيا عن طريق القتل، الاغتيال، التفجير، وزرع المتفجرات والقيام بالعمليات الانتحارية ونشر الذعر والخوف واختطاف الطائرات أو تفجيرها، اختطاف الأفراد، حجز الرهائن، تدمير المرافق الحيوية في الدولة، ارتكاب الجرائم الاقتصادية التي تستهدف تحطيم اقتصاد الدولة و إنهاء قواها، نسف المساكن وإشعال الحرائق.. كل ذلك من أساليب الإرهابيين لتنفيذ مخططاتهم.

و في هذا السياق، يحتضن المغرب العربي عمل عديد من الجماعات المسلحة المتشددة، كما تعتبر كل من المغرب و الجزائر معقل النشاط الإرهابي في منطقة المغرب العربي ، ويعود ذلك تاريخيا – بالإضافة إلى عوامل أخرى- إلى الكم الهائل لشباب المغرب العربي الذي شارك بما يعرف بجهاد السوفييت في أفغانستان الذي استمر من عام 1979 إلى عام 1989 ، حيث وفرت دول شمال إفريقيا أرضية خصبة لتجنيد المجاهدين. و في نهاية الثمانينات ، بدأ مئات من أبناء شمال إفريقيا الذين شاركوا في النزاع الأفغاني ، المعروفين في أنحاء الشرق الأوسط باسم " الأفغان العرب" في العودة إلى بلدانهم الأصلية ، و أدى وصولهم إلى غرس رؤية متطرفة متصلة داخل الجماعات الإسلامية المحلية الناشئة ، مثل الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر ، و جنبا إلى جنب مع توفير مجموعة من الصلات و الخبرات الخارجية. إلا أن اتساع العمليات ، و استغلال شبكة الإنترنت ، و حركة تنقل الأفراد داخل وخارج المنطقة ، و المشاركة المتزايدة للمتشددين في الجريمة المنظمة قد أدى إلى تعزيز البعد الدولي للشبكات الراديكالية المحلية، كما يظهر الإرهاب في دول جنوب المتوسط و الدول المغاربية بصفة خاصة في شكل أعمال إجرامية و تخريبية من طرف جماعات متطرفة معارضة للسلطة ، تطمح في إرساء معايير جديدة للحكم<sup>1</sup>.

لهذا يعد النظام الأمني في منطقة المغرب العربي بشمال إفريقيا تحت ضغط كبير بسبب عدة تحديات، أهمها الهجمات الإرهابية التي تنوعت في امتدادها الإقليمي وازدادت بشكل مأسوي بنسبة تعدت 400 في المائة منذ الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001.

<sup>1</sup> عمرو الشوبكي ، الإتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية و الرؤية السياسية الإجتماعية، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 2005، ص، 231.

أبرز الجماعات الإرهابية التي تنشط في منطقة المغرب العربي و منطقة الساحل الإفريقي هي الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، و قد أدرجتها الولايات المتحدة الأمريكية على قائمة الجماعات الإرهابية منذ عام 2002 و التي انضمت رسمياً إلى تنظيم القاعدة، وسمت نفسها "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي" الذي تأسس في 24 جانفي 2007<sup>1</sup>.

و القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) التي تعد بدورها الفصيل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) والتي عرفت بوحشية نادرة في تاريخ الحركات المتطرفة<sup>2</sup>.

وقد جاء في بيان البيعة الأسباب الرئيسية التي دعت إلى هذا التحول، وهي توسيع قاعدة العمل لتشمل سائر أقطار المغرب العربي، بعد أن كانت تقصر عملها على الجزائر، وهي إشارة إلى تحول الجماعة السلفية من قصر القتال على العدو القريب المتمثل في النظام الجزائري ليشمل سائر بلدان المغرب الإسلامي، التي تضم تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا.

و يعتبر التحول الذي طرأ على الجماعة السلفية للدعوة والقتال من تنظيم قطري إلى تنظيم إقليمي، أحد التطورات اللافتة في مسيرة الجماعات السلفية الجهادية، في العالم والمغرب العربي بشكل خاص. ويأتي هذا التغيير في إستراتيجية الجماعة ليتوافق مع تنظيمات القاعدة الإقليمية، كتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، وقاعدة الجهاد في جزيرة العرب، وغيرها.

<sup>1</sup> جان بيار فيليو ، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، مجلة أوراق كارينجي للسلام الدولي ، واشنطن ، العدد 104 ، أكتوبر 2009 ، ص 03.

<sup>2</sup> عمار جفال ، القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي ، منشورات مؤتمر تنظيم القاعدة التوجهات الحالية .. و المخاطر المستقبلية، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية، 2008/10/21، ص 32.

و قد استطاعت الجماعة السلفية إلى حد ما من خلال هذه العملية استقطاب عدد كبير من أتباع السلفية الجهادية والقاعدة في أقطار مختلفة من دول المغرب العربي التي كانت تعمل بشكل منفرد تحت مسميات مختلفة واستراتيجيات متنوعة، تزامنت مع تطورات سياسية عديدة في سائر أنحاء العالم العربي.

و تطرح العلاقة بتنظيم القاعدة تساؤلات عديدة أهمها: هل هي علاقة مصلحة أم عضوية؟ و في هذا إطار يمكن الإشارة إلى أهداف محددة للطرفين حيث تسعى قيادة القاعدة من وراء هذا التمدد أو التوسع إلى المغرب العربي إلى:

1. محاولة تجميع الحركات الجهادية العاملة في دول المنطقة وأهمها: الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر، الجماعة الإسلامية لمجاهدي المغرب (GICM)، و الجماعة الإسلامية لمجاهدي ليبيا (GICL)، وتنظيمات سلفية جهادية تونسية على غرار الجماعة الإسلامية للقتال التونسية (GIST)<sup>1</sup>.

2. توسيع ميدان المواجهة إلى مجموع منطقة شمال إفريقيا والساحل انطلاقاً من مركز تحكم واحد يحرك وينسق العمليات بطريقة توحى بوجود قوي للتنظيم في عموم المنطقة.

3. الاستفادة من احتياطي المنطقة من الشباب لتجنيد المرشحين للعمل في ميادين أخرى وخاصة العراق، و تكتسي هذه النقطة أبعاداً خطيرة من حيث كونها أداة تجنيد فعالة نتيجة الرغبة القوية لشباب المنطقة في القتال إلى جانب الشعب العراقي المسلم ضد الولايات المتحدة مباشرة، وفي هذا السياق نشير إلى تأكيد مختلف التحالف على السهولة الكبيرة التي تجدها الجماعات المتطرفة في تجنيد الشباب وإعادة تشكيل خلاياها، و الواقع أن هؤلاء الشباب كثيراً ما يتم تغيير وجهتهم الأصلية إلى العمل في بلدانهم بعد تدريبهم وتأهيلهم نفسياً وقطع خط العودة إلى الحياة العادية عليهم بوسائل عديدة.

4. الوصول إلى أوروبا بواسطة إقامة تنظيم في منطقة قريبة ولها علاقات متشعبة بالقارة الأوروبية ولاسيما من خلال الجالية المغاربية المتنقلة بين الضفتين.

<sup>1</sup> Interview de Jean -Louis Bruguière :» Un arc islamiste radical, au Maghreb menace la France », Agence France Presse, 13 Mars 2007.



بالمقابل يمكن تلخيص أهداف الجماعة السلفية للدعوة والقتال في النقاط التالية<sup>1</sup>:  
أ. التعويض عن التقهقر العسكري للتنظيم وخسارة العديد من أشكال الدعم التي كان يتوفر عليها.

ب. الرغبة في الحصول على نوع من الشرعية: فالقاعدة توحى لدى عامة الناس بالمواجهة مع القوة الأمريكية في العراق وأفغانستان وفلسطين ، وبالتالي فإن الانضمام إليها أو العمل باسمها يتضمن نوعاً من تحسين السمعة لدى الرأي العام الجزائري والإسلامي الذي ارتبط إسم الجماعة الإسلامية المسلحة لديه بالمجازر الرهيبة في حق المدنيين وبالانحرافات الدينية.

ت. الاستفادة من قدرات القاعدة كشبكة واسعة عابرة للحدود مقارنة بإمكانيات الجماعة السلفية المحدودة والمترجمة.

ث. الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى أوساط القاعدة فيما يتعلق بأنواع محددة من العمليات الميدانية وأهمها السيارة المفخخة و التفجيرات المتتالية (simultané)، عمليات الانتحارية المتزامنة (synchronisé)، واختيار تواريخ وأهداف رمزية للعمليات الإنتحارية، تطور التقنية المستعملة في عمليات التفجير عن بعد، وقد دلت التفجيرات الأخيرة بالجزائر على استيعاب التنظيم المحلي واستعماله لهذه الأساليب التي كانت في السابق علامة مميزة لعمليات القاعدة .

ج. تحقيق ترقية في سلم الحركات المسلحة والانتقال بذلك من حركة محلية إلى حركة إقليمية ممتدة إلى عدة دول ومرتبطة بتنظيم أوسع) القاعدة (يمتد نشاطه إلى العديد من القارات.

<sup>1</sup> أعمار جفال ، مرجع سبق ذكره ، ص 33-34.

و حسب الأبحاث الإستخباراتية المغربية و الموريتانية و الأمريكية هناك قواعد عسكرية لنواة تنظيم القاعدة بموريتانيا ، حيث يتم تدريب شباب من المغرب و الجزائر و موريتانيا و مالي و ليبيا ، و منهم حتى الطلبة المغاربة الذين يتابعون دراساتهم في نواكشوط ، و تفيد معلومات أن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي استقطب شبابا من المغرب و الجزائر و تونس و موريتانيا و مالي و السنغال ، و أصبحت له قوة لضرب المصالح الأمنية و العسكرية في المنطقة لتنفيذ مخططه لإقامة دولة الخلافة في شمال إفريقيا<sup>1</sup>.

و قد شهد إقليم منطقة المغرب العربي العديد من العمليات الإرهابية و التخريبية على غرار تفجيرات الدار البيضاء الإرهابية التي كانت سلسلة من الهجمات الانتحارية وقعت في 16 ماي 2003 في مدينة الدار البيضاء كبري مدن المغربية و العاصمة الاقتصادية للمغرب ، وكانت الهجمات أسوأ هجوم إرهابي وأكثره دموية في تاريخ المغرب.

كذلك في 11 أبريل 2007 هجوم مزدوج بالسيارات المفخخة على قصر الحكومة و مركز للشرطة في الجزائر العاصمة يخلف ثلاثين قتيلًا و 220 جريحًا، وفي 11 ديسمبر 2007 هجوم مزدوج بالجزائر العاصمة على المجلس الدستوري و ممثلية الأمم المتحدة ، كذلك في 22 فيفري 2008 اختطاف سائحين نمساويين من جنوب تونس، في 23 جوان 2009 الأميركي كريستوفر لاغت الناشط في منظمة إنسانية يُقتل في العاصمة الموريتانية نواكشوط على يد التنظيم الذي اتهمه بالتنصير.

و في 28 أبريل 2011 تفجيرات ساحة جامع الفنا بمراكش وهي منطقة شعبية سياحية شهيرة ، من بين القتلى 07 مواطنين فرنسيين، كنديين و هولنديين ، قاعدة الحياة النفطية يعين أميناس الجزائرية ، و في 29 جويلية 2013 قتل 8 جنود تونسيين في كمين في جبل الشعانبي في تونس ، و بناء عليه قام الجيش التونسي بعملية عسكرية واسعة النطاق بقصف الجبل بالطائرات و المدفعية فيما عرفت بأحداث جبل الشعانبي.

<sup>1</sup> عبد الطيف الشتيوي ، المغرب أمام وهج التفجيرات ، الطبعة الأولى ، الرباط : طوب بريس للنشر ، ماي 2007، ص 18.

و من خلال ما سبق يتضح أن التهديد الإرهابي في المغرب العربي هو تهديد حقيقي يمس بالبناءات القومية و فوق القومية لدول المنطقة ، خاصة في ظل تزايد الحركات عبر الوطنية لهذا التهديد ، و في ظل عجز بعض الدول المغاربية و تواطؤ و عم الرغبة في الإنخراط ضمن تصور أمني مشترك ، في مثل هذه الظروف من المتوقع أن تشهد منطقة المغرب العربي نشاطاً مكثفاً للسلفية الجهادية، وعمليات نوعية في المنظور القريب و المتوسط ، وربما ينجح التنظيم في نشر أيديولوجيته العقدية و القتالية في بلدان أفريقيا الوسطى، و منطقة الساحل الأفريقي في ظل توتر الوضع السياسي والاجتماعي والإنساني في الإقليم ، والنشاط المزدهر للحركات السلفية الجهادية المسلحة في هذه المناطق التي كانت تعتبر حتى وقت قريب خالية من نشاط القاعدة.

إن غياب البرامج و تنسيق الجهود الإقليمية لمعالجة القضايا و التحديات الأمنية و على رأسها الإرهاب و الجماعات المسلحة تعيق فعليا المغرب العربي و ترفع من تكلفة اللامغرب ، لذا بات من المهم التذكير و التفكير جديا تفهم أهم المشكلات التي نعرقل إنشاء و بناء تصور أمني مشترك للتهديدات و المخاطر بما فيها التهديد الإرهابي و البحث عن السبل العملية في إعادة رسم خريطة و إستراتيجية نظرية و عملية.

## المطلب الرابع: الجريمة المنظمة ( تجارة وتهريب المخدرات ) كأحد أهم التهديدات الأمنية في المغرب العربي.

تتفق جميع التعاريف التي قامت الدول بوضعها من خلال جهاتها الأمنية أو من خلال المؤتمرات و الندوات الأمنية ، و أغلب التعاريف التي وضعها الباحثون المختصون في علم تعريف الجريمة و إن اختلفت الصيغ اللغوية لها، حيث تشترك جميع التعاريف بأنها نشاط إجرامي لتنظيم يعتمد على التخطيط أساسه العمل الجماعي يقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالية لتحقيق الكسب المالي السريع من خلال استخدام و الوسائل و التقنيات المتطورة و غير المحظورة.

و في تعريف للجريمة المنظمة صدر عن منظمة الأنتربول عام 1988 أنها : " أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بإرتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة و تهدف أساسا لتحقيق الربح دون تقيد بالحدود الوطنية".

تتعدد أنشطة المؤسسات الإجرامية المنظمة و تنتشعب في عدة مجالات مختلفة و يمكن أن تمارسها منظمة واحدة مجتمعة مثل تجارة المخدرات و الهجرة غير الشرعية، تهريب السلاح، المتاجرة بالأعضاء البشرية و الدعارة العالمية.

تعتبر مشكلة المخدرات و المؤثرات العقلية إحدى الملفات الساخنة التي لا يخلو منها أي مؤتمر أو ندوة أو ملتقى دولي باعتبارها إحدى المشاكل الدولية الثلاث التي أصبحت في العقدين الأخيرين تقلق السلم و الأمن العالميين، وهذه المشاكل هي (الإرهاب- المخدرات- تلوث البيئة) ، و مما يؤكد أن ظاهرة المخدرات لازالت في ازدياد مستمر على الصعيد العالمي فقد بلغت الدورة السنوية للنشاط ككل ما يزيد على ثمان مائة مليار دولار أي تفوق الأموال المتحصلة من الثروة النفطية في العالم، وفي عام 2011 قُدِّر عدد الوفيات المرتبطة بتناول المخدرات ب 211000 حالة وفاة في العالم<sup>1</sup> ، و قد حدثت معظم هذه الوفيات في صفوف الشباب من متناولي المخدرات.

<sup>1</sup> تقرير المخدرات العالمي لسنة 2013، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات و الجريمة، 2013، ص 04.

و يمثل إنتاج و تجارة المخدرات أحد أهم الأخطار و التهديدات التي تواجه منطقة المغرب العربي عند ارتباط هاته الجريمة مع باقي الجرائم الأخرى ، و هذا الموضوع يخص المغرب العربي مباشرة و المغرب الأقصى أو المملكة المغربية بصفة أدق ، حيث يعتبر المغرب من بين كبار البلدان المنتجة لمختلف أنواع المخدرات خاصة نبتة القنب الهندي و هو يعتبر المزود الرئيسي لأوروبا بهذه المادة حيث تقدر صادرات المغرب نحو السوق الأوروبية من هذا المخدر حوالي 20 ألف طن سنويا.

نجد أن نسبة من 60% إلى 80% من القنب الهندي المضبوط في أوروبا سنويا مصدره المغرب ، إضافة إلى هذا يعتبر المغرب مصدرا ومعبرا لبعض المخدرات شديدة المفعول مثل الكوكايين و الهيروين الآتية من أمريكا اللاتينية و الموجه إلى السوق الأوروبية حيث تأخذ طريقها عبر مضيق جبل طارق أو عبر الأراضي الجزائرية التي أصبحت معبرا رئيسيا للتهريب نتيجة تضيق الخناق على شبكات التهريب في مضيق جبل طارق<sup>1</sup>. و يمكن حصر تنامي انتشار إنتاج و تهريب المخدرات في المنطقة المغاربية إلى سببين آتيين:

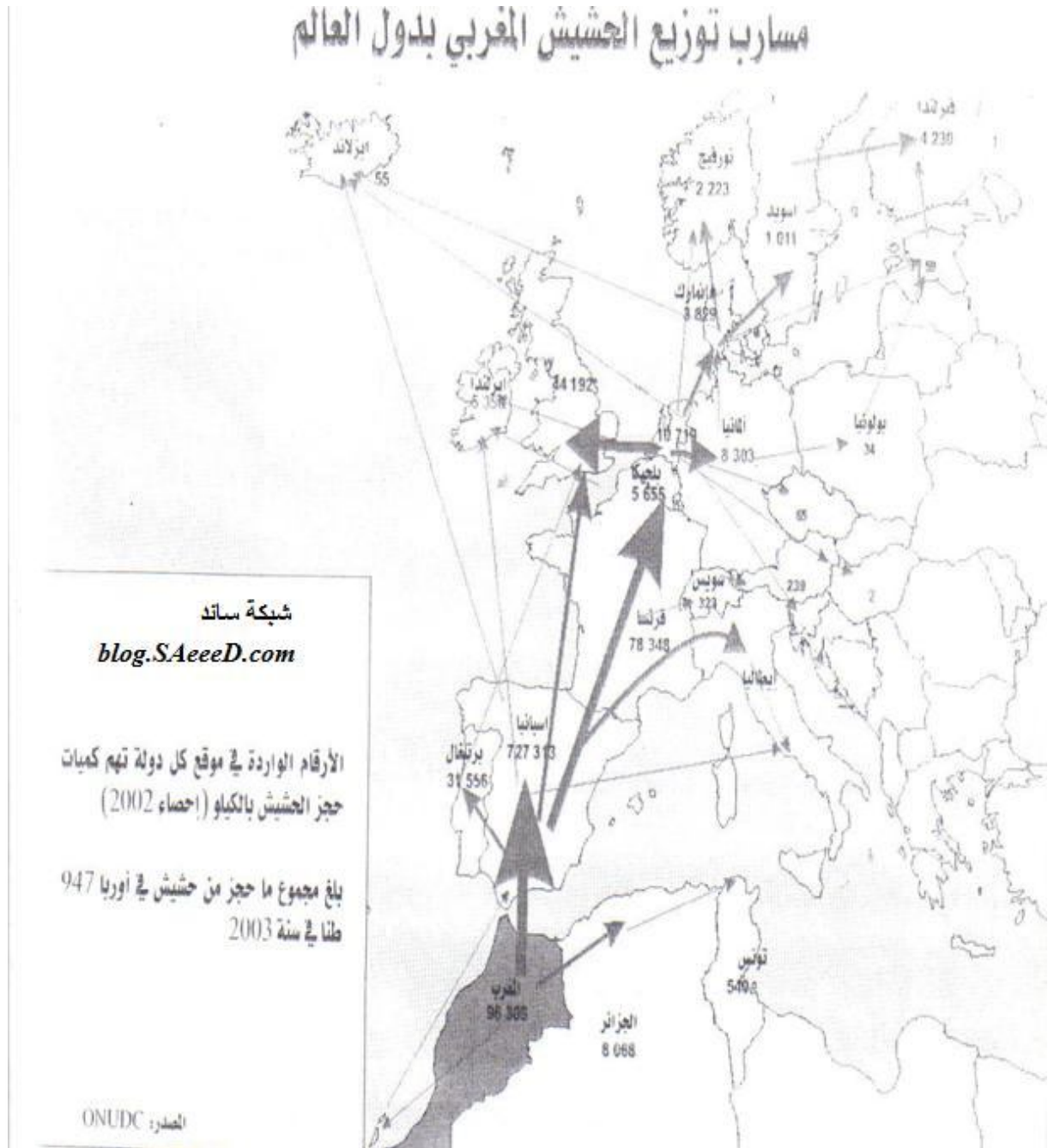
**الأول :** وجود طلب فعلي تتزايد حدته داخل المجتمعات الأوروبية سواء الطلب التجاري أو الطلب الإستهلاكي.

**الثاني:** سرعة التربح السريع و تضخم الثروات في فترة قصيرة مع غياب فرص العمل و بصفة خاصة انعدام شروط انتعاش أنشطة إنتاجية بديلة خاصة في شمال المغرب حيث بقيت هذه المنطقة على هامش كل حركة اقتصادية.

---

<sup>1</sup> A Laloui, Mohamed ben Hassan, **La Coopération entre l'Union Européenne et les pays du Maghreb**, Confluences Méditerranée, No 01, 2002, P50.

و المغرب من الدول القليلة في العالم الذي يطرح فيها مشكل المخدرات بشكل قوي فإذا كانت أغلب الدول تعاني فقط من مشكلة الإدمان والتهريب المحدود فإن المغرب يعاني من مشكلة زراعة القنب الهندي ومشكلة التهريب المحلي والدولي ، ويلعب الموقع الجغرافي للمغرب دور في جعله قاعدة لانطلاق عمليات التهريب نحو أوروبا ومنطقة عبور لشحنات المخدرات الصلبة القادمة من أمريكا اللاتينية العابرة للساحل الإفريقي.



تنتشر زراعة القنب الهندي في منطقة كتامة الجبلية شمال المغرب كزراعة عادية لم تكن إلى غاية السبعينات من القرن الماضي تثير أي اهتمام يذكر، إلى أن اكتشف المهربون أسواق أوروبا الرائجة والمربحة. وسرعان ما دخل القنب الهندي في صناعة مادة "الشيرا" أو المعجون المصنوع من "الحشيش"؛ القنب الهندي.

مع توسع "الصادرات" نحو أوروبا، ظهرت فئة من التجار الكبار بدأ نفوذها ينمو ويتسع ليطال دوائر أمنية مثل الدرك والبحرية الملكية والقوات المساعدة، ويدخل السياسة من أبوابها الواسعة ويستولي على العقار بشكل لم يسبق له مثيل، و تذكر العديد من التقارير كيف أن إعتدال الطقس في المغرب ساعد على إنتاج القنب بكميات كبيرة للعام الثاني على التوالي في عام 1996، و بذلك احتلت المغرب المرتبة الأولى كمورد رئيسي للحشيش إلى أوروبا، وأكبر مصدر للمادة على مستوى العالم.

وفي أول تقرير صدر عن لجنة تحقيق برلمانية في المغرب حول المخدرات، في جانفي عام 1997، ذكر أن مساحة الأراضي المزروعة من القنب بلغت 70000 هكتارا، وقدرت اللجنة أن إنتاج الحشيش عام 1995 بلغ 1500 طنا. وعندما شن الملك الحسن الثاني حربه على المخدرات في خريف عام 1992 أقر أن المساحات المزروعة بلغت 50000 هكتار، لكنه لم يذكر كمية المنتج. ومع ذلك توصلت دراسة ميدانية لمركز مراقبة المخدرات في العالم، أُجريت عام 1993، إلى أن المساحات المزروعة بلغت 65000 إلى 70000 هكتار بنتاج سنوي 1500 إلى 2000 طن من الحشيش.

ففي أواسط التسعينيات من القرن الماضي، اتهم المرصد الأوربي للتهريب والتجارة الدولية للمخدرات، المغرب بضلوع شخصيات نافذة في السلطة في تسهيل عملية التهريب نحو أوروبا. و في المقابل كان المغرب دوما يشتكي من كون إمكانيات المهربين أكثر تطورا وفعالية مما تتوفر عليه أجهزة مكافحة التهريب، لكن هذا لم يحل دون قيام السلطات المغربية بين الفينة والأخرى بحملات اعتقالات تشمل 'تجارا' أغلبهم ينشط في ميدان العقار والبناء في الظاهر.

فالمخدرات هددت الأمن الإقليمي المغربي و لازالت تهدده ، فقد ظهرت العديد من الشبكات المنظمة لهذه المشكلة الاجتماعية الأمنية و كانت المغرب كدولة أهم معقل لجماعة مافيا المخدرات و بهذا الصدد أقفلت الحدود الجزائرية المغربية من قبل الجزائر التي رأت في أن المغرب مركز تهديد لأمنها الوطني و السياسي و حتى المجتمعي، خاصة بعد تحول الجزائر من دولة عبور للمخدرات إلى دولة استهلاك و حاليا فيه إمكانية لتحويلها لدولة إنتاج وهذا ذروة الخطر لكن تبقى الحالات المكتشفة محدودة في الجزائر، خاصة عندما نعلم أن تجارة المخدرات أضحت أحد أهم المصادر الأساسية لتمويل التنظيمات الإرهابية في منطقة المغرب العربي ، وهذا التداخل يزيد من تعقيد الجغرافيا الأمنية للمنطقة.

### **المطلب الخامس : التهديدات البيئية في المغرب العربي و انعكاساتها على العمل المغربي المشترك.**

إن الكوارث والمشاكل البيئية في عالم اليوم ينظر إليها على أساس أنها تشكل مخاطر أمنية على جميع الدول والشعوب، بعدما كانت في السابق ذات مفعول محلي<sup>1</sup>، و يرجع ذلك إلى التطور الكبير في وسائل الاتصال، فتقليديا كانت الحروب بين الدول كذلك الحروب الأهلية مصدرا أساسيا للمخاطر الأمنية، بينما اليوم تمثل الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والمشاكل البيئية تهديدا حقيقيا للأمن الإقليمي و العالمي ، كما أن التنافس والسباق نحو الاستحواذ على الموارد الطبيعية كالمياه مثلا والتي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاعات وحروب بين الدول بما أصبح يعرف في الدراسات الإستشرافية بحروب الموارد المستقبلية وهو ما سيهدد الأمن الدولي.

---

<sup>1</sup> Azzouz Kerdoun. **Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en Méditerranée.** Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002, p325.



في هذا الصدد تواجه منطقة المغرب العربي مشاكل بيئية مرتبطة مباشرة بالأمن تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول وتشكل في الوقت نفسه رهانات كبرى بإعتبار أن البيئة مسألة عالمية، فعلى غرار مناطق أخرى من العالم، تعرف منطقة المغرب العربي تدهورا كبيرا في البيئة يهدد الأمن فيها، ويتعلق الأمر بتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تشهد فيه الموارد المائية وإنتاجية الأراضي الزراعية انخفاضا وهو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى بحثا عن شروط البقاء.

و إذا كانت المحروقات رهان القرن العشرين بحيث احتدم الصراع بين الدول من أجل السيطرة على منابعها، فإن المياه كانت ولا تزال وستظل أكبر رهان للإنسانية في القرن الواحد والعشرين، باعتبارها موارد إستراتيجيات من شأنه أن يدفع إلى بروز نزاعات دولية، ومنطقة المغرب العربي تعتبر من المناطق التي تشكل فيها الموارد مصدر التهديد أمنها ، وضمن أهم متغيرات الجغرافيا الأمنية في المغرب العربي.

فيما يخص منطقة المغرب العربي فإن الموارد المائية أصبحت مصدر قلق للنخب الحاكمة نظرا للندرة التي تعرفها هذه المنطقة بسبب الجفاف وضعف نسبة تساقط الأمطار فيها، وتشهد منطقة المغرب العربي محاولات لإحكام الرقابة على مصادر مياه الوديان العابرة للحدود الجزائرية التونسية، كما يشكل النهر الاصطناعي الذي أنجزته ليبيا مصدر قلق للسلطات الجزائرية، لأن من شأنه أن يمتص المياه الجوفية للصحراء الجزائرية نتيجة الاستغلال المفرط لتلك الاحتياطات.

هكذا نصل إلى نتيجة مفادها أن المياه في منطقة المغرب العربي لها من الأهمية ما يجعلها رهانا حيويا للأمن والسلم والاستقرار فيها، حيث تقع دول المغرب العربي معظمها ضمن المناطق المناخية الجافة و شبه جافة و التي تتسم بندرة المياه إلا على السواحل البحار والمحيطات ، ويتجلى البعد الجيوإستراتيجي لها خاصة في منطقة الممتدة من الساحل مرورا بالمغرب العربي وصولا للفضاء المتوسطي ، و تمثل ندرة المياه في مناطق المغرب العربي عائقا قد يؤدي مستقبلا إلى حدوث أزمات بين دول المنطقة خاصة في ظل عدم وجود تصور أمني و منفعي مشترك للتهديدات و المخاطر.

بالنظر إلى المعطيات الحالية فقد اختلفت التهديدات الموجهة لإقليم المغرب العربي الذي يقع شمال إفريقيا و جنوب المتوسط بسبب الجغرافيا السياسية لهذا الإقليم ودورها في ظهور مثل هذه التحديات، هذه الجغرافيا التي جعلت لصناع الموت في بلاد المغرب العربي خصوصيتهم، فالجبال و الصحاري الشاسعة خلفت لهم مجالاً واسعاً للحركة و المناورة والاختباء، و القرب الجغرافي من أوروبا جعل جماعات المغرب العربي المسلحة أكثر قدرة على التواصل مع جماعات أخرى متطرفة في أوروبا ينتمي إليها الكثير من ذوي الأصول المغاربية، بالإضافة إلى الهجرة الغير شرعية التي هددت جغرافيتها من و إلى هذه البلدان، وقد ساعد الإقليم أيضا في ظهور العديد من العمليات كالتفريب و المخدرات و انتقال بعض الأوبئة، و مشاكل التلوث التي أصبحت تهدد الإقليم بعد نهاية الحرب الباردة.

اعتبرت التهديدات الأمنية في المغرب العربي هي أحد العوامل التي أعاققت تطور المجتمعات فيها، و من الملاحظ في إطار دراستنا لهذا البحث أن أسباب هذه التهديدات تنوعت من خلال الجريمة منظمة و الهجرة سرية و مشاكل اجتماعية كبيرة مثل المخدرات و التفريب لتتعدى إلى مشاكل البيئة كالتلوث، الأوبئة و الأمراض المتنقلة.

كل هذه التهديدات التي كانت معظمها نتاج ظروف اجتماعية دولية سبب في خلق نوع من الفقر و الجهل لدى شعوبها من خلال سيطرة الدول الأجنبية على العديد من الموارد الاقتصادية المغاربية، و كذلك لجوئها إلى شكل آخر من التهديد و هو المساس بالعقائد الدينية لهذه الشعوب و هذا ما جاء في إطار الحملات التنصيرية التي تقوم بها هذه الدول الغربية في إقليمنا المغاربي.

في الختام تريد أن تصل الدراسة إلى نتيجة محددة أو مصيرية في نفس الوقت وهي يجب علينا أن نفهم أن منطقة المغرب العربي هي منطقة اهتمام وتجاذب بصورة متواصلة على طول تاريخ المنطقة وهذا بين كل القوى الإقليمية والدولية ، وما دام الإهتمام كبيرا ومتواصلا ، والتنافس يبقى على أشده ، وعليه فالفوز بأي نصيب سوف لن يكون إلا صعبا للغاية ولا يحصل عليه إلا الذي يعرف كيف يوظف أوراق قوته ، ويعرف كيف يستغل نقاط قوته ونقاط ضعف الآخرين ، وبذلك يتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

ما يهمننا أكثر في هذا المقام هو وضعية ودور دول منطقة المغرب العربي ومن بينهم دولة الجزائر ، أن هناك فرصا كبيرة رغم المشاكل يجب أن نعرف استغلالها ولا نتركها تضيع كما سبقت العادة لأن الأطراف الأخرى كما سبق ذكره تتربص بنا وتحاول بكل ما في وسعها لاستغلال إمكانيات المنطقة لصالحها الأطراف المشاركة لنا في المنطقة نجدها توظف كل شيء من أجل الفوز وتحقيق ما تريد وهذا الدرس يجب أن نعييه جيدا.

و في تقديري أن المتغير جوهرى الذي يمكن لنا من خلاله التحكم و لو بقدر ما في الجغرافيا الأمنية لمنطقة المغرب العربي هو العمل على تفكيك تلك الصلة التي نشأت و بقوة بين مختلف التهديدات في المنطقة ، فالسيناريو الكارثي الذي يمكن أن تدخل فيه المنطقة المغاربية هو سيناريو زيادة إلتقاء مصالح كل من الإرهاب و الجماعات المسلحة بشبكات الجريمة المنظمة و المخدرات و الدعارة ، ضف إليها شبكات المتاجرة بالأشخاص و الهجرة غير الشرعية و تدعيما بالمشاكل البيئية المتواجدة في المنطقة هاته المعادلة لو تحققت أركانها يمكن القول أن منطقة المغرب العربي ستشهد فوضى في جغرافيتها الأمنية من الأساس حيث لا يعد هم و الإنشغال المواطن المغاربي إلا في الحفاظ على حياته و حياة أفراد عائلته من هاته التهديدات التي سترمي بالعديد من المشاريع وراء الحائط ، و هذا ما يدعونا إلى العمل على أقل إلى صناعة إدراك و تصور مغاربي مشترك للتهديدات الذي مازال صعب المنال حاليا في ظل وجود نظم سياسية مغاربية قائمة بحد ذاتها تعمل على دعم شكل من أشكال هاته التهديدات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة غير ظنا منها أنها تحقق مكاسب.

## المبحث الثالث : الارتباطات الدولية و تأثيراتها على التوجهات الكبرى لسياسة المغرب الخارجية و انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي.

سوف تحاول الدراسة من خلال هذا المبحث إلى تبيان ما مدى ارتباط المغرب بالفواعل الدولية الخارجية و بمختلف المشاريع التي شهدتها منطقة المغرب العربي، و إذا كانت المصالح هي الموجه الأكبر للسياسات الخارجية للدول عملاً بمقولة " المصالح قبل الصداقات" ، فإن للمغرب مصالح عدة مع قوى دولية مختلفة ، فنسبة 80% من المبادلات التجارية التي يجريها المغرب تشمل كل من الإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية ، كما يعتبر هذان الشريكان المزود الرئيسي للمغرب بالأسلحة. بينما يبقى العنوان الرئيسي للعلاقات الخارجية المغربية مع الجيران تهيمن عليه سياسة الشك والريبة و غياب الثقة ، و بطرح أشمل و أوسع يمكن الذهاب لفكرة كون العلاقات الخارجية المغربية تتمحور حول رفض الامتثال لقرارات الأمم المتحدة التي تضمن للشعب الصحراوي حق ممارسة تقرير المصير من خلال الاستفتاء، والمنهج المغربي إذ يربط صداقته بأي دولة أخرى بدعم هذه الأخيرة اللامشروط لاحتلاله غير الشرعي للصحراء الغربية .

## المطلب الأول : إستراتيجية الاندماج في الإتحاد الأوروبي كمحدد مستقل في سياسة المغرب الخارجية.

إن العلاقات التي تربط المغرب بالاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من المحددات الخارجية الأساسية التي تحكم السياسة الخارجية المغربية حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي و السياسي الأول للمغرب، بل و بدأ يتحول إلى شريك ثقافي رئيسي.

و شهدت العلاقات المغربية-الأوروبية تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ، و قد تطورت هذه العلاقة عبر سلسلة من المحطات المتوالية ، فقد دخلت المغرب في وقت مبكر في اتفاقيات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي سبقت برامج المشاركة المتوسطة خاصة اتفاقية الصيد مع اسبانيا ما بين عامي 1983 و 1987 و التي أعقبتها اتفاقية صيد أولى مع الاتحاد الأوروبي للفترة ما بين عامي 1988 و 1992 و اتفاقية ثنائية خاصة بالفترة ما بين عامي 1992 و 1996 و هي الاتفاقية التي عارضتها اسبانيا مما اضطر الاتحاد الأوروبي لدفع تعويضات للصيادين الأسبان

وعندما فاض الاتحاد الأوروبي المغرب في مجال الصيد البحري أصبح شريكا في نهب ثروات الصحراويين، لأن معظم ما تضمنته تلك الاتفاقات من صيد كان يجلب من الشواطئ الصحراوية، وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي مسؤول عن تشجيع السلطات المغربية على التصرف وكأن المجموعة الدولية وافقت على أن الصحراء "هي إحدى مكونات الهوية المغربية"، وبالتالي لا داعي لأن تخضع لإرادة الأمم المتحدة.

و مع ذلك توصل الطرفان إلى توقيع اتفاق المشاركة الأورو-مغربي في 26 فيفري 1996 و دخل حيز التنفيذ في 01 مارس 2000 ، و تختلف هذه الأخيرة عن الاتفاقيات الأخرى التي كانت تربط المغرب بالجماعة الأوروبية من حيث القضايا التي تطرقت إليها وبطابعها الشامل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> وفاء سعد الشربيني ، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغربية ، دراسات أوروبية ، جامعة القاهرة : مركز الدراسات الأوروبية ، العدد الأول ، نوفمبر 2007 ، ص 29.

و تستمد اتفاقية الشراكة الأوروبية-المغربية على خلفية التوجه الأورو متوسطي الذي رسمه مؤتمر برشلونة سنة 1995 ، و بما أنه هو الإطار المنظم للعلاقات بين الإتحاد الأوروبي و شركائه المتوسطيين فإن الاتفاق الأورو-مغربي يتشابه إلى حد كبير مع الاتفاق الأورو-تونسي من حيث الشكل حيث تتضمن كلا الاتفاقيتين 96 مادة تغطي الجوانب المشتركة للشراكة ، إما من حيث المضمون فإن كلا الاتفاقيتين قد ركزتا على موضوعات متطابقة مثل حركة رأس المال ، التعاون الثقافي و الاجتماعي ، الحوار السياسي و الأمن .

لهذا فقد أولت المؤسسة الملكية أهمية خاصة للعلاقات المغربية-الأوروبية ، خاصة بعد ارتفاع نسبة المهاجرين المغاربة بعدما انتقل للعيش في القارة الأوروبية ما بين 1999-2009 أكثر من 800 ألف مغربي ( 65 ألف فقط بين اسبانيا و ايطاليا)<sup>1</sup>.

و يعتبر العنصر الاقتصادي في المشاركة الأورو-مغربية العنصر الأساسي نظرا لطبيعة الرهانات المرتبطة به ، بيد أن الطابع الشمولي للاتفاقية قد أكد على أن التعاون الاقتصادي ليس بإمكانه أن يتم بمعزل عما هو سياسي، ثقافي و اجتماعي.

و تتحدد باقي معالم المشاركة الأورو-مغربية في :

- التعاون في المجال الصناعي، حيث تؤكد كل بنود اتفاقية المشاركة على الإلغاء التدريجي لكل أنماط الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية الأصلية سواء كانت مغربية أو أوروبية في فترة لا تزيد عن اثني عشرة سنة من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

- التعاون في المجال الزراعي حيث يبدأ بتطبيق الاجراءات المتعلقة بتحرير التجارة في المنتجات الزراعية المغربية و الأوروبية المنشأ بشكل تدريجي انطلاقا من تاريخ 01 جانفي 2000 و تتمتع المنتجات الزراعية المغربية بمزايا تفضيلية.

<sup>1</sup> حسين مجدوبي ، دبلوماسية العهد الجديد : مكاسب في الإتحاد الأوروبي و تفريط في الانتماء العربي و انخراط في سياسة اليمين الأمريكي المحافظ ، وجهة نظر ، العدد 42 ، الرباط : النجاح الجديدة ، خريف 2009 ، ص 39.

- التعاون الاقتصادي و يشمل حرية حركة السلع و الخدمات بشكل تدريجي حتى يتم تأسيس منطقة التجارة الحرة مع التأكيد على التمييز بين المنتجات الصناعية والزراعية و حق تأسيس شركات و تحرير قطاع الخدمات و يركز الطرفان على التعاون الاقتصادي و تحرير التجارة في مجال المنتجات الصناعية ، كما أن الطرفين يركزا على أهمية التعاون الاقتصادي في المجالات التي تساهم في القضاء على البطالة و تدعم عملية التنمية الاقتصادية.

- في المجال التعاون المالي تؤكد اتفاقية الشراكة على قابلية دعم الدرهم المغربي وقابليته للتحويل بالنسبة للعملات الصعبة.<sup>1</sup>

و استفاد المغرب من أعلى نسبة من المساعدات المالية و التقنية الأوروبية مقارنة مع باقي الدول ، حيث استفاد المغرب من مساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي قدرها 250 مليون أورو<sup>2</sup>. و يبقى المنعطف الحقيقي هو "اتفاقية الشراكة المتقدمة" الموقع عليها في 13 أكتوبر 2008 و الخاضعة للمفهوم الذي تطبقه المفوضية الأوروبية بشأن دول الجوار ، و جعلت المغرب أول دولة تستفيد من هذا التوجه الجديد للأوروبيين .

و العلاقات الثنائية مرشحة للتطور أكثر مع دخول اتفاقية التبادل التجاري الحر حيز التطبيق سنة 2012 رغم ما قد تلحقه بخسائر ببعض القطاعات المغربية مثل القطاع الزراعي و الصناعات الخفيفة غير المؤهلة لمواجهة تيار العولمة الجارف .

تزداد هذه المخاوف خاصة في ظل الأزمة المالية و الاقتصادية التي تشهدها الأسواق العالمية ، فالالاقتصاد المغربي هو اقتصاد بلد نام ذي مداخيل متوسطة يعتمد انخراطه في اقتصاد العالم على تصدير مجموعة من المنتجات الغذائية و النسيجية والفسفاتية و بعض الخدمات و من بينها السياحة بجانب تحويلات المغاربة المقيمين في الخارج ، خاصة في ظل وضعية تبعية كاملة في مجال الطاقة إذ أنه يستورد الفحم

---

<sup>1</sup> Naglaa El Ehwany , **Regional Integration and Reforms : European and Arab Experiences**, Centre for European Studies ( CEUS ) , Faculty of Economic and Political Sciences, Cairo University , Cairo, 2004, pp 135-136.

<sup>2</sup> Leila Slimani, **Maroc : Le Rêve Européen**, *Jeune Afrique*, N2564, février 2010, p42.

والمواد الهيدروكربونية في كليتها ، مع ارتباط بنسبة 70% من تياراته الخارجية في المجال التجاري و المالي و التكنولوجي هي مع أوروبا<sup>1</sup> ، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج استقرار الكساد خلال سنة 2009 ، إذ إن ذلك قد يؤدي إلى تقلص في طلب السوق الأوروبية لبعض المنتوجات المصدرة تقليديا مثل قطاع النسيج و قطاع مكونات صناعات السيارات ، اللذان سيكونان بالطبع على رأس القطاعات التصديرية التي ستتأثر بانخفاض الطلب الأوروبي بسبب عامل الأزمة<sup>2</sup> .

و من باب التقييم يعتبر المعهد الفرنسي للدراسات الدولية ( IFRI ) أن المغرب استطاع إدارة علاقاته بشكل جيد مع الاتحاد الأوروبي، و يبرز أن فرنسا لعبت دورا رئيسيا خلال ترأسها للتكتل الأوروبي خلال النصف الثاني من سنة 2008، و كانت وثيقة صادرة عن مجموعة من الباحثين و رجال الاستخبارات و الدبلوماسيين تحت اسم " ابن رشد" قد شددت على ضرورة تعزيز فرنسا على العالم العربي و خاصة بعض الدول مثل الجزائر و المغرب .

---

<sup>1</sup> فتح الله ولعلو، نحن و الأزمة الاقتصادية العالمية، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2009، ص 190.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 192 .



## المطلب الثاني: العلاقات المغربية-الأمريكية و انعكاساتها على توجهات السياسة المغربية.

لقد كان تطور العلاقات المغربية-الأمريكية في مجمله قد اتسم بتوافق موقف الطرفين حول طبيعة النظام الدولي لا سيما خلال الحرب الباردة ، حيث ساند المغرب إجمالا الغرب ، لهذا فقد ارتبطت السياسة الخارجية المغربية منذ بالغرب إذ عمل المغرب على محاولة دمج اقتصاده مع الرأسمالية الغربية و جاء نتيجة للتحويلات التي شهدتها منطقة المغرب العربي بعد استقلال غالبية أقطاره المغاربية.

لم تكن العلاقات المغربية-الأمريكية دائما سهلة ، بل تأثرت كثيرا بالأوضاع التي كانت تعرفها الحياة السياسية المغربية، و بالتنافس الأمريكي الفرنسي، لذلك بقيت متأرجحة.

سعى الملك الحسن الثاني إلى استثمار هذا الواقع لصالح الانخراط التام في السياسة الأمريكية ، رغم التوتر الذي حصل بعد توقيع المغرب على اتفاقية وجدة في 13 أوت 1984 ، و التي أحدثت الاتحاد العربي الإفريقي بين المغرب و الجماهيرية الليبية<sup>1</sup> . غير أن تأزم العلاقات المغربية الأمريكية لم ترافقه إجراءات ردعية من طرف الولايات المتحدة ، و ربما يعود ذلك إلى إدراكها لهذا الاتفاق كتصرف ظرفي قد لا يصمد طويلا بفعل الاختلافات العميقة في سياسة القطرين ، و هو ما سيحدث فعلا مع زيارة الوزير الأول الإسرائيلي شمعون بيريز للمغرب ، و التي أدانتها ليبيا مما شكل فرصة سانحة للمغرب للتعصل من هذه الوحدة التي بدت باهظة الثمن ، حيث تعرضت الاتفاقية لامتحان عسير مع العدوان الأمريكي على الجماهيرية الليبية في أبريل 1986 ، وقد وجد المغرب نفسه مضطرا إلى الاكتفاء بالإعلان عن التضامن مع الشعب الليبي دون اتخاذ موقف واضح إزاء العدوان حسب مقتضيات الاتفاقية .

<sup>1</sup> الحسن بوقنطار ، السياسة الخارجية المغربية : الفاعلون و التفاعلات ، مرجع سبق ذكره ، ص 184 .

إن هذا التحسن شهد تصاعدا خلال التسعينات ، خاصة بعد الموقف المغربي المساند للتحالف المناهض للعراق خلال اجتياحه للكويت ، بالرغم من وجود رأي عام مغربي محلي مناهض للولايات المتحدة .

أما على المستوى التجاري، فإن العلاقات المغربية الأمريكية عرفت جملة من الاتفاقيات الموقعة بين البلدين ، منها اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي الموقعة سنة 1975 و اتفاقية تشجيع الإستثمار لسنة 1985 وتوجت المجهودات بإبرام اتفاقية في إطار التعاون التجاري و الاستثمار في مارس 1995، مستهدفة إعطاء بعد جديد للتعاون الاقتصادي الثنائي كما تم الإعلان بأمريكا عن تأسيس "هيئة أصدقاء المغرب " تسعى لتوسيع التعاون التجاري و الاستثمار بين البلدين في ميادين السياحة و الصناعة والموارد الطبيعية<sup>1</sup>.

و في جوان 1998 تم تدشين مبادرة " ايزنستات" التي ركزت بالأساس على تفعيل القطاع الخاص كقاطرة للتنمية المستدامة ، و رغم كل هذا ظلت العلاقات التجارية بين البلدين محدودة جدا .

إن أية عملية شراكة بين دولتين لا بد أن يعتبر فيها عامل الحجم و القوة، فقيام اتفاقية بين بلدين متوازيين كالمغرب و الجزائر مثلا يمكن أن يستفيد منها الطرفان، أما و أن الاتفاقية (المغرب. الولايات المتحدة) تهم دولتين، إحداهما الأولى في العالم على جميع المقاييس، وثانيهما تحتل صفوفا متأخرة في مجموعة من الميادين، لذلك فمن المستحيل أن نتصور أن الاستفادة من الاتفاقية ستكون بنفس المستوى بالنسبة للبلدين و ذلك للأسباب التالية:<sup>2</sup>

• لم تتعدى المبادلات التجارية بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية 850 مليون دولار سنة 2003، و هذا المبلغ لا يمثل إلا أقل من يومين من المبادلات التي تتم بين الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك، و هي جزء من ألفي جزء من الحجم الإجمالي للتجارة الأمريكية، كما أن صادرات المغرب نحو الولايات المتحدة الأمريكية تمثل 450 مليون دولار، و وارداته منها تمثل 230 مليون دولار، أما سنة 2008 فقد كانت الصادرات الأمريكية تجاه المغرب تمثل 35,8% من الصادرات الأمريكية تجاه منطقة

<sup>1</sup> محمد زين الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص 310.

<sup>2</sup> - محمد نجيب بوليف، العالم العربي بين تحديات العولمة و متطلبات التنمية البشرية، الرباط : طوب بريس، 2003، ص 56.

المغرب العربي ، أما الواردات الأمريكية من المغرب فبلغت 3,6% من واردات الولايات المتحدة الأمريكية من دول المغرب العربي ، حيث احتلت الجزائر المركز الأول بنسبة 77,1% من مجموع الواردات الأمريكية من دول المغرب العربي<sup>1</sup> .

● يتفوق الأمريكيون في مجال الإنتاج بشكل كبير حيث تمثل الإستثمارات المباشرة الخارجية للشركات الأمريكية 21% من الإستثمارات في العالم. و تحضر بالمغرب 120 شركة أمريكية. تستثمر حوالي 600 مليون دولار، و قد أحدثت حوالي 90.000 منصب شغل مباشر و غير مباشر.

● تتفوق الولايات المتحدة في المجال المالي، فالدولار هي العملة أكثر رواجاً في العالم، وهي التي تحدد بها قيمة المبادلات التجارية. كما أنها تعمل على التدخل المباشر عبر العالم لإيقاف التدهورات المالية ( نموذج أزمة المكسيك، أزمة روسيا 1998...)<sup>2</sup>.

● يتميز المجتمع الأمريكي بتفوق في المعرفة، سواء تعلق الأمر ببراءات الإختراع المتنوعة، أو بقدرته على استيعاب هجرة الأدمغة عبر العالم بتسهيل دخولها و توفير الجو الملائم لها، و ذلك تحت مبدأ النظرية الداروينية الذي يقول " بالبقاء للأقوى".

● في إطار المبادلات التجارية، تشير الإحصائيات إلى أن معدل الضرائب على المنتجات الأمريكية المستوردة يصل 20% مقابل 4% على المنتجات المغربية.

و فيما يخص التوقيع على اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية، فقد توج هذا التوقيع جولات عسيرة من المفاوضات، شملت سبع جولات امتدت على مدى 13 شهراً، و قد أعلن يوم 02 مارس 2004 عن التوقيع الأولي لإتفاق، بعد ذلك أحال الرئيس جورج بوش في 8 مارس 2004 اتفقا التبادل الحر على الكونغرس الأمريكي، وذلك بحسب ما يقضي به القانون الأمريكي، و الذي يفرض أن تحال مثل هذه القوانين على الجهاز التشريعي في أجل 90 يوماً قبل التوقيع النهائي عليه<sup>3</sup>.

و في 15 يونيو 2004 أعلن التوقيع رسمياً بواشنطن عن اتفاق للتبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث وقع كل من الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية و التعاون و ممثل الولايات المتحدة في التجارة الخارجية روبرت زوليك، الإتفاق.

<sup>1</sup> Christopher Boisbouvier, *Etats-Unis/Maghreb : Obama l'équilibriste*, *Jeune Afrique*, N 2555, janvier 2010, p62.

<sup>2</sup> - محمد نجيب بوليف، مرجع سبق ذكره، ص 40.

<sup>3</sup> - مصطفى الخلفي، اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة : المسار و التحديات، مرجع سبق ذكره. ص 13.

طرحت اتفاقية التبادل الحر المبرمة مع الولايات المتحدة إشكالات عميقة سواء خلال مسارها التفاوضي أو من خلال النص النهائي لها. فقد تميز مسار التفاوض بشأن اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة الأمريكية بتباين واضح في طريقة التعامل بين الموقف الأمريكي و الموقف المغربي.

فبالنسبة للأمريكيين فقد أخذ الفريق المفاوض الترخيص الضروري من الكونغرس، وقد تم تسطير الحدود و الإطار الذي يجب التفاوض من خلاله، و كان هناك حرص واضح على إشراك جميع المهتمين من اقتصاديين و مشرعين و اجتماعيين<sup>1</sup>.

بينما حرصت السلطات المغربية المتفاوضة على تهميش جل الأحزاب السياسية، والنخب و الفاعلين الإقتصاديين و الجمعويين، فالمشرع المغربي نفسه لم يكن له أدنى علم بمقتضيات الإتفاقية، بمعنى أنه لم تكن هناك أية مراقبة قبلية، فالمفاوض المغربي كان متحررا من أية رقابة تشريعية، و الغريب في الأمر أن الهيئات السياسية بمختلف مشاربها و توجهاتها لم تعبر عن رفضها لهذا التصرف، و إنما اكتفت بتحريك بعض المؤسسات الموازية لها للتعبير عن موقفها المحتشم من هذا الإقصاء، و منها من اكتفى بطرح بعض الأسئلة الكتابية و الشفوية على الحكومة، و التي أجابت عنها بطريقة عادية كما لو أنها تجيب عن موضوع يهم فئة محددة من المجتمع، و لم تكن أبدا تستشعر ضرورة اعتبار هذه الإتفاقية مسألة تهم جميع المغاربة يفرض عليها فتح نقاش جاد و مسؤول بين كل المهتمين و الفاعلين.

كما تجدر الإشارة إلى أن الأمريكيين قد افتتحوا المفاوضات بلوائح تقنية جاهزة منذ الوهلة الأولى، بينما الطرف المغربي الذي لم تكن عنده الخبرة و التجربة الكافيتين، لم تتوفر عنده أية لوائح، بل جاء بفكرة عامة في اللقاءات الأولى، و لهذا الغرض تم الإتفاق مع مكتب للخبرة بهدف تمكين المفاوض المغربي من منهجية التفاوض و الإطلاع على خبايا التعامل مع السوق الأمريكي، و لا يختلف أغلب المحللين الإقتصاديين في أن مثل هذه الإجراءات يجب اتخاذها قبل مرحلة التفاوض بوقت كافي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - محمد نجيب بوليف، اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة، الإشكالات و الرهانات ، مجلة مسالك، العدد 2 ، 2004، ص 35.

<sup>2</sup> - محمد نجيب بوليف مرجع سبق ذكره. ص 34 .

فضلا عما سبق، فإن توقيت إطلاق المبادرة تزامن مع حدثين هامين أولهما أنه تم الإفصاح عنها قبل شهر واحد فقط من انعقاد القمة العربية بتونس أواخر مارس 2004 وربما يكون هذا مقصودا إلى حد بعيد حيث استهدفت واشنطن من ذلك تبنيه العرب لطبيعة المرحلة القادمة للعلاقات الأمريكية العربية و حتى يستطيع العالم العربي أن يحدد موقفه وخياراته من مبادرة " الإصلاح " و " التأهيل " المطروحة أما الحدث الثاني فهو انعقاد قمة الثماني في شهر يونيو في " سي أيلاند " بالولايات المتحدة و رغبة الولايات المتحدة في حصد تأييد دول القمة و دعمهم للمبادرة بحيث تصطبغ بالجدية و الإلتزام اللازمين لتفعيلها و قد ضمت قمة الثماني كلا من الولايات المتحدة، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، كندا، إيطاليا ، اليابان وروسيا<sup>1</sup>، وحضرت لهذه القمة بعض الدول العربية الإسلامية، ولكن تغيبت الدول المحورية مصر ، المغرب، السعودية ، سوريا، وباكستان. ويظهر من تحليل البيانات التي صدرت عن القمة الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا ، و " خطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح " التي أعلنت في 11 جوان 2004 أنها تتفق مع إستراتيجية القوة الناعمة " لجوزيف ناي" الذي يؤكد أن القوة الناعمة تعتمد على جاذبية الأفكار والإقناع بدلا من استعمال القوة العسكرية المكلفة والغير مقبولة<sup>2</sup>.

و استغلت الولايات المتحدة ملف الصحراء الغربية للضغط على المغرب ، و بالفعل هذا يوم 31 جويلية 2003 عندما كاد السفير الأمريكي لدى مجلس الأمن الدولي جون نيغروبونتي أن يفرض مقترح ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في ملف الصحراء الغربية جيمس بيكر الذي ينص الحكم الذاتي لمدة أربع أو خمس سنوات ثم إجراء استفتاء تقرير المصير ، و يكشف كتاب " المغرب و اسبانيا جاران متباعدان " للكاتب الإسباني إغناسيو سيمبيريو<sup>3</sup> ، أن وزيرة الخارجية الإسبانية آنذاك آنا بلاسيو قامت بدور رئيسي في إقناع البيت الأبيض بعدم فرض الاستفتاء ، و هو ما جعل الملك محمد السادس يستقبلها لاحقا و يشكرها على موقفها .

<sup>1</sup> - خليل عناني ، " الشرق الأوسط الكبير " مجلة السياسة الدولية، العدد 156، أبريل 2004، ص99.

<sup>2</sup> - أحمد سلسم البرحان، " مبادرة الشرق الأوسط الكبير : الأبعاد السياسية والإستراتيجية"، السياسة الدولية، العدد 158 أكتوبر 2004، ص42.

<sup>3</sup> حسين مجدوبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

يمكن اعتبار اتفاقية التبادل الحر الموقعة بين المغرب والولايات المتحدة آلية أمريكية لفرض المشروع الأمريكي في المنطقة , وذلك باعتماد قوة الإقتصاد , وقد صرح مجموعة من الخبراء الأمريكيين على أن جزءا من دور الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هو محاصرة منابع الإرهاب. وكذلك العمل على تمرير مشروع الشرق الأوسط الكبير.... ويقول "زوليك" هذا الشأن : المغرب سوق صاعدة توجد من الناحية الإستراتيجية في مفترق الطرق بين أوربا وإفريقيا والشرق الأوسط... واعتبارا لكون المغرب كان من أول المنددين بأحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية باعتباره بلد حديثا وفي مواجهة الأحداث.

كما أكد المغرب قدرته في " التعاون مع الإدارة الأمريكية في كافة الميادين وخاصة ما يخص مكافحة الإرهاب ومساندة الولايات المتحدة في هذا المسعى " ونفس التوافق في الرؤية عبرت عنه الحكومة المغربية عندما أعلنت أنها " تستقبل بارتياح مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط المعلنة من طرف كاتب الدولة في الخارجية " كولن بول" في 12 ديسمبر 2002<sup>1</sup>.

كان الهدف الرئيسي للمحافظين الجدد هو تحويل المغرب علاوة على البحرين ونسبيا الأردن إلى نموذج إصلاحى للضغط به على العربية السعودية و باقي دول الخليج، وكان هذا من أسباب التوتر بين الرياض و الرباط سنتي 2004 و 2005<sup>2</sup>.

من جانب آخر ، قدم المغرب تسهيلات جوهرية للبنتاغون في منطقة طان طان ، التي تحتضن قوات أمريكية للتدريب ، و الصيغة القانونية التي تم اعتمادها قاعدة مشتركة مغربية- أمريكية ، بالإضافة لمنحه الترخيص بنزول و إقلاع طائرات المخابرات الأمريكية من المطارات المغربية .

و بالرغم من الانخراط المغربي في سياسته الخارجية ضمن الإستراتيجية الأمريكية ، إلا أن هذا لم يمكن السياسة المغربية من الحصول على موقف ودي و صريح من البيت الأبيض في ملف الصحراء الغربية ، أولا ، أن جورج بوش أيد مقترح الحكم الذاتي في رسالة

<sup>1</sup> - محمد نجيب بوليف. " اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و أمريكا: الإشكالات والرهانات " ، مرجع سبق ذكره ، ص 35.

<sup>2</sup> حسين مجدوبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

إلى الملك محمد السادس و لكن لم يتبنى الحل في مجلس الأمن ، و ثانيا التغيير الذي جرى بوصول باراك أوباما إلى البيت الأبيض ، حيث تراجعت السياسة الأمريكية في دعم موقف المغرب في نزاع الصحراء الغربية ، وكشفت الرسالة التي وجهها باراك أوباما خلال جويلية 2005 إلى الملك المغربي عن هذا التراجع حسب جريدة الباييس الاسبانية في عددها الصادر يوم 15 جويلية 2005<sup>1</sup> ، حيث لم يتطرق إلى الحكم الذاتي و طالب بحل عادل للنزاع في الصحراء الغربية .

---

<sup>1</sup> نفس الرجوع ، ص 40 .

## المطلب الثالث: السياسة الخارجية المغربية تجاه الدائرة الإفريقية-العربية وإنعكاساتها على مشروع التكامل في منطقة المغرب العربي.

بالإضافة لما سبق، فالمغرب ينتمي إلى العالم العربي و الإسلامي و ذو بعد إفريقي، و هو ما يفسر عضويته في عدد من المنظمات الدولية مثل الجامعة العربية أو تصويته بشكل جماعي في بعض القرارات في الأمم المتحدة أو اليونسكو رفقة الدول العربية ، وتكشف المعطيات أن المغرب فرط في انتمائه العربي و الإسلامي، و المقياس المعتمد هو مستوى و درجة الاهتمام بهذا المحيط.

الملك محمد السادس يعتبر الزعيم العربي الذي حضر قمتين عربيتين فقط، ولم يعد يلعب أي دور في الصراع العربي-الإسرائيلي. و من جهة أخرى، فقد شهدت لجنة القدس خلال رئاسته جمودا رغم ما يجري في فلسطين من تهويد لهذه المدينة المقدسة، وترتب عن الموقف المغربي قيام عدد من الدول مثل تركيا و إيران و إن كان بشكل محتشم بالقيام بالمطالبة بضرورة إعادة النظر في عمل هذه اللجنة و خاصة صياغة مفهوم جديد لرئاستها<sup>1</sup>.

و مما يساعد في تراجع العامل العربي في أجندة الدبلوماسية المغربية هو هيمنة الفكر الفرانكفوني على عمل الدبلوماسية المغربية و الذي يتزعمه الطيب الفاسي الفهري ، و يبدو و كأن هذا الأخير يطبق آراء عبد اللطيف الفيلاي ، الوزير الأول و وزير الخارجية الأسبق " المغرب و العالم العربي " <sup>2</sup> الذي اعتبر أن انتماء المغرب لمؤسسات العالم العربي عمل دون جدوى و بدون فائدة إستراتيجية ، فمن جهة لم يعد المغرب يحرص على علاقات متميزة مع الدول الإسلامية في حالة ما إذا تعرضت مصالحه للتهديد.

<sup>1</sup> حسين مجدوبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص 39 .



و هو ما يترجم عمليا في تصريحات مدير المخابرات العسكرية ياسين المنصوري<sup>1</sup> لنيويورك تايمز حيث أكد فيها أن الوهابية التي تعتبر المذهب الرئيسي للعربية السعودية تشكل خطرا على المغرب رغم أن السعودية تعتبر المساعد المالي الرئيسي للمغرب والدولة العربية الوحيدة تقريبا التي تعترف بالموقف المغربي بدون تردد. كذلك من باب المقارنة ، فالمغرب إبان عهد الحسن الثاني كان قوة إقتراحية مساهمة في إيجاد حلول لمشاكل الشرق الأوسط ، الأمر الذي جعل الرباط آنذاك تكون محطة رئيسية لزعماء العالم ، و لكن الملك الجديد يفتقر إلى نفوذ والده ، و تأثيره ، وخبرته ولا يحتمل أن يمارس تأثيرا كبيرا كوالده . و مع ذلك، و بسبب العلاقات الخاصة التي أسسها الملك الحسن الثاني مع بعض القادة الإسرائيليين، يحتمل أن تبقى المغرب لاعبا مهما بين الدول العربية، و لكن ليس على الخط الأمامي للصراع، و مع أن أعضاء النخبة السياسية قاموا في الماضي بتأييد سياسة الملك الشرق أوسطية ، بما في ذلك الإتصالات مع شخصيات سياسية إسرائيلية ، فإنه ما تزال هناك مقاومة جماهيرية لهذه السياسة و الإتصالات ، و في العهد الجديد تراجع هذا الدور و أصبح قوة متفرجة أكثر منها شيء آخر .

في المقابل البعد الإفريقي هو الذي سجل اهتماما ملحوظا خلال العشر السنوات الأخيرة ، و يترجم هذا بالزيارات التي قام بها الملك محمد السادس إلى عدد من الدول الإفريقية و تواجد رجال أعمال و البنوك المغربية في مالي و السنغال و غينيا بيساو و الكونغو ، و يدخل الاهتمام المغربي بإفريقيا في إطار السعي للحصول على دعم إفريقي في ملف الصحراء الغربية.

على صعيد آخر ، فقد ساهمت الزيارة التي قام بها الملك محمد السادس إلى السنغال في جوان 2001 في تأكيد إستراتيجية العلاقات المغربية السنغالية في القارة الإفريقية ، وكذلك تدشين سياسة الحضور بعد انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، و قد سعى المغرب في هذا الإطار إلى خلق مبادرات ثنائية انصبت على تدعيم المبادلات التجارية و الثقافية.

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 39 .

بالرغم من النمو الذي سجلته ، فهي تبقى بالأساس محصورة في بلدان غرب القارة ، و من جهة ثانية تبقى إجمالاً متواضعة . ففي سنة 1999 بلغ حجم المبادلات مع إفريقيا 4,2% من حجم المبادلات المغربية الخارجية، وسجل الميزان التجاري مع المنطقة عجزاً يقدر بألف و عشرة مليون درهم<sup>1</sup>.

إذ تبقى دولة كوت ديفوار أول شريك للمغرب من بين الدول الإفريقية ب 27,3% تليها غينيا ب 13,2% ثم نيجيريا ب 11,7% ، ثم مالي ب 10,7% ، و السنغال ب 10,5% ، ثم غانا ب 9,4% .

رغم ذلك لم تساهم اتفاقية التجارة و الاستثمار الموقعة في أكتوبر 2000 بين المغرب و الاتحاد الاقتصادي و النقدي لغرب إفريقيا، و التي تنص على تخفيض ب 50% في الرسوم الجمركية و الضريبية على الأوراق التجارية الخاصة بقائمة المنتجات الملحقة بالاتفاقية ( أكثر من 200 منتج) بالإضافة إلى رفع جميع الحواجز غير الجمركية ، إلى إعطاء دفعة جديدة للمبادلات بين الطرفين ، كما تدل على ذلك الأرقام المتعلقة بالتبادل الخاصة بسنة 2000<sup>2</sup>.

و رغم نجاح الدبلوماسية المغربية في القارة السمراء ، تبقى سياسة المغرب قاصرة لأنه يجد نفسه عاجزاً على مواجهة التطورات السياسية التي تعيشها القارة الإفريقية و من ضمنها بروز أقطاب مثل إفريقيا الجنوبية و نيجيريا و الجزائر التي لا تعترف بالطرح المغربي في تعامله مع مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

<sup>1</sup> Ministère des affaires étrangères et de la coopération, Direction de l'affaire africaine : **Note sur les relations du Maroc avec les pays d'Afrique Subsaharienne**, Maroc, Octobre 2001, pp 5-6.

<sup>2</sup> الحسان بوقنطار ، مرجع سبق ذكره ، ص 204.

و من ضمن تجليات الفشل ، اعتراف جنوب إفريقيا ذات الوزن في القارة السمراء بالجمهورية الصحراوية العربية و جبهة البوليساريو كممثل شرعي وحيد للشعب الصحراوي و حقه في تقرير مصيره دون أن تتمكن آليات السياسة الخارجية المغربية من إقناع بريتوريا بتعليق اعترافها .

بالإضافة لهذا هناك توجه مغربي جديد نحو أمريكا اللاتينية الذي تم إضافته إلى أجندة الدبلوماسية المغربية ، فهذه المنطقة بدأت تحتل موقعا رياديا في صنع القرار الدولي نتيجة صعود قوى مثل البرازيل و فنزويلا التي تعملان على نسج تحالفات متينة عابرة للقارات مع دول مثل إيران و جنوب إفريقيا و الجزائر .

خاتمة

## خاتمة:

لقد ظل مجال السياسة الخارجية في المغرب محفوفًا بالكثير من الغموض واللبس بل ولازال محفوفًا بعبارة " المجال المحفوظ للملك" والدوائر الضيقة المحيطة به، وي طرح علينا اليوم كأكاديميين و كباحثين مجموعة من الإشكالات والتساؤلات خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة.

إن أهم استنتاج يمكن استخلاصه من هذه الدراسة، هو أن السياسة الخارجية المغربية رغم كل المؤثرات الداخلية والخارجية، فإن صياغتها النهائية ظلت طيلة الوقت، مجالًا محفوظًا للمؤسسة الملكية التي كانت – ولا تزال- تملك وحدها السلطات والامتيازات التي تسمح لها بطبع السياسة الخارجية المغربية بفلسفتها الخاصة.

في مقابل ذلك، يواجه النظام المغربي تحديات جسيمة ، اقتصاد يعتمد على الزراعة التقليدية ، و فساد مؤسساتي ، و ديون خارجية قديمة ، و نسب عالية من البطالة و الأمية ، و طفرة شبانية بمعنى أن 50 % من السكان هم دون الثلاثين من العمر، و ضالة الأمل في تحسن مستوى المعيشة في المستقبل المنظور.

و على الرغم من ارتفاع التوقعات ، فإن الملك محمد السادس لم يظهر ما يدل على التخلي عن السيطرة على مؤسسات السلطة ( وزارة العدل ، و الداخلية ، و الشؤون الخارجية ، و القوات المسلحة)، و لا وضع حد للفساد الذي عتش في نظام والده ، و ما لم تستطع الحكومة تخفيف الفقر ، و رفع مستويات المعيشة و معدلات التعليم ، و تحسين الرعاية الصحية ، و ضمان العدالة الإجتماعية ، فإن المغرب سيواجه مستقبلاً غامضاً.

وحسب قراءتنا لهذه المؤشرات وتحليلها، يتبين أن تراجع المغرب في المجالات الإجتماعية يعود بالأساس إلى السياسات المتبعة من طرف الحكومة واعتمادها على التوازنات المالية والاقتصادية وتهميشها للتوازنات الاجتماعية، حيث نهجت مقاربة تجزئية ظرفية في معالجة الاختلالات الاجتماعية القائمة والمتعلقة بظروف عيش و حياة المواطنين والتربية والتعليم و ولوج العلاج و ولوج شبكة الماء الصالح للشرب والربط بالكهرباء والسكن اللائق وخلق الشغل للعاطلين، وهي مجالات حساسة وأساسية للتطور الاجتماعي والإنساني للسكان.

و بناء على المعطيات والتقارير والمؤشرات الإحصائية والمعطيات الرسمية الصادرة عن جهات حكومية ومنظمات دولية إزاء تراجع الدولة وتدميرها للخدمة العمومية المجانية وتراجع الاستثمارات في هذه المجالات، نقول أن المؤشرات الإجتماعية سوف تلعب دور كبير وأساسي في أي تحولات داخلية قد يشهدها المغرب في العقود القليلة القادمة ، قد تمس ربما بأهم العناصر المكونة لمعادلة صنع القرار في المغرب.

في مقابل ذلك المؤسسة العسكرية، و نظرا لمختلف هذه المقومات، تحتل مكانة أساسية ضمن المشهد السياسي المغربي، فبواسطتها استطاعت المؤسسة الملكية أن تتحكم في النظام السياسي المغربي وتحتوي كل المعارضات و التمردات التي واجهتها طيلة العقود السابقة، وقد بقيت تلعب هذا الدور حتى بعد رحيل الملك الحسن الثاني، وبالتالي تبقى المؤسسة العسكرية بمثابة ذلك اللاعب الصامت لكن تدخلاته عادة ما تتسم بالحسم والفعالية.

من الصعب التنبؤ بالدور المستقبلي للقوات المسلحة ، فمنذ محاولتي الانقلاب عامي 1970 و 1971 ضد الملك الحسن الثاني خضعت القوات المسلحة لرقابة صارمة من قبل الفرقة شبه العسكرية المعروفة بالجندرية ، و ما من حركة عسكرية تفلت من العين الساهرة للجندرية ، وحتى عند إجراء التدريبات العسكرية ، فإن الجندرية تقوم بإحصاء الذخائر والتبليغ عن استهلاكها .

و قد قرن الملك الحسن الثاني رقيبته المحكمة على نشاطات القوات المسلحة بأسلوب راسخ بعمق لرعاية الضباط الكبار حيث عاد عليهم بالغنى ، و التغاضي عن الفساد و الإتجار بالمخدرات داخل القوات المسلحة ، و نتيجة ذلك ، كدس الكثير من الضباط الكبار ثروات مهمة في العقارات ، و الزراعة ، و الصناعة ، و لهذا السبب، فهم يعارضون أي تغيير في الوضع القائم ، و بخلاف ذلك ، هناك شيء من الخطر يتمثل في إمكانية قيام الضباط الصغار الناقمين ، الذين لم يستفيدوا من الإمتيازات الكثيرة التي يتمتع بها قادتهم ، بتولي زمام الأمور بأنفسهم.

مشكلة الجيش هذه يمكن أن تتضاعف بالحل النهائي لمسألة الصحراء الغربية ، فأى حل سوف يثير مسألة إعادة نقل الكثير من الجنود ، الذين يقيمون في المنطقة موضوع النزاع ، أي العودة إلى المجتمع ، ما لم يتم تحريكهم مرة أخرى للانتقال من جديد إلى المناطق التي ما تزال تحت السيطرة الإسبانية و التي تقع على الساحل المغربي ( سبتة و مليلة).

من خلال جميع هذه المحددات الداخلية نلمس أنها تلعب دور معرقل لصانعي القرار في سياسة المغرب الخارجية ، بحكم عدم الاستقرار الداخلي على عدة مستويات ، لكن هذا لا يعني أن المغرب لا يعيش حالة استقرار ، و لكن هذا الاستقرار هو استقرار استراتيجي متحكم فيه من طرف المؤسسة الملكية نظرا لتوفر ظروف داخلية و دولية معينة لا يمكن التنبؤ دائما باستمراريتها.

و بحكم طبيعة النظام السياسي المغربي المتميز أساسا بقطبية الملك داخله، فإن السياسة الخارجية ولاسيما ما يتعلق بتحديد خياراتها الأساسية والإستراتيجية، تبقى حكرا على الملك الذي يتسلح في هذا المجال بأسلحة دستورية وواقعية وذاتية، وبعبارة أخرى فإن الشؤون الخارجية للمغرب تتبع أساسا من المجال المحفوظ للملك، لما يتمتع به من سلطات واختصاصات شاملة وسامية تجعل منه السيد في تسيير الشؤون الخارجية فهو دبلوماسي واستراتيجي في نفس الوقت، وهذا ما أكده الملك محمد السادس في أكثر من مناسبة حيث اعتبر السياسة الخارجية المغربية تدخل دستوريا في المجال الخاص للملك.

كما يبقى البرلمان المغربي يلعب دورا هامشي في الحياة السياسية المغربية، كما أن تدخل الوزير الأول و وزارة الخارجية و البرلمان في صناعة السياسة الخارجية المغربية هو تدخل وظيفي شكلي و ليس موضوعي ، وذلك بناء على الدور الذي حددته لهم المؤسسة الملكية بتقليدياتها ونظرتها الحديثة الخاصة للحكم المبنية على فلسفة سياسية تعمل تحت عبارة أن المؤسسة الملكية هي مؤسسة المؤسسات في البناء الهرمي للنظام السياسي المغربي.

أما في الجانب التطبيقي و من خلال السؤال المطروح : هل السياسة الخارجية المغربية هي عامل دافع أم معرقل اتجاه تطور مشروع تكامل المغرب العربي ؟ فقد خلصت الدراسة إلى عدة نقاط يمكن إدراجها فيما يلي :

- إن الربط الدائم بين موضوع الصحراء الغربية و المؤسسة الملكية في المغرب أدى إلى نهج سياسة الملف المغلوق و إبعاد جميع المؤسسات الدستورية في التعاطي مع هذا الملف، بما في ذلك الهيئات التمثيلية المفترض انتخابها ديمقراطيا فقد أبعدت هذه القضية عن دائرة النقاش العمومي الحر في هذه الهيئات ، فطابع الملف المغلوق قد جعل المؤسسات الدستورية الخاصة الممارسة لوظيفة التمثيل الدوري للأمة خارج دائرة التأثير في موضوع يتم تسويقه و تقديمه باعتباره ثابتا سياسيا.

- عجز الخطاب التقليدي الملكي الذي يصر على الإستمرار في الإشتغال وفق المقاربة التقليدية و عدم قدرته على رأب الفجوة بين الفضاء القانوني الدولي و الفضاء القانوني الدولي و الذي يعيش لحظة أزمة على مستوى المجال العمومي الوطني ، التي تعترضه حركات الحقوقية الداخلية و الإقليمية و حي الدولية التي تطرح المرجعية الدولية كبديل لمرجعية تقليدية.

- إن انفتاح النسق السياسي المغربي – و إن بحدود جديدة- أدى إلى امتداد الزمن النقدي إلى قضية الصحراء التي أزيح عنها طابع الطابو و القداسة ، و ليتم اكتشاف صورة مغايرة لتلك المسوقة عبر الإعلام الرسمي ، خاصة في ظل الثورة المعلوماتية التي أصبحت تأسس صورة غير تقليدية قد تزيح و لو بشكل تدريجي التراكمات الخطابية المتوارثة داخل الأنساق الإجتماعية المغربية تجاه التدبير الصعب لملف الصحراء الغربية ، و السؤال ليس هل ستصمد جبهة البوليساريو بل هل سيصمد المغرب؟.

- لا يمكن بناء تحليل سياسي أو استراتيجي حول تدبير المغرب لملف الصحراء الغربية دون الرجوع إلى التذبذب و الإرتجالية التي اتسمت بها سياسة المملكة المغربية في إدارة الملف الموريتاني و ملف ترسيم الحدود مع الجزائر بعد استقلالهما مباشرة ، فالجزائر كانت عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب الذي شن ضدها حربا ، و كان للمغرب بتوجهاته التوسعية كان في وقت مضى طالب بسيادته على كل من موريتانيا و على أجزاء من السنغال ، و لم يعترف بموريتانيا إلا بعد تسع سنوات من استقلالها ، معتبرا إياها في



السابق جزءا تاريخيا من ترابه، و هي سياسة تبدأ بإستعمال نوع من أنواع القوة والإرتجال التي تنتهي بالتسوية و القبول ، و هو ما سيحصل في سيناريو الصحراء الغربية مستقبلا ، هذا هو الفكر السياسي الذي بنيت على أساسه المملكة المغربية.

- يبقى مشروع تكامل المغرب العربي وفقا لمنظور الملك و المؤسسة الملكية في المغرب يراوح مكانه عن طريق عرقلة أية بوادر سياسية سواء كانت إقليمية أو عبر إقليمية للدفع بهذا المشروع التكاملي في المنطقة و ربطه ربطا مباشرا بملف الصحراء الغربية رغم الإدراك الإقليمي و الدولي بكون أن هذا الملف هو ضمن مهام منظمة الأمم المتحدة وتحت بند تصفية الإستعمار و تقرير المصير اللذان نصا عليهما كل الموائيق الدولية المتعاهد عليها في العلاقات الدولية.

- منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة تنافس دولية عجزت أقطارها عن مواجهة التحديات الداخلية و التحديات الخارجية التي تهدد سيادتها و أمنها ، و في ظل هذا التنافس فإن المنطقة مرشحة لإستقبال تناقضات دولية تؤثر على إستقرارها و سيادتها.

- بالنسبة للعقيدة الأمنية المغربية على الأقل على المستوى الخطاب الرسمي، فهي عقيدة ذات طابع هجومي- تهجمي ، و المغرب الذي يرى في تسليح الجزائر تهديدا له واصل تسليحه و لم يتهم بإدخاله المنطقة في سباق نحو التسليح، و منذ سنوات يتحصل المغرب على مزيد من الأسلحة و كان من بين أكبر المستفيدين من برنامج تصدير الفأض من الأسلحة الأمريكية خلال النصف الأول من التسعينيات و الذي خصص أساسا لحلفاء أمريكا خارج الحلف الأطلسي الذين بيعت لهم أسلحة بأسعار منخفضة.

- موضوع الأمن القومي في المغرب مازال يثير الكثير من التناقضات التي ترسخها ممارسات أمنية مخزنية عميقة في مقابل محاولة تقديم المغرب كحليف رئيسي إستراتيجي خارج الحلف الأطلسي ، عن طريق فتح العديد من القواعد الجوية العسكرية و المدنية أمام المستلزمات الجوية للعديد من الدول خارج منطقة المغرب العربي على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، هاته الأخيرة حتى رغم أنها لم تعترف بالجمهورية الصحراوية بعد لكن لا تخرجها ضمن فكرها الإستراتيجي الذي لا يرى تعارض مع تعامل مع الجمهورية الصحراوية كعضو في الإتحاد الإفريقي ضمن المتطلبات الأمنية و الجيوستراتيجية التي تفرضها تنامي التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و المغرب الغربي ، و هذا ما يضرب العقيدة الأمنية المغربية في الصميم و في أحد أهم محدداتها الأمنية التي تعتبر جبهة

البوليساريو منظمة إرهابية محاولة منها إعادة تكييف الخطاب المخزني الأمني التقليدي مع المستجدات الأمنية الجديدة.

• إن المتغير جوهرى الذي يمكن من خلاله التحكم و لو بقدر ما في الجغرافيا الأمنية لمنطقة المغرب العربي هو العمل على تفكيك تلك الصلة التي نشأت و بقوة بين مختلف التهديدات في المنطقة ، فالسيناريو الكارثي الذي يمكن أن تدخل فيه المنطقة هو سيناريو زيادة إلتقاء مصالح كل من الإرهاب و الجماعات المسلحة بشبكات الجريمة المنظمة والمخدرات والدعارة ، صف إليها شبكات المتاجرة بالأشخاص و الهجرة غير الشرعية و تدعيما بالمشاكل البيئية المتواجدة في المنطقة هاته المعادلة لو تحققت أركانها يمكن القول أن منطقة المغرب العربي ستشهد فوضى في جغرافيتها الأمنية من الأساس حيث لا يعد هم والإنتغال المواطن المغاربي إلا في الحفاظ على حياته و حياة أفراد عائلته من هاته التهديدات التي سترمي بالعديد من المشاريع وراء الحائط ، و هذا ما يدعونا إلى العمل على أقل إلى صناعة إدراك و تصور مغاربي مشترك للتهديدات الذي مازال صعب المنال حاليا في ظل وجود نظم سياسية مغاربية قائمة بحد ذاتها تعمل على دعم شكل من أشكال هاته التهديدات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ظنا منها أنها تحقق مكاسب ، على غرار تنامي ظاهرة تهريب الكيف المعالج من المملكة المغربية نحو الجزائر و منها نحو باقي دول المغرب العربي و إفريقيا بالإضافة إلى كونها منطقة عبور لهذه المواد نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط ، خاصة بعد تحول الجزائر من دولة عبور للمخدرات إلى دولة استهلاك ، خاصة عندما نعلم أن تجارة المخدرات أضحت أحد أهم المصادر الأساسية لتمويل التنظيمات الإرهابية في منطقة المغرب العربي ، وهذا التداخل يزيد من تعقيد الجغرافيا الأمنية للمنطقة.

• يتضح أن التهديد الإرهابي في المغرب العربي هو تهديد حقيقي يمس بالبنائات القومية و فوق القومية لدول المنطقة ، خاصة في ظل تزايد الحركات عبر الوطنية لهذا التهديد ، وفي ظل عجز بعض الدول المغاربية و تواطؤ و عم الرغبة في الإنخراط ضمن تصور أمني مشترك ، في مثل هذه الظروف من المتوقع أن تشهد منطقة لمغرب العربي نشاطاً مكثفاً للسلفية الجهادية، وعمليات نوعية في المنظور القريب و المتوسط ، وربما ينجح التنظيم في نشر أيديولوجيته العقدية والقتالية في بلدان أفريقيا الوسطى، ومنطقة الساحل الأفريقي في ظل توتر الوضع السياسي والاجتماعي والإنساني في الإقليم ، والنشاط

المزدهر للحركات السلفية الجهادية المسلحة في هذه المناطق التي كانت تعتبر حتى وقت قريب خالية من نشاط القاعدة.

● بالنسبة لظاهرة الهجرة غير الشرعية يبقى التصور الأمني المغربي لهذه الظاهرة الإقليمية يتسم بالعديد من القطرية و عدم الرغبة في اتخاذ إجراءات مشتركة ذات بعد إقليمي للحد من هذه الظاهرة وفق للمقاربتين التنموية و الأمنية في نفس الوقت ، اعتبارا إلى أن الدولة في ظل انغلاقها في إطار هذا المبدأ سوف لن تكون قادرة على مواجهة هذا النمط من الإجرام العابر للحدود، ولن يتأتى لها أن تطال مختلف أطرافه، ولا الوسائل المستعملة في ارتكابه بحكم كونها تتوزع بين عدة أقطار و عابرة للحدود.

● إن غياب البرامج و تنسيق الجهود الإقليمية لمعالجة القضايا و التحديات الأمنية وعلى رأسها الإرهاب و الجماعات المسلحة تعيق فعليا المغرب العربي و ترفع من تكلفة اللامغرب ، لذا بات من المهم التذكير و التفكير جديا تفهم أهم المشكلات التي نعرقل إنشاء و بناء تصور أمني مشترك للتهديدات و المخاطر بما فيها التهديد الإرهابي و البحث عن السبل العملية في إعادة رسم خريطة و إستراتيجية نظرية و عملية.

● يعد العامل الخارجي بمختلف تحدياته الأمنية والاقتصادية والثقافية المفصل الحقيقي في تحديد هوية سياسة المغرب الخارجية ناهيك عن العلاقات الفرنسية-الأوروبية مع المغرب والمؤسسة الملكية بالتحديد التي ظلت العائق دون فعالية عملية التكامل، بالإضافة إلى الإنخراط الكامل في السياسات الدولية و الإقليمية للولايات المتحدة الأمريكية سواء في ظل الإدارة الجمهورية أو الإدارة الديمقراطية ضف إلى ذلك ما يرتبط بإشكالية أكثر عمق وهي النزعة الكولونيالية التي ترفض أي منزع نحو التجديد و الارتقاء في العمل المغربي المشترك.

● رغم بعض النجاحات الدبلوماسية للمغرب في القارة السمراء ، تبقى سياسة المغرب قاصرة لأنه يجد نفسه عاجزا على مواجهة التطورات السياسية التي تعيشها القارة الإفريقية و من ضمنها بروز أقطاب مثل إفريقيا الجنوبية و نيجيريا و الجزائر التي لا تعترف بالطرح المغربي في تعامله مع مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية. و من ضمن تجليات الفشل ، اعتراف جنوب إفريقيا ذات الوزن الثقيل في القارة السمراء بالجمهورية الصحراوية العربية و جبهة البوليساريو كمثل شرعي وحيد للشعب

الصحراوي و حقه في تقرير مصيره دون أن تتمكن آليات السياسة الخارجية المغربية من إقناع بريتوريا بتعليق اعترافها .

- لايمكن بناء مسار تكاملي سليم في منطقة المغرب العربي ما لم تحدد كل دولة فلسفتها وتحديد مفهومها للتكامل فالمفهوم الجزائري يختلف عن المفهوم المغربي خاصة في القطاعات السيادية و ذات الطابع الإستراتيجي ناهيك عن غياب تصور أمني مشترك للعديد من التهديدات الجديدة في المنطقة.
- يبدو أن ما يشهده العالم من حراك أكثر تكثيف على المستويات الكلية والجزئية للأنظمة السياسية سينعكس لفترات طويلة في تحديد التكامل المرجو في المنطقة ، ناهيك عن انغماس المغرب في محور دول الخليج الخطير على مستوى مفهوم الأمن القومي المغربي بل و العربي.
- تحتاج عملية التكامل نخباً سياسية تقود هذه الصيرورة وما يلاحظ في المغرب هو غياب التصورات الدقيقة و الجادة حول هذا الموضوع، في ظل تنامي التيارات الإقتصادية الداعمة للإنخراط أكثر في المقاربات الجديدة مع الإتحاد الأوروبي في مقابل تهميش البعد المغربي و عرقلته بشكل أو بآخر .
- غياب المؤسسات الفاعلة التي تقوم على أساس العقلانية يقوض التكامل بل تعد المحدد الأساسي في هذه العملية.
- إن ما يصنع التكامل الحقيقي هو بناء الثقة بين الدول الأعضاء ، لكن المغرب يبدو عليه العكسية في التصور مما انعكس سلباً على التكامل في منطقة المغرب العربي.
- إن تفكيك عناصر صنع سياسة المغرب الخارجية يبين أن المؤسسة الملكية تعد مؤسسة المؤسسات واللاعب والملعب والمحدد للاعبين في عملية صنع سياسية المغرب الخارجية ، وتقف هذه المؤسسة عائقاً أمام إرساء تكامل حقيقي في الفضاء المغربي.

لكن في ظل تزايد وتيرة التحولات الدولية والاقليمية التي تتزامن مع عدد من الحركات المجتمعية في الداخل المغربي سوف يطرح السؤال الجوهرى الذى سيشهد نقاشات واسعة فى الفكر السياسى المغربى خلال المستقبل القربى و المنظور هو :

**ما هى رهانات المؤسسة الملكية فى المغرب فى ظل التحولات المجتمعية الجديدة والمستجدة ؟**

و هو سؤال سوف تغير الإجابة عليه فى المستقبل العديده من الأطروحات و المتغيرات التى تطرقت إليها الدراسة محل البحث.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### أولا : المراجع باللغة العربية :

#### 1. الكتب:

1. أبو هيف علي صادق، القانون الدبلوماسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1975.
2. الجويلي محمد، الزعيم السياسي في المخيال الإسلامي بين المقدس والمدنس، تونس: سراس للنشر ، 1992.
3. الجابري محمد عابد ، في غمار السياسة : فكريا و ممارسة ، الكتاب الثالث ، الطبعة الأولى ، بيروت : الشبكة العربية للأبحاث و النشر، 2010.
4. الحسن الثاني، ذاكرة الملك، الطبعة الثانية، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، الرابط، 1993.
5. السرجاني خالد، المؤسسة التشريعية في المغرب، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة 1997.
6. السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية، بيروت، دار الجيل، 2001.
7. الشاوي هشام، الوجيز في فن المفاوضات، بغداد: مطبعة شفيق، 1969.
8. الشامي علي، الصحراء الغربية: عقدة التجزئة في المغرب العربي، بيروت: دار الكلمة للنشر، 1980.
9. العبدلي عبد المجيد ، قانون العلاقات الدولية ، تونس : دار أقواس للنشر، 1994.
10. العروي عبد الله ، من ديوان السياسة ، بيروت المركز الثقافي العربي، 2007.
11. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1985.
12. الماوردي أبو الحسن، الأحكام السلطانية ، ط1، بيروت: درا الكتاب العلمية، 1993.

13. المسعودي أمينة، الوزراء في النظام السياسي المغربي: الأصول، المنافذ، المال، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2001.
14. الحسن الثاني، ذكرة ملك، الطبعة الثانية، الرياض: الشركة السعودية للأبحاث و النشر، 1993.
15. النعيمي أحمد ، السياسة الخارجية ، عمان : دار الزهران ، 2009 .
16. الناصر عبد الواحد، العلاقات الدولية: العناصر الأساسية في النظام الدولي و مدى تطوره بعد حرب الخليج، الدار البيضاء: منشورات المستقبل، 1991.
17. بوقنطار الحسان ، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون و التفاعلات ، الرباط : شركة بابل للطباعة و النشر و التوزيع ، 2002.
18. بوليف محمد نجيب ، العالم العربي بين تحديات العولمة و متطلبات التنمية البشرية، الرباط : طوب بريس، 2003.
19. برادة يونس، الفعل الحزبي وسؤال الديمقراطية في المغرب، قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي وجوهر الممارسة الحزبية، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004.
20. بلقرين عبد الإله ، السلطة والمعارضة، المجال السياسي العربي المعاصر (حالة المغرب)، الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي، الطبعة 1- 2007.
21. بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري : الجزائر، أوروبا و الحلف الأطلسي ، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة و النشر، 2005.
22. بندورو عمر ، النظام السياسي المغربي، الدار البيضاء: بطبعة النجاح الجديدة، (ط1)، 2002.
23. بيلس جون وستيفن سميت، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث ، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 1، 2004.
24. تيلور بيتر وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر"، ترجمة، عبد السلام رضوان، واسحاق عبيد، الكويت: عالم المعرفة، يونيو 2002).
25. جلول عياد عباس ، مستقبل الاندماج الإقتصادي العربي في ضوء إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى ، الدار البيضاء : منشورات عالم التربية ، 2009.



26. جفسن لويد ، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد مفتي ومحمد السيد سليم، الرياض: جامعة ملك سعود، 1989.
27. جماهيري عبد الحميد، أوفقيير: العائلة والدم (حياة القصور والإنقلاب والقبور)، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2004.
28. جوديث س، يافيه، الشرق الاوسط عام 2015 من منظور أمريكي، ترجمة: احمد رمو، دمشق: دار علاء الدين، ط2، 2007.
29. دوتش كارل، تحليل العلاقات الدولية، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1982.
30. دورتي جيمس و روبرت بالتغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة، وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985.
31. دي لارامندي مغيل هيرنا ندو ، السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة: عبد العالي بروكي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: النجاح الجديدة، 2005.
32. زين الدين محمد، المؤسسة الملكية في مغرب العهد الجديد، الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، 2009.
33. رضوان محمد، منازعات الحدود في العالم العربي، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 1999 .
34. سالمان محمد ، النخبة السياسية في المغرب ، في على الصاوي (محررا) النخبة السياسية في العالم العربي، القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية، جامعة القاهرة، 1996.
35. سلامة غسان ، السياسة الخارجية السعودية منذ 1945 ، الدراسات الإستراتيجية ، بيروت : معهد الإنماء العربي مؤسسة دار التركاني للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، 1980.
36. شقير محمد ، المؤسسة العسكرية بالمغرب: من القبيلة إلى العصرية، الدار البيضاء : إفريقيا الشرق، 2008.
37. شقير محمد، الفكر السياسي المغربي المعاصر، الدار البيضاء : منشورات إفريقيا الشرق، 2005.
38. شقير محمد، تطور الدولة في المغرب : إشكالية التكون والتمركز والهيمنة، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق ، ط2، 2006.

39. ضريف محمد، النسق السياسي المغربي المعاصر: مقارنة سوسيو-سياسية، الدار البيضاء، مطبعة المعارف الجديدة، 1993.
40. ضريف محمد، النسق السياسي المغربي، الدار البيضاء، منشورات إفريقيا / الشرق، 1991.
41. طه بدوي محمد، ليلى أمن مرسي، مبادئ العلوم السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية 1998.
42. عبد الرحمان بن حارب يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
43. عبد الرحمان بن حارب يوسف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
44. عبيد الله مصباح زايد، الدبلوماسية، بيروت: دار الجيل، الطبعة الأولى، 1998.
45. غروب هند، مقارنة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط: دار الأمان للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
46. فايز سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1990.
47. كانتور توبرت، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة أحمد ظاهر، عمان: مركز الكتاب الأردني، 1989.
48. مادي لحسن، تدبير مشاريع التنمية البشرية، منشورات مجلة علوم التربية، الرباط: دار التوحيدي للنشر والتوزيع، ط1، 2006.
49. مانع جمال عبد الناصر، إتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، الجزائر: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2004.
50. موفق عبد الصمد، قضية الساقية الحمراء و وادي الذهب، الجزائر: دار النون للنشر و التوزيع، 2012.
51. محمد صالح زهرة عطا، في النظرية الدبلوماسية، ليبيا: منشورات جامعة قار يونس، ط1، 1993.
52. محمد الحسن إحسان، علم الاجتماع السياسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، 1992.

53. معتصم محمد ، التطور التقليدي للقانون الدستوري، رسالة لنيل الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1989.
54. معتصم محمد، الحياة السياسية المغربية (1962-1991)، الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، ط01، 1992.
55. معتصم محمد، الحياة السياسية المغربية 1962-1991، الطبعة الأولى، الدار البيضاء: مؤسسة إيزيس للنشر، 1998.
56. معارف غالية إسماعيل ، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995.
57. معارف غالية إسماعيل ، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة و حديث عن الشرعية الدولية ، الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، 2010.
58. نصر مهنا محمد، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، الإسكندرية: المكتبة الجامعية، 2002.
59. نوير عبد السلام ، قضايا التحول الديمقراطي في المغرب، التحول الديمقراطي في الدول المغرب العربية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
60. حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، 1973.
61. هلال علي الدين، قرني بهجت، السياسات الخارجية للدول العربية وتحديات المستقبل، في السياسات الخارجية للدول العربية، الطبعة الأولى، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلم الإنسانية، 1994.
62. هيكل محمد حسنين، المفاوضات السرية بين المغرب و إسرائيل: عواصف الحرب و عواصف السلام، الكتاب الثاني، ط1، بيروت 1996.
63. وارتربوري جون ، أمير المؤمنين- الملكية والنخبة السياسية المغربية، ترجمة، عبد الغني أبو العزم، عبد الأحد السبتى، عبد اللطيف الفلق، الرباط: مؤسسة الغني للنشر، ط1، 2004.
64. ولعلو فتح الله، نحن والأزمة الاقتصادية العالمية، المغرب: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، 2009.

65. يوسف أحمد أحمد، مقدمة في العلاقات الدولية"، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2005.

66. يوسف حتى ناصيف ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985.

## II. المجالات و الدوريات العلمية:

1. أتركين محمد ، التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية و أسئلة المسلسل الديمقراطي : الشرعية، و الوثيقة الدستورية ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 114 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ، ربيع 2008.

2. البرحان أحمد سليم ، " مبادرة الشرق الأوسط الكبير : الأبعاد السياسية والإستراتيجية"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 158 أكتوبر 2004.

3. ودودة بدران، تخطيط السياسة الخارجية، نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 69، 1982.

4. يوسف السويد محمد، الاتجاهات النفسية في دراسة العلاقات الدولية، مجلة الدبلوماسية، معهد الدراسات الدبلوماسية (العلاقات العامة) المملكة العربية السعودية، العدد 12، 1989.

5. معتصم محمد ، تأملات في حصيلة وآفاق 30 سنة من الحياة السياسية والدستورية ، المجلة المغربية للقانون واقتصاد التنمية، العدد 30 ، 1993.

6. لكريني إدريس ، تأهيل المؤسسة الحزبية والإصلاح الدستوري، القدس العربي، العدد 5808، 2008/02/06.

7. لكريني إدريس ، السياسة الخارجية المغربية و قضية الصحراء من التدبير الأحادي إلى الإنفتاح المحسوب ، نوافذ ، العدد 43-44، الرباط : سو شبريس للنشر ، فيفري 2010.

8. جراف مريم ، جولة في محاكم الشرع اليهودية ، المجلة الأولى، العدد الأول،الدار البيضاء :مطابع إيديال،سبتمبر 2008.

9. غروب هند، الملكية المقدسة و وهم التغيير، مجلة وجهة نظر، العدد 42، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، خريف 2009.
10. غروب هند، الصلب والعقاب وصرخات الجياع: حقوق الإنسان بالمغرب 2008، كراسات إستراتيجية ، وجهة نظر، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة عدد 5، 2009.
11. غروب هند ، المخزن: الماهية والجذور والاستمرارية، تحت شعار الاتصالية والمعاصرة، مجلة وجهة نظر، العدد 38 ، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2008.
12. عبد العاطي بدر ، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، دراسة حالة اليابان-إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، عدد153، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، جويلية 2003.
13. عناني خليل , " الشرق الأوسط الكبير " مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، العدد 156، أبريل 2004.
14. شقير محمد ، خصوصية النخب العسكرية بالمغرب، وجهة نظر، العدد 43، السنة الثانية عشرة، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة ، شتاء 2010.
15. شقير محمد ، أوليات الشرعنة: النظام السياسي المغربي نموذجا، المجلة المغربية للعلم الاجتماع ، عدد04، 1987.
16. زهرو رضوان ، سياسات المغرب الاقتصادية: بين مطلب التوازن ورهان التنمية، مسالك، الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة، عدد مزدوج 13-14، 2010.
17. حسين عبد اللطيف، وزراء الملك محمد السادس، وجهة نظر، العدد 43، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، شتاء 2010.
18. جفال عمار، تخصص ماجستير في الدراسات المغاربية: التجربة الجزائرية نموذجا، المغرب الموحد ، العدد الثالث، تونس: دار النشر للمغرب العربي، أكتوبر 2009.
19. بوليف محمد نجيب ، اتفاقية التبادل الحر بين المغرب و الولايات المتحدة، الإشكالات و الرهانات ، مجلة مسالك، الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة، العدد 2 ، 2004 ،

20. مجدوبي حسين ، دبلوماسية العهد الجديد : مكاسب في الاتحاد الأوروبي و تفريط في الانتماء العربي و انخراط في سياسة اليمين الأمريكي المحافظ ، وجهة نظر ، العدد 42 ، الرباط : النجاح الجديدة ، خريف 2009.
21. بوقنطار الحسان، الدستور والممارسة الخارجية المغربية، مجلة المناهل ، عدد 41، فيفري 1993.
22. بدران ودودة، تخطيط السياسة الخارجية: دراسة نظرية تحليلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 69، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، 1982.
23. بجاجا يوسف ، كيف كان الحسن الثاني مستهدفا طيلة حكمه، الأيام الأسبوعية ، العدد 425، الدار البيضاء: شركة الأيام للإعلام، 29 أبريل 2010.
24. الناصر عبد الواحد، الخصائص المميزة لمقتضيات دستور 1992 المتعلق بتطبيق القانون الدولي في المغرب، مجلة المناهل، العدد 4، فيفري 1993.
25. الشربيني وفاء سعد ، الأبعاد الأمنية في اتفاقيات المشاركة الأوروبية المغربية ، دراسات أوروبية ، جامعة القاهرة : مركز الدراسات الأوروبية ، العدد الأول ، نوفمبر 2007.
26. العطري عبد الرحيم، النخبة الاقتصادية بالمغرب: زواج المال والسياسة، وجهة نظر، الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، العدد 43، شتاء 2010.
27. احمد تهامي عبد الحي ، آليات صنع السياسة الخارجية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد 139، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية يناير 2000.
28. فيليو جان بيار ، القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ، أوراق كارينجي للسلام الدولي ، واشنطن ، العدد 104، أكتوبر 2009.

### III. الرسائل الجامعية:

1. عبد ربي محمد ، البارومتير العربي : قياس الديمقراطية في المغرب، ورقة بحثية لفريق البحث والتكوين في العلوم الاجتماعية والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الحسن الثاني- المحمدية، المغرب ، ديسمبر 2006.
2. برادة يونس، وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي، أطروحة دكتوراه دولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2000.
3. الصديقي سعيد ، صنع السياسة الخارجية المغربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة ، مارس 2002.
4. عبد العزيز عز الدين ، سياسة الجزائر المغربية من سنة 1962 إلى سنة 1995 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير فرع العلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر ، أكتوبر 1997.
5. المسكي محمد، التصورات السياسية في الخطاب السياسي عند محمد حسن الوزاني: مقاربة في الإشكالية والمفاهيم- أطروحة لنيل دكتوراه في الحقوق جامعة الحسن الثاني كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الدار البيضاء، السنة الجامعية 2002-2003.
6. المسعودي هند، البرلمان و السياسة الخارجية، نموذج المغرب، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة وحدة المغرب في النظام الدولي، كلية الحقوق، الرباط، السنة الجامعية 1999-2000.
7. الفحصي المهدي، مدى تأثير الاصلاحات الدستورية و السياسية على التوازن بين السلط بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق جامعة محمد الخامس، الرباط، 2001-2002.
8. أشركي محمد، الوزير الأول: مركزه ووظيفته في النظام المغربي، أطروحة دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 1985.

#### **.IV. التقارير:**

1. مجموعة، الإعلام في شمال إفريقيا، مركز دراسات حقوق الإنسان، القاهرة، تقرير ختامي، 13-14 جانفي 2007.
2. مجموعة أساتذة، المغرب الممكن إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 2006.
3. مجموعة أساتذة، الحصيلة الاجتماعية بالمغرب 2009 (المؤثرات والمعطيات الإحصائية)، الرباط: المنظمة الديمقراطية للتشغيل، ديسمبر 2001.

#### **.V. الدساتير و القوانين و المراسيم و الخطب:**

1. وزارة الإعلام المغربية، خطب وندوات الملك الحسن الثاني، الرباط: منشورات وزارة الإعلام المغربية، 1993-1994، مجموعة 7.
2. المرسوم رقم 2-85-611 المؤرخ في 19 سبتمبر 1985، الجريدة الرسمية رقم 3.808 ( 1985/10/23). و المرسوم رقم 864.94 الصادر في 20 جانفي 1995.
3. المرسوم رقم 2-85-611 المؤرخ في 19 سبتمبر 1985. الجريدة الرسمية رقم 3.808 ( 1985/10/23)، و المرسوم رقم 864.94 الصادر في 20 جانفي 1995.



## ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

### a) – Livres :

1. Albin Michel, **Hassan 2 : Le Défi**, France : AM, 1976.
2. Alian Piqueemal « **le Maroc et les nouvelles tendances du voit des pêche maritimes, en le droit maritime marocain**, Rebat: institut national des études judiciaires ,1981.
3. B. Rown Chris., **Understanding international relations** (2<sup>nd</sup> ed , LONDON, pal grave publishers, 2001.
4. Balta Paul, **Le Grand Maghreb : des indépendances à l’an 2000**, Alger : Laphomic, 1990.
5. BENDOUROU OMAR, **la monarchie théocratique au Maroc**, rabat : RDIDC, 1997.
6. Ben Djaloul Abd Madjid, **le patriotisme marocain face au protectorat espagnol**, Rabat : imprimerie al- Madrarif al –Jadida, 1993.
7. BEN RAMDANE ABD KHALEK, **le Sahara occidental, enjeu maghrébin**, paris : Karthala, 1992.
8. Benoist-Mechin Jaque, **Massacre pour un anniversaire, en deux états africains**, paris : Allin Michel, 1972.
9. Bernard Cubertafond. **le système politique au Maroc**, l’harmattan 1997.
10. Berramdane Abdel Khaleq, **Le Sahara Occidental : En Jeu Maghrébine**, Paris : Karthala, 1992.
11. Bontems Claude, **La Guerre du Sahara Occidental**, France : Presses Universitaires de France, 1984.
12. Brecher Michael, **the foreign policy system of Israel: setting, imager process**, Oxford: Oxford University press, 1972.
13. Carcia Lipez (Barssabé) **Sahara accidentel et droit d’ingérence**, « L’après-Golfe », AAN, XXX1, 1992.

14. Chilton Stephen, **Defining political culture, western political quarterly**, VOL 41, N°3, sept1988.
15. Darif Mohamed, **Monarchie Marocaine et Acteurs Religieux**, Casablanca : Edition Afrique Orient, 2010.
16. Dalle Ignace, **Les Trois Rois : La monarchie marocaine de l'indépendance à nos jours**, France : Edition Fayard, 2004.
17. Debeche Smail, **“The International Legality of Western Sahara issue: the objective and inalienable solution of referendum, International conference on multilateralism and international law, with Western Sahara as a case study”**, Pretoria, South Africa, 4 and 5 December 2008 .
18. El Ehwany Naglaa, **Regional Integration and Reforms: European and Arab Experiences**, Centre for European Studies (CEUS), Faculty of Economic and Political Sciences, Cairo University, Cairo, 2004.
19. El Mossadeq Rkia, **consensus ou jeu de consensus ? pour le réajustement de la pratique politique au Maroc**, Casablanca : distribution sochpress, 1995.
20. Ouala Fateh Alah, **« La politique phosphater marocaine et les tentatives d'adaptation aux variations de la demande internationale »**, annuaires de l'Afrique du nord, 1974, Paris : CNRS, 1976.
21. Maaroufi Fouad, **Le grand Maghreb, recreation des institutions politiques dans les années quatre vingt**, thèse déposées en science politique, université d'Ottawa, canada, 1994.
22. Gaudio Attlio, **Le Dossier du Sahara Occidental**, Paris : Nouvelles Editions Latines, 1978.
23. GUIBAL (M) **la forme du gouvernemental marocain, la constitution du 31 juillet 1970**, R, J, P, I, C, 1971.

24. Hallowel H.J : **Les fondations de la démocratie**, paris : nouveaux horizons ,1977.
25. Joseph frankel, **The making of foreign policy**, oxford university press, New York, 1963.
26. K.j holsti , **International Polities : a frame work for analysis** , new jersey : prentice – hall ,5 th edn ,1988.
27. K.J.Holisti **Quantity and quality of resources**, New Jersey: prentice-hall, INC, 3ed, 1977.
28. Lucien SFEZ, **la symbolique politique, que sais je ?** , Paris : PUF, 1988.
29. Madani Mohamed, **le mouvement national et la question constitutionnelle 1930-1962** mémoire de des en droit public, université Mohamed 6 rabat ,1982.
30. Maria-Angels Roque et des autres, **La Société Civile au Maroc**, Paris : Editions Publisud, 2004.
31. Marle Marcel, **Sociologie des relations internationales**, Paris : Dalloz, 2éme édition, 1976.
32. Meynaud Jean, **les groupes de pression en France**, France : Armand colin ,1958.
33. Mohsen Finan Khdidja, **les élections législatives au Maroc et en Algérie**, Paris : Institut français des relations internationales IFRI, octobre 2007.
34. Najih Nassik Boubker Seddik, **les acteurs de la politique étrangère marocaine**, mémoire de D.E.S en droit public, université Hassan 2 Casablanca, 1984.
35. Norman J, Padelford and George K, Lincion, **The Dynamics of International Polices**, New York, tHe Mecmillam Compang 1967.
36. NOUR ABD ELAH, **les actions extérieures des forces armées royales du Maroc en évolution des politiques de défenses des pays du Maghreb au regard des évolutions géopolitiques récentes**, Touloun : fondation méditerranéenne d'études stratégiques.2007.
37. Tocquevill A de e, **de la démocratie en Amérique** , 2eme partie , Paris :flamation , 1981.

38. Waterbury John, **le commandeur des croyants : la monarchie marocaine et son élite**, Paris : PUF, 1975.
39. Zeghal Malika, **Religion et Politique au Maroc aujourd'hui**, paris : institut Français des relations internationales, 2003.

**b) – Articles des revues :**

1. Boisbouvier Christopher, **Etats-Unis/Maghreb : Obama l'équilibriste**, Jeune Afrique, N 2555, janvier 2010.
2. Brecher Michael, Blema Stainberg and Janice stein, **a Frank work for Research on Foreign policy Behavior**, journal of conflict resolution, Vol, 13.no.1 (March 1969).
3. Fikri (Abd El Kabir ), **le parlement marocain et les finances publiques de l'état**, Afrique /orient, Casablanca, 1988.
4. GHOZALI FAIZA, **malgré les milliards dépensées, des résultats mitigés**, JEUNE AFRIQUE, n°2564, février 2010.
5. Hernando de larmoiement Miguel, **chronique international 1991**, annuaire de l'Afrique du nord, paris, CNRS, 1993.
6. Laloui A, ben Hassan Mohamed, **La Coopération entre l'Union Européenne et les pays du Maghreb**, Confluences Méditerranée, No O1, 2002.
7. Liman Zyad, **Maroc Big Business**, Afrique Magazine, N °296, France, Mai 2010.
8. Ouzzani Chahdi (Hassan), **l'article (31) de la constitution et le droit de traites**, revue marocaine de droit et D'économie de développement, N°1,1982.

9. Pazzanita Anthony G., **Mauritania's Foreign Policy : the Search of Protection**, The Journal of Modern African Studies , London , vol 30, n 2 , 1992.
10. Roseneau James, **définit la politique étrangère comme étant "l'effort d'une société nationale de contrôler son environnement externe par la préservation des situations favorables et la modification des situations défavorables**, cité par C.ZORGBIBE, les relations internationales, Paris : PUF, 2<sup>e</sup> émeéd, 1978.
11. Slimani Leila, **Maroc : Le Rêve Européen**, Jeune Afrique, N2564, février 2010.
12. Stephen J. Solarz, **Arms For Morocco?** , Foreign Affairs, New York, vol 58, n 2, winter, 1979/80

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

صفحة 16

المقدمة

صفحة 31

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للسياسة الخارجية

صفحة 32

المبحث الأول : مفهوم السياسية الخارجية

صفحة 32

المطلب الأول : تعريف السياسة الخارجية

صفحة 37

المطلب الثاني : علاقة السياسة الخارجية بالمصطلحات الأخرى

صفحة 43

المطلب الثالث : أنماط السياسة الخارجية

صفحة 46

المبحث الثاني : صنع وتنفيذ السياسة الخارجية

صفحة 47

المطلب الأول : محددات السياسة الخارجية

صفحة 60

المطلب الثاني : أهداف السياسة الخارجية

صفحة 64

المطلب الثالث : وسائل تنفيذ السياسة الخارجية

صفحة 70

المبحث الثالث : مدخل نظري لتحليل السياسة الخارجية

صفحة 71

المطلب الأول : اقتراب صناعة القرار

المطلب الثاني : نموذج مايكل بريتشير Michael Brecher في تحليل

صفحة 74

السياسة الخارجية

المطلب الثالث: مفهوم التحليل المنظومي و المستوى الإقليمي في تحليل

صفحة 78

السياسة الخارجية

صفحة 83

**الفصل الثاني: المحددات الداخلية و دورها في صناعة سياسة المغرب الخارجية....**

صفحة 84

**المبحث الأول: المحددات الجغرافية و البشرية و دورها في صناعة السياسية**

الخارجية المغربية.....

صفحة 84

المطلب الأول: المحددات الطبيعية و الجغرافية.....

صفحة 84

الفرع الأول : العامل الجغرافي والموقع الجيو استراتيجي للمغرب.....

صفحة 86

الفرع الثاني: الثروات الطبيعية.....

صفحة 89

المطلب الثاني : المحددات الديمغرافية و هيكل البناء السكاني.....

صفحة 89

الفرع الأول: حجم و توزيع العامل السكاني في المغرب.....

صفحة 91

الفرع الثاني: هيكل البناء السكاني في المغرب.....

صفحة 95

**المبحث الثاني : المحددات و المقدرات الاقتصادية المغربية و دورها**

في السياسة الخارجية المغربية.....

صفحة 95

المطلب الأول : الخيارات الإقتصادية المغربية كأحد أوجه السياسة

الخارجية.....

صفحة 101

المطلب الثاني : مؤشرات الديون الداخلية و الخارجية في الإقتصاد

المغربي.....

صفحة 104

**المبحث الثالث : المؤشرات الاجتماعية والمعطيات الإحصائية (المحددات**

الاجتماعية) و دورها في السياسة الخارجية المغربية.....

صفحة 104

المطلب الأول : قراءة في مؤشرات الفقر و الفوارق الاجتماعية بالمغرب...

صفحة 106

المطلب الثاني : الوضعية الاجتماعية في المغرب من خلال التقارير الدولية....



صفحة 108

المطلب الثالث: الأزمات الإجتماعية الحادة في المغرب و تداعياتها على

الإستقرار الإجتماعي.....

صفحة 116

المبحث الرابع: المحددات العسكرية المغربية و دورها في السياسة الخارجية

المغربية.....

صفحة 117

المطلب الأول: تأسيس القوات المسلحة (FAR) Forces Army Royal....

المطلب الثاني : محاولتي الإنقلاب العسكري و تداعياتهما على بناء تصورات

صانعي القرار في المغرب.....

صفحة 121

صفحة 121

الفرع الأول : إنقلاب الصخيرات و سقوط أطروحة الجيش الوفي في المغرب..

الفرع الثاني : إنقلاب القنيطرة كترسيخ للثقافة الإنقلابية في المؤسسة العسكرية

بالمغرب.....

صفحة 123

صفحة 126

المطلب الثالث : التداعيات السياسية للإنقلابين على القوات المسلحة الملكية .....

صفحة 126

الفرع الأول : التفسيرات الملكية لسيناريو الإنقلابين في المغرب .....

الفرع الثاني : الانعكاسات السياسية و الأمنية للإنقلابين العسكريين على

إصلاح القيادة العسكرية و تغيير بنية القوات المسلحة الملكية.....

صفحة 127

صفحة 129

المطلب الرابع : القوات المسلحة الملكية و دورها في السياسة الخارجية المغربية...

صفحة 132

المطلب الخامس : القدرات و الإنفاق العسكري للقوات المسلحة الملكية.....

المبحث الخامس: المحددات السياسية و دينامية الحقل السياسي المغربي

صفحة 135

و دورها في السياسة الخارجية المغربية.....

صفحة 138

المطلب الأول : الأحزاب السياسية و دروها في المشهد السياسي المغربي.....

صفحة 146

المطلب الثاني: الجماعات الضاغطة بالمغرب و دورها في توجيه السياسة الخارجية.

صفحة 149

المطلب الثالث: المقاربات الإعلامية و دورها في صناعة رأي عام.....

ص 156

**الفصل الثالث: البيئة المؤسساتية و دورها في صنع سياسة المغرب الخارجية.....**

ص 158

**المبحث الأول: الملك والمؤسسة الملكية في المغرب ودورها في صناعة**

ص 158

.....**السياسة الخارجية**  
**المطلب الأول: مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي.....**

ص 171

.....**المطلب الثاني: الملك كمحدد رئيسي للسياسة الخارجية المغربية.....**

ص 173

.....**الفرع الأول: الاختصاصات الواسعة (المجال المحفوظ).....**

ص 185

.....**الفرع الثاني: الملك وعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية المغربية.....**

ص 192

**المبحث الثاني: دور المؤسسة التشريعية في مجال السياسة الخارجية المغربية.....**

ص 193

.....**المطلب الأول: قراءة في الاختصاصات الدستورية للبرلمان المغربي.....**

ص 197

.....**المطلب الثاني: محدودية دور البرلمان المغربي في مجال السياسة الخارجية....**

ص 200

**المبحث الثالث: دور الحكومة المغربية ( السلطة التنفيذية ) في مجال السياسة**

ص 200

.....**الخارجية المغربية**  
**المطلب الأول: قراءة في الاختصاصات الدستورية و السياسية للسلطة التنفيذية**

ص 203

.....**في الهرم السياسي المغربي.....**  
**المطلب الثاني: التحكم الملكي في السلطة التنفيذية.....**

ص 206

.....**المطلب الثالث: محدودية دور الحكومة المغربية في مجال السياسة الخارجية.....**

	<b>الفصل الرابع: المدركات الخارجية الإستراتيجية في سياسة المغرب و انعكاساتها</b>
ص 213	على مشروع تكامل المغرب العربي.....
	<b>المبحث الأول: سياسة المغرب الخارجية تجاه مسألة تصفية الاستعمار في الصحراء</b>
ص 214	الغربية و انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي.....
	<b>المطلب الأول : مقارنة سوسيو تاريخية و قانونية لمسألة تصفية الاستعمار</b>
ص 214	في الصحراء الغربية.....
	<b>المطلب الثاني: إستراتيجية المؤسسة الملكية في التوظيف السياسي لمسألة</b>
ص 224	الصحراء الغربية.....
	<b>المطلب الثالث: المقاربات المغربية تجاه التدبير الصعب لملف الصحراء الغربية</b>
ص 229	و ربطها بمشروع تكامل المغرب العربي.....
	<b>المبحث الثاني: الإدراك الأمني المغربي للتهديدات الأمنية الجديدة في منطقة</b>
ص 246	المغرب العربي و انعكاساتها على مشروع التكامل.....
	<b>المطلب الأول: محددات العقيدة الأمنية المغربية و تصوراتها للتهديدات الأمنية</b>
ص 247	في المنطقة.....
	<b>المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية كأحد أهم مهددات الأمن في منطقة</b>
ص 255	المغرب العربي.....
	<b>المطلب الثالث: الإرهاب و الجماعات المسلحة كمصدر تهديد للأمن القومي</b>
ص 261	في المغرب العربي.....
	<b>المطلب الرابع: الجريمة المنظمة ( تجارة و تهريب المخدرات) كأحد أهم التهديدات</b>
ص 268	الأمنية في المغرب العربي.....
	<b>المطلب الخامس: التهديدات البيئية في المغرب العربي و انعكاساتها على العمل</b>
ص 272	المغاربي المشترك.....
	<b>المبحث الثالث: الارتباطات الدولية و تأثيراتها على التوجهات الكبرى لسياسة المغرب</b>
ص 276	الخارجية و انعكاساتها على مشروع تكامل المغرب العربي.....
	<b>المطلب الأول : إستراتيجية الاندماج في الإتحاد الأوروبي كمحدد مستقل في سياسة</b>
ص 277	المغرب الخارجية.....

ص 281

المطلب الثاني: العلاقات المغربية-الأمريكية و انعكاساتها على توجهات السياسة  
المغربية.....

ص 288

المطلب الثالث: السياسة الخارجية المغربية تجاه الدائرة الإفريقية-العربية و انعكاساتها  
على مشروع التكامل في منطقة المغرب العربي.....

ص 293

..... الخاتمة

ص 303

..... قائمة المراجع

ص 319

..... فهرس المحتويات